الجامعة الإسلاميّة في لبنان
كلّيّة العلوم السياسيّة والإداريّة والدّبلوماسيّة

السياسة الخارجية الروسيّة حيالَ الاتّحاد الأوروبّي

(والسياسة الخارجية لكل من روسيا والاتّحاد الأوروبي حيال منطقتي آسيا الوسطى والشّرق الأوسط)

رِسالة أُعدّت لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدّوليّة والدّبلوماسيّة

إعداد الطالب
حسين محمد أمين كوراني

لجنة المناقشة

الأستاذ الدّكتور غسّان العِزِي	رئيساً
الأستاذ الدّكتور شفيق المصري	عضواً
الأستاذ الدّكتور رامز عمّار	عضواً

خلدة

2015 – 2014

إنَّ كليَّـة العلـوم السـياسـية والاداريّـة والدُّبلوماسـيّة في الجامعة الاسلاميَّة لبنـان غير مسؤولة عن الآراءِ الواردةِ في هـذه الـرسـالـة وهـي تُعـبِّـر عـن رأي كـاتِـبهـا فـقـط .

مخطّط الرّسالة

المقدمة :

واجه الاتّحاد السّوفياتي العديد من الأزمات ، أدت في النّهاية إلى انهيار الكتلة الشّرقية ومعها حلف وارسو ، وسقوطه بعد فترة وجيزة ، ومن ثمّ فشل التّجربة الشّيوعية ككلّ . ولم يكن الانهيار العظيم الذي جرى على مراحل ما بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩١ ، مجرد أحداث آنية نتجت جرّاء التّحولات الدّولية في تلك السّنوات فقط ، بل إنّ تاريخ الانهيار كان قد بدأ مع ازدياد المواجهة في الحرب الباردة ما بين الكتلتين الشّرقية والغربيّة وزيادة الإنفاق العسكري . وعليه ، أدّى سقوط الاتّحاد السّوفياتي والأنظمة الإشتراكيّة في دول المعسكر الشّرقي في أوروبّا الشّرقية عام ١٩٩١ ، إلى إحداث تغيّر جيوسياسي خطير على السّاحة الدّولية ، أثر بشكل سريع وفعّال على مسار العلاقات الدّولية . فمع هذا السقوط المدوّي ، سقطت الثّنائيّة القطبيّة الأميركيّة ـ السّوفياتية الّتي حكمت العالم في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية ، وأصبحت الولايات المتّحدة الأميركيّة القطب الأوحد في ظلّ النّظام الدّولي الجديد ، الّذي تشكّل في بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مما فرض على الدّول الكبرى ، إعادة صياغة سياساتها الخارجيّة في ظلّ تفرُّد الإدارة الأميركيّة بالسّاحة الدَّولية ، ومراعاة التّوازنات النّاشئة عن هذا التّفرد وذلك الانهيار .

ومن جهة أخرى ، فإنّ روسيا الاتّحادية ، التي شكّلت الوريث الشّرعي والقانوني للاتّحاد السّوفياتي السّابق ، كان عليها أيضاً وقبل أيّة دولة أخرى ، أن تعيد النّظر بسياستها الخارجيّة ، وبتوجّهاتها نحو العالم ، وبخاصة في مجالها الإقليمي ، مع أخذها بعين الاعتبار ، تغَيُّر العوامل الدّاخلية والخارجيّة الّتي طرأت على البيئة الرّوسية ، والتي أثّرت بشكل كبير على رسم معالم السّياسية الخارجيّة الرّوسية وتوجّهاتها . فالتّحولات العميقة التي طرأت على هياكل هذه السّياسة ، نتيجة لتفكّك الاتّحاد السّوفياتي السّابق وانهيار الثّنائية القطبيّة معه ، ألزمت روسيا الاتّحادية أن تتأقلم مع واقع النّظام الدّولي الجديد ، بما يتناسب مع ما تمتلكه من مقومات دبلوماسية وإقتصادية وعسكرية ، وهذه المقوّمات أثّرت على توجّهات روسيا السّياسيّة ، وعلى طبيعة الوسائل التي على روسيا أن تتّبعها ، لتحقيق أهداف سياستها الخارجيّة . وعليه ، ترى القيادة الروسيّة أن تُوجّه سياستها الى أكثر مناطق العالم أهمية ، حيث الدّفاع عن المصّالح الرّوسية أصبح أمراً حتميّاً ، تفرضه المستجدّات العالميّة التي طرأت على السّاحة الدّولية ، في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ابتداءً من الغطرسة الأميركيّة ، ومرورًا بتمادي الأداة العسكريّة للحضارة الغربيّة "حلف شمال الأطلسي" ، ووصولاً إلى صعود القوى الدّولية الكبرى كالاتّحاد الأوروبّي والصّين واليابان والهند والبرازيل وغيرها .

وفي الوقت الذي انهار فيه الاتحاد السّوفياتي ، وأخذت السّياسة الرّوسية بإعادة هيكلتها من جديد مع ما يتطلب لها من الانسجام في بيئتها الدّولية والإقليميّة ، أخذت الجماعة الأوروبّية تعيد كذلك توحيد صفوفها من جديد ، وعقدت لهذه الغاية معاهدة "ماستريخت" في شباط ١٩٩٢ . وبعد

أن دخلت هذه المعاهدة حيّز التّنفيذ في تشرين الثاني ١٩٩٣ ، تشكّل الاتّحاد الأوروبّي الذي أخذ يتّسع حتّى أصبح يضم ٢٨ دولة ، تحت تجمّع اقتصادي موحّد ، وسياسي وثقافي مشترك أوجد مواطنيّة أوروبيّة جديدة تعلو على مواطنيّة الدّول الأعضاء فيه ، وسياسة نقديّة واحدة يشرف عليها بنك مركزي أوروبّي ، وسياسة تنمويّة مشتركة تحدّد الأولويّات ، وتشريعات اجتماعيّة مشتركة تتميّز بأمرين : العلوّ على القوانين الوطنيّة ، والتّطبيق المباشر على النّظام القانوني الدّاخلي .

وعلى الرّغم من أنّ القواعد المتّفق عليها في إطار التّعاون السّياسي الأوروبّي ، لم تأخذ المسار الوحدوي في السّياسة الخارجيّة الأوروبيّة ، لأنّ هذه الأخيرة ظلّت ميدانًا لم تتنازل الدّول الأعضاء عنه لصالح الاتّحاد ، كما فعلت في الميادين الأخرى كميدان السّياسة النّقدية ، إلّا أن السّياسة الخارجيّة المشتركة للاتّحاد الأوروبّي ، وجدت نفسها مجبرة للتّدخل بالقضايا المهمّة الّتي واجهت الاتّحاد الأوروبّي ، سواءً داخل القارّة الأوروبيّة ، كأزمتي البلقان (يوغسلافيا) والقوقاز (جورجيا) ، ومسألتي التّعاون مع دول أوروبّا الوسطى والشّرقية ـ الّتي كانت حتّى الأمس القريب ضمن المجال الحيوي للاتّحاد السّوفياتي السّابق ومنظومته الاشتراكيّة ـ أو حتّى خارج أوروبّا في المناطق الأكثر أهميّة في العالم من النّاحية الجيوستراتيجيّة ، كآسيا الوسطى والشّرق الأوسط وغيرها (١) .

ومن هنا ، كان على السّياسة الرّوسيّة أن تتوجّه أوّلاً: الى محيطها الإقليمي في أوروبّا ، حيث المصالح السّياسية والإقتصاديّة والأمنيّة الرّوسية الإستراتيجيّة ، مع أكبر تكتّل اقتصادي في العالم ، الّذي هو الإتّحاد الأوروبّي . وخاصّة أنّ روسيا تشترك مع أوروبّا وعلى مرّ التّاريخ ، بالكثير من النّواحي الثّقافية والعلميّة والحضاريّة ، من أيام بطرس الأكبر وكاترين وإليزابيت وآنّا وكاترين الكبرى ، وحتّى وقتنا الحاضر . وبما أن نسبة ثمانين في المئة من الأراضي الرّوسية تقع في قارة آسيا والجزء المتبقّي يقع في قارة أوروبّا ، إلّا أنّ العديد من الرّوس يتوقون إلى اعتبارهم جزءًا من أوروبّا ، فالقسم الأكبر منهم يعيش في الجزء الأوروبّي من روسيا ، حيث توجد أهمّ المدن الرّوسية الكبرى ، كالعاصمة موسكو وسان بطرسبورغ وستالينغراد . وعلى الرغم من أنّ غالبيّة الرّوس يعتبرون أنفسهم أوروبيّين ، إلّا أنّ الرّأي العام الرّوسي ، يعارض فكرة اندماج روسيا داخل الاتّحاد الأوروبّي ، ولذلك مبرراته من وجه النّظر الرّوسية ؛ إذ أنّ اختلاف الرُّؤى السّياسية والأمنيّة والإقتصاديّة ، بالإضافة إلى التّفاوت الاجتماعي والحضاري بين الاتّحادين الرّوسي والأوروبّي ، أثر بشكل كبير حول عمليّة الاندماج هذه . كما أنّ العمليّة الّتي تلت توسّع الاتّحاد الأوروبّي منذ العام ١٩٩٥ ، بضمّها للعديد من دول أوروبّا الشّرقية ، قد أثارت الكثير من الامتعاض لدى روسيا ، وبالتّالي حول عمليّة التّقارب والاندماج الحقيقي بين موسكو وبروكسل . هذا في الوقت الذي يسود فيه عدم الثقة بين الطّرفين ، فالاتّحاد الأوروبّي ينتابه القلق الشّديد من القيادة الرّوسيّة الحاكمة

---

(١) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ٢٠٠١ ، ص ٩ ـ ص(٢) .

وتصرّفاتها التّسلطيّة وخاصّة في ظلّ حكم الرّئيس فلاديمير بوتين ، وفي حسمها لما يسمّى بـ"الخيار الأوروبي" . والنّخبة الرّوسية الحاكمة كذلك تعبّر دائماً عن قلقها من التّصرفات المعادية للاتّحاد الأوروبّي تجاه روسيا ، وتدخّله في الشّؤون الرّوسية الدّاخليّة ، من خلال نشر معاييره الحضاريّة والإنسانيّة والإجتماعيّة والحقوقيّة ، ومفهومه لآليّات اقتصاد السّوق وتشريعاته . ولكن ، وعلى الرّغم من هذه الخلافات الّتي تواجه الجانبين الرّوسي والأوروبّي ، إلّا أنّ هذا لا ينفي من وجود علاقات اقتصاديّة إستراتيجيّة هامّة ؛ فالاتّحاد الأوروبّي يستورد أكثر من نصف ايراداته من النّفط والغاز من روسيا ، رغم الخلافات القويّة التي تسود الطّرفين في هذا الشّأن وخاصّة في قطاع الغاز . وروسيا كذلك لا تستطيع الاستغناء عن استثمارات الاتّحاد الأوروبّي ، والّتي تجاوزت أيضًا نصف الاستثمارات الأجنبيّة داخل روسيا .

إذاً ، ومع أنّ السّياسة الخارجيّة الرّوسية توجّهت أوّلاً ، نحو جوارها الأوروبّي الحيوي ، إلّا أنّ العديد من الملفّات الأمنية المعقّدة آلتي واجهت القارة الأوروبيّة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ظلّت تشكّل حجر عثرة أمام بلورة سياسة أمنيّة فعّالة ومشتركة بين روسيا والاتّحاد الأوروبّي . فالولايات المتّحدة الأميركية بقيت وبقوة ، مُمسكة بالسّاحة الأمنيّة الأوروبيّة ، عبر أداتها العسكريّة "حلف شمال الأطلسي" . وهذا بدوره ، أدّى إلى تعقيد حلّ المسائل الأمنيّة والعسكريّة ، الّتي هي موضع خلاف بين كل من روسيا والاتّحاد الأوروبّي . فكان الاختبار الأوّل والصّعب الّذي واجه قادة موسكو وبروكسل من جهة ، وقادة بروكسل فيما بينهم من جهة ثانية ، وهدد الأمن الأوروبّي ، هو أزمة البلقان في أوروبّا الوسطى ، ابتداءً من حرب البوسنة والهرسك ، ووصولاً إلى حرب كوسوفو وضرب يوغوسلافيا في آذار ١٩٩٩ من قبل واشنطن وأداتها "حلف الناتو" . حيث كانت الغاية غير المعلنة لواشنطن من هذا التّدخل العسكري ، تفتيت الاتّحاد اليوغسلافي إلى كيانات متصارعة ، كي يؤدّي هذا الأمر في النّهاية ، إلى خلق بُؤرة توتّر أمنيّة داخل المجتمع الأوروبّي ، تُفرِّق الأوروبيّين وتُلهيهم بمشاكلهم الدّاخلية ، وبالتّالي تعجز بروكسل عن تشكيل سياسة أمنيّة موحّدة للاتّحاد الأوروبّي ، توازي فيها السياسة الأميركيّة - وخاصة بعد أن أصبح الاتّحاد الأوروبّي قوّة اقتصادية عالميّة كبرى - وهذا بدوره ، يسهّل لواشنطن من اللّعب على التّناقضات والخلافات السياسيّة بين أعضاء الاتّحاد الأوروبّي ، وبالتّالي من السّيطرة على السّاحة الأوروبيّة . وكلّ هذا ، جاء في الوقت الّذي أخذ كل من حلف النّاتو والاتّحاد الأوروبّي في التّوسع شرقاً باتّجاه أوروبّا الشّرقية والوسطى ، والتّدخّل في الشّؤون السّياسيّة والأمنيّة لمنطقة القوقاز الجنوبي ، ودعم الثّورات الملوّنة المعادية للسّياسة الرّوسية في جورجيا وأوكرانيا ، وتهديد واشنطن بإقامة الدّرع الصّاروخي في جمهوريتي تشكيا وبولونيا ، مع تأمين الغطاء السّياسي والدّعم العسكري الغربي السّري لجورجيا ، في هجومها العسكري على إقليمي أوسيتيا الجنوبيّة وأبخازيا . وقد رأت روسيا في هذه السّياسة الغربيّة داخل مناطق النّفوذ السّوفياتي السّابق ، إستراتيجية مُمنهجة لإزاحتها من منطقة حيوية للغاية من أجل مصالحها ، وهذا المنطق الذي حاول الغرب فرضه على السّياسة الرّوسية بالقوّة ، ما كانت القيادة الرّوسية في الكرملن لتسمح به .

ومن هنا جاء الرّدّ الرّوسي العسكري السّاحق ضدّ التّجاوزات الجورجيّة في الثّامن من آب ٢٠٠٨ ، ممّا أعاد هيبة الرّدع الرّوسيّة إلى صادرة العلاقات الدّوليّة ـ وبالتّالي فُرض على الغرب التّغيير من قواعد اللّعبة السّياسية حيال موسكو ـ بعدما عجزت هذه الهيبة في عهد الرئيس بولس يلتسن ، من الوقوف بوجه حلف النّاتو في ضربه ليوغوسلافيا ، ودعم حليف موسكو الإستراتيجي الرّئيس الصّربي "سلوبودان ميلوسوفيتش" . ومع هذا ، فإنّ الاتّحاد الاوروبّي أخذ بالمثل يخشى ما يسمّيه "بنزعة بوتين الإمبراطوريّة" ، وبفرض القيادة الرّوسية سياستها على الدول الأوروبية السوفياتية السابّقة عبر التّهديد والوعيد ، وإشهار سلاح النّفط والغاز في وجههم .

إنّ إمساك الولايات المتّحدة الأميركية بزمام الإدارة العالمية ، بعد خروج موسكو من معادلة التّوازن مع واشنطن ، والتي حكمت علاقاتهما لأكثر من أربعة عقود من الزمن ، أَجبرت السياسة الخارجية الروسية ، أن تتراجع أمام هذا الواقع الجديد الذي فُرِضَ على مسار العلاقات الدولية ، والذي تشكّل معه نظام دولي جديد ، وذلك من خلال توغّل النّسر الأميركي ، واقتحام الفارس الأوروبّي ، للمناطق الرّوسية الإستراتيجيّة ، ابتداءً من أوروبّا الشّرقية ، ومرورًا بمنطقة آسيا الوسطى ، ووصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط . وعليه ، يرى القادة الرّوس أنّ مصالح روسيا الوطنيّة ، تتطلّب من روسيا أن تسعى إلى تقديم نفسها كبديل من الغرب في هذه المناطق ، وتحديدًا في مناطق النّفوذ السّوفياتية السّابقة ، وبما فيها آسيا الوسطى ، وخاصّة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، وما تبعها من شنّ حرب عالميّة أميركية على الإرهاب طالت شرارها أفغانستان (١).

إذاً ، إنّ المدخل الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط ، ينبغي - حسب وجهة نظر قادة الكرملن ـ ألّا يكون في إطار المجابهة السّياسيّة الّتي سادت فترة الحرب الباردة ، حيث كانت الأيديولوجيا تحدّد شكل المنافسة والمجابهة الدوليّتين بين القوّتين السّائدتين في تلك الفترة . ويعدّ هذا الشّرط بالنّسبة إلى هؤلاء ضروريًا لدخول روسيا منطقة الشّرق الأوسط ، الّتي ما زال وجود الغرب فيها يتمتّع بالتّأثير السياسي والإقتصادي الكبير الذي يصعب اختراقه من أيّ قوى دوليّة أخرى ، هذا فضلاً عن ضرورة أن يكون التّحرك الرّوسي والعلاقات القائمة مع دول هذه المنطقة مرسومين وفقاً للأهداف والمصالح الرّوسية . ومن هنا ، فإنّ حسابات القادة الرّوس من منطقة الشرق الأوسط ، فهو يختلف مبدئيّاً من وجهة نظرهم ، عن حساباتهم من منطقة آسيا الوسطى ؛ فعلى الرّغم من التّحالفات السّياسية الإستراتيجيّة والعلاقات الاقتصادية والتّاريخيّة ، الّتي أقامتها روسيا مع أهم دول الشّرق الأوسط ، كإيران والعراق وسوريا و"السّلطة الفلسطينيّة" ، ودفاعها عن مصالحها القوميّة فيها ،

(١) يعتبر العديد من المحليين السياسيين والمؤرخين والعلماء الجغرافيين ، أن أفغانستان تقع ضمن النطاق الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى ، ورغم أن البعض الآخر عارض هذا التصنيف الجغرافي لأفغانستان ، إلا أنني أخذت في الرأي الأول وإعتبرت في بحثي هذا ، أن أفغانستان دولة تابعة لمنطقة آسيا الوسطى .

ومصالح هذه الدول نفسها ، من خلال الوقوف بوجه سياستي الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبّي - رغم التّباين في سياسة فرنسا وبريطانيا حول العراق وسوريا - في المحافل الدوليّة كمجلس الأمن الدّولي ، إلى جانب العديد من القضايا التي واجهت الشّرق الأوسط ، كعمليّة السّلام بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة ، وحرب الخليج الثانيّة ضدّ العراق ومن ثمّ ضربه عسكريّا في العام ٢٠٠٣ ، والملفّ النّووي الإيراني ، بالإضافة إلى منع توجيه ضربة عسكرية لسوريا في العام ٢٠١٣ . غير أنّ روسيا تعتبر أن آسيا الوسطى ما زالت ضمن مجالها الحيوي ، باعتبارها كانت حتى الأمس القريب ضمن المجال الجيوبوليتيكي للاتّحاد السّوفياتي السّابق (باستثناء أفغانستان الّتي خاضت موسكو حرباً استمرت لمدة عشر سنوات ولم تفلح من أجل إخضاعها لسلطة الكرملن) ، وبالتّالي هي تشكّل الآن ، منطقة خطّ الدّفاع الأوّل لموسكو في وجه مخطّطات الغرب ، وخاصة بعد احتلال أفغانستان من قبل تحالف دول الناتو - رغم أن روسيا ساعدت حلف الناتو في حربه على الإرهاب في أفغانستان - وما تبعه من تدخل غربي في دول هذه المنطقة عبر إقامة تحالفات وقواعد عسكرية معها من جهة ، ومن جهة ثانية عبر إقامة مشاريع للنفط والغاز وخصوصاً في منطقة حوض قزوين . وبالتالي فإن الكرملن لن يستسلم بسهولة لمنطق فرض الإرادة الأجنبية على هذه المنطقة ، سواءً من القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والصين ، أو من القوى الإقليمية الصاعدة كإيران وتركيا والهند وبعض دول الخليج العربي .

ولذلك فإن هذا البحث ليس محاولة لملء الفراغ في المكتبات العربية ، بقدر ما هو دعوة لإثارة اهتمام الباحثين حول هذا الموضوع ، وصولاً لبلورة تصور محدد تجاهه . كما أن تناقص الآراء والإتجاهات حول هذا الموضوع دفعنا للبحث فيه ، فبعض هذه الآراء يرى أن السياسة الخارجية الروسية تتجه نحو تمتين علاقاتها بالغرب (الولايات المتحدة الأميركية والاتّحاد الأوروبّي) وتهميش بقيّة مناطق العالم ومنها منطقة الشّرق الأوسط مع التّراجع عن أقاليمها السّابقة (أوروبّا الشّرقية وآسيا الوسطى) . وهناك من يظنّ أن روسيا تتّجه نحو إعادة توحيد دول الاتّحاد السّوفياتي السّابق في إطار الكومنولث الروسي الجديد . وآخرون يعتقدون أنّ المشكلات الدّاخلية الرّوسيّة تشغلها عن أي اهتمامات أخرى ، أو أنّها تهدّد استمرار كيان روسيا ذاته . وهناك فريق آخر يرى أنّ الأسُس الإستراتيجية لروسيا ، سواءً روسيا القيصرية أو السّوفياتيّة أو الإتّحادية ، هي نفسها مع اختلاف الأساليب والوسائل . وفي الحقيقة ، واجهتني عدة صعوبات أثناء إعداد هذا البحث ومنها :

أولاً : قلّة المؤلّفات الأكاديميّة ، الّتي تتناول سياسة روسيا تجاه الاتّحاد الأوروبي ، وسياستي روسيا والإتحاد الأوروبي تجاه منطقتي آسيا الوسطى والشّرق الأوسط ، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وفي ظل النّظام الدّولي الجديد ، الصّادرة باللّغة العربيّة ، وذلك نظرًا إلى حداثة الموضوع بفعل تداخل المتغيرات الإقليميّة والدّولية منذ انهيار الإتّحاد السّوفياتي ، مما جعلني أتوجّه للبحث في بعض المؤلّفات والتّقارير الصّادرة عن مراكز الأبحاث الأجنبيّة (الإنكليزيّة والفرنسيّة والرّوسيّة) المترجمة إلى اللّغة العربيّة .

ثانياً : غياب الأرشيف الذي يتعلّق بالسّياسة الخارجيّة الرّوسيّة لفترة التّسعينيات ، حيث أن خزائن الأرشيف الرّوسيّة لفترة ما بعد الحرب الباردة ، جدًّا سريّة ، ولم تَحُل الفترة الزمنيّة اللّازمة لرفع السّريّة عنها والتي يمكن أن تزودني بمعلومات غنية ومادة مهمة لموضوع البحث ، وهذا يعود أيضاً إلى قرار الرّئيس الرّوسي السّابق بوريس يلتسن بحظر نشر أو تسريب أيّ وثيقة تتعلّق بالسّياسة الخارجيّة الرّوسيّة أو بالأمن القومي الرّوسي ، وذلك بعد تسريب العديد من الوثائق المهمّة الّتي كشفت أسرار الحقبة السّوفياتية وبيعها في السّوق السّوداء . ولكنّني استطعت أيضاً تخطي هذا الأمر بالعودة إلى مؤلفات ومذكرات العديد من المسؤولين الذين عاشوا هذه الفترة من رؤساء وشخصيّات دوليّة وإقليميّة والّتي تعدّ مراجع مهمّة لموضوع البحث .

أما إشكالية البحث فتتمحور على الشّكل الآتي : ما هي العوامل المؤثّرة في صنع السّياسة الخارجيّة الرّوسية وتوجّهاتها في ظلّ النّظام الدّولي الجديد ؟ وما هي الوسائل الّتي اتّبعتها هذه السّياسة من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجيّة ؟ وكيف كانت هذه السّياسة من النّواحي الاقتصاديّة والأمنيّة والدّفاعية حيال الاتّحاد الأوروبي ؟ هل حققت الإندماج الإقتصادي الحقيقي والشراكة الإستراتيجيّة مع الاتّحاد الأوروبّي ، أم واجهت العديد من المعوّقات والمشاكل ؟ وهل استطاعت السّياسة الأمنية والدّفاعيّة الرّوسية أن تحقّق أهدافها داخل جوارها الإقليمي الأوروبّي ؟ أم أنّها واجهت العديد من التّحديات والصّعوبات الأمنيّة في ظلّ تمدّد الاتّحاد الأوروبّي وحلف شمال الأطلسي نحو المناطق السّوفياتيّة السّابقة في أوروبّا الشّرقية والقوقاز ؟ وكيف ظهرت السّياسة الرّوسية في منطقتي آسيا الوسطى والشّرق الأوسط بعد الحرب الباردة وفي ظل تصاعد نفوذ الاتّحاد الأوروبّي والولايات المتّحدة الأميركية ؟ هل نجحت فعلاً هذ السّياسة في الدّفاع عن مناطق نفوذها السّوفياتيّة السّابقة في آسيا الوسطى ، وفي التّكامل مع الدّول الشّرق أوسطيّة ضمن نظام التعدّديّة القطبيّة الّتي تطمح روسيا الى تفعيله كبديل عن الأحاديّة الأميركيّة في العالم ، وأعادت أجواء الحرب الباردة من جديد بعد الحرب الجورجية والأزمة السّورية ؟ أم أنّها تعرّضت للعديد من التّحديات والنّكسات والإخفاقات والتراجع ؟

ومن هنا ، ارتأينا أن نقسّم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

ـ الفصل الأول يتناول العوامل الدّاخلية والخارجيّة المؤثّرة في صنع السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة بعد الحرب الباردة وفي ظل النّظام الدّولي الجديد ، ومدى قدرة هذه العوامل في تحديد الوسائل الواجب اتّباعها لهذه السّياسة ، وبالتّالي في التّأثير على توجّهاتها الخارجيّة نحو العالم الخارجي ، سواءً على الصعيد الإقليمي أوالدولي ، من أجل أن تحقّق هذه السياسة أهدافها ومصالحها .

ـ الفصل الثّاني يتناول السّياسية الخارجيّة الرّوسيّة حيال الاتّحاد الأوروبّي من النّاحيتين الاقتصاديّة والأمنية ؛ فمن النّاحية الاقتصاديّة تطرّقنا إلى عوائق الشّراكة الاقتصاديّة بين الاتّحادين الرّوسي والأوروبّي ، وإلى العلاقات التّجارية والاستثمارات بين الجانبين وخاصّة فيما يتعلّق بملفّ الطّاقة وتأمينها . وأما من النّاحية الأمنيّة والدّفاعيّة ، فتطرّقنا إلى أزمة البلقان وتهديدها للأمن الأوروبّي ،

وإلى توسّع حلف شمال الأطلسي نحو أوروبا الشّرقيّة وعجز روسيا في الوقوف بوجه هذا التّوسع ، بالإضافة إلى استعادة روسيا لهيبة الرّدع العسكريّة عبر التّصدي لمخطّطات السّياسة الغربيّة خلال حرب جورجيا وإقامة الدّرع الصّاروخي في شرق أوروبّا .

ـ وأمّا الفصل الثّالث فيتناول السّياسة الخارجيّة لكلّ من الاتّحادين الرّوسي والأوروبّي في منطقتي آسيا الوسطى والشّرق الأوسط ، فالمبحث الأوّل تطّرق إلى عمليّة الصّراع على الطّاقة في منطقة بحر قزوين ، وإلى حرب أفغانستان وحساب الخسائر والأرباح من هذه الحرب ، وما واجه هذه السّياسة من تحديّات أميركيّة . وأما المبحث الثّاني فتطرّق إلى سياسة الاتّحادين في أكثر ملفّات الشّرق الأوسط أهميّة ، من مسألة عمليّة السّلام والقضيّة العراقيّة ، مروراً بالملفّ النّووي الإيراني ، ووصولاً إلى الحرب والمؤامرة الكبرى على سوريا .

الفصل الأوّل : السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة في ظلّ النّظام الدَّولي الجديد :

شكل انهيار الاتّحاد السّوفياتي ومنظومته الاشتراكية في بداية عقد التّسعينيات ، أحد أهمّ الأحداث الجيوبوليتيكيّة الّتي أثّرت بشكل أو بآخر على المجتمع الدّولي في أواخر القرن الماضي ، إذ أنّ آثار هذا الحدث سوف تمتدّ لعقود طويلة من الزّمن ، ممّا يفرض على الدّول إعادة صياغة سياساتها الخارجيّة في مجال العلاقات الدوليّة نتيجة لهذا الإنهيار ، مع مراعات التّوازنات في ظلّ " النّظام الدّولي الجديد " . غير أنّه ولأوّل مرّة في التّاريخ نشهد انهيار نظام سياسي واقتصادي بسرعة فائقة وبشكل سلميّ ؛ فالإنفجار السّوفياتي ، وما تبعه من انفجار للنّظام الدّولي ، الّذي كان قائماً عليه ، يعتبر فريدًا من نوعه منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ ، بحيث لم ينجم عنه أو يصاحبه إملاءُ الشّروط على روسيا ، الّتي إستخلفته في " شخصيتها القانونيّة والدّولية " ، كما حصل مع القوى الكبرى الّتي خسرت في حروب كبرى ، كفرنسا ، مثلاً ، في أثناء الحروب النّابولونية (انهزم نابّليون في معركة واترلو عام ١٨١٥ على يد القائد الرّوسي ألكسندر الأول ، وبقي من جيشه ٣٠ ألف مقاتل من أصل ٦٠٠ ألف) ، وكألمانيا في الحربين العالميّتين ، أو اليابان في إثر الحرب العالميّة الثّانية . فلم تحدث أيّ هزيمة عسكريّة بمعنى الكلمة تدعو إلى المرارة ، وهذا يعني أن تفكك الإتحاد السوفياتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبهما فرض شروط على روسيا أو على مصالحها ، أوعلى حرية حركتها أو عناصر قوتها ؛ فوضعها الجديد لم يجعلها ـ على الأقل ـ مجبرة على الإنصياع الى مواقف الدول الكبرى ، سواءً داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة ، أو خارجه ضمن توجهات مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وهذا الأمر أعطاها قدرة على التّحرك والتّحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدَّولية ، وبما يتفق مع مصالحها (١) .

من جهة أخرى ، إن الإنهيار المفاجئ للإتحاد السوفياتي السابق ، لم يكن وليد الصدفة ، بل إنه كان نتيجة تحولات رئيسية في بنيان النظام الإشتراكي ، عجلت بإنهيار هذا النظام ، بالإضافة الى مجموعة من المعطيات الداخلية والخارجية ، التي نتجت عن هذه التحولات ، مما أدى الى تشكيل نظام دولي جديد خارج إطار الثنائية القطبية ، يقوم على قراءة جديدة للمتغيرات الدولية ، وعلى إعادة رسم السياسة الخارجية في روسيا الإتحادية ، بما يتوافق مع المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية المستجدة ، التي انعكست بدورها على توجهات وأهداف ووسائل هذه السياسة .

إذاً ، إن هذا الفصل سوف يعالج هذه المحاور ، ويبحث عن أهم العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية ، التي طرأت على الساحة الروسية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي ، وأهم توجهات السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية ووسائلها المتبعة ، للوصول الى تحقيق أهدافها نتيجة لهذه المتغيرات ، وكيفية معالجتها بما يتوافق مع تحقيق المصالح الروسية .

---

(١) كيلاني محمود رامز ، "الأمم المتحدة والمتغيرات القيمية في النظام الدولي" ، في : العرب في الإستراتيجيات العالمية ، ص ٣٧٧ .

المبحث الأوّل : العوامل المؤثّرة في رسم السّياسة الخارجية الرّوسيّة :

يهدف هذا المبحث إلى تحليل وتقويم العوامل والمتغيّرات الحاسمة في البيئة الدّاخليّة والخارجيّة للدّولة ، وذلك بغرض تحديد عناصر القوّة والضّعف في الدّولة ، وهو الأمر اللّازم لتحديد الفرص التي يمكن أن تستغلّها ، والتّهديدات والمخاطر المتوقّعة ، وأساليب وآليّات مواجهتها ، إذ ليس هنالك دولة تمتلك عناصر قوّة متميّزة في جميع مجالاتها ونشاطتها وفعاليّتها المختلفة ، ومن ثمّ لا بدّ من أن تحدّد الدّولة جوانب القوّة والضّعف ، إذ تساعد عمليّة التّقييم المستمرّ لهذه العوامل الإستراتيجيّة الدّاخلية على إيجاد عدد من البدائل الاستراتيجيّة وتنميتها لاستثمار الفرص المتاحة أو لتجنّب المخاطر والتّهديدات المحتملة .

إذاً ، تعدّ عمليّة التّحليل البيئي من المقوّمات الأساسيّة لاعتماد خيار سياسيّ استراتيجي محدّد ، إذ أنّه من خلال عملية التحليل هذه لأبرز المتغيّرات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّكنولوجيّة (العسكريّة) والجغرافيّة ، يمكن للحكومة أن تحدّد التّوجّهات المستقبليّة للدّولة وللمنافسين والخصوم ، ومن ثم تتمّكن من تحديد الفرص والتّهديدات البيئيّة ، بوصفها عوامل إستراتيجيّة ، تؤثّر بشكل أو بآخر في المصير والمستقبل السّياسي الاستراتيجي ، وتعدّ عمليّات التّحليل البيئي من القواعد والمسلّمات الجوهريّة في النّشاطات والفعاليّات السّياسية الإستراتيجيّة ، لأنّها ترتبط بشكل حيويّ بمصير الدّولة ، ومن ثمّ تحدّد توجّهاتها المستقبليّة ، واتّجاهات نموّها وبقائها ، كما أنّها تزيد من قدرتها على اتّخاذ قررات رشيدة (١) .

إنّ تفكّك الدّولة السّوفياتيّة أدّى إلى تغيّر البيئة الرّوسية ، مما أدى بالنّتيجة الى انعكاس هذا الوضع على السّياسة الخارجيّة الروسيّة . إذاً ، ما المتغيّرات الدّاخلية والخارجيّة الّتي طرأت على روسيا ؟ ومدى انعكاس ذلك على السّياسة الخارجيّة الرّوسية بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي ، وفي ظلّ النّظام الدَّولي الجديد ؟ هذا ما سيحاول هذا المبحث الإجابة عنه عبر فقرتين أساسيتين :

الفقرة الأولى : العوامل الدّاخلية :

لا بدّ لنا ، ونحن نستعرض السّياسة الخارجيّة لروسيا الاتّحادية بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي ، من أن نتعرّف إلى أهمّ العوامل الدّاخليّة المؤثّرة في رسم هذه السّياسة . وانطلاقًا من أنّ تحديد هذه العوامل وكشف جوانب تأثيرها إنما يساهمان في بيان مضامين هذه السّياسة . (اعتمدنا على أربعة عوامل داخليّة ، نظنّ أنّها أدّت وما زالت تؤدّي دوراً إستراتيجيًّا ومؤثّرًا في رسم السّياسة الخارجيّة لروسيا الاتّحاديّة) .

---

(١) لمى مضر الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار ٢٠٠٩ ، ص ١٤٥ .

أولًا : العامل الجغرافيّ :

يعدّ العامل الجغرافيّ عنصرًا فاعلًا في التّأثير على رسم السّياسة الخارجيّة للدّول ، وعلى الرّغم من تقلّص أهميّة الموقع الجغرافي ، بسبب التّطور الحاصل في ميدان الأسلحة ووسائل الاتّصال والمواصلات ، فإنّه ما زال يحتفظ بأهميّة كبيرة في الوقت الحاضر . فالموقع الجغرافي يؤثّر بشكل كبير في قرارات وأفعال النّخبة الحاكمة ، ويعود ذلك لسببين أساسيّين : أولّهما أنّ الواقع الجغرافيّ للدّولة يرتّب أحيانا مجموعة أنماط سلوكيّة في تفسير السّياسة الخارجيّة للدّولة ـ هذا إذا تمتّعت بثبات نسبيّ ـ والثّاني هو دور الواقع الجغرافيّ في تحديد الواقع الاقتصاديّ والسّكّانيّ والنّفسيّ للدّولة ، وانعكاس ذلك على علاقتها بالدول الأخرى ، لاسيّما القريبة منها جغرافيًا .

وفي حالة روسيا الاتحاديّة ، فهي من النّاحية الجغرافيّة تعدّ الوريثة الكبرى للاتّحاد السّوفياتي السّابق ، الّذي كان يشغل النّصف الشّرقي من أوروبّا ، والثّلث الشّمالي من آسيا ، وبذلك كان يمتدّ من بحر البلطيق في الغرب ، إلى المحيط الهادي في الشّرق ، ومن المحيط المتجمّد الشّمالي في الشّمال ، إلى الحدود مع منغوليا الشّعبية في الجنوب ، وكون هذا الموقع الجغرافي هو موقع قاري فقد فرض على روسيا الاتّحاديّة تغيّراً كبيراً ، أثر بشكل مباشر على رسم سياساتها الخارجيّة . وعلى الرّغم من المساحة الّتي انحسرت ، فما زالت روسيا الاتّحاديّة تثير من النّاحية الجغرافيّة الذّهول بتنوّعها ومساحتها ، التي تبلغ ١٧,٠٧٥٢,٢٠٠ كم مربّع ، أي حوالي ثلاثة أرباع أرض الإتّحاد السّوفياتي السّابق البالغة ٢٢,٠٠٢,٠٠٠ كم مربّع ، ممّا يجعلها أكبر دولة في العالم (١) . وإذا ما قورنت بأوروبّا ، فإنّ مساحة أوروبّا تبلغ حوالي ١٠,٣٩٦,٦١٩ كم مربّع ، بما في ذلك الجزء الأوروبّي من روسيا ، الذي تبلغ مساحته وحده ٣,٩٦٠,٠٠٠ كم مربّع ، أي أكثر من ثلث مساحة أوروباّ كلّها ، بحيث تبلغ مساحة باقي أوروبّا ٦,٤٣٦,٦١٩ كم مربّع ، وبهذا تصل الفدراليّة الرّوسيّة إلى أكثر من ضعفين ونصف مساحة باقي أوروبّا إذا استثنينا مساحتها هي منها (٢) .

---

(١) فهي تمتّد عبر عشر مناطق زمنيّة ، وطول البلاد من الشّمال إلى الجنوب يبلغ أكثر من ٤ آلاف كم ، ومن الغرب إلى الشّرق ١٠ آلاف كم ، إذ تقع شمال آسيا ، وتقسم إلى ثلاث مناطق جغرافيّة واسعة وهي : روسيا الأوروبيّة الواقعة غرب جبال الأورال ، وسيبيريا الممتدّة من شرق سلسلة جبال الأورال ، والشّرق الأقصى الرّوسي الممتدّ من نهاية السّهول السّيبيرية حتّى شواطئ المحيط الهادئ . ويتروواح مناخها بين رطب قاريّ في معظم روسيا الأوروبيّة ، وقارس في القطب الشّمالي ، وشبه قطبيّ في سيبيريا (مما يعيق التنمية وإستغلال الموارد الطبيعية ، هذا فضلا عن نشاط البراكين والزلازل والفيضانات والحرائق في معظم المناطق السيبيرية) . أنظر : ملف عن روسيا الإتحاديّة .

< http://BBCArabic.com>

(٢) Europe ، Wikipedia ، the Free Encyclopedia ، p.10

كما يقدّر طول الحدود البريّة الكليّة لروسيا الاتّحاديّة بحوالي عشرين ألف كم ، بحيث تحدّها من الشّمال الغربي كلّ من النّرويج وفنلندا وبحر البلطيق ، ومن الغرب كلّ من أستونيا ولاتفيا وليتوانيا (مع منطقة كالينيغراد التّابعة لروسيا نفسها) وروسيا البيضاء وأوكرانيا ، ومن الجنوب الغربي البحر الأسود ، ومن الجنوب كل من جورجيا وآذربيجان وبحر قزوين وكازاخستان ، ومن الجنوب الشّرقي الصّين وكوريا الشّمالية ، ومن الشّرق المحيط الهادئ ، فضلا عن أنها تجاور قارّة أميركا الشماليّة عبر مضيق بيرينغ وألاسكا وجزر الإليوشن (١) .

إذاً ، وبعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي واستقلال الجمهوريّات الّتي كان المركز في موسكو يحكمها ، نتيجة لفشل سياسات غورباتشوف الإصلاحيّة وتطلّعاته نحو الانفتاح مع الغرب ؛ لم يعد لروسيا الاتّحاديّة أيّة حدود مشتركة مع منطقة الشّرق الأوسط (تركيا وإيران) ومع أفغانستان ، فهذه الدّول الوارثة بموقعها الجغرافيّ الحاليّ وبحدودها السياسيّة القائمة ، لعبت دوراً جغرافياً مهمّاً أثَر بدوره في رسم السّياسة الخارجيّة لروسيا الإتّحاديّة (٢) .

ولا تعدّ روسيا أكبر الدول الوارثة للإتّحاد السّوفياتي من حيث المساحة فقط ، وإنّما أكثر الدّول الوارثة من ناحية عدد السّكان أيضاً ؛ فقد بلغ عدد سكّان روسيا الإتّحادية ، بحسب تقديرات تموز ٢٠٠٤ الإحصائية ، ١٤٣,٧٨٢,٣٣٨ نسمة ، يرجعون إلى قوميّات مختلفة . وتعدّ الطّائفة المسيحيّة الأرثوذكسيّة والإسلام واليهوديّة والبوذيّة والكاثوليكيّة ، طوائف رئيسيّة ، إذ أنّه يعيش في روسيا الأوروبيّة وحدها ١٠٦ مليون نسمة ، والباقون موزّعون على كافة مناطق روسيا ، بنسبة نمو سكانيّ ضئيلة تبلغ نصف بالمئة سنويّاً . وتعدّ روسيا أكبر دولة في عدد السّكان في كلّ أوروبّا ، حتّى في الجزء الأ وروبّي وحده منها ؛ إذ تليها ألمانيا بعد توحّدها ، الّتي يبلغ عدد سكّانها أكثر بقليل من ٨٣ مليون نسمة ، ثم بريطانيا ٦٠ مليون نسمة ، أي أنّ عدد سكّان الفيدراليّة الرّوسيّة يبلغ مجموع عدد سكّان ثاني أكبر دولتين أوروبيّتين وهما ألمانيا وبريطانيا (٣) .

---

(١) عبد الوهّاب القصّاب ، السّياسة الكونيّة والسّوق الجيوستراتيجي ، الجمهوريّة (بغداد) ،
weiner ، Myron، the New Geopolitics of Russia in Middle East and Bounder its Lands ، Indiana Univ. Press ، Indiana ، USA 1994 P٨٥

(٢) ستروييف ، جغرافيّة الإتّحاد السّوفياتي (موسكو : دار التقدم ، "د . ت") ، ص٩١ ـ ٩٩ .

(٣) توزع سكان روسيا حتى عام ٢٠٠٢ بين روس أصليين (٧٩,٨%) ، وتتار (٣,٨%) ، وأوكرانيين (٢%)، وبشكير (١,٢%) ، وجوفاش (١,١%) ، وشيشان (٠,٩%) ، وأرمن (٠,٨%) ، والباقون (١٠,٣%) ، يشملون موردوف ، وبيلاروس ، وجورجيون ، وكازاخ ، وآفارس ، وآدموريين ، وآذريين، وألمان ، وإنغـوش وأوستييــن وآخريين ، وبهذا تحتضن روسيا الكثير من الجمـاعات والطوائـف الدينيـة ؛ إذ بلغـت نسبتـهم ١٦٠ جماعـة إثينيـة ودينية وأقلية مختلفة ، (ويشكل االمسيحيّون الأرثوذكس ٧٠% ، والإسلام ٢٠% ، واليهود ٢%) أنظر : <hpp://en.wikipedia.org/wiki/Russia>.

وتتكوّن روسيا الاتّحادية ، كما جاء في الدستور الروسي لعام ١٩٩٣ ؛ الفقرة الأولى من المادّة ٦٥ ، من ٨٩ وحدة إداريّة أساسيّة : مدينتان اتّحاديتان ، هما موسكو (العاصمة) وسان بطرسبرغ ، و٦ أقاليم ، و٤٩ مقاطعة (محافظة) ، و١١ منطقة حكم ذاتي ، و٢١ جمهورية وهي : أديغيا ، ألطاي ، بشكورتستان ، بورياتيا ، داغستان ، إنغوشيا ، قبرتاي (بلقار) ، كالمكيا ، شركس قرشاي ، كاريليا ، كومي ، ماري ايل ، مردوفيا ، ساخا (ياكوتيا) ، أوسيتيا الشمالية ، تاتارستان ، توفا ، أدمورسكيا (الأدمورية) ، خاكاسيا ، جاجانيا (شيشان) ، جوفاشيا (جافاش) (١) .

إن روسيا الاتّحادية ، الّتي كانت إلى عهد قريب صاحبة إمبراطورية بريّة عظمى ، وزعيمة كتلة أيديولوجية من الدّول التّابعة الممتدّة حتّى قلب أوروبّا وبحر الصّين الجنوبي ، قد أصبحت باختصار دولة قوميّة تعاني المتاعب ، ولا تملك منافذ جغرافيّة سهلة إلى العالم الخارجي ، إضافة إلى كونها معرضّة للنّزاعات الإستنزافيّة مع جيرانها من الجهات الغربيّة ، والجنوبيّة ، والشرقيّة (وهذا ما سنتطرّق إليه في المبحث الأول من الفصل الثّاني) . ولا يبدو آمناً من النّاحية الجيوبوليتيكية سوى الفضاء الشّمالي غير الآهل ، وغير المطروق ، والمتجمّد بشكل دائم تقريباً (٢) .

وبهذا ، ومن خلال نظرة متعمّقة إلى ما تقدّم أعلاه ، نلاحظ أنّ موقع روسيا الاتّحادية الجغرافي موقع قارّي بكل ما ينطوي عليه من أسباب القوّة والضّعف . صحيح أنّه موقع منيع يتيح لها مزايا إستراتيجيّة لا يستهان بها ، لكنّه ليس بالموقع الجغرافي المثالي ، من حيث السّيطرة وبسط النفوذ . فقد حرمت البلاد بعد تفكّكها وخسرانها لأهمّ جمهوريّاتها ، من تأثير البحار ، كما حرمت من الموانئ الجيّدة ، الّتي تطلّ على بحار دافئة صالحة وميسورة بالعالم الخارجي ، ممّا أدّى إلى تغيّرات جيوستراتيجية عميقة ، أثّرت بشكل مباشر في رسم السّياسة الخارجيّة لروسيا الاتّحاديّة .

ثانياً : العامل الاقتصادي :

يؤدّي العامل الاقتصادي دورًا مهمًا في التّأثير على السّلوك السّياسي الخارجي لأيّة دولة ، ولا تتوقّف قدرة هذا العامل على مدى توافر الموارد الطبيعيّة فحسب ، وإنّما على مدى قدرة الهيكل الاقتصادي للسّكان في الانتاج ، وكذلك على الوضع الاقتصادي للدّولة ، ومدى اعتماده على المساعدات الخارجيّة . وسنتناول أهميّة العامل الاقتصادي ، من خلال دراسة واقع الاقتصاد الرّوسي ، وتأثيره على السّياسة الخارجيّة الروسيّة .

---

(١) الدستور الروسي لعام ١٩٩٣ ، المادة ٦٥ ، http://www.pace.edu/runt.htm

(٢) زبيغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩) ،

لقد كان الاقتصاد الرّوسي يعاني الانحلال عندما تسلّم غورباتشوف مقاليد الحكم في الاتّحاد السّوفياتي السّابق ، وزاد هذا الانحلال عندما حاول غورباتشوف أن يعالج هذا الوضع من دون استخدام الوسيلة المناسبة لهذه العمليّة ، عبر سياسة البيروسترويكا القائمة على إعادة إصلاح البناء الاشتراكي ، فهو بذلك حاول أن يعالج نمواً مريضاً للاقتصاد بأقراص الأسبيرين ، لأنه بدأ بإصلاحات سياسية ، وأهمل الإصلاحات الإقتصادية (١) ، وقد كانت هناك مظاهر تفاقم للأزمة البنائيّة الإقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسية ، الّتي أخذت تتفاقم إلى حدّ وصلت لكل هيكليّات ومقوّمات بناء المجتمع السّوفياتي . وقد يمكن تتبّع مؤشّراتها منذ منتصف السّبعينات على الأقلّ ، وذلك في أعقاب الإنجازات الكبرى ، التي تم تحقيقها في الخمسينات والسّتينات (٢) .

هذا فضلًا عن الخطط الاقتصاديّة التي اعتمدها غورباتشوف منذ عام ١٩٨٥ ، لم تقدّم أيّة حلول لمعضلة الاقتصاد ، والسّبب يعود إلى تراكم المشاكل منذ قيام الاتّحاد السّوفياتي ، وإلى طبيعة الإستراتيجيّات السّياسية والعسكريّة الّتي اتّبعت ، والّتي ركّزت على الإنفاق العسكري . فسياسة الشّفافية الّتي انتهجها غورباتشوف ، كان لها الدّور العكسي ، إذ أنّها كشفت عن سوء إدارة البيروقراطيّة المهيمنة للإصلاحات ، وأدّى تراجع الإنتاجيّة إلى تدهور الوضع الاقتصادي ، وتفاقم العجز العام ، وارتفعت أسعار المواد الغذائيّة والسّلع ، بعد تحريرها بشكل مخيف ، ما دفع البرلمان في صيف ١٩٩١ إلى التّراجع عن مواقفه المؤيّدة لسياسات غورباتشوف (٣) .

ورغم إعلان الاتحاد السّوفياتي عن رغبته بالانضمام إلى صندوق النّقد الدّولي ، كتجسيد عمليّ لسياسة الانفتاح الخارجيّة ، فإنّ الدّول الغربيّة تلكّأت في تقديم المساعدات له ، حيث إزدادت النّقمة في صفوف المواطنين داخل المجتمع السّوفياتي ، وكان أهمّها التّجمع الصّناعي العسكري الّذي تراجع عن تأييده لبرامج غورباتشوف ، في الاقتصاد والسّياسة الخارجيّة ، وازدادت هذه النّقمة بعدما أيّد غورباتشوف تطلّعات وزير خارجيّته إدوار شيفر نادزة في السياسة الخارجيّة ، الّذي أعلن بأنّ السّياسة الخارجيّة في عالم اليوم ، تتمحور حول قيم التّعاون والتّفاعل والمشاركة لحلّ المشكلات الكونيّة العاجلة ، كالتّخلف الاقتصادي والفقر وعدم التكافؤ الاجتماعي (٤) .

---

(١) وقد أكّد أبل أجانبيجان ، المستشار الاقتصادي للرئيس غورباتشوف ؛ أنّ معدّل نموّ الاقتصاد السّوفياتي كان بمنزلة الصفر طوال الخطة الخمسية (١٩٨١ـ ١٩٨٥) ، مراعيا بذلك إرتفاع الأسعار المرتبط بالتغيرات التي طرأت على نوعية المنتجات ، وحلول المنتجات الباهظة الثمن محل المنتجات البخسة الثمن ، من دون تحسن النوعية للمستهلك . والسبب الرئيسي لهذا التدني هو إستراتيجية التصنيع التي تبناها النظام الإشتراكي ولا سيما في تطوير الصناعات العسكرية من دون الإهتمام ببقية القطاعات الإقتصادية وخاصة الزراعية .

(٢) Melk Hafez ، Determination of Soviet Foreign Policy ، London ، p38

(٣) Tulin ، International Relations and the Lessons of Dependency ،1994،p78

(٤) Norman ، Thomas ، The Politics of the Presidency ، 1998 ، p 2٤

وبعد فشل سياسة البيروسترويكا (إعادة البناء) ، التي تبنّاها غورباتشوف ، والّتي أدّت بالاقتصاد الرّوسي إلى الانهيار شبه التّامّ ، وبعد انقلاب آب ١٩٩١ ، الّذي تعرّض له غورباتشوف نفسه نتيجة فشل هذه السّياسة ؛ أبدت القيادة الرّوسية الجديدة بزعامة بولس يلتسن ، إلى الإعراب عن تحالفها مع الغرب ، كخيار أساسيّ في سياستها الخارجيّة ، لإعتقادها أن هذا التّحالف سيجنّب روسيا من الوقوع في حالة الفوضى والانهيار ، من خلال المساعدات والاستثمارات الاقتصاديّة الغربيّة ، والّتي تخضع للكثير من الشّروط والعوامل السياسيّة ، ومنها : خفض التّسلح ، الدّيمقراطيّة ، اقتصاد السّوق ، الخصخصة ، حقوق الإنسان ، احترام المعاهدات الدّولية ، وضرورة التّجارة مع الدّول المانحة . والحقيقة الأخرى أنّ مشروعات هذه المساعدات تتضمّن تركيبة معقّدة ، فجانب منها وعود ، وجانب آخر يتضمّن تخفيف عبء الدّيون ، أو منحاً وهبات متّفقاً عليها ثنائيّاً ، أو مساعدات فنيّة لا تتضمّن أموالاً نقديّة ، ومن ثمّ فإنّ الالتزامات الغربيّة بدعم روسيا يتمّ إفراغها من مضمونها. حيث يستغلّ الغرب وضع روسيا الإقتصادي السّيئ ، فيقوم بالرّبط ما بين تقديم المزيد من المساعدات ، بضرورة قيامها بتقديم المزيد من التّنازلات في سياستها الخارجية ، وهو أمر يمثّل أهمّ أهداف السّياسة الغربيّة ، وخاصّة الأمريكيّة منها في الهيمنة على السّياسة العالميّة ، وهذا ما لا تقبله روسيا (١) .

ورغم ذلك اختارت روسيا التّوجه نحو الاقتصاد اللّيبرالي دفعة واحدة ، أو ما يسمّى اللّبرلة بالصّدمة ، كعلاج مفيد لاقتصادها المنهار ، عبر دمج اقتصادها بالنّظام الإقتصادي الرّأسمالي . وتحت قيادة يلتسن جرت تطوّرات سريعة لفرض اقتصاد السّوق ، خاصّة عبر رفع يد الدّولة عن تحديد الأسعار ، والخصخصة لكلّ القطاع العامّ تقريبًا بما فيه المصانع والمنشآت والمزارع والمؤسّسات الاقتصاديّة الكبرى ،مثل الصّناعة النفطية وغيرها من الصّناعات الإستراتيجيّة الّتي تملكها الدولة ، وهي كلّ بنية الاقتصاد الرّوسي قبل التحول . ولكن الأجزاء الأساسيّة من البنية التّحتية للاقتصاد، لم تكن موجودة في هذا التّحول ، وأهمّها البنوك التّجارية والقوانين الخاصّة بالتّجارة والتّطوير الاقتصادي ، الّتي ظلّت غائبة عن السّوق الرّوسي حتّى سنة ١٩٩٦ . وبعد أن تمّ اتّخاذ الخطوات ضمن خطّة تهدف لثلاثة أمور : اللّبرلة والاستقرار والخصخصة ؛ وتمت الخصخصة ولكن الاستقرار كان بعيداً جدًّا عن السّوق والاقتصاد الرّوسي ككلّ ، ورغم كلّ خطوات اللّبرلة التي اتّخذت للقضاء على القطاع العامّ . وكانت نتيجة هذه اللّبرلة هو ازدياد حدّة الأزمة الاقتصاديّة وزيادة حالة التضخم سوءًا ، وبشر ذلك بقرب إفلاس الصّناعة الرّوسيّة (٢) .

---

(١) أقحم يلتسن روسيا في أتون ما يسمى إجماع واشنطن عبر سياسات إقتصادية ومالية محابية للعولمة ، من خلال التدفق الحر لرأس المال ، الخصخصة ، الديمقراطية ، وتحويل التكنولوجية في مقابل جعالة . ومشجعو هذه المقاربة للتطور في زمن العولمة كانوا الخزانة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وثلاثتهم يأتمرون بالسياسية الأمريكية . فأظهر الزعماء الغربيون أنهم يثمنون التخلي عن الشيوعية بدلا من الحفاظ على الديمقراطية . “History of the Soviet Unio (1985 - 1991) ، ”p 9

(٢) تم الإفراج في إجتماع الدول السبع الكبرى في طوكيو سنة ١٩٩٢ ، عن مساعدات وقروض لروسيا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي ، بلغت ٢٤ مليار $ ، وتلقت بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٨ أكثر من ٣٠ مليار $ ، بحيث زادت المساعدات الألمانية على ٢٠ مليار $ ، والفرنسية على ٥ مليارات $. Primbetov ، Nicholas ،Economic Transition in Russia and the New States of Eurasia ،M. E. Armonk ،USA، 1994، P 159 .

مع العلم أنّ روسيا كانت قد انضمّت إلى صندوق النّقد الدّولي في حزيران ١٩٩٢ ، بعد تبنّيها لإقتصاد السّوق ، ضمن الشّروط الّتي يضعها الصّندوق لتقديم القروض من خلال : إقامة سوق مستقّرة ، الحدّ من التّضخّم ، خفض العجز في الميزانيّة ، تحسين القدرة التّحصيليّة للضّرائب ، وتسهيل الإجراءات أمام الاستثمار ، وهي نفس الشّروط الّتي تعدّها روسيا كأهداف لسياستها الاقتصاديّة . إلّا أنّ التّشدد والصّعوبة لدى صندوق النّقد الدّولي النّابعين من اشتراطه إتمام تلك الشّروط قبل منحه القروض ؛ أدّيا إلى تأزّم الوضع الاقتصادي الدّاخلي في روسيا ، ممّا انعكس بدوره على انخفاض صادرات روسيا الخارجيّة . وهذا الوضع كان أهمّ أسباب التّوتر السّياسي الدّاخلي ومعارضة البرلمان لسياسة اللّبرلة بالصّدمة ، ومن تأييد الشّارع الرّوسي للبرلمان ضدّ سياسات يلتسن . ولتنفيذ سياسته بالقوّة اضطرّ يلتسن إلى الاستعانة بالجيش لحلّ البرلمان وفرض دستور جديد يمنحه القوّة للتنفيذ . ولكن هذا لم ينفع الاقتصاد الرّوسي أيضًا ، واستمرّت الحالة الاقتصاديّة بالتّدهور (١) .

وفيما كانت تتمّ عمليّة تفكيك القطاع العام الرّوسي والتّخلّص منه ، قام المتنفّذون من النّخبة الشّيوعية السّابقة ، الّتي تحوّلت فجاة إلى نخبة ليبراليّة ؛ باستغلال الوضع المتردّي ، من خلال شراء أجزاء كبيرة من القطاع العامّ بأسعار رمزيّة ، مستغلّين نفوذهم ومكانتهم في النّظام الجديد . وقام عدد منهم بإنشاء بنوك خاصّة ، ومشاريع اقتصاديّة جديدة بمساعدة الدّولة ، فيما حصل البعض الآخر على عقود وتصاريح للحصول على اعتمادات مالية من الدّولة ، مقابل أسعار متدنيّة مدعومة كذلك من الدولة ، وهكذا نشأت بين ليلة وضحاها طبقة من الأوليغارشيين الأثرياء أصحاب المليارات ، مستنفذين أموال الدّولة ومواردها حتّى العظم (٢) .

وقد انتشر الفساد بدلاً من الإصلاح ، وعانى المواطن الرّوسي بشدّة من جراء سياسات اللّبرلة بالصّدمة . وزاد الأوضاع سوءاً ، الرّكود الإقتصادي الّذي ساد العالم عام ١٩٩٨ ، والّذي بدأ بانهيار اقتصاديّات عدد من دول النّمور الآسيويّة عام ١٩٩٧ ، بالإضافة إلى تدنّي أسعار المواد الخام في العالم في ذلك الوقت ، خاصّة سعر النّفط أحد الموارد الأساسيّة للاقتصاد الرّوسي . وهكذا تعرض الاقتصاد الروسي لأزمة اقتصاديّة حادّة في آب ١٩٩٨ ، أوصلت النّاتج المحلّي الإجمالي إلى ٣٠% من مستواه عام ١٩٩١ ، فانهارت العملة الوطنيّة ، وامتنعت الحكومة عن الوفاء بتسديد ديونها ، وهذا جعل قدرة روسيا على استيراد البضائع خلال حكم الرئيس يلتسن ، أمراً مستحيلاً ، فالخطر الذي واجهته روسيا في هذه الأزمة هو النّقص في المواد الغذائيّة (٣) .

---

(١) **"History of post – Soviet Russia " p . 1 .**

(2) **"Russia " Wikipedia ،<http : // en . Wikipedia . org/wiki/Russia>،7/11/2006،p . 9**

(3) **Hedlund ، Stefan ، Russia Path Dependence ، Second Edition ، London ،2005 p 31 .**

لذلك يمكننا القول ، أنّ روسيا ورثت الاتّحاد السّوفياتي حقّاً من النّاحية القانونيّة ، إلّا أنّها ورثت تركة مثقلة بالمشاكل الإقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والسياسيّة ، الّتي أفرزتها الحقبة الشّيوعيّة ، وهذا ما وصفه الكاتب السّياسي ريتشارد نيكون في كتابه " ما وراء السّلام " : إنّ روسيا ملكت القوّة العسكريّة ، لكنّها افتقدت إلى القاعدة الاقتصاديّة .

وبعد الأزمة الإقتصاديّة الّتي ضربت روسيا ، أخذ الاقتصاد يتعافى تدريجيًّا سنة ١٩٩٩ من جرّاء ارتفاع أسعار النّفط ، فأصبح فائضًا لديه في الميزان التّجاري وميزان المدفوعات ، بعد أن خضع سابقاً لضغوط مخيفة شلت قدرته الانتاجيّة ، ونتيجة هذا التّحسّن أخذت روسيا تسدّد ديونها الخارجيّة ، وليس عن السّنة القادمة فحسب ، بل قامت مقدّمًا بدفع مبالغ من أصول الدّفعات إلى صندوق النّقد الدّولي ، وفي الوقت نفسه احتفظت باحتياطي كبير للبنك المركزي لديها . وفي كانون الثّاني ٢٠٠٠ تسلم فلاديمير بوتين الحكم ، ومن ثم فاز في انتخابات نيسان من العام نفسه رئيسًا للبلاد (1) ، موجّهًا سياسته بالشّكل الصّحيح ، محاربًا الفساد وبيع ممتلكات الدّولة لمستفيدين انتهازيّين باعوا الاقتصاد ، فأوقف التّدهور الاقتصادي ، وزاد معدّلات نموّه ، بحيث لم يعد المواطن الرّوسي يشكو التّضخّم أو البطالة أوالفقر المدقع الذي كان منتشرًا . ورغم أن حجم الاقتصاد الرّوسي هو نصف حجم الاقتصاد السّوفياتي السّابق ، إلا أن الموجودات الاقتصاديّة الرّوسيّة وأصولها الثّابتة عظيمة الحجم ، بحيث تملك روسيا كميّات هائلة من الخامات الّتي تعتبر الأغلى في العالم ، والمطلوبة للصّناعات الحديثة ، مثل النّفط والغاز الطّبيعي واليورانيوم والفحم والأخشاب والذّهب والماس (تحتلّ المركز الاحتياطي العالمي الأوّل من الغاز والخامس من النّفط ، والثّاني من الفحم واليورانيوم بعد الكونغو) ، وتعتبر منطقة جبال الأورال من أغنى المناطق في روسيا والعالم بهذه الخامات (٢) .

وهكذا عرف بوتين كيف يتقن اللّعبة السّياسية الاقتصاديّة باستثماره لهذه الموارد الطّبيعية الهائلة بالطّريقة الصّحيحة ، وأحكم قبضة الكرملين على قطاعي النفط والغاز ، مطارداً الأوليغارشيين الّذين حطّموا الاقتصاد الرّوسي ، فأقدم بوتين سنة ٢٠٠٣ على محاكمة رئيس شركة يوكوس للنّفط ، وهي أكبر شركة نفط في البلاد ؛ اليهودي "ميخائيل خودوركوفسكي" ، وزجه في السّجن بعد توجيه اتهام له بالتّحايل والتّهرب من دفع الضّرائب (أطلق صراحه في أواخر العام ٢٠١٣) . ومن جرّاء سياسة بوتين الاقتصاديّة النّاجعة أخذ الاقتصاد الرّوسي ينمو بسرعة حيث أصبح النّاتج القومي الإجمالي سنة ٢٠٠٥ في المكانة التّاسعة دوليًا ، بواقع ١,٥٨٩ ترليون دولار، وأخذ ينمو بمعدل ٦,٧ % سنوياً ، فيما بلغت الديون الخارجية من نفس عام ٢٠٠٥ ، مبلغ ٢٣٠,٣ مليار دولار أي ١٥% من النّاتج القومي ، وبلغت الخدمات أعلى معدّلاته بواقع ٦٠ % ، والصّناعة جاءت بالمركز الثّاني بواقع ٣٥,١ % ، وفيما احتلّت الزّراعة المركز الأخير بواقع ٤,٩ % ، وتدنّت البطالة جدًّا حتّى وصلت إلى ٧,٦ % ، وبهبوط ملحوظ عن سنة ٢٠٠١ عندما كانت ٨,٧ % ، وبهذا تمّ قبول روسيا ضمن نادي الدّول الصّناعية السّبع الكبرى (٣) .

---

(١) **Marshell ، poe ، Theceton Russia Moment in World History ، Princeton University press ،New jersey ، USA ،2007 ، p127**

(٢) لمحة عن الإقتصاد في روسيا،موقع روسيا اليوم <http://www.Rtarabic.com/Russia/10441/

(٣) وكالة أنباء نوفستي < http://rtarabic.com.ru/economy >

لم يكن بوتين ساحراً نقل البلاد من التّفسّخ إلى النّهوض في طرفة عين ، بل ساعدته في ذلك عوامل داخليّة وخارجيّة . إنّ الدّولة استعادت سيطرتها على أكبر مؤسّسات وشركات القطاع العام مثل شركة "غاز بروم" ، واشترت أصول شركتي "يوكوس" و "سيب نفط" ، وعادت لتصبح المساهم الأكبر في أكبر مصرفين في روسيا ؛ هما بنك التوفير "سبيربنك" وبنك التّجارة الخارجيّة "فينشتورغ بنك" ، كمّا أنّها احتكرت كلّيًا تجارة السّلاح . وفي العام ٢٠٠٧ أسّست الدّولة شركات حكوميّة ضخمة في مختلف ميادين الاقتصاد ، منها "روس نانو تيك" و"روس تكنولوجيا" و "روس أتوم" ووكالة تأمين الودائع وبنك التّنمية "أوليمب ستروي" والشّركة الموحّدة لصناعة الطّائرات والسّفن . إذ أنّ ارتفاع أسعار النّفط من ٢٠ دولاراً حين تولّى الحكم ، إلى ٧٠ دولارًا ثمّ إلى ١٣٨ دولارًا في فترة رئاسته الثّانية ؛ قدّم له ثروة طائلة وإمكانات لا حصر لها لدعم الصّناعة وأبحاث الفضاء وتحسين مستويات المعيشة ورفع الرّواتب . و حين ارتفعت أسعار النّفط عالميًّا تحدّث بوتين اللّغة الرّسميّة الّتي يفهمها الاتّحاد الأوروبّي ، ورفع أسعار الغاز الطّبيعي ثلاث مرّات . فتدفّقت الأموال الفائضة إلى مصانع الأسلحة وبلغت معدّلات التّصدير إلى الصّين والهند والدّول الإفريقيّة والآسيويّة ٢٠ مرّة عمّا كانت عليه قبل عشر سنين ، وتمكّنت روسيا من سداد أقساط ديونها الخارجيّة البالغة ١٧٠ مليار دولار بشكل منتظم ، حتّى وصلت الى ٤٠,٢ مليارًا ، والّتي كانت تستهلك ٩٠% من إجمالي النّاتج المحلّي قبل ولاية بوتين ، وتقلّصت هذه النّسبة في السّنوات الخمس الأخيرة لولايته الى ٣٠% ، والّتي كانت تعود إلى مؤسسات أمريكيّة وألمانيّة ومنظّمات إقليميّة ودوليّة مثل البنك الدّولي وبنك الإنماء الأوروبي . وخلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٧ ، زاد الأحتياط الخارجي في الخزينة الرّوسية من ١٠ مليارات دولار الى ٧٠٠ مليارًا ، وزاد النّاتج المحلّي الإجمالي من ٢٢٠ مليار دولار،إلى ١٣٠٠ مليارًا ، وانخفض التّضخّم من ٨٩ %، إلى أقلّ من ٩% . وفجأة أصبح الرّوس ينفقون ثروات طائلة لشراء ممتلكات في فرنسا وإنكلترا وقبرص ودبي ، وحتى اندلاع الأزمة الاقتصاديّة العالميّة في أيلول ٢٠٠٨ كان الاقتصاد الرّوسي قد وضع علـى أقدام ثابتـة (١) . وبعد أن امتصّت هذه الأزمـة حوالي ٤٠٠ مليـار دولار من مـوارد روسـيا الماليّة ، عاد الاقتصاد الرّوسي منذ أوائل العام ٢٠٠٩ يتعافى تدريجياً ، ويحقق مكاسب تكتيكية واستراتيجيّة هامّة ، وإضافة الى تجميعه احتياطات ماليّة كبيرة ، دخلت الشّركات الرّوسيّة إلى قطاعات إقتصادية هامّة في الغرب . مثلاً ، "لوك للنّفط" تملّكت "غيتي أويل" في الولايات المتّحدة مع جميع أصولها ، بما فيها ١٤٠٠ محطّة لتوزيع المنتجات (٢) .

---

(١) "History of post – Sovie Russia " pp . 12

(٢) موقع روسيا اليوم ، ٢٠٠٩/١٠/٣١ < http://rtarabic.com/news_all >

ثالثاً : العامل السّياسي :

إنّ السّلطة الحاكمة المكوّنة من رئيس الدّولة والحكومة والبرلمان ، تلعب دوراً بارزاً ومهمًّا في رسم السّياسية الخارجيّة لأيّة دولة ، وإن كان للرّأي العامّ والأحزاب السّياسية المعارضة داخل الدّول ذات النّظام الدّيمقراطي ، من تأثير على توجّهات هذه السّياسة .

إنّ الدّستور الرّوسي الّذي أقرّه يلتسن عام ١٩٩٣ ، أعلن روسيا جمهوريّة ديمقراطيّة فدراليّة ، بتقاسم الصّلاحيّات بين السّلطة التّنفيذية والتّشريعية والقضائيّة ، ولكن مع صلاحيّات واسعة للرّئيس تفوق ما كان موجودًا في الدّستور القديم الّذي كان معمولًا به منذ النّظام الشّيوعي عام ١٩٧٨ ، وهذه الصّلاحيات تجعله صاحب القرار النّهائي في كلّ الأمور الدّاخلية والخارجيّة (١) ، وقد وصف غورباتشوف هذا الدّستور الّذي عدله يومًا ، بأنّه أعطى للرّئيس صلاحيّات لم يكن يملكها قيصر روسيا قبل الثّورة البلشفيّة عام ١٩١٧ . وكما إن الدّستورالجديد ميّز طبيعة النّظام السّياسي بالتّعدديّة الحزبيّة ، ونظام رئاسي قوي يعمل بالتّعاون مع برلمان من مجلسين (٢) .

إنّ تغيّر نظام الحكم في روسيا من النّظام الشّيوعي السّوفياتي إلى النّظام الدّيمقراطي ، أوجد تعدديّة حزبيّة وانتخابات برلمانيّة بين هذه الأحزاب والجماعات السّياسية ، الّتي سيطرت على مجمل الحياة السّياسية في روسيا . بحيث ظهر أربعة أحزاب رئيسيّة على السّاحة السّياسيّة ، وكان أبرزها حزب روسيا الموحّدة (الحزب الحاكم) الّذي يرأسه الرّئيس بوتين ، والحزب الشّيوعي بزعامة زيوغانوف الّذي يسعى إلى إحياء المكانة السّوفياتيّة القديمة ، وتعظيم مقومات القوّة الشّاملة للدّولة الّتي تعيد ترتيب العلاقات الدّولية والنّظام العالمي من جديد ، عبر انتهاج سياسة خارجيّة تحافظ من خلالها روسيا على مصالحها القوميّة والوقوف بوجه غطرسة السّياسة الأمريكيّة . بالإضافة للحزب الدّيمقراطي اللّيبرالي بزعامة جيرنوفسكي القومي المتشدّد ، والّذي طالب مرارًا بعودة الإمبراطوريّة الرّوسيّة القيصريّة إلى حدودها عام ١٩٠٠ ، والتّوسع حتّى حدود الهند ، والتّصدّي للولايات المتّحدة الأمريكيّة والغرب ، والتّعاون مع الدّول المقهورة في النّظام الدّولي ، كما عارض قيام الكومنولث واعتبره عملاً غير دستوري ، وأمّا الحزب الرّابع والأخير فهو حزب روسيا العادلة . إذاً أهمّ ما

---

(١) يستطيع الرّئيس: إصدار مراسيم لها قوّة القانون دون الرّجوع إلى البرلمان شرط ألّا تتعارض مع الدّستور، وتعديل الدستور وحل البرلمان (الدوما) ، والدعوة الى استفتاءات شعبية حول قضايا يختلف فيها مع البرلمان ، وتعيين رئيس الوزراء وعزله مع حكومته ، ويعين قضاة المحكمة الدستورية ، والمحاكم الفيدرالية والعليا ، ورئيس البنك المركزي ، وكما يرأس مجلس الأمن القومي ويعلن حالة الطوارئ في البلاد .
أنظر : "Politics of Russia ،" p . ٢

(٢) يتكون البرلمان من : الدوما (المجلس السفلي) ويتألف من ٤٥٠ عضواً ، والمجلس الفيدرالي (المجلس العلوي) ويتألف من ١٧٨ عضواً . فصلاحيات الدوما هي إقرار القوانين والتشريعات حتى التي يقترحها المجلس الفيدرالي ، ومنح رئيس الحكومة الثقة ، وأما صلاحيات المجلس الفيدرالي فتتعلق بالقضايا الفيدرالية مثل تعديل الحدود ، وإقرار الأحكام الطوارئية والعرفية والموافقة على تعيين النائب العام وقضاة المحاكم الدستورية والعليا .
أنظر : المصدر نفسه ص 6 .

يمكننا ملاحظته بخصوص الأحزاب السّياسية الرّوسية المعارضة ، هو أنّها لا يجمعها اتّجاه محدّد يجعلها متراصّة ، وإنّما كلها تنادي بانبعاث روسيا ونفوذها الإمبراطوري (١) .

أما بالنّسبة للرّأي العام في روسيا ، فإنّ الشّعب بمعاناته المريرة في ظلّ الحكم القيصري ، ثمّ الشّيوعي ، وفي ظلّ ظروفه الاقتصاديّة المتدهورة الّتي مرّ بها ، لم يستطع بعد بلورة رأي عام قويّ رغم أن هناك العديد من جماعات الضّغط والمصالح والمؤسّسات والنّخب السّياسيّة والعسكريّة ، الّتي تسعى جاهدة للتّأثيرعلى توجّهات السّياسة الدّاخلية والخارجيّة . فمثلًا المؤسّسة العسكريّة تعمل على مساندة التّيارات الشّيوعية والقوميّة ، والضّباط العسكريون بأغلبيتهم ، يطالبون بإقامة نظام سلطويّ ، لإقتناعهم أنّ الدّيمقراطيّة بمفهومها الغربيّ لا تتوافق مع طابع الشّعب الرّوسي ، فهم يرفضون القبول لروسيا بدور هامشي في المجال الدّولي مع عودة الإمبراطوريّة الرّوسيّة . وأما المؤسّسات الدّينية وخاصّة الكنيسة ، عملت على تمتين علاقاتها مع الأحزاب السّياسية والهيئات الاجتماعيّة ، وبذلت الجّهود للتّصالح والتّقارب بين المجموعات السّياسيّة المتضاربة الأهواء والمصالح ، وكان البطريرك ألكسي الثّاني قد شدّد على دور الكنيسة باعتبارها تجسيدًا لوحدة الأراضي الرّوسيّة المقدّسة الّتي صانتها خلال الحروب السّابقة . هذا بالإضافة إلى التّأثير اليهودي على الرّأي العام الرّوسي بسيطرته على معظم وسائل الإعلام ، وإن كانت في غالبيّتها مملوكـة للدّولـة (٢) .

وعلى الرّغم من محدوديّة الرّأي العام والأحزاب السّياسية المعارضة ، من التّأثيرعلى السّياسة الخارجيّة لروسيا بسبب النّظام الرئاسي القويّ ، إلّا أنّ الشّيوعيين والقوميّين نجحوا بعد عام ١٩٩٣ بإبعاد السّياسة الرّوسية تدريجيًا عن الغرب ، وتوجيهها نحو إقامة عالم متعدّد الأقطاب (وهذا الأمر سنبحثه في الفقرة الثّانية من هذا الفصل) ، ونجحوا في منع يلتسن من تسليم جزر الكوريل إلى اليابان ، وكان ردّ الرّأي العام في روسيا عنيفًا ضدّ عمليّات حلف النّاتو في يوغسلافيا عام ١٩٩٩ ، مطالبًا الكرملين بالتّدخل السّريع وعودة الإرادة القوميّة والكرامة الوطنيّة لروسيا .

---

(١) من هو بوتين وكيف وصل إلى رئاسة حزب روسيا الموحّدة ؟

ولد بوتين في ٧ تشرين الأول ١٩٥٢ في سان بطرسبورغ ، كان والده يشتغل في مصانع تلك المدينة ، وفي عام ١٩٧٥ التحق بوتين عقب تخرجه من كلية الحقوق في جامعة لينيغراد بجهاز لجنة أمن الدولة (كي جي بي) وكان متفوقاً في دراسته ، وفي عام ١٩٨٥ أرسل الى مدينة ليبزغ في ألمانيا الشرقية ليزاول نشاطه المخابراتي حتى تم استدعاؤه في العام ١٩٩٠ وبعد ان أصبح برتبة مقدم الى جامعة لينينغراد ليصبح مساعد رئيس الجامعة للشؤون الدولية ومن ثم مستشار مدينة لينيغراد ورئيس لجنة العلاقات الخارجية فيها ، وفي عام ١٩٩٤ أصبح النائب الأول لرئيس حكومة سان بطرسبرغ ، وفي عام ١٩٩٦ نال دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية بدرجة متفوقة ، وفي مطلع ١٩٩٧ عين نائب مدير شؤون الدولة للعلاقات الإقتصادية الخارجية في موسكو ثم عين في آذار من نفس العام في منصب رئيس إدارة الرقابة لدى ديوان رئيس روسيا ، وفي أيار ١٩٩٨ أصبح النائب الأول لمدير هذا الديوان ، في ٢٨ حزيران ١٩٩٨ عين في دائرة الأمن الفيدرالية ، وفي ٢٩ آذار ١٩٩٩ عين سكرتير مجلس الأمن القومي ، وفي ٩ آب ١٩٩٩ عين رئيساً للحكومة ، وفي كانون الثاني ٢٠٠٠ عين رئيساً للبلاد بالوكالة حتى إنتخابه أواخر آذار من نفس العام ، وبعد أن أدمج "حزب أرض الأباء والوطن" و"حزب الوحدة" تحت إسم "روسيا الموحدة" في الأول من كانون الأول ٢٠٠١ أصبح بوتين رئيساً لهذا الحزب الجديد .

أنظر : .<http://www.russia votes.org/2003 result.htm>

(٢) أنظر: <http://www.ru4arab .ru/runt.htm>

إنّ أهمّ ما يمكن ملاحظته في النّظام السّياسي لروسيا الاتّحاديّة ، هو طبيعته " الدّيمقراطيّة ذات السّيادة " ، القريبة من النّظام الشّمولي ذو القبضة الحديديّة المركزيّة للسّلطة . وعلى الرّغم من أنّ الغرب يتّهم روسيا بأنها عادت دولة مركزيّة ذات حكم شمولي على النّمط القيصري ، متمسكة بنهج " الدّيكتاتورية البيروقراطيّة " منهجًا للحكم ، وبسيطرة شبح الحزب الواحد على السّلطة ، وإن تقنّعت بالمظاهر الشّكلية الّتي تتطلّبها معايير الدّيمقراطيّة من انتخابات برلمانيّة وتعدّديّة حزبيّة . إلّا أنّ السّلطة السّياسية الحاكمة ومعظم الشّعب داخل روسيا ، يجدون لمضيّ بلادهم في المسار الشّمولي مبرراته ؛ فالتّراث الطّويل من الحكم القيصريّ وما تلاه من حكم شيوعيّ ، ما زال يخيّم على ذهنيّة وتصرّفات غالبيّة الشّعب الرّوسي ، الّذي أخذ يقتنع مع الأيام بضرورة وجود سلطة مركزيّة قويّة في الكرملين تستطيع السّيطرة على الثّروات الطّبيعية وخاصّة أنابيب النّفط والغاز المنتشرة في مساحات شاسعة من البلاد ، والّتي تستطيع أيضاً وضع حدّ للصّراع الطّبقي المجتمعيّ ، الّذي تلا انهيار الشّيوعيّة وأنتج طبقة أوليغارشيّة ثريّة ، باعت ممتلّكات الدّولة ونهبت البلاد . هذا بالإضافة إلى أنّ المواطن الرّوسي أخذ يعي جيّدًا ، بأنّ روسيا الدّيمقراطيّة هي أقرب إلى روسيا التّفسخ والإنهيار ؛ فالتّباين العرقي والدّيني الكبير ، وانخفاض مستوى المعيشة في الأقاليم البعيدة عن المركز ، يرشّح كثيرًا من المناطق لخطر الإنفصال والتّفكك . فالبناء الفيدراليّ الّذي تقوم عليه روسيا وإن تمّ تفعيله على نحو ديمقراطيّ حقيقي سيتيح الفرصة للعديد من الجمهوريّات إلى التّصويت على الانفصال ، وهذا ما حصل فعلًا ، فقد جوبه المركز الفيدراليّ بعمليّة تفتيت ، بعد محاولة زعماء جمهوريّات باشكورتوستان وياكوتيا وتاتارستان والشيشان ، اتّباع سياسة الانفصال عن الدّولة (١) ، ولدى الكثير من هذه الجمهوريّات المقوّمات الكافية لظهورها كدولة مستقلّة على خريطة العالم المعاصر . فالشّيشان ليست أقلّ جدارة بالاستقلال من كوسوفو، وهي أكبر قوّة في جغراسيتها من دولة اعترفت بها روسيا مثل أوسيتيا الجنوبيّة وأبخازيا ، ومناطق الأورال لديها من البنية الصّناعية والثّروات الطّبيعية والمشترك الثّقافي ما يغريها بالانفصال عن حكم " الرّوس " (٢) .

إذًا ، روسيا الدّيمقراطيّة سيعني روسيا الإنكفاء على الدّاخل ، وليس بوسع أيّ رئيس يحكمها ويريد لها سياسة خارجيّة فعالّة ومكانة دوليّة ، إلّا أن تتلبّسه عباءة القيصر ويتحوّل إلى النّظام الشّمولي حتّى يحتفظ بمسامِعهِ يقظةً لتحرّكات النّاتو المريبة حول روسيا ، وأصوات الثّوار في أوروبّا الشّرقية وآسيا الوسطى ، وتغيّرات سوق السّلاح وتقلّبات أسعار النّفط والغاز .

---

(١) في حال نجاح المسعى الشيشاني في الإنفصال ، سيدفع الكثير من الإثنيات المسلّمة في روسيا إلى اتّباع النّهج نفسه وخاصّة في منطقة القوقاز الشّمالي مع جمهوريّات داغستان وأبخازيا الشّمالية وإنغوشيا ، ممّا يعرض المنطقة المحصورة بين حوض قزوين والبحر الأسود الى حالة عدم الإستقرار الشديد الذي ينعكس بدوره على الوضع الإستراتيجي والسّياسي الرّوسي . وكيف لو انغمس الغرب وتحديداً الولايات المتحدة في الشأن القوقازي عبر هذه الجمهوريات ودعمها بالإنفصال ، وبخاصة الشيشان التي تشكل معبراً لخط أنابيب قزوين ـ نوفورسيسك على البحر الأسود ، وداغستان المطلة على بحر قزوين وثرواته النفطية ، مما سيؤدي بإنحصار الساحل الروسي حول منطقة أستراخان الضيقة ، وهذا بدوره سيعود بالضرر الكبير على الوضع الإقتصادي الرّوسي الذي يشكّل النّفط واحدًا من أهم مرتكزاته . أنظر : المصدر السابق نفسه .

(2) <http://www.moqatel.com/mokate/data/Behoth/ sheshan/Mokatel5-1-3.htm

رابعاً : العامل العسكري :

العامل التّاريخي الأوّل للقوّة كان العامل العسكري ، مفتاح الأمن والاستقرار للوحدة السّياسيّة . فخلال فترة تصفية الاستعمار وفترة الحرب العالميّة الثّانية ساد هذا العامل إلى درجة أنّ الدّول الضّعيفة عسكريًّا كان قدرها أن تخضع للأقوى أو أن تختفي . أمّا اليوم ، وعلى الرّغم من أنّ العامل العسكري ما زال يحدّد قوّة ووزن الدّولة على السّاحة الدّولية ، إلّا أنّه قد يستنزف طاقات البلد على حساب الاستثمار في القطاعات المدنيّة المهمّة والضّرورية لبقاء الدّولة ، وهذا ما حصل مع الاتّحاد السّوفياتي ، القوّة العظمى عسكريًّا ، حيث انهار خلال أشهُر وبدون حرب مباشرة (١) .

كان الاتّحاد السّوفياتي يمثّل منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية حتّى نهاية عقد الثّمانينيات ، القطب الموازن للولايات المتّحدة الأمريكيّة . وكان السّبب الأساسي وراء ذلك هو قدراته العسكريّة التّقليديّة والنوويّة الجبّارة ، بيد أنّه أخذ منذ عام ١٩٨٥ يقلّص قدراته العسكريّة هذه عبر اتفاقيّات متتالية للحدّ من التّسلح ، وذلك بسبب النّهج السّياسي الذي اتّبعه الرّئيس غورباتشوف للتغلّب على الوضع الاقتصادي المتردّي . وقد أصبح الاتّحاد السّوفياتي خلال فترة الحرب الباردة ، الدّولة الثّانية الأكبر في العالم في مجال صناعة السّلاح ، حيث نمت القوّة العسكرية السّوفياتيّة النّوويّة والتّقليديّة نموًّا كبيرًا خلال مرحلة الرّئيس بريجينيف (١٩٦٤ ـ ١٩٨٢) بفضل البنية الصّناعية والاقتصاديّة السّوفياتيّة . فاستطاعت هذه القوّة أن تحقّق التّوازن الاستراتيجي مع الولايات المتّحدة وأوروبّا في أواخر السّتينيات مؤمّنة توازن الرّعب النّووي واستمراريّة الرّدع اتّجاه الغرب . وبعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي ورثت روسيا المقدّرة العسكريّة السّوفياتيّة بكلّ قوّتها ، وحتّى بعد اتّفاقيّات خفض التّسلح ما تزال روسيا ثاني أقوى دولة في العالم ، فهي تمتلك ثاني أكبر ترسانة نوويّة حيث تتألّف وحسب تقديرات العام ٢٠٠٧ من ٧٦٢ صاروخ إستراتيجي تحمل ٣٣٧٣ رأس نوّوي جاهزة للإطلاق . ويبلغ عدد أفراد جيشها حسب تقديرات نفس العام ، مليون و٣٧ ألف جندي بالإضافة الى ٤١٩ ألف مقاتل من القوّات شبه العسكريّة الموزّعة في قوى الأمن . وما يزال نظام التّجنيد في روسيا مستمرًا لمن هم بعمر ١٨ حتّى ٢٤ سنة ، وبهذا تمتلك روسيا ٢٠ مليون جندي في الاحتياط وعليه تستطيع في وقت الحرب بسهولة أن تجنّد ما يزيد على سبعة ملايين مقاتل . أما من حيث العتاد فلديها ٢٢ ألف مدرّعة و١٧ ألف طائرة مقاتلة ، ولذا يعتبر جيشها من أقوى جيوش العالم من حيث العدد والمعدّات وحتى التّدريب والخبرة . هذا بالإضافة إلى أنّ روسيا ما تزال ثاني أكبر دولة في العالم في مجال استكشاف الفضاء ، وهي تملك من الخبرات والمواقع والطّاقات في هذا المجال ما يجعلها في بعض النّواحي متفوّقة على الولايات المتّحدة الّتي اضطرّت للدّخول معها في برنامج شراكة في محطّات الفضاء (٢) .

---

(١) Lester THUROW "la maison d'Europe'. Ed. Calmanan- levy. Paris 1992.p.٦

(٢) أنظر : < http://www.daralhayat.com/com/culture/media/02-2007/story.html >

إنّ الواقع الجديد الّذي نتج عن انهيار حلف وارسو وتفكّك الاتّحاد السّوفياتي ، حتّم على روسيا أن تقوم برسم سياسة خارجيّة تتلاءم مع المتغيّرات العسكريّة المستجدّة على السّاحة الدّوليّة . لذا عمدت روسيا في عهد الرّئيس يلتسن ، وبعد أن تراجعت عن المواجهة الإستراتيجيّة العالميّة مع الغرب ، إلى إقرار العقيدة العسكريّة الرّوسية الجديدة عام ١٩٩٢ ، وقد تبنّت فيها أهدافًا متواضعة مقارنة بالعقيدة العسكريّة السّوفياتية الّتي كانت تتبنّى مفهومًا عالميًا للأمن يمتدّ إلى خارج حلف وارسو ليصل إلى الشّرق الأوسط وأمريكا اللاّتينية . كما قام مجلس الأمن القومي الرّوسي ، بإقرار استراتيجيّة روسيا العسكريّة في العام ١٩٩٣، والّتي اتجهت إلى بلورة ملامح نظام أمني خاصّ يستند إلى حماية المصالح الرّوسية في الأساس ، من خلال إنشاء تجمُّع دفاعي وأمني واحد في رابطة الدّول المستقلّة عن الاتّحاد السّوفياتي ليحلّ مكان حلف وارسو ، والهدف منه وضع حد للمخاطر الدّاخلية والخارجيّة التي قد تتعرّض لها هذه الدول ، مما سينعكس بدوره على أمن روسيا . وبعد أن أتت هذه الإستراتيجيات العسكرية نتيجة ضعف المؤسّسة العسكريّة وانهيار معنويّاتها ، ظلّت روسيا ورغم الضّائقات الاقتصادية والماليّة التي تمرّ بها ، تعي جيّدًا أهميّة امتلاكها تكنولوجيا عسكريّة متقدّمة تمكّنها من ردع العدوّ . وعليه ، قامت تدريجيًّا برفع مبالغ الميزانيّة الدّفاعيّة لأعوام التّسعينيّات حتّى وصلت عام ١٩٩٨ إلى ٣٢ مليار دولار (١) .

ومع وصول بوتين إلى الحكم ، اتّجهت المؤسّسة العسكريّة إلى الاحتفاظ بالمجالات الّتي تمكّن روسيا من استعادة بعض من صورتها القديمة كقطب عالمي ، عبر زيادة الإنفاق العسكري للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بنسبة ١٠ بالمئة سنويًّا بالمعدّلات الفعليّة . إذ وافق بوتين في تموز ٢٠٠١ على مرسوم لإحياء مجد البحريّة الرّوسية ، مؤكّدًا ضرورة استعادة دور روسيا كدولة بحريّة عظمى ، ويأتي هذا الرّدّ بعد غرق الغواصة "كورسك" في قاع بحر بارينتس عام ٢٠٠٠ . كما وافق بوتين على إعادة دوريّات المدمّرات الاستراتيجيّة الرّوسية في البحر المتوسّط ، كنوع من إعادة فرض النّفوذ الرّوسي في المياه الدّافئة . وأقرّ مجلس الأمن القومي الرّوسي أن القوّات النّوويّة الاستراتيجيّة ، هي صاحبة الدّور الأساسي في حماية الأمن القومي الرّوسي ، وتأكيدًا لدورها الموكل إليها ، قامت القوات النوويّة الإستراتيجيّة في تشرين الأول ٢٠٠٢ باختبار قدراتها في الدّفاع عن الأراضي الرّوسيّة بإطلاق ثلاثة صواريخ استراتيجيّة دفعة واحدة من قواعد برية وبحريّة وجويّة ، كما قامت القوات الصّاروخيّة الاستراتيجيّة والقوّات الفضائيّة بإطلاق صاروخ بالستي عابر للقارّات من طراز "توبول - م" (٢) .

---

(١) < http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-02-12/politics 12.htm >.

(٢) هانس م . كريستنس ، "القوى النّوويّة العالميّة" في : "التّسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي : الكتاب السّنوي ٢٠٠٤ ، ترجمة حسن حسن (وآخرون) ؛ إشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ص ٨٨٦

وفي العام ٢٠٠٣ أقرّت الوثيقة البيضاء الّتي أرست دعائم إصلاحيّة للجيش الرّوسي من خلال إعادة تسليحه بأحدث المعدّات ، لكي يواكب التّغيرات الّتي تشهدها جيوش القوى الكبرى ، ولصدّ الاعتداءات عن الأمن القومي الرّوسي . ونتيجة هذه الوثيقة باشرت روسيا بتطوير صواريخ بالستيّة جديدة عابرة للقارّات تزن ٤,٤ طن وتستطيع أن تحمل عددًا من الرّؤوس الحربيّة ، وفي تشرين الأوّل من نفس العام ٢٠٠٣ أصدر الرّئيس بوتين قرارًا بنشر صواريخ "س س ١٨" و"س س ـ١٩ " و"س س ـ ٢١" وكذلك "س س ـ ٢٧" المجهّزة برؤوس حربيّة ، والّتي كان من المفترض تفككيها بموجب معاهدة ستارت . كما أعلن بوتين في تشرين الثاني ٢٠٠٤ من أن بلاده تطور جيلًا جديدًا من الأسلحة النووية لا تملكه قوى نووية أخرى ، من أجل حماية روسيا مما وصفه بتحديات أمنية مستقبليّة ، وأنّه يجري بناء ثلاث غوّاصات مجهّزة بصواريخ بالستيّة نوويّة من فئة "بوري" وستحمل كلّ غواصّة ١٢ صاروخًا بالستيًا مزوّدة برؤوس نوويّة معقّدة النّظام وبمدى يزيد على ٨٠٠٠ كم (١) .

إنّ سياسات الغرب دفعت بالرّئيس بوتين إلى إطلاق تحذيرات غير مبهمة ، ابتدأها في مؤتمر ميونخ للأمن في شباط ٢٠٠٧ ، ثمّ في أيار من نفس العام ، عندما قامت روسيا بإجراء التّجربة الصّاروخية (ر ـ س ٢٤) العابرة للقارّات ، ما يعكس رسالة موجّهة إلى الغرب بأنّ روسيا ستعيد التّوازن الإستراتيجي العالمي ، وأنّها تستطيع تهديد العمق الأمريكي ، واستغلّ الزّعيم الرّوسي عوائد النّفط والغاز ليجدّد عمليّة التسلّح برفع الموازنة العسكريّة لعام ٢٠٠٧ الى ٦٠ مليار دولار ، وإعلان تخصيص ٢٠٠ مليار دولار لبرنامج تحديث المعدّات العسكريّة في الفترة ٢٠٠٧ـ٢٠١٧ ؛ بحيث يشمل تحديث أجهزة الرادار المبكّر، وأجيالًا جديدة من الصّواريخ العابرة للقارّات، وقاذفات بحريّة فائقة الدّقة . والنّقلة المهمّة في الميزانيّة هي تخصيص جزء كبير منها لتزويد الأسطول البحري بثلاثين سفينة مقاتلة وستّ حاملات طائرات ، وتخصيص ٧,٧ مليار دولار لتقنيّة النّانو الّتي تستخدم في صناعة السّلاح والطبّ والأبحاث الفضائيّة ، وبالمثل سيستقبل سلاح الجوّ الرّوسي "الجيل الخامس" من المقاتلات . أمّا الصّواريخ النّوويّة العابرة للقارات الّتي سيتمّ صنعها في السّنوات المقبلة ، فقد أعلن الرّئيس الرّوسي ديمتري مدفيديف أنّها ستكون قادرة على اختراق الدّرع الصّاروخي الأميركي المزمع إنشاؤه في أوروبا الشّرقية ـ وهدّد من نصب صواريخ ألكسندر في إقليم كالينينغراد ردًّا على إقامة هذا الدّرع ـ ، معتبرًا أنّ السّبب الأساسي الّذي يدفع موسكو إلى إعادة التّسليح هو الخطوات الواسعة التي يقطنها النّاتو نحو البيت الرّوسي (٢) .

---

(١) **<http://www. aljazera.net/news/europe/2004/11/18.http>.**

(٢) **"روسيا تعتزم اليوم تحيث نظامها النووي" ، موقع بي بي سي ، ٢٠٠٨/٩/٢٦**
<http://news.bb.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_738000/7638973. Stm>.

الفقرة الثّانية : العوامل الخارجيّة :

بعد أن استعرضنا تأثير العوامل الدّاخليّة ، تأتي محاولتنا في هذه الفقرة ، لدراسة تأثير العوامل الخارجيّة على رسم السّياسة الخارجيّة الرّوسية ، حيث أنّ للعوامل الخارجيّة تأثيراً ، بشكل أو بآخر في سياسة وإستراتيجيّة أيّ دولة . وعملية تحليل البيئة الخارجية تعتبر من أهم النّشاطات السّياسيّة والإستراتيجيّة ، وذلك لمحدوديّة قدرة الدّولة على التّأثير فيها ، وإنّما عليها أن تتواءم معها وتتكيّف . وبالاتّجاه ذاته تكتسب عمليّة تحليل البيئة التّنافسية والخصوم ، أهميّة خاصّة واستثنائيّة لأنّها تحاكي وبعمق ، أبرز العوامل ذات التّأثير المباشر في الدّولة . وستساهم هذه التّحليلات في تحديد الفرص البيئيّة المتاحة ، وكذلك أبرز التّهديدات البيئيّة لغرض مواجهة آثارها السلبيّة في الدّولة . وبالقدر الّذي يتعلّق بموضوع دراستنا ، فقد وجدنا أن هناك عاملَيْن أدّيا دورًا مؤثّرًا في رسم السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة بعد سقوط الاتّحاد السّوفياتي ، في ظلّ النّظام الدّولي الجديد ، هما :

أوّلاً : العامل الإقليميّ :

واجه الاتّحاد السّوفياتي كما ذكرنا ، العديد من الأزمات الإقتصادية والسياسية ، أدّت في النّهاية إلى انهيار كتلته الشّرقية ، وسقوطه على نفسه بعد فترة وجيزة ، ومن ثمّ فشل تجربته الشّيوعية . ومع استلام رونالد ريغن الحكم في الولايات المتّحدة الأمريكيّة ، ورفضه الاجتماع بالسّوفيات أو التّوقيع معهم على معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجيّة ، أدّى بكلّ طرف إلى التّصعيد في التّسليح وزيادة الإنفاق عليه ، آملاً أن ينهار الطّرف الآخر نتيجة هذه المواجهة الإقتصاديّة المكلّفة جدًّا ، وأصبحت المواجهة بين الطّرفين مواجهة عض أصابع ، انتظارًا لمن سيستسلم أوّلاً . وقد ازدادت حدّة الأزمة الاقتصادية للسّوفيات نتيجة تورّطهم أوائل عام ١٩٧٩ في أفغانستان ، بعد حرب استمرّت حتّى عام ١٩٨٩ ، وتبيّن لهم بأنّ احتلال أفغانستان كان أكثر كلفة من كلّ توقّعاتهم . هذا بالإضافة إلى الأزمة الأعمق الّتي اندلعت في عقر دار الكتلة الشّرقية عام ١٩٨٠ ، والّتي عرفت بثورة عمال الموانئ في بولندا ، وأهميّة هذه الثورة ليس فقط أثرها الاقتصادي ، وإنّما أثرها السّياسي الخطير أيضاً ، إذ أنّ بولندا بالنّسبة إلى الاتّحاد السّوفياتي تعتبر خطّ المواجهة الأوّل مع الغرب ، فهي مركز حلف وارسو ، وخسارتها تعني تفكّك الحلف الشّيوعي المضادّ للغرب (1) .

---

(١) **Joseph L. Nogee and Robert H. Donaldson، Soviet Foreign Policy since World War 11، 3 ed (Oxford; New York: pergamon press، 1988)، p . 308 .**

مع حدوث هذه الأزمات ، حاول غورباتشوف إصلاح النّظام السّياسي والإداري لتجنيب الاتّحاد السّوفياتي أزمته الاقتصاديّة ، عبر إجراء إصلاحات سياسيّة وإداريّة داخليّة جديدة ، كإعادة البناء "البيروسترويكا" ، وإصلاحات سياسيّة خارجيّة كالانفتاح "غلاسنوست" والمقصود منها الانفتاح السّياسي على الغرب ، وكانت النّتيجة بأن إعادة البناء أدّت إلى الانهيار الشّامل . ومع تخلي غورباتشوف عن مبدأ بريجنيف (خضوع دول المعسكر الإشتراكي للحماية السوفياتية) عام ١٩٨٩ ، ثارت شعوب دول الكتلة الشّرقية على أنظمتها الشّيوعية ، وأخذت الثّورات تعمّ بولندا وتشيكسلوفاكيا والمجر وبلغاريا ورومانيا وألبانيا ، ثم جاء دور يوغسلافيا ، ولكن الأهم كان ثورة سكان ألمانيا الشرقية (الديمقراطية) وسقوط جدار برلين الذي كان الرمز الأكبر للحرب الباردة . وهكذا تفككت الانظمة الشيوعية التي كانت قد قامت نتيجة الحرب العالمية الثانية ، في نظام ما بعد الحرب ، وانهارت معها الكتلة الشرقية و حلف وارسو ، فخاضت معظم هذه الدّول حروبًا بين بعضها البعض ، وحروبًا أهلية داخلية ، أعادت أزمة البلقان الى الوجود بعد أن كانت قد اختفت منذ الحرب العالمية الأولى . ولم يبقَ من النظام الشيوعي القديم إلا الاتحاد السوفياتي وحده في نظام مهلهل تنتظر شعوبه الفرصة للثورة عليه (١) .

وما إن جاء عام ١٩٩٠ حتى كانت الحكومة السوفياية قد فقدت السيطرة على الأوضاع الاقتصادية ، ولم تعد الدولة قادرة على تغطية النفقات المتزايدة للحكومة لتلبية احتياجات الإصلاح ، وهكذا اخذت سياسات غورباتشوف تشجع القوميات المختلفة على المطالبة بالانفصال عن الاتّحاد السوفياتي . وأمام النمو المطرد لإنفصال هذه القوميات ، حاول غورباتشوف أن يعيد هيكلية الإتحاد السوفياتي نفسه ، لوضع حد لتفكّكه ، من خلال إنشاء اتّحاد فيدرالي ، يحقّ لكلّ جمهورية فيه إدارة اقتصادها بنفسها ، فيخفّف بذلك العبء عن الاقتصاد المركزي ، بحيث يكون لهذا الاتّحاد الفيدرالي رئيس واحد وسياسة خارجية واحدة وجيش واحد ، فيما تستقل كل جمهورية بباقي أمور الدولة . ولكن نخب الحزب الشيوعي عارضت فكرة الاتحاد الجديد ، واعتبروه نهاية للاتحاد السوفياتي الذي وضع أسّسه لينين . وكان من المفروض توقيع إتفاقية الإتحاد الجديد في ٢٠ آب ١٩٩١ ، ولكن في ١٩ آب قاد نايف ، نائب الرئيس غورباتشوف انقلاباً عسكرياً ضده (٢) ، لمنع توقيع الاتفاقية ، وكانت محاولة الانقلاب هذه آخر محاولة للتّمسك بالقديم ، ولكن المحاولة باءت بالفشل بعد وقوف يلتسن بوجه الإنقلابيين ودعم الكنيسة والجماهير له. وهكذا أزيح غورباتشوف من الحكم ، وأستلم يلتسن زمام الأمور معلنًا حلّ الحزب الشيوعي ومنع نشاطاته بعد أن كان قد طرد منه .

---

(١) History of the Soviet Union (1985-1991) ، " p . 3 .

(٢) دعم الإنقلاب كل من رئيس الوزراء بافلوف، ووزير الدفاع يازوف ، ورئيس جهاز المخابرات (كي جي بي) كريتشكوف والعديد من الشخصيات المركزية في الحزب والدولة والجيش ؛ فاعتقلوا جميعهم وعاد غورباتشوف الى موسكو ليصبح رئيساً بلا صلاحيات . أنظر :

" History of the Soviet Union (1985-1991) ، p 5 "

وأمام هذا الواقع صعدت جمهوريات الاتّحاد السوفياتي من توجّهاتها الإستقلالية ، وأخذ بعضها يعلن استقلاله من طرف واحد ، فكان أولها جمهوريات البلطيق الثلاثة في ٨ كانون الأول ، وخلال فترة بسيطة أعلن قادة روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) عن إقامة كومنولث الدّول المستقلّة ، لتنضم إليهم سريعًا الجمهوريات السوفياتية في آسيا الوسطى والقوقاز ، موقعين اتّفاق الاتّحاد الموسع في آلما آتا في كازاخستان في ٢١ كانون أول ١٩٩١ ، وهكذا تفكّك الاتّحاد السوفياتي وتوقفت كافة أجهزته نهائيًّا عن العمل (١) .

إنّ من بين الدول التي انفصلت عن الاتّحاد السوفياتي لم تعد أيّة دولة بالحجم الجغرافي والاقتصادي والسّكاني والعسكري من المكانة الدّولية سوى روسيا ، التي ورثت عمليًّا الاتّحاد السوفياتي السابق ، وأصبحت هي محور استقطاب دول المنطقة ، في دور إقليمي قبلته لنفسها بدلاً من دورها الدولي . ومع عملية التّفكك هذه ، ظهرت الى الوجود حقيقة جيوسياسية جديدة تمثّلت في ظهور عدة دول أعيد إدماجها في خريطة العالم المعاصر . ولكن انفصال هذه الدول لم يكن بالامر السهل بالنسبة لروسيا ، إذ إن سياسة الاتحاد السوفياتي السابق قامت ومنذ أوائل القرن العشرين ، على أساس تغيير ديمغرافية الدول الواقعة تحت سيطرتها وتركيبتها السكانية من خلال اتباع سياسة "الروسنة" . فلقد عمل اصحاب مراكز القرار في روسيا القيصرية ، ثم السوفياتية ، على تركيز أقليات روسية في هذه الدول بحيث يكون لها ثقل معين في المجالات الادارية والاقتصادية والتعليمية والصحية والأمنية ، وحتى العسكرية والسياسية . وعلى هذا الأساس رافقت توسعها العسكري ، هجرة مدنية ذات مغزى سياسي هو ضمان خضوع هذه الدول على المدى البعيد لمركز القرار في موسكو ، وإيجاد أرضية أثينية تجعل الفكاك من المدار السوفياتي أمراً يقترب من المستحيل (٢) .

إذن ، إن سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه الى خمسة عشر دولة موزعة في أربع كتل جغرافية ، ممتدة في أواسط آسيا وجزء كبير من أوروبا ؛ أحدث تغييرات جيوبوليتيكية خطيرة انعكست بدورها على موقع روسيا الجيوستراتيجي وتوجهاتها السياسية . فلقد أدى تغير حدود روسيا المؤلم في الغرب الى تقلص مجال تأثيرها الجيوبوليتيكي ، وبعد أن كانت كتلة دول البلطيق الثلاث (أستونيا ولاتفيا وليتوانيا) ، تحت السيطرة الروسية منذ القرن الثامن عشر والتي ضمها الرئيس جوزف ستالين بالقوة لسيطرته أثناء الحرب العالمية الثانية ، تؤدي أطلالة الإتحاد السوفياتي على بحر البلطيق ؛ حجبت هذه الدول قدرة روسيا من النفاذ الى بحرها هذا ، عبر خسارتها لميناءي ريغا وتالين ، وأخضعتها لحالات التجمد الشتوية . وكانت النكسة الجيوبوليتيكية الكبرى لروسيا مع خسارة

---

(١) **" History of the Soviet Union (1985-1991) ، " p . ٧**

(٢) لمزيد من التفصيلات ، انظر غيود غييف، الإتحاد السوفياتي (موسكو: دار التقدم ،١٩٧١) ص١٧٧ .

الكتلة الأوروبيّة الثّانية (بيلاروسيا ، أوكرانيا ، مولدافيا) ، بحيث تعتبر روسيا أن أصول شعوب بيلاروسيا وأوكرانيا هم في غالبيتهم من نفس أصل شعبها السّلافي ، وبالتالي تجمعها معهم حضارة تاريخية عريقة منذ عدة قرون . فخسارة روسيا لكل من بيلاروسيا وأوكرانيا كانت حاسمة ومؤلمة من الناحية الجيوبوليتكية ، لأنها ضيّقت بشكل خطير اختياراتها الجيوستراتيجية ، إذ كان في وسع روسيا ، حتّى في حالة فقدان دول البلطيق وبولندا ، أن تظل قادرة على السعي إلى زعامة إمبراطورية أوراسية نافذة تسطيع موسكو فيها أن تسيطر على الشعوب غير السلافية في جنوب الاتحاد السوفياتي السابق وجنوب شرقه . ولكن أي مسعى لموسكو من دون أوكرانيا وبيلاروسيا يمكن أن يقود الى تورطها منفردة في نزاعات طويلة مع غير السّلافيين الّذين تصاعدت مشاعرهم القوميّة والدينية . ولعلّ الحرب مع الشيشان لم تكن سوى النّموذج الأول من تلك النزاعات ، فضلاً عن أن تناقص معدلات الإنجاب الروسية مقابل ارتفاعها الحادّ بين شعوب آسيا الوسطى الإسلامية ، يجعل أي كيان أوراسي جديد يستند الى النّفوذ الروسي وحده دون أوكرانيا وبيلاروسيا ، معرّضًا لحتميّة التّحول الى كيان أقلّ أوروبية وأكثر آسيويّة مع مجيء كل عام . ولعلّ خسارة أوكرانيا كانت أعظم من خسارة بيلاروسيا ، إذ فقدت روسيا أطلالتها على البحر الأسود ، بحيث كانت أوديسا تؤدي دور البوابة الحيوية لروسيا في التّجارة مع البحر الأبيض المتوسط والعالم الذي يليه ، وفقدت كذلك أحسن قواعدها البحرية وأكثرها استراتيجية ، وهي قاعدة سيباستوبول البحرية في شبه جزيرة القُرُم التي آلت الى أوكرانيا . وبعد تقاسم الأسطول السّوفياتي السابق في المنطقة ، توصل الطّرفان إلى اتفاقية بتأجير القاعد البحرية للاتّحاد الرّوسي لمدّة ينتهي أمدها عام ٢٠١٧ (١) .

تكرّرت خسارة روسيا لموقعها المتحكّم في البحر الاسود مرة ثانية ، ليس بسبب استقلال أوكرانيا وحدها ، ولكن بسبب الدول المستقلة حديثًا في الكتلة القوقازية (جورجيا وأرمينيا وآذربيجان) ، التي عزّزت فرصة تركيا في إعادة إرساء نفوذها المفقود في المنطقة . وعلى الرغم من أن موقع المناطق الإسلامية في القوقاز على خريطة الاتّحاد السوفياتي السياسية كان أقلّ أهميّة ممّا كان عليه إبّان العهد القيصري ، فإنّ هذا الموقع اليوم يفوق كثيرًا أهميته التي كان عليها قبل تفكك الإتحاد السوفياتي وتكوين الجمهوريات المستقلة ، ويرجع هذا إلى أن الإطلالة الروسية على المياه المفتوحة كانت تحقّقه أوكرانيا بسواحلها الطّويلة في شمال البحر الأسود ، وجورجيا بسواحلها في جنوب شرق البحر الأسود . ومع حرمان روسيا من النوافذ الساحلية التي فقدتها مع استقلال أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وآذربيجان ؛ فإنّها غير مستعدّة للتّضحية بأي قدم بحري ، حتى لو كان على بحر مغلق كبحر قزوين ، ولجمهورية فقيرة مثل جمهورية داغستان ولم يبقَ لروسيا سوى شريط ساحلي صغير في إقليم أبخازيا على البحر الاسود . وأما بعيداً في الجنوب الشرقي ، كان الانقلاب الجيوبوليتيكي قد أحدث تغييرًا بالدرجة نفسها من الأهمية في وضع بحر قزوين ، وكتلة دول آسيا

(١) أنظر: بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ص ١١٧ .

الوسطى (كازاخستان ، تركمنستان ، قرغيزستان ، طاجيكستان ، أوزبكستان) . فقبل تفكّك الاتّحاد السوفياتي لم يكن بحر قزوين حقيقة سوى بحيرة روسية مع جزء جنوبي صغير ضمن المحيط الخارجي الإيراني . ومع قيام آذربيجان المستقلة وذات التوجه القومي الحاد ، الذي يعززه تدفق مستثمري النفط المتلهفين من الغرب واستقلال كازاخستان وتركمنستان ، لم تعد روسيا سوى واحد من خمسة أطراف تمتلك ثروات حوض قزوين ، ولم يعد في وسعها أن تفترض القدرة على التّصرف في تلك الثروات بمفردها (١) .

من جانب آخر ، تواجه روسيا أيضًا في الشرق الأقصى موقفًا جيوبوليتيكيًا جديدًا على جانب من الخطورة ، على الرغم من عدم وقوع تغيّرات في الأرض والسّياسة في هذا المجال . فعلى امتداد قرون عدة كانت الصّين أضعف من روسيا وأكثر منها تخلّفا ، على الاقلّ في المجالات السّياسية والعسكرية . أما الآن ، فليس في وسع أي روسي مهتمّ بمستقبل بلاده والقلق من التّغيرات الكبيرة التي حدثت بعد الحرب الباردة أن يتجاهل حقيقة كون الصين في طريقها الى أن تكون دولة أكثر من روسيا تقدماً وديناميةً ونجاحاً . هذه الحقيقة لا بد أن تؤثّر في إحساس روسيا بالأمن في منطقة الشّرق الأقصى ، كما تؤثّر في المصالح الرّوسية في آسيا الوسطى . هذا بالاضافة إلى المشاكل الّتي تواجهها روسيا مع اليابان بالنسبة إلى جزر الكوريل الأربع ، والّتي ضمّتها روسيا بالقوّة الى أراضيها بعد الحرب العالمية الثانية ، ومشاكلها مع النرويج حول الجرف القاري في بحر بارانتس (٢) .

إذًا ، وبعد أن رأينا كيف تهاوت الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في شرق أوروبا ووسطها ، وإنهارت معهما الكتلة الشرقية وحلف وارسو ، وبالتالي تفكُّك الاتّحاد السوفياتي وسقوطه كأوراق الخريف ؛ فما كان على روسيا الإتحادية إلا أن تتأقلم مع الواقع الجيوسياسي الخطير الذي أدى الى ظهور دول جديدة على خارطة العالم السياسية وذات توجهات سياسية مختلفة ، وأن تعيد رسم سياستها الخارجية نتيجة هذا التحول الجيوسياسي . وعلى هذا الأساس أخذت روسيا تبدي اهتماما سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وأمنيًا بالدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي ، والتي تسميها " الخارج القريب " ، فروسيا تعتبر دول الخارج القريب هذه ، منطقة نفوذ لها من أيام عهدها الإمبراطوري ، وحق مكتسب لممارسة سياستها الخارجية فيها ، دون السماح للقوى الخارجية الإقليمية بالتدخل في سياسات هذه الدول ، كالصّين وتركيا وإيران والاتّحاد الأوروبي ، على حساب السياسة الروسية . وعليه ، فقد اعتبرت روسيا أن أي تهديد جدي لهذه الدول ، أو أي تهديد جدي ينطلق منها باتجاه روسيا ، يمثل تهديدًا خطيراً للأمن القومي الروسي بصورة مباشرة ، وهو ما يبدو واضحا من خلال ربط هذه الدول معها بمعاهدة الكومنولث (٣) .

---

(١) أنظر: بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ص١٧٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .
(٣) بريماكوف يفغيني ،"العالم بدون روسيا ، قصر النظر السياسي وعواقبه" ، ص ٢٢٧ .

ومن هنا عمدت روسيا إلى تشكيل قيادة عسكرية مشتركة تعمل بأمرتها من أجل الدّفاع عن مصالحها السّياسية والإقتصاديّة وعن القوميّات الروسية ، ومن الحفاظ على الأمن والسّلام داخل هذه الدّول ، مع اخضاع الحدود الخارجيّة لها لسيطرتها المركزية في موسكو . ولهذا الغرض احتفظت روسيا بقواعد عسكرية لها في كل من مولدافيا وأرمينيا وجورجيا وطاجكستان وقرغيزستان . وفي هذا المجال أصرّت موسكو على عقد اتفاقيات أمنية جماعية مع الكومنولث كالتي أبرمت في ١٥ أيار ١٩٩٢ مع دول آسيا الوسطى وأرمينيا وآذربيجان ، مانعة الدول المشاركة فيها من الدخول في أي أحلاف عسكرية ضدها . وتشكلت أيضًا منظمة معاهدة الأمن الجماعي من روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا ودول آسيا الوسطى (ما عدا تركمنستان) ، هذا بالإضافة الى عقد معاهدات أمنية ثنائيّة والتي كان أبرزها معاهدة الاتّحاد الروسي ـ البيلاروسي . ورغم التحالفات والإتفاقيات التي أبدتها روسيا مع رابطة الكومنولث ، إلّا أن ذلك لم يمنع أعضاء الرّابطة من قوع النزاعات فيما بينهم ، وكان أهمّها النّزاع الأرمني ـ الآذربيجاني في قره باغ ، والنزاع الجورجي مع إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ، والنزاع بين مولدافيا ورومانيا في بريدنيستروفيه . كما حدثت مواجهات مسلحة بين أوزباكستان وطاجكستان وقرقيزيا . وفي هذه الحالة اعتبرت روسيا أن مهمّتها الأساسية تكمن في وقف هذه العمليات القتالية ، وبالفعل هذا ما حصل (١) .

في الواقع ، إن كل الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية التي مارستها روسيا لجعل دول الاتّحاد السوفياتي السّابق تدور في فلكها ، ولا تبتعد عن سياستها الإقليمية ، لم تفلح بالشكل الذي كانت ترجوه . فبعد أن كان الغرب يراعي وضع السياسة الخارجية لروسيا في هذه الدول خلال فترة التسعينات ، أخذ يمارس ضغوطًا سياسية على موسكو بتدخّله في الشّؤون السّياسية والاقتصادية لهذه الدّول ، التي تعتبرها روسيا مناطق نفوذ إستراتيجية لها ، وعمد الغرب الى فتح باب الإنضمام لدول أوروبا الشّرقية الى الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ، وهذا ما حصل فعلاً مع معظم الدول ، وزاد من تدخّله في هذه المناطق بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، بحيث أبدى الاتحاد الأوروبي نشاطًا اقتصاديًا فعالاً في دول البلطيق وأوكرانيا (خاصة في القسم الغربي منها) ، وتحوّلت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الى سوق اقتصادية تركية مزدهرة . وكما حاولت رومانيا التغلغل في مولدافيا ، ولا شك في أنّه كانت لدى بوخارست خطط لضم مولدافيا لأراضيها . وتعرّضت بيلاروسيا خلال حكم الرئيس شوشكيفيتش لمحاولات التأثير من بولندا . وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بسياسات هذه الدول بعد دخولها الى افغانستان عام ٢٠٠٢ ، بحيث ساعدت في عملية تأسيس اتحاد (غوام) الذي ضم أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا وآذربيجان وفي فترة ما أوزباكستان ، وتم اعتبار هذه المنظمة كبديل لرابطة الدول المستقلة (الكومنولث) . كما أخذت الولايات المتحدة ومعها دول الإتحاد الأوروبي من تعزيز مواقعهما في جمهوريات آسيا الوسطى عبر إقامة مشاريع للطاقة ، وساعدت

---

(١) بريماكوف يفغيني ،"العالم بدون روسيا ، قصر النظر السياسي وعواقبه" ، ص ٢٥٥ .

الإدارة الأميركية في تغيير رؤساء بعض الدول عبر ثورات بيضاء في كل من أوكرانيا وجورجيا ، وأصبح رئيس ليتوانيا مواطنًا أمريكيًّا ، ورئيس لاتفيا يحمل الجنسيّة الأمريكية ، ورئيس جورجيا متخرّج في المحامات من جامعة أمريكيّة ، وأمّا رئيس أوكرانيا فزوجته أمريكيّة (١) .

إذًا ، وبعد توغل الغرب سياسيًّا وإقتصاديًا وأمنيًّا وحتى عسكريًّا ، إلى مناطق النّفوذ الروسية في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى (وهذا الأمر سنتحدث عنه بالتفصيل في الفصلين اللاحقين) ؛ ظلّت روسيا تقاوم هذا التوغّل بكافة الوسائل السياسية ، وهذا الأمر استدعى من روسيا إعادة تكييف ورسم سياستها الخارجية وتوجهاتها الاستراتيجية مع كافة الأطراف الدولية وخاصة الإقليمية ، مستغلة الظرف الإستراتيجي الدولي بإنشغال الغرب في حربي أفغانستان والعراق ، وعدم الرغبة الأمريكية في فتح جبهة ثالثة نتيجة تخبّطها في وُحول هذين الحربين ، من أجل أن تضرب ضربة خاطفة تؤكّد فيها وتردع أي محاولات للتقرّب العسكري من جوارها القريب . وهذا ما حدث فعلاً ، وأعاد عامل هيبة الرّدع الروسي إلى مسار العلاقات الدوليّة مع دخولها الحرب ضد جورجيا في الثامن من آب ٢٠٠٨ .

ثانيًا : العامل الدَّولي :

قبل التّطرّق للعامل الدولي ، أرتأينا أن نحدّد طبيعة ومفهوم النّظام الدولي ؛ فهو يعرف على أنّه مجموعة من الوحدات السّياسية الدّولية الّتي تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفق عمليّات منتظمة ، لذا فإنّ النّظام الدّولي يمكن وصفه بأنّه نظام حركة تفسر في إطاره أحداث العلاقات الدوليّة كافّة ، تنظم فيه وحدات كيانيّة تدخل معًا ، في عمليّة متّصلة ومستمرّة من التّفاعلات تأخذ صفة الفعل والاستجابة له "ردة الفعل" ، وعلى هذا الأساس وصف النّظام الدولي بأنه كيان ذو طبيعة قابلـة للتغيّـر (٢) .

طوال أربعة عقود من الحرب الباردة ، كانت الاعتبارات الايديولوجية هي الحاكمة لعلاقات موسكو وساستها تجاه الدول الأخرى . فقامت السياسة على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية ثم النُّظُم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات ، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ومساندتها . وقد كان هذا عاملاً أساسياً في فشل الاتّحاد السوفياتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول ، إلّا أن هذا النظام الدولي ، الذي تحدّدت معالمه واستقرّت أُسّسه تدريجيًا بعد

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .

(2) Matthewes Robert، The Internationat System: Reading in World politics. prentice Hall، New York، USA، 1989، p51.

الحرب العالمية الثانية ، شهد منذ عام ١٩٨٥ مع وصول غورباتشوف إلى قمة الهرم السياسي في الإتحاد السوفياتي السابق ، تحولاً عميقاً في هياكله السياسية والاقتصادية والثّقافية والاجتماعيّة ، وعلى نحو جعل السياسة الخارجيّة السّوفياتية تكتسب سمات لم تكن تتميّز بها سابقًا ، ولا سيّما الانسياق عمليًا وراء السياسات الغربية العالمية ، وهو ما نتج عنه انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي (١) ، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك ، القطب الأول في تحديد أنماط التفاعلات السلوكية بين وحدات النظام الدولي الجديد ، وأصبحت الدولة الأولى من الناحية العسكرية ، بينما غاب الاتّحاد السوفياتي كقطب موازن ، وحلت محله روسيا الاتّحادية كدولة تلي الولايات المتّحدة في قدراتها العسكرية . أمّا من النّاحية الاقتصاديّة ، فإن الوضع الجديد يضم أقطابا متعددة ذات قدرات إقتصادية هائلة ، في مقدمتها الإتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند والبرازيل ودول شرق آسيا ، وأصبحت الإعتبارات والمصالح الاقتصادية هي حاكمة التوجهات السياسية الخارجية الروسية ، نظراً إلى تفاقم الأزمة الإقتصادية ، والتدهور الحاد في الاقتصاد الروسي . وبذلك يعد هذا العالم عالماً أقل إيديولوجية وأكثر واقعيّة (٢) .

وبالقدر الذي يتعلّق بموضوع دراستنا ، فإنّ أهم سمة يتّصف بها النظام الدَّولي الجديد هو سقوط الماركسية كإيديولوجيا ونظام حكم في دول الاتحاد السوفياتي السابق ، وتمّ تبنّي الايديولوجيا الليبرالية الغربية بشقيها السياسي (تعددية حزبية وانتخابات برلمانية) ، والاقتصادي (اقتصاد سوق وإلغاء سيطرة الدولة على الإقتصاد) ، وتطور الامر إلى حد إنخراط هذه الدول تدريجياً في الهياكل التنظيمية الغربية إلى درجة المطالبة بالانضمام إلى الأتحاد الأوروبي (السوق الاوروبية المشتركة)، والى حلف شمال الاطلسي ، فالأمر لم يقتصر على سقوط الحكومات الماركسية ، بل تعدّاه الى انحلال الهياكل التنظيمية للكتلة الشرقية بحيث تم حل منظمتي حلف وارسو العسكرية والكوميكون الاقتصادية (٣) ، فضلا عن التخلي عن الدول التي كانت تتلقى دعم الاتحاد السوفياتي السابق ، والالتقاء مع الغرب . هذا من ناحية ، أمّا من ناحية ثانية ، فإنّ تقسيم دول العالم الى معسكرين متناحرين ، أحدهما تقدمي ، والآخر رجعي ، لم يعد مطروحاً ، وذلك نتيجة طبيعية للتغير الذي حدث في بنية النظام الدولي بعد عام ١٩٩١ ، مما استتبع وفرض تغييرًا مماثلًا في الاستراتيجية المتّبعة (٤) .

---

(١) أنظر: حسن نافعة ، "الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي"، ص ٩٤ .
(٢) جاسم محمد عبد الغني ، "المتغيرات العلمية وإنعكاساتها على الوطن العربي" ، ألمستقبل العربي ، السنة ١٣ العدد ١٣٩ (أيلول ١٩٩٠) ، ص ٥ .
(٣) القيصر ، في : "النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية" ، ص ٩ .
(٤) غالي عودة ، "التوجهات الروسية الجديدة في الشرق الأوسط " ، في : العرب في الإستراتيجيات العالمية ، ص ٢٤٨ .

وبهذا ، في ظل النظام الدولي الجديد ، أو بالأحرى في عالم ما بعد الحرب الباردة ، انتفى أيّ تحدٍّ أيديولوجي طاغ ، وحتى أي اصطدام جيوستراتيجي منفرد . وإنّ التحولات التي شهدتها الكتلة الشرقيّة ، إنّما تعني إلغاء لجميع النتائج الّتي ترتّبت بعد الحرب العالميّة الثّانية ، فالحرب الباردة انتهت ، والتّوازن الدّولي اختلّ لمصلحة القوى الغربية (١) .

وفي إطار هذا السياق ، رأت روسيا الاتّحادية من خلال صانع القرار السّياسي فيها ، أن التّعاون مع الغرب ، وخصوصاً في الأمور التي تتعلق بالقضايا والمشكلات التي تثور في مناطق العالم الحساسية ، هو أفضل وسيلة لها لحماية مصالحها في هذه المناطق ، وهو الامر الذي أدى إلى المزيد من التعاون الدبلوماسي بينها ، وبين الغرب خلال بداية التسعينات . فقد شاطرت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها المعلنة في الحدّ من التّسلّح في العالم ، وبشكل أساسي مشكلة انتشار الأسلحة النّووية فضلا عن القيام بتصفية الالتزامات الخارجية التي كان يقوم بها الاتحاد السوفياتي - حيث كانت تشكل عبئاً على موارده الداخلية - وعليه ، أعادت روسيا رسم توجهات سياستها الخارجية على أسس اقتصادية تمليها عوامل المصلحة الوطنية وليس العوامل الأيديولوجية (٢) .

وبذلك تراجعت القضايا الخاصة بالصّراع الايديولوجي والصراع على مناطق النفوذ ، وخرج الطرفان من حالة العداء الاستراتيجي مؤكدين وجوب أن تكون العلاقة بين الطرفين ذات قاعدة واسعة والسبب وراء ذلك هو حاجة روسيا الاتّحادية إلى التّكنولوجيا الغربيّة ، وإلى تمويل الاستثمارات الاقتصاديّة ، وأبرز دليل على ذلك ما طالب به وزير خارجية روسيا ، أندريه كوزريف ، في بداية التسعينات : " من ضرورة إعادة تقويم موقف الدولة الروسية من العالم الخارجي ، والاعتراف بأن الولايات المتّحدة تستطيع أن تؤدي دورًا إيجابياً في العالم ، وبأن الاحتفاظ بوجود عسكري أمريكي في عالم الجنوب يمكن أن يكون عاملاً للتوازن " (٣) . ومن الطبيعي أن يعكس التطور الذي حدث في توجّهات السياسة الخارجية الرّوسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إقامة علاقات وثيقة ومتبادلة مع الدول الّتي تعتبر ذات علاقات تقليديّة مع الغرب . وخفّ الضغط من الولايات المتحدة الامريكية على الدول الحليفة لها لكي لا تقترب من روسيا الاتّحادية اكثر من اللازم (٤) .

---

(١) أنظر في نفس المعنى: عبد الإله بلقيزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد: الوطن العربي الى أين؟ دراسات سياسية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣) ، ص ٩٣ .

(٢) بهذا المعنى، انظر : نافعة ، "الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي" ، ص ١١٠ .

(٣) انظر ذلك في : أن. دي. تينجي، "ظهور روسيا على الساحة الدولية" ، إعداد سوسن حسين ، السياسة الدولية ، السنة ٢٨ ، العدد ١٠٩ (تموز١٩٩٢) ، ص ٢٢١ .

(٤) بهذا المعنى ، أنظر: حسن نافعة، "الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة " ، في : الوطن العربي والمتغيرات العالمية ، ص ١٧٧-١٧٨ .

وروسيا تهدف من تطوير علاقاتها مع أي دولة الى الحصول على الدعم المالي لحلّ الازمة الاقتصادية التي تمر بها ، من خلال تشجيع هذه الدول على الاستثمار في مشاريعها الاقتصادية ، بينما تهدف هذه الدول لكسب روسيا الى جانبها سياسيًا ولا سيما أنها ورثت المقعد الدّائم للاتّحاد السوفياتي في مجلس الأمن ، فضلا عن الرغبة في تنويع مصادر السلاح .

ولا يمكننا إنكار ، وبعد مرور أكثر من عقد على سقوط جدار برلين وتفكّك الكتلة الشّرقية ، أن العلاقة بين الطرفين الروسي والأمريكي ، ينظر إليها مبدئياً ، وعلى الصعيد الداخلي على الأقل ، أنها علاقة قائمة من منظور التّوازن النووي الاستراتيجي ، وهذا التّوازن عزّز العدائيّة الثّنائية الماضية المستندة إلى الشكوك وعدم الثقة ، ومنع التّعاون في عدد من مجالات المصالح المتبادلة . وما إن جاءت أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ، حتى أخذت روسيا تعيد تعزيز التّعاون مع الولايات المتحدة ، في عدد من المجالات السياسية والأمنية والإقتصادية على الساحة الدولية ، وفضلا عن التعاون المشترك في كوسوفو وكمبوديا وأنجولا وأفغانستان وجنوب آسيا ، ومنطقة آسيا الوسطى ـ التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي السابق ـ ، والنّزاع في الشرق الاوسط (وهذه المواضيع سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث) ؛ قد أبدى الطّرفان اهتمامهما بحلّ النّزاعات الإقليميّة في ناغورنو۔ كاراباخ وبريدنيستروفيه ، وكذلك القضايا العالميّة ، مثل قضيّة الإرهاب ، وتجارة المخدّرات ، والجريمة المنظمة (١) .

ولكن مهما يكن من أمر تطوّر حجم العلاقات الرّوسية ـ الغربية ، وخروج الطّرفين من حالة العداء الاستراتيجي التي كانت سائدة بينهما أيّام الحرب الباردة ، فإن ذلك لن ينفي أن كلا الطرفين يسعى إلى تحقيق مصالحه ، ولو على حساب الطرف الآخر ، فمثلا هناك ضغوط غربية على روسيا لوقف تعاونها العسكري والتكنولوجي مع بعض الدول كإيران وكوريا الشمالية وسوريا ، وهو أمر يؤثر في مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا الروسية ويحرمها من جني العملات الصعبة ، ثم إنّ الغرب لم يقدّم لها أي تعهد لتعويضها مالياً عن التزامها بتوجهاته في هذا الصّدد (٢) .

وإنّ من أعظم المخاطر الّتي تهدّد العلاقة الرّوسية ـ الغربية ، هي نزعة الغرب إلى المغالاة في تقدير الذات تجاه روسيا ، فعلى الرغم من طلب الغرب من روسيا ، تقديم التّنازلات ولا سيما في مجال التسليح والمجال النووي ، فإنه في المقابل لم يقدم الى روسيا اي تنازل يذكر ، بل أن روسيا أخذت تعي جيدًا أن الغرب يسعى لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق مصالحه الإستراتيجية ، وما

---

(١) كوردوفا ، "تحول العلاقات الإمريكية-الروسية **<http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0726usrussia.htm>**

(٢) أنظر: ناصيف حتي ،"مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى"، ورقة قدمت الى : ندوة مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية ، أبو ظبي ٣-٤ تشرين الثاني ١٩٩٧ ، ص١٤ .

الأسلحة التقليدية الذّكية والبالغة الدّقة التي استخدمت في عملية عاصفة الصّحراء ، وضرب صربيا وأفغانستان والعراق ، إلا لتكريس مفهوم جديد يقوم بإظهار إرادة أكبر من القوة العسكرية الغربية أو التهديد بها . فضلا عن مسألة مهمة ، وهي رغم تفكك حلف وارسو ، أخذ حلف شمال الأطلسي يتوسع شرقا ليضمّ الدّول التي كانت ضمن الاتّحاد السوفياتي السّابق ، وهو أمر يثير قلق روسيا كونه يؤثر في مصالحها ، ولا سيما في المجال الأمني ، وهذا الأمر ما كان ليحصل لولا التّغيير في البيئة السّياسية الدولية لصالح الغرب ، ويضاف إلى ذلك اكتشاف الرّوس قيام الولايات المتّحدة بالتّجسس عليهم ، وجمع المعلومات عن أدقّ ما تبقى من الأسرار السّوفياتية (١) .

هذا فضلا عن إعلان الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ، انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ البالستية ، الّتي كانت الدولتان قد وقعتاها عام ١٩٧٢ ، معربًا عن إقامة منظومة الدّفاع الصّاروخي البالستي في جمهوريتي تشيكيا وبولونيا ، وهو أمر عارضته روسيا ، وأكدت أنه يخل بالحفاظ على الامن الدولي ويضر بالتّوازن العسكري العالمي ، وسيزيد كذلك من سباق التسلح ، ويهدف الى تصفية السياسة الروسية الهادفة إلى ردم الهوة بينها وبين حلف شمال الاطلسي في القوات التقليدية ، وذلك بتخفيض العتبة النووية واستخدام عقيدة الرد المرن . وبرغم إعلان الرئيس الروسي بوتين أن" في إمكان بلاده إنتاج المزيد من النظام الصاروخي المتعدد الرؤوس للرّدّ على الدّرع الصّاروخية الأمريكية " ، فإنّه بقي يقاوم محاولات نظيره الأمريكي لإقناعه بانسحاب البلدين من المعاهدة على نحو متبادل (٢) .

إذًا ، وبعد سقوط الاتّحاد السّوفياتي على نفسه ، رأينا أن تراجع الأيديولوجيا الماركسية ـ اللينينية ، بل وزوالها على الإطلاق ؛ كيف كانت عاملاً حاسماً في تغيير توجهات وأهداف السّياسة الخارجيّة لرّوسيا الاتّحادية ، بما يتفق مع تحقيق المصالح الروسية في ظلّ النّظام الدّولي الجديد ، ذلك النّظام الذي تربعت الولايات المتحدة الأميركية على عرشه ، فأصبح نظاماً أحادي القطب ، يفرض على كافة الدول الكبرى أن تتأقلم تحت مظلته (٣) . وهذا ما حصل فعلاً مع روسيا ، حيث ظلّت توجّهات سياستها الخارجية وطوال فترة التّسعينيات ، مرتهنة للسياسات الغربية الأميركية والأوروبية (وهذا ما سنراه في المبحث اللّاحق) .

---

(١) " مراكز البحوث الأمريكية : ما الذي تبحث عنه في موسكو " ، اليسار ، العدد ٦١ (آذار ١٩٩٥) ، ص ٥٣ .

(٢) انظر : <http: //www.albayan.co.ae/albayan/2001/07/18/say/62.htm>.

(٣) أنظر في : "وزير الدفاع الروسي : الحرب الباردة لم تنته " ، قضايا دولية ، السنة ٨ ، العدد ٣٦٦ (كانون الثاني ١٩٩٧) ، ص ٩ .

المبحث الثّاني : توجّهات وأهداف السّياسة الخارجيّة الرّوسية ووسائلها :

بعد أن قمنا بدراسة العوامل الدّاخلية والخارجيّة التي طرأت على روسيا الإتحادية ، والتي انعكست بدورها على توجّهات سياستها الخارجيّة . سنقوم في هذا المبحث بتحديد مبادئ وتوجّهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية ، والوسائل التي اعتمدتها هذه السياسة للوصول إلى تحقيق توجّهاتها ، وبالتّالي لتحقيق أهدافها بأعلى درجة ممكنة من النّجاح ، وقد يتبدّى للبعض تداخل في بعض الأحيان بين التّوجه والهدف والوسيلة ، ولا غرابة في ذلك ؛ فالدّول عادةً تتوجه نحو جهةٍ ما ، من أجل الحصول على هدفٍ معين عبر استخدامها للوسيلة المناسبة ، وقد يصبح هذا الهدف بحد ذاته وسيلة من أجل الحصول على هدف آخر لربما يكون أكثر أهمية بالنسبة لها ، وهو ما يعرف بالأهداف الوسائلية . غير أن هناك معتقد بديهي في السياسة مفاده أن توجّهات وأهداف الدّول ترتبط عادة بالنّوايا والدّوافع الّتي تتستّر الدول عليها ولا تفصح عنها ، وهو ما يجعل تتبعها وتحديدها أمرًا صعباً يخضع للإجتهاد أكثر مما ينبني على الحقائق المؤكدة والثابتة ، لأنّ هناك فارقاً بين ما تعلنه الدول من توجهات وأهداف ، وما تعتنقه منها في الواقع .

وعلى العموم بنينا تصوّراتنا عن توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية ووسائلها ، من خلال ما جاء في الوثائق الصادرة عن مجلس الأمن القومي الروسي ، ومن خلال مواقف وتصاريح رؤساء ووزراء الخارجية والدّفاع الروسية . إذن ، ما هي توجهات وأهداف ووسائل السياسيّة الخارجية التي تبنتها القيادة الروسية في ظلّ النظام الدولي الجديد ؟ ومدى انعكاس ذلك على الساحتين : الداخلية الروسية والخارجية الدولية بعد تفكّك الاتّحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة ؟

الفقرة الأولى : توجهات وأهداف السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة في ظلّ النّظام الدّولي الجديد :

إنّ التحولات الجذريّة التي شهدتها روسيا الاتّحادية في هياكل بنيتها الاجتماعية والسّياسية والاقتصادية ، منذ إنقلاب آب ١٩٩١ والذي جسد حدثاً مدوياً على الساحة الدولية ، تمثل بعدها بإنهيار الاتحاد السوفياتي في ٣١ كانون الأول ١٩٩١ ، أدت الى الإطاحة بكافة المفاهيم التي تأسّست عليها السياسة الخارجية السوفياتية ؛ بحيث جرت محاولات كبيرة لإعادة رسم توجهات السياسة الخارجية الروسية وأهدافها . وكان أهم وأوّل تجسيد عملي لها بتبني دستور ١٩٩٣ ، وتمسكه بالحفاظ على المصالح الروسية من خلال علاقات ودّيّة مع جميع الدول . وتمّ بناء سياسة براغماتية واقعية جديدة ، تقوم على قراءة المتغيرات الداخلية والخارجية من دون الارتباط بالعوامل الأيديولوجية ، وتبني سياسات خارجية جديدة تقوم على أساس التخلي عن الصّراع والمواجهة مــع الغــرب .

أوّلاً : السياسة الروسية في عهد الرئيس يلتسن :

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تم قبول روسيا دولياً كوريث دولي له فيما يخص العلاقات الدبلوماسية والدولية ، بما في ذلك وراثة السفارات وكافة العلاقات مع الدول المختلفة في العالم ، كما احتلت روسيا مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن مع حق النقض (الفيتو) ، ولكنها ورثت كل ديونه ، وتركتِه في علاقات الحرب الباردة ، التي كان عليها حلها ، بما في ذلك علاقاتها مع حلفائه السابقين في العالم ، وليس فقط علاقاتها فقط مع الكتلة الشرقية سابقاً ، وكذلك تركة التصعيد العسكري التي كان عليها حلها ، فقامت بتوقيع اتفاقيات خفض التسلح الاستراتيجي ، ستارت ١ وستارت ٢ ، وهي الاتفاقيات التي كانت المفاوضات حولها قد بدأت أيام الاتحاد السوفياتي (١) .

وفي بداية قيام روسيا كدولة مستقلة ، حاولت انتهاج سياسة التقارب مع الغرب بشكل بدا وكأن روسيا تستجدي هذه العلاقات ، وبأنها تحاول التكفير عن ماضيها الشيوعي ، ولذا حاولت الإرتداد تماماً عن العلاقات القديمة التي كانت قائمة انطلاقا من الفهم الماركسي اللينيني للعلاقات الدولية ، والمبني على أن الغرب يمثل الإستعمار الذي يجب محاربته ووقف تمدده ، وموقف التكفير هذا شبيه بشكل ما بموقف ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما حاولت التكفير عن ماضيها النازي ، مع فارق أن المانيا كانت مهزومة عسكرياً وقام بها نظام جديد أساساً لرفض الماضي ومبادئه وعلاقاته ، فيما أن الاتحاد السوفياتي لم يهزم عسكرياً ، بل سقط نتيجة عوامل داخلية . وروسيا ورثته كدولة حديثة تتغنى بأمجاده وانتصاراته الماضية ، ولذا لم تكن ملزمة بالتكفير عن ماضيها ، ولكن السياسة الروسية في بداياتها كانت تتخبط ، وأرادت الإبتعاد بقدر الإمكان عن الماضي الشيوعي (٢) .

ولذا سعت روسيا الى حل الأزمات التي كانت قائمة على أساس الصراع العقائدي السابق ، أو تخلت عن التدخل في بؤر الصّراع ، ذلك النهج الذي كان قد بدأ بحذر أيام غورباتشوف ؛ إذ " لعقود طويلة ظلت الماركسية ـ اللينينية تمثل الإطار المرجعي للسياسة الخارجية ، حتى جاء غورباتشوف في منتصف الثمانينيات وطرح برنامجاً متكاملاً لإعادة هيكلية السياسة الخارجية فيما عرف " بالتفكير الجديد " . وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي ، لم يكن لدى القيادة السياسية رؤية واضحة للسياسة الخارجية الواجب اتباعها ، كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي أوجد قضايا جديدة لم تكن مطروحة ، كالعلاقات مع دول الكومنولث وقضية الروس الموجودين في هذه الدول (٣) .

---

(1) " History of Post- Soviet Russia" ، p . 1 .

(٢) المصدر السابق ص ٣

(٣) السيد الشيخ ، "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية : دراسة لحالتي الإتحاد السوفياتي (١٩٨٥-١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١-١٩٩٦) ،" ص١٨٢ .

ونتيجة التخبط الروسي حول السياسة الخارجية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي مباشرة ، وفي محاولة الإبتعاد عن الماضي الشيوعي مع الإبقاء على علاقات الود والتفاهم مع الحلفاء السابقين ، وللإبقاء على مكانة دولية مميزة لروسيا في علاقاتها الدولية ، ثار الجدل والخلاف داخل النخبة الحاكمة حول أولويات السياسة الخارجية الواجب اتباعها والمصالح القومية التي يجب الدفاع عنها . ويمكن التمييز في هذا الإطار بين ثلاث اتجاهات أساسية : أولاً ، التوجه الأطلنطي الذي نظر الى الدول الغربية كشركاء محتملين أو فعليين ، وأن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الأوروبية ، ومن ثم فإن مصالح روسيا هي في تحالفها مع الغرب والإندماج في هياكله الاقتصادية والسياسية . وثانياً ، هو التوجه الأورآسيوي ، وقد أكد أنصار هذا الاتجاه خصوصية الثقافة الروسية وأن روسيا ليست جزءاً من الحضارة الأوروبية وإنما تمثل حضارة متميزة ومنفصلة ، فهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب وأما ثالثاً ، هو التوجه الذي اعتبر أن الغرب بصفة عامة ، والولايات المتحدة بصفة خاصة ، ما زال يمثل تهديداً للمصالح الروسية وإن لم يتخذ التهديد شكلاً عسكرياً مباشراً ، وأن الغرب يهدف الى مزيد من تفكيك واستغلال الضعف الإقتصادي والسياسي الذي تعانيه روسيا في تحقيق امتيازات ومكاسب على حساب المصالح الروسية (١) .

وبعد تخبط ومرحلة تجارب في العلاقات وفي تحديد الأولويات ، فرض يلتسن رؤيته حول السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي . وحدد يلتسن ووزير خارجيته أندريه كوزيرف أهداف السياسة الخارجية الروسية فيما يلي : أولاً ، توفير البيئة الملائمة للإصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا . ثانياً ، الحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى على الصعيد الدولي ؛ فقد أكد يلتسن أن روسيا " دولة كبرى " بالنظر الى تاريخها ومكانتها في العالم ، وإمكانياتها المادية والمعنوية . وثالثاً ، إقامة علاقات حسن جوار مع دول الكومنولث والقوى الآسيوية المجاورة ، والتطبيع الكامل مع اليابان . وكان واضحاً بأن يلتسن يسعى الى الحصول على دعم الغرب لتحسين الوضع الإقتصادي الروسي ، مع إبقاء علاقاته المتينة بالشرق السوفياتي السابق ومع اليابان ، وبأن روسيا تعترف بأنها لم تعد دولة عظمى تقف بالند للولايات المتحدة الأميركية ، ولكنها تكتفي بمكانة الدولة الكبرى ، وبأنها ستعمل على ترسيخ هذه المكانة الجديدة (٢) .

ولتحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية ، بدا واضحاً بأن الإتجاه الأول الذي يدعو الى التقارب مع الغرب هو الذي ساد ، ولكن مع قبول خجول للإتجاه الثاني الذي يريد مكانة الدولة الكبرى لروسيا في محيطها الحضاري الخاص . وبدا التوجه الغربي واضحاً في مجموعة من السياسات التي اتبعتها روسيا ، وذلك بعد توقيع " وثيقة التعاون الأمريكي الروسي " ، التي وقعت في كامب ديفيد من شهر شباط ١٩٩٢ بين الرئيس الأمريكي بوش الأب والرئيس يلتسن ، بحيث تزامن توقيعها بعد توقيع معاهدة ماستريخت مباشرة والتي تشكل بموجبها الإتحاد الأوروبي . فكان أولها إسراع روسيا

---

(١) المصدرنفسه ص ١٨٢-١٨٣.
(٢) المصدر نفسه ص ١٨٤- ١٨٥

بالانضمام الى المؤسسات الغربية الإقتصادية والسياسية . وثانيها ، التوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا كدولة صديقة بعد الحرب الباردة ، بإتخاذ مواقف ضد الحلفاء السابقين لروسيا ومنها الموقف من العراق والصرب . وثالثها ، التعامل مع الإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية لروسيا ، وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا ، ومواصلة عملية سحب القوات الروسية منها . ورابعها ، المضي قدماً في محادثات نزع السلاح . وأخيرها ، أنه على مستوى العلاقات الثنائية حظيت الدول الغربية بالإهتمام الأكبر ، فكانت الولايات المتحدة أولى الدول التي قام الرئيس يلتسن ووزير خارجيته كوزيرف بزيارتها عقب انهيار الاتحاد السوفياتي في محاولة لجذب المساعدات والإستثمارات الغربية (١) .

وفي علاقاتها مع الغرب شددت روسيا على علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي أساساً ، وليس مع الولايات المتحدة ، وإعتبرت بأن أوروبا هي امتدادها الجغرافي والسياسي والإقتصادي الطبيعي للإندماج الدولي بالغرب ، فيما الولايات المتحدة بعيدة ، وما تزال علاقات الشك تسود الطرفين ، وقد كان التطور في العلاقات الروسية ـ الأوروبية أوضح ما يكون على صعيد العلاقات الروسية ـ الألمانية بالنظر الى التفاهم بين البلدين حول عدد من القضايا الهامة . أما علاقات روسيا بالولايات المتحدة فلم تتعد سوى العلاقات الودية السياسية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساساً ، ولم تصبح الولايات المتحدة أحد الشركاء الإقتصاديين الأساسيين لروسيا ، إذ " أن حجم التبادل التجاري بينهما ظل محدوداً حيث أتت الولايات المتحدة مع الأمريكيتين في المرتبة الرابعة بين الشركاء التجاريين لروسيا وذلك بعد الإتحاد الأوروبي ودول الكومنولث والدول الآسيوية (٢) .

ورغم كل محاولات التقارب مع الغرب ، فإن المساعدات الغربية لروسيا ظلت محدودة ، وبدا واضحاً بأن للغرب أولويات أهم من روسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وبأنه يعيق تدفق المساعدات والإستثمارات الى روسيا ، أو أنه لا يعمل على تشجيعها لدعم الوضع الديمقراطي الجديد فيها . وعندما مل يلتسن من انتظار المساعدات الغربية وإنقاذ روسيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة ، بدأ في تعديل سياستها الخارجية ، والظهور بموقف الحازم في العلاقات مع الغرب ، وفي تشرين الأول ١٩٩٢ صرح يلتسن مخاطباً الغرب بأن " روسيا ليست الدولة التي يمكن الإحتفاظ بها في غرفة الإنتظار ، وأن النظرة الغربية التي ترى روسيا على أنها الدولة التي تقول نعم دائماً ، والتي تتضمن الإهانة والإحتقار ، غير مقبولة ، وأن الغرب ينسى أن روسيا دولة كبرى والصعوبات التي تمر بها مؤقتة ، وأن الأيديولوجية الوحيدة التي يجب على وزارة الخارجية اتباعها هي الدّفاع عن المصالح الروسية والأمن الروسي " (٣) .

---

(١) المصدر نفسه ص ١٨٦ .
(٢) المصدر نفسه ص٢٠٥ .
(٣) المصدر نفسه ص ٢٠٩ .

ونتيجة خيبة الأمل من العلاقات مع الغرب ، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتحول أكثر نحو الإتجاه الثاني الداعي الى الحفاظ على خصوصية روسيا من خلال علاقات أوثق بآسيا ، مع فتح المجال للإتجاه الثالث ، الذي يدعو الى اتخاذ سياسة أكثر تشدداً في الدفاع عن المصالح القومية الروسية . وقد تمثل التغيير في السياسة الخارجية الروسية منذ أواخر عام ١٩٩٢ في ثلاث توجهات أساسية : أولها ، يكتنف السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة ، وتضمن التأكيد على ضرورة احترام المصالح الروسية . و ثانيها ، يتعلق بالسياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث . أما ثالثها ، فيتمثل في الإتجاه شرقاً بتطوير العلاقات الروسية مع عدد أكبر من الدول الآسيوية الكبرى بهدف تحقيق قدر أكبر من التوازن في السياسة الخارجية . وهكذا بدأت السياسة الخارجية الروسية بالإستقرار ، الذي أصبح يعني الدفاع عن المصالح الروسية أولاً ، للإبقاء على مكانة روسيا كدولة كبرى ، هذا الإستقرار الذي استمر في التطور والبلورة نحو استقلالية السياسة الخارجية الروسية ، تماماً عن الغرب في عهد بوتين وخليفته مدفديف (١) .

وسعياً وراء تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للسياسة الخارجية الروسية ، بدأت روسيا تعيد ترتيب علاقاتها بدول العالم وأولويات السياسة الروسية . وسعياً الى تحقيق أكبر قدر من التوازن في السياسة الخارجية الروسية وتحجيم النفوذ الغربي وقدرته على التأثير في القرار الروسي ، بدأت القيادة الروسية بالإتجاه شرقاً ، فقام يلتسن بسلسلة من الزيارات لعدد من الدول الآسيوية الكبرى منها كوريا الجنوبية في تشرين الثاني ١٩٩٢ ، والصين في كانون الأول ١٩٩٢ ، والهند في كانون الثاني ١٩٩٣ ؛ وقبيل زيارته الى الهند صرح يلتسن بأن زمن التركيز الروسي على المشاركة مع الغرب قد ولى . وبالمقابل وسعت روسيا دائرة تعاونها مع دول الكومنولث ، وخاصة مع روسيا البيضاء وأوكرانيا اللتان تعتبرهما من العرق الروسي ، وبإعتبارهما الشركاء الحقيقيين لروسيا وإمتدادها السياسي الفعلي ، فقد سعت روسيا الى تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث وتنفيذ الإتفاقيات الموقعة بينهم من انشاء الكومنولث . ومن ناحية أخرى ، تم توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي بين دول الكومنولث في أيلول ١٩٩٣ التي تقضي بإنشاء منطقة إقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق . وفي نيسان ١٩٩٤ اتفقت دول الكومنولث على إقامة منطقة تجارية حرّة كخطوة لإنشاء اتحاد جمركي ، وبدا واضحاً أن روسيا تحاول الخروج من أزمتها الاقتصادية بالتعاون مع دول الكومنولث وليس عن طريق الغرب .

وإعتباراً من مطلع عام ١٩٩٤ بدأ يلتسن في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية ، نتيجة للضغط الذي تعرض له من التيارات الرئيسية في البرلمان (مجلس الدوما) ، وفي طليعتهم القوميون والشيوعيون نحو العالم الأوراسي ، ففي هذا العالم تقع روسيا وتكمن مصالحها وكذلك تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي ، ولتأكيد هذا التغيير ، جاء انعقاد مجلس الأمن القومي الروسي في نفس العام ، مقراً " وثيقة التدابير الرئيسية للسياسة الخارجية " ، التي أصرت

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٠٧-٢٠٨ .

على معارضة توسّع حلف شمال الأطلسي شرقاً ليضمّ دول أوروبا الشرقية ، واستعادة نفوذ روسيا في هذه المنطقة . كما شدّدت على إقامة علاقات متوازنة ومستقلة مع جميع دول العالم ، تستطيع روسيا من خلالها تحقيق مصالح حيوية واستراتيجية هامة ، وذلك ردّاً على اختراق الغرب مناطق النفوذ والمصالح الاستراتيجية الروسية التقليدية ، فضلاً عن عدم وفاء الغرب في تقديم الدّعم المالي لروسيا ومعارضته من قيامها ببيع الأسلحة لإيران والعراق وبعض دول الشرق الأوسط (١) .

وهكذا أخذت روسيا تبدي مواقف أكثر صرامةً وحزمًا من قضية الصرب في يوغسلافيا السّابقة ، وبعكس مواقفها الماضية سعت روسيا إلى تخفيف العقوبات المفروضة على يوغوسلافيا ، وهدّد كوزيرف في خطابه أمام مؤتمر الأمن والتّعاون الأوروبّي في ستوكهولم ، باتخاذ إجراءات أحاديّة الجانب لحماية المصالح الرّوسية هناك . كما طرحت روسيا مبادرة لوقف النّزاع في البوسنة ، مع إعطاء ضمانات حماية دولية لمسلمي البوسنة في محاولة لتجنيب صرب البوسنة ضرب حلف الأطلسي لمواقعهم . ولكن هذه المواقف التي بدت متعارضة مع أهداف وسياسات الغرب ، لم تمنع روسيا من توثيق علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ضمن برامج التعاون من أجل تحقيق الأستقرار والأمن في أوروبا ؛ فقد حرصت روسيا على مواصلة سعيها الى الإندماج في المؤسسات الغربية ، فوقعت اتفاقية تعاون مع الاتّحاد الأوروبي في حزيران ١٩٩٤ من أجل تعزيز الرّوابط السياسية والاقتصادية والتجارية بين الطرفين . كما انضمّت الى برنامج " الشراكة من أجل السّلام " في ٢٢ حزيران ١٩٩٤ لربط دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث بحلف الأطلسي ، والإعتراف بها كقوة كبرى من دون تخويلها حق الفيتو على قرارات الحلف . وفي تموز ١٩٩٥ وقعت روسيا على اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تضمنت تسهيلات تجاريّة كبيرة لها تمكن سلعها من الوصول الى الأسواق الأوروبية . هذا وقد تم انضمام روسيا الى المجلس الأوروبي في كانون الثاني ١٩٩٦ ، وأثناء قمة دنفر في حزيران ١٩٩٦ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتن أن روسيا قد ضُمَّت تقريباً الى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى ، ولكن اليابان ما زالت تعارض هذا الانضمام في هذه المرحلة . كما أعلن كلنتن عن انضمام روسيا الى" نادي باريس للحكومات الدّائنة " من أجل استعادة ديونها السوفياتية (١) .

وبدأت روسيا تظهر بمظهر جديد في عدم الانصياع الفوري للرّغبات الغربية ، وإعتبار أن علاقاتها بجيرانها أفضل لها . وعلى خلاف الإنصياع الروسي للضغوط الغربية وإلغاء صفقة الأسلحة الى الهند في عام ١٩٩٢ ، أصرّت روسيا على إتمام صفقتها مع إيران التي تقدر بمليار دولار ، من أجل تمكين ايران من استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وهي التي كان قد بدأ الحديث عنها أيام الاتّحاد السوفياتي وتأجلت بعد سقوطه . وإن أهم عمل قام به الرئيس يلتسن يثبت

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢١٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ ، ص٢١١

فيه تغيير توجهات سياسته الخارجيّة من موالاة الغرب والانجرار وراء سياستهم إلى سياسة أكثر استقلالية ، هو عزل وزير خارجيته كوزيرف المعروف بميوله واتّجاهاته الغربيّة ، وتعيين "يفغيني بريماكوف" خلفاً له في كانون الثاني ١٩٩٦ على رأس الدبلوماسية الروسية . فأخذت السياسة الخارجيّة الرّوسية تعزز تنويع البدائل من اتّجاهها شرقًا ، ودعم الدّور الرّوسي في القارة الآسيوية ، والمحافظة على مصالح روسيا التقليديّة ، سواءً في دول الاتّحاد السوفياتي السّابق أو في القارة الآسيوية أو في منطقة الشّرق الأوسط ، لا سيما بعد إدراك القيادة الرّوسية الفرص الاقتصاديّة المتاحة للبلاد في هذه المناطق . فبالنّسبة إلى التّوجه نحو هذه المناطق ، نستطيع أن نلاحظ دور روسيا النشط ، ومحاولة إثبات وجودها فيها من خلال المواقف الرّوسية المتميزة عن مواقف الولايات المتحدة لحل أي أزمة تنشب في هذه المناطق ؛ ويتبين ذلك في ما أعلنه يلتسن في أيار ١٩٩٧ عندما ذكر: " إنّني بالضّدّ من توسيع التّحركات الغربيّة في المناطق القريبة من روسيا ، وإنّ إدارتي الحكومية وجدت أن مسألتي تمتين العلاقات بين دول الكومنولث ، وتقوية الصلات مع الصين وإيران والدول المسلمة الأساسية من أساسيات أهداف الإستراتيجية الرّوسية " (١) .

إنّ روسيا أدركت بأنّ الغرب وتحديدًا الولايات المتّحدة الأمريكية ، لن يهمهم سوى استمرار الإضرار بالمصالح الروسية . وعليه ، أعلن وزير الخارجيّة الرّوسية يفغيني بريماكوف : " لقد صدّقت توقعات روسيا بأنّ هناك من يسعى لإقامة عالم أحادي القطب ، ويريد أنّ يكون في العالم دولة عظمى واحدة تملي شروطها على الدّول الأخرى " . وهو ما حصل بالفعل من خلال قيام واشنطن بشن حربها على العراق من دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح روسيا في هذا البلد والمتمثّلة بالنّشاطات النّفطية . إذًا فالدّور الروسي الآن أخذ يبحث عن مرتبة الشّريك في جميع المناطق الّتي يرى فيها مصالح استراتيجية له ؛ وهذا ما أكده بريماكوف حيث قال : " إنّ الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخيًّا ، ولكنّ قوة كبرى حقيقيّة ، وإنّ القابليّات الرّوسيّة المحدودة لا تعد عقبة في قيامنا بدور فاعل ، فالسّياسة الرّوسية تستمدّ قوّتها ليس على أساس الظّروف الآنية ، بل على أساس المصادر الرّوسيّة الكامنة والضّخمة ؛ فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النّظام الدولي الجديد " . وبهذا تكون الدّبلوماسيّة الرّوسية قد اعتبرت بأن روسيا ستبقى قوة يعتد بها على الساحة الدولية ، على الرغم من كل الصعوبات كافة التي تواجهها ، وأن السياسة الخارجية الروسية ستعمل على تكثيف نشاطها الدبلوماسي من أجل إعادة التّوازن في علاقاتها بين الشّرق والغرب ، والتّقارب على قدم المساواة مع جميع دول العالم التي لروسيا مصلحة فيها ، مع عدم معارضتها من حركة الإنفتاح نحو أعداء الأمس . ولترسيخ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية صدرت " الوثيقة الزّرقاء للأمن القومي الرّوسي " في كانون الأول ١٩٩٧ ، لتشكّل رؤية فعّالة لهذه التوجهات ، عبر رؤيتها في نظام دولي متعدّد

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ .

الأقطاب ، من أجل مواجهة التّهديدات والتّحديات التي تعيق تحقيق المصالح الرّوسية في فترة ما بعد الحرب الباردة . وتكرس هذا الأمر بما أصبح يعرف " بمبدأ بريماكوف " في السّياسة الخارجيّة الرّوسية ؛ الذي دعا إلى قيام نظام عالمي يقوم على التّعددية القطبيّة ، عبر إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصّين والهند يوازن القوى الأمريكية ، وفي هذا السّياق أسهمت روسيا في العام ١٩٩٦ في إنشاء " منظمة شنغهاي " كمثلث استراتيجي للتّعاون ، كما دعا هذا المبدأ إلى الدّفاع عن تقوية دور الأمم المتّحدّة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلسي (١) .

ثانياً : السّياسة الرّوسية في عهد الرئيسين بوتين ومدفيديف :

بدت السياسة الخارجية الروسية أكثر وضوحاً وصلابة منذ استلام فلاديمير بوتين مقاليد الحكم في كانون الثاني عام ٢٠٠٠ عندما تنازل له يلتسن عن السلطة ، فترافق ذلك مع إجتماع مجلس الأمن القومي الرئاسي وإقراره " وثيقة مبادئ السياسة الخارجية الروسية " ، وقد جسدت هذه الوثيقة تطلعات بوتين في السياسة الخارجيّة بعد التحولات الكبيرة التي طرأت على الساحة السياسية الداخلية لروسيا ، بالإضافة الى كونها محاولة جدية للرئيس بوتين للتعامل مع التحديّات الماثلة في البيئة الإستراتيجية الدولية ، وبالذات فيما يتعلق بالتوتر مع الغرب وتحديدًا مع الولايات المتّحدة الأمريكية بشأن العديد من القضايا الدولية . ورغم أنّ الوثيقة تعترف بفقدان روسيا لمكانتها السّابقة كأحد مراكز النّفوذ في العالم المعاصر ، إلا أنّها أكدت في أن العناصر الرئيسية للمصالح القوميّة الرّوسيّة تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدّولة من الإرهاب ، بما في ذلك الإرهاب الدّولي الّذي تحتضنه الدّول ، عبر استخدام الوسائل السّلمية وحتى الوسائل العسكرية ، بما فيها السّلاحين التّقليدي والنّووي . وكذلك أكدت على إقامة قواعد عسكريّة في المناطق الإقليمية والدّوليّة الّتي تعرض المصالح الروسية والأمن القومي الروسي للخطر . كما أشارت هذه الوثيقة الى أن المصالح القومية الروسية على الصعيد الدولي تتمثل في ضمان سيادة روسيا من خلال دعم مركزها كقوة عظمى ، وأحد مراكز الثقل في العالم المتعدد الأقطاب ، مطوّرة علاقات نفعيّة متكافئة ومتبادلة مع جميع البلدان والتّجمّعات التكاملية ، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في الكومنولث والإتحاد الأوروبي ومع شركاء روسيا التقليديين ، مع إلتزامها في الأحوال كافة بإحترام الحقوق والحريات الإنسانية ، وعدم السماح بإزدواجية المعايير في هذا المجال ، وكذلك مع تفعيل الآليات الدولية ، وفي طليعتها مجلس الأمن الدولي كتجسيد عملي للتّعدديّة القطبيّة في الشّؤون السّياسية والاقتصاديّة (٢) .

---

(١) نقلاً عن : غالب عبد حسين ، "العلاقات العربية الروسية وآفاق المستقبل " ، (بحث مقدم الى جامعة بكر للدراسات العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني، الدورة الثالثة عشرة (١٩٩٧- p 41) .

(٢) ergeev، Igor، Russia and the Third World. Press، Florida، UAS، 2004، p .13 (١٩٩٨ .

ومع أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، أُدخِلت العلاقات السّياسية بين الدول التي تحكم بحركتها تطوّر النّظام العالمي ، في مرحلة خطرة وحرجة جدًّا ، وهذه الدول هي أساساً القوى العظمى ، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي والصين وروسيا ؛ مما أدى الى تغير مفصلي أساسي في المشهد الجيوسياسي الدولي لم يكن متوافراً قبل هذا الحادث ، والذي ألزم بدوره هذه القوى في إعادة النظر في توجهات سياستها الخارجية من جديد وبخاصة روسيا والصين . وعليه ، أدركت موسكو خطورة هذا الواقع الجديد الذي طرأ على العلاقات الدولية ، وما كان عليها إلا أن تتعاطى معه بطريقة واقعية وجدية ، من أجل تجنبها عواقب الأمور التي ستنتج من جرائه (وهذا الأمر سنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل الثالث) (١) .

إذًا ، لم تعد السّياسة الخارجية الروسية تتعاطى مع الوقائع والمستجدّات الدولية ، إلا من ناحية واقعيّة تحقق مصالحها المشروعة فيها ؛ إذ أكد بوتين أن : " روسيا تسعى الى بناء استراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة للطرفين ، إن هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ بإعتبارها المصالح المشروعة للدّول الأخرى وتهدف إلى التّوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كلّ الأطراف " . فعلى الرّغم من تصريحه أثناء خطابه السّنوي الى الأمة الروسية : " إن تفكك الاتحاد السوفياتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين بالنسبة الى الشعب الروسي " ، إلى أنّه جدد النهج البراغماتي للدولة الرّوسية مؤكدًا : " إن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديمقراطية ، ولكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع " . فتصريحات بوتين هذه عكست أهداف السياسة الخارجية التي على روسيا أن تتّبعها في القرن الحادي والعشرين ، بحيث أخذت هذه السياسة تحقّق مكاسب تكتيكية لروسيا بتحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية في حربها العالمية على الإرهاب ؛ من السيطرة على التمرد في الشيشان الى تهدئة الأوضاع الأمنية التي تحيط بروسيا في آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية ، كما سعت لتحقيق مكاسب استراتيجية أخرى كإعادة جدولة ديون روسيا ، والإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (٢) .

وعلى الرغم من الانفتاح والتّعاون الذي أبدته السياسة الخارجية الروسية اتجاه الغرب والعالم كافة ، إلّا أنّها عارضت الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بدون ترخيص من مجلس الأمن الدولي ، واعتبرته انتهاكًا فاضحًا للشرعية الدولية . ونسقت روسيا سياستها في هذا الميدان مع ما بدا لها أنه معارضة ألمانية ـ فرنسية للسياسة الأمريكية ، بحيث ركّز بوتين على تفعيل دور الأمم المتحدة وعدم تجاوزها ، موضحاً : " إنّ قرارات المنظّمة الدولية تتخذ في كثير من الأحيان بصعوبة ، أو قد لا تعجب هذا أو ذاك ، ولكن هذه المنظمة تبقى الآلية الشّرعية الدولية الوحيدة

---

(١) سورين أبو سمرا : الوضع الإستراتيجي الدولي ، مجلة الجيش ، العدد ٢١٢ كانون الأول ٢٠٠٣ .
(٢) محمد سليم السيد : توجهات السياسة الروسية الخارجية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٨ ، العدد ٤٦٠٠٦ .

الموجـودة حاليـاً والّتي تحمي القانون االدّولي الذي بُني حجر بحجر على مر التاريخ " . وأخذ بوتين ينتقد السّياسة الأمريكيّة الأحاديّة ونزعتها الإنفرادية ، مطالبًا بتقوية دور القانون الدولـي ، وإنشاء نظام عالمي ديمقراطي يقوم على التّعدديّة القطبيّة بدلًا من الأحادية القطبية الأمريكية . وهكذا أخذت السياسة الخارجية الروسية تعيد رسم توجّهاتها من جديد نحو مزيد من الثّبات والصّلابة ، لتقف بالند للسياسة الأمريكية وغطرستها ؛ وعلى هذا الأساس رفض بوتين الرضوخ للولايات المتحدة بعدم تزويد إيران بالتّقانة النووية السّلمية ، وعارض استخدام القوّة العسكرية ضدها أو التّلويح بها ، وبدل ذلك طلب الوصول الى تفاهم سياسي يرضي الطرفين مع إحالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن (هذا الأمر سنتطرق إليه في المبحث الثاني من الفصل الثالث) . وفي العام ٢٠٠٥ صرح بوتين أمام المجلس الفيدرالي في البرلمان الروسي بأن " سياسة روسيا الحديثة تقوم على مبادئ التوقّعات البراغماتية وسيادة القانون الدولي ، وفي هذا الوقت من العولمة فيما تتكون هندسة دولية جديدة ، فإن الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة ، فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلاً وشمولية ، وستبقى العامود الفقري للنظام العالمي الجديد " (١) . وهكذا يكون بوتين قد وجه رسالة سياسية واضحة للغـرب وبخاصّة للـولايات المتحدة ، بأنه لـم يعـد مسـموح مـن الآن تجـاوز الأمـم المتحـدة وتحـدّي الشـرعيـة الدوليـة .

وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسّياسات الأمنية في شباط ٢٠٠٧ ، عاد بوتين لينتقد الهيمنة الاحتكارية الأمريكية على السّياسة الدولية وميل الولايات المتحدة الى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة ، وأضاف " أنه في ظل تلك الظروف ، فإنّ أحداً لا يشعر بالأمن ، ممّا يغذّي من سباق التّسلّح " . لذا عارض مشروع الولايات المتّحدة بإنشاء الدّرع الصّاروخي في بولندا والمحطة الرادارية في تشيكيا ، حيث اعتبر أنّهما ليستا موجّهتين ضد ايران وإنما ضدّ روسيا ذاتها . وردًّا على هذا المشروع أعلن بوتين عزم بلاده على تجميد عضويّتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا عام ١٩٩٩ ، ولم تكتفِ روسيا بذلك بل سعت إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى ، وطالبتها بسحب قواعدها العسكرية من أوزباكستان وقيرغيزستان ، وبالفعل نجحت من إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في أوزباكستان (٢) .

ورغم أنّ تحّولات السّياسة الخارجيّة الرّوسية بدأت بشكل فعلي منذ مجيء فلاديمير بوتين الى الحكم ، إلّا أنّها تأكّدت مع وصول ديمتري مدفيديف إلى الرّئاسة الروسية في آذار ٢٠٠٨ ، وقيامه في ٣١ آب من تلك السنة بإصدار مبادئ (توجهات) عدة للسياسة الخارجية الروسية ، عرفت بإسم " مبدأ مدفيديف " مؤكداً فيها مواصلة نهج سلفه بوتين ، وتتمثّل هذه المبادئ بما يلي :

---

(١) Vladimir Putin“.” P.15 .

(٢) علو أحمد ، "إستراتيجية روسيا الجديدة" ، مجلة الجيش ، العدد ٢٦٣ ، أيار ٢٠٠٧ .

أوّلاً ، إنّ روسيا تبني سياستها الخارجيّة في إطار احترام مبادئ القانون الدّولي ، الذي تعده الأساس والمرجع لتنظيم العلاقات الدولية ، مع إعطاء دور أكبر للأمم المتّحدة في حلّ الأزمات الدّولية ، وضرورة الحلّ الجماعي ، وهو أمر نستقرئه من قوله : " إنّ أيّة محاولة لتسوية المشاكل الدّولية من خلال انتهاك قرارات الأمم المتحدة تعد محاولات عقيمة ، ولا تسهم في تحقيق السّلام والاستقرار في العالم " ، مستنكراً محاولات عرقلة دورها في الشّؤون العالميّة . ثانياً ، العمل على إقامة عالم متعدّد الأقطاب ، والرّفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد ، حتّى لو كان من يحكم هذا العالم دولة لها اعتبارها ، مثل الولايات المتّحدة الأمريكية ، لأنّه سيكون عالم غير مستقرّ ومهدّد بالصّراعات الدّولية . ثالثًا ، عدم الرّغبة الرّوسية في الدخول في أي شكل من أشكال الصّراع مع أي دولة من دول العالم ، والعمل على تطوير علاقات روسيا الخارجيّة مع جميع دول العالم المهمّة والمؤثّرة في أوروبا وأمريكا وآسيا بكلّ الوسائل الممكنة . رابعًا ، بناء السّياسة الخارجيّة الرّوسية على أساس المحافظة على أرواح وكرامة المواطنين الروس أينما كانوا ... وهي من المسؤوليات غير القابلة للنّقاش في بلدنا . خامساً ، بناء السياسة الخارجية على أساس المحافظة على مصالحنا الإقتصادية في الخارج وردع أي عدوان يمس هذه المصالح ... وبالذّات في المناطق التي لها حدود مع روسيا (دول الاتحاد السوفياتي السابق) التي لنا معها علاقات تاريخية مشتركة كأصدقاء وجيران ، وهو ما أكده الرئيس مدفيديف : " أودّ أن أؤكّد أنّ رابطة الدول المستقلة كانت وما زالت وستبقى الأولوية للسياسة الخارجية والإقتصادية الروسية الرئيسية ، وسندافع عنها بكلّ الوسائل " (١) .

كذلك أصدر مدفيديف أمراً إلى المؤسّسة العسكرية الرّوسية في ١٧ آذار ٢٠٠٩ ، أعلن فيه إطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي ، والتّركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة " الأخطار المحتملة " ، وأهمّها مشروعات توسّع حلف الناتو ؛ ويقصد بذلك خطط الحلف ضم جورجيا وأوكرانيا اليه بما يضعه على حدود روسيا . كما أشار مدفيديف الى الأخطار النّابعة من " النزاعات العسكرية السياسية في العالم " ، وهي ذاتها الحجة التي استعملها حلف الناتو عام ١٩٩٠ لتبرير استمرار امتلاك الأسلحة النووية رغم نهاية الحرب الباردة . والحق أن مبدأ مدفيديف ثم إعلان آذار ٢٠٠٩ ، تبلورا في سياق تحولات عميقة في سياسة روسيا الداخلية نحو إعادة الإعتبار لدور الدولة ، من خلال استعادة السيطرة على الإقتصاد الروسي الّذي كانت المافيات الروسية قد نهبته بالتحالف مع المافيات الإقتصادية الغربية ، كما أنه هو جزء من توجه عام للسياسة الخارجية الروسية نحو استعادة التّوازن الدولي والدّور الروسي في السياسة الدولية (٢) .

---

(١) جريدة النهار : أفغانستان وتحولاتها ، مقال لمحمد سليم السيد ، ١٤ أيار ٢٠١٠ بعنوان السياسة الخارجية الروسية .

(٢) علو أحمد ، إستراتيجية روسيا الجديدة ، مجلة الجيش ، العدد ٢٦٣ ، أيار ٢٠٠٧ .

الفقرة الثّانية : الوسائل المتّبعة في تحقيق توجهات وأهداف السّياسة الرّوسية :

إنّ التّحوّلات العميقة التي طرأت على هياكل السّياسة الخارجيّة الرّوسية ، نتيجة لتفكّك الاتّحاد السوفياتي السّابق وانهيار الثّنائية القطبية معه ، ألزمت روسيا الاتّحادية أن تتأقلم مع واقع النظام الدولي الجديد ، وأن تأخذ حجمها الجيوسياسي على السّاحة الدولية ، بما يتناسب مع ما تمتلكه من مقومات سياسية وإقتصادية وعسكرية . وهذه المقوّمات أثرت على توجّهات روسيا السياسية وعلى طبيعة الوسائل التي على روسيا أن تتّبعها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية . ونتيجة لهذا الواقع السياسي الجديد ، وبعد أن أدركت روسيا ضعفها أمام الغرب وخاصة أمام الولايات المتحدة ، عملت على اللّجوء الى الأمم المتحدة مستغلة عضويتها في مجلس الأمن ألدولي ، كوسيلة سياسية لها تستطيع من خلالها حل المشاكل والأزمات الدّولية من أجل الدّفاع عن مصالحها ، وفي الوقت نفسه عادت روسيا إلى سوق السّلاح العالمي وبقوة ، كوسيلة اقتصادية وسياسية أيضًا للتّغلّب على أوضاعها الإقتصادية المتردية ، ولتحقيق مكاسب سياسية . ولكن بعد أن سئمت روسيا من تجاهل الغرب لمصالحها الإقتصادية والأمنية ، اضطرت للتّهديد بإستخدام القوة العسكرية كوسيلة رادعة للدّفاع عن أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية .

أوّلاً : اللّجوء إلى الأمم المتحدة لحلّ الأزمات الدَّولية بالطّرق السّلمية :

تؤكّد روسيا دومًا ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للتوسط في حل أي أزمة تحدث في العالم ، بوصفها الجهة المسؤولة عن ذلك ، وضرورة أن يكون حلّ الأزمات من خلال الجهود الجماعيّة دونما استئثار لدور دولة على أخرى . ومن أجل تحقيق ذلك ، تسعى روسيا الاتّحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة ، فقد كان يلتسن يؤمن بفكرة الجهود الجماعية لنزع فتيل النزاعات في كل مناطق العالم " الساخنة " ، ويستند منطقه هذا الى العمل على ألّا تؤدّي النزاعات المحلية أو الإقليمية ، إلى حدوث مواجهة أو توتّر بين القوى الكبرى ، فهو باستمرار يعيد التّشدد على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة دورًا فاعلاً في الساحة الدولية ، ويظهر دعمًا كبيرًا لإجماع واسع في الأمم المتحدة على إعطاء الأمين العام للأمم المتحدة دوراً أكثر فاعلية في حل الخلافات ، والتعاون مع المنظمات الإقليمية لتهيئة بيئة أفضل للمفاوضات (١) .

كما أكّد بوتين أنه " ينبغي للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين أن يعتمد على الآليات الخاصة بالحلّ الجماعي للمشكلات الرّئيسية ، وعلى أولويّة القانون الدولي " . وأنّ استخدام وسائل القوة ، وتجاوز الآليّة الشّرعية الدّولية الرّاهنة ، "سيؤدي إلى تخريب أسس القانون الدّولي والنّظام العالمي . وينبغي أن تبقى الأمم المتّحدة المركز الرّئيسي لتنظيم العلاقات الدّولية في القرن الحادي والعشرين ، وستبقى روسيا الاتحادية تقاوم بحزم المحاولات الهادفة إلى تقليل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن

---

(١) ملفين جودمن ، "موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات ،" في : إمتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، تحرير فيبي مار ووليم لويس ؛ ترجمة عبدالله جمعة الحاج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٦) ، ص ٤٨ .

في تسوية الأزمات والنزاعات ، مع تفعيل كفاءة مجلس الأمن ، الّذي يتحمّل المسؤوليّة الرّئيسيّة لإدامة السّلم والأمن في العالم ، وإعطائه الشّؤون الدّولية " . وأكّد بوتين أنّ ترصين دور الأمم المتّحدة في العالم يتطلّب التّنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاقها ، ومنها حماية موقع الدول تمثيلاً أوسع ، وذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيلته كاليابان وألمانيا والهند والبرازيل . وأخيراً أكد بوتين أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على حق النّقض "الفيتو" غير القابل للخرق من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي (١) .

وقد صرح وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف ، عندما قام بزيارة كل من فرنسا وألمانيا لتشكيل جبهة معارضة للحرب ضد العراق ، بقوله : " إنّ موسكو ستساند خطة فرنسية ـ ألمانية تحاول تجنّب الحرب على العراق ، عبر تعزيز التفتيش عن الأسلحة المحظورة إذا عُرضت هذه الخطّة على مجلس الأمن في ١٤ آذار ٢٠٠٣ ، لمعرفة ما إذا كانوا سيحتاجون الى مزيد من الوقت أم لا . وبعد فشل الدّبلوماسية الرّوسية في منع الحرب الأمريكيّة على العراق ، دعا بوتين إلى منح الأمم المتحدة الدور الأهم في إعادة بناء العراق ، وجدد الدعوة الى مزيد من التداول بشأن مستقبل الأمم المتحدة . وأوضح أن " القانون الدولي انبنى حجرًا بحجر وعاماً بعد عام ، حتى مع الخبرة المأساوية للحروب العالمية " ، معتبراً أنّ " تناقضات داخليّة لهذا القانون ظهرت في الوقت نفسه ، بما يهدّد باندلاع نزاعات " ، مؤكداً " أن على النظام الحالي للقانون الدولي في الأمم المتحدة ، أن يتطوّر وألّا يُدمّر لأنه لا توجد منظمة أخرى تحلّ محله " (٢) .

إذًا ، يعطينا موقف روسيا وقبله الاتّحاد السوفياتي في الأمم المتحدة ، من موضوعة اجتياح العراق للكويت ، والائتلاف الذي قادته الولايات المتّحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت وفق القرار رقم (٦٧٨) لعام ١٩٩٠ ، وأنماط التّصويت الروسي ؛ فكرة عن توظيف الاتحاد السوفياتي ، ثم روسيا ، لموقفها في الأمم المتحدة في استنباط صيغة دقيقة تحفظ مصالح روسيا مع كلا الطّرفين ، فلقد كان التلويح بالفيتو ، وسيلة من وسائل السياسة الخارجية التي دأبت روسيا على استخدامها كلما أسرفت الولايات المتحدة في موقفها ، وعلى هذا المنوال يمكن فهم موقف روسيا من قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٧ الذي فرض الحصار على العراق ، والقرار الرقم ١٤٤١الذي توكأت الولايات المتحدة عليه في غزو العراق ، وكذلك القرارات الخاصة بإقليمَي البوسنة والهرسك وبأفغانستان (٣).

ومن هنا عملت السّياسة الخارجيّة الرّوسية ، ومن أجل تحقيق أهدافها ، على الحيلولة دون نشوب أيّ صراعات في مناطق العالم الساخنة ، وشجب أيّ عدوان من جانب أي دولة ـ حتّى لو كانت حليفة روسيا ـ على دولة أخرى ، ومع الحيلولة دون تفاقم الصّراعات القائمة ، وحلّها بالطّرق السّلمية ، ودونما اللجوء الى القوة العسكرية ، إذ قال بوتين في هذا الخصوص : " أن ترصين دور

---

(١) **Putin، "The Foreign Policy Concept of the Russian Fedration،" pp. 1248-124**

(2) أنظر : <http://www.aljazeera.net/news/europe/2003/2/2-9-5.htm> .

(٣) بوتين: "حرب العراق لم تحقق هدفها. <http://arabic.cnn.com/2003/world/4/12/russia. putiniraq>

الأمم المتحدة في العالم يتطلّب التّنفيذ الحازم للمبادئ الأساسيّة الواردة في ميثاقها ، ومنها حماية موقع الدول الدّائمة العضوية في مجلس الأمن " ، كما شدّد للعمل على إصلاح عقلاني لدورها ، يهدف الى تطوير آليّات الفعل السّريع للأحداث الدّولية ، ويضمّن ذلك تعزيز إمكاناتها كمستقرّ للعلاقات الدّولية يرتكز على مبادئ العدالة والإحترام المتبادل والتعاون المفيد والمشترك ، وضرورة التركيز على الوسائل السّياسية والدّبلوماسية لحلّ أيّ خلافات تحدث بين الدول . كما استطاعت هذه السّياسة من المحافظة على الوضع الإقليمي القائم ، والحيلولة دون الإخلال به ، مع تأييد المبادرات الخاصة بجعل مناطق العالم خالية من أسلحة الدمار الشامل ، والعمل من أجل تحقيق ذلك . وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي آنذاك بريماكوف ، حيث أعلن " أن روسيا الاتحادية تطالب دول العالم بالامتناع عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل وبالعمل من أجل إقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة " . وذكر بوتين أن " مشكلة انتشار أسلحة الدّمار الشامل ووسائل إيصالها تتطلب معالجة جدية . . وإن النّزاعات المسلحة المحتملة الإقليمية والمحلية تشكل تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدّوليين " (١) .

ومن هذا المنطلق الجديد تصاعدت المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة ، حيث اتّسم التّحرك الروسي بالتّميز المتزايد في محاولة تحدي القرارات الأمريكية لإنهاء الأزمات التي اندلعت منذ نهاية الحرب الباردة . ففي شتّى الأزمات التي اندلعت في العالم ، كان التّحرك الرّوسي يحاول التّخفيف من صرامة القرارات التي تصدرها الإدارة الأمريكية من منطلق قوّة القطب (الواحد) الذي بقي على السّاحة الدولية ، ويقترح الحلول الوسط التي تتوافق أكثر مع تطبيق التّسويات السّلمية ، كذلك لم يخلُ هذا التّحرك من توجيه انتقادات إلى السّياسات الأمريكية ، وذلك في محاولة روسيا استعادة نفوذهافيبعض المناطق والدول التي كانت تحتفظ بعلاقات صداقة تقليدية معها لأوقات طويلة من الزمن ، ضمن إطار محاولتها استعادة بعض مصداقيتها في الكثير من مناطق عالم الجنوب الحيوية ، مما يساعدها على استعادة الأدوار الخارجية التي كان الاتحاد السوفياتي السّابق يقوم بها خلال فترة الحرب الباردة (٢) .

إذًا ، ومن خلال ما تقدم نستنتج أنّ روسيا أخذت تلجأ إلى الأمم المتّحدة ، كوسيلة لتجاوز دورها الدّولي ، وللإستفادة من عضويّتها الدائمة في مجلس الأمن ، بهدف صون مصالحها والدّفاع عنها ، ومن الجدير بالإشارة ، أن التلويح بالعضوية الدائمة وما تمخض عنه من قدرة روسيا الإتحادية على إجهاض أي ميل أمريكي إلى الإستفراد بالقرار ؛ يعدّ مُكافئاً لسعي الاتّحاد السّوفياتي السّابق إلى توظيف المكانة نفسها باتجاهها الإيجابي ، أي توظيف الفيتو المسند بالهيبة والمكانة الدوليتين اللّتين كان الاتّحاد السوفياتي يتمتع بهما . فعلى ما يبدو ، تحاول روسيا إيجاد " لعبة توازن " مع الولايات المتّحدة ، لأنها لا تريد مزيداً من تأزيم العلاقات بين البلدين (٣) .

---

(١) أنظر : Putin، Ibid . pp. 1248-124٩
(٢) نبيه الأصفهانـــي ، الســياســة الخارجيــة الروســية في مرحلــة التحـول الديمقراطـي" ، السياسة الدولية ، السنة ٣٥ ، العدد ١٣٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٩) ، ص ٢٢٧ .
(3) أنظر : putin ibid . pp 1251

ثانيًا : المساومات الاقتصادية والسّياسية من تجارة السّلاح :

إنّ رغبة روسيا في التّحلل من الارتباط الشّديد بالمواقف والسياسات الّتي تتبنّاها الولايات المتّحدة الأميركية ، وهو ما يأتي مدفوعًا بالإحباط الشّديد الذي أصاب السّياسة الرّوسية تجاه الغرب بفعل الدّعم الاقتصادي الهزيل الذي حصلت عليه روسيا من الدّول الغربية ، والّذي لم يكن متوافقًا مع الحدّ الأدنى مما تتطلّع إليه روسيا ، دعاها إلى البحث عن مصادر وسبل جديدة للدخل القومي عبر تنمية علاقات التعاون مع الدول الأخرى ، بغض النظر عما ستعكسه هذه التوجهات على علاقاتها الدّولية ؛ وتعتبر المسألة الأكثر أهمية بالنسبة الى روسيا في معرض تبرير إصرارها على التعاون مع بعض دول عالم الجنوب ؛ هي تجارة السلاح ، حيث حاجتها الشّديدة الى العملات الصعبة ، وزيادة وارداتها منها ، فضلًا عن تأمين فرص عمل لعشرات الآلاف من الخبراء والمتخصصين الروس ، وهو أمر سيتمخّض عنه ورود عملة أجنبية يمكن الاعتماد عليها في تحديث القاعدة الصناعية الحربية الروسية ، وتغطية جزء من استثمارات وزارة الدفاع في مجال توريد الأسلحة الى قوّاتها المسلّحة (١) .

بلغ إنفاق العالم على التّسّلح نحو ترليون دولار سنويًّا وهي أرقام تقترب من معدّلات الإنفاق في سنوات الحرب الباردة . لكنّ الفرق الآن هو أنّ قائمة الدّول المستوردة للسّلاح ليست دول الكتلتين الشّرقية والغربيّة بل دول العالم الثّالث . وتبدو روسيا هنا وقد اتّفقت مع أعدائها القدامى لاستغلال الدّول النّامية في تجارة الأسلحة ، وتعتبر الصّين والهند والسعودية أكبر ثلاث دول مستوردة للسّلاح في العالم ، ولروسيا المكانة الأولى في علاقات التّسليح في الدّولتين الأولّيين (حيث حازتا معاً على ٦٠ ـ ٨٠ % من إجمالي صادراتها من السّلاح لعام ٢٠٠٠ ، و٦٧ % لعام ٢٠٠٣) . وتحتل روسيا المرتبة الثّانية بعد الولايات المتّحدة في تصدير الأسلحة للعالم (تسهم الأولى بما يقرب من ٤٠ % والثّانية بما يقرب من ٢٠ % في صادرات الأسلحة على مستوى العالم) ، وتسبق روسيا كلًّا من فرنسا والمملكة المتّحدة (تسهم كل منها بنحو ٩%) والصّين وألمانيا (تسهم كل منها بنحو ٤%) . ومن المفارقات في هذا الشان أنّ الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمسؤولة عن حفظ السلام وصيانة الأمن الدولي (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين) ، هي ذاتها أكبر خمس دول مصدرة للسّلاح في العالم وما يكتنف هذه التّجارة القاتلة من رشى وفساد ونشر للموت (٢) .

وإذا كانت الولايات المتّحدة توجه صادراتها بالمناصفة تقريباً بين الدول المتقدّمة والدّول النّامية، فإنّ زبائن روسيا هم من الدول النامية وبنسبة تبلغ نحو ٩٠% . ولأنّ نجاح تسويق السّلاح يتوقف

---

(١) أنظر : فواز عبد الهادي ، "موسم الهجرة النووية الى إيران : العلماء الروس يأكلون الخبز في جمهورية آيات الله ،" مجلة القرار (باريس) ، العدد ٣ (تشرين الأول ١٩٩٩)، ص٢٠-٢١ . (٢) نقلاً عن الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٠٩ .

في جزء كبير منه على حملات نشر الفزع وتخويف الأطراف المتنازعة في عدة أقاليم جيوسياسية من العالم (في مقدمتها تكريس الصراع العربي - الإسرائيلي ، والصراع العربي - الإيراني ، والعربي - العربي والهندي - الصّيني ...) ، فضلاً عن دعم الحركات الانفصالية وجماعات المعارضة وتغذية الأطراف المتناحرة عبر وكالات المخابرات ، فإنّ روسيا والتي لا تتقن هذه الحملات بشكل كافي تستفيد في تجارتها للسلاح من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتّحدة في هذا الصّدد (١) .

فالتّاريخ الاستعماري الروسي لم يتجاوز أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز ، ومع ذلك تصل مبيعات الأسلحة الروسية إلى أقاليم جيوسياسية بعيدة عن نفوذها الإستعماري والإستخباراتي السابق . إذ توجّه روسيا أسلحتها الى أربعة أقاليم أساسية تمثلها آسيا (بنسبة ٦٢ % من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية) ، والعالم العربي (بنسبة ١٥%) وأفريقيا (بنسبة ٩ %) وأمريكا اللّاتينية (بنسبة ٢ %) . وفي خضم منافستها لزملائها في " مجلس الأمن الدولي " في تصدير السّلاح فإنّها تحتلّ المرتبة الأولى في أفريقيا ، والثّانية في كل من آسيا وأمريكا اللّاتينية بعد الولايات المتّحدة ، بينما تحتلّ المرتبة الرّابعة في العالم العربي بعد الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وفرنسا. ويعود ذلك الى عدة أسباب أهمها رخص أسعار السّلاح الرّوسي مقارنة بنظيره الغربي ، والتّوتر الحادث في علاقات عدد من دول العالم الثّالث مع الدول الغربية والولايات المتحدة . ومن النّاحية النّظرية بوسع روسيا النزول إلى حلبة تحريك الأتباع وتأليبهم ، مستفيدة من تجربة المخابرات الأمريكية المركزيّة (السي آي إيه) ، ولكن ذلك محدود بعوائق اللّغة الرّوسية وضعف انتشار الثّقافة الرّوسية خارج دوائر محدّدة . وفي هذا الصّدد سنجد روسيا حبيسة التّاريخ الأمبريالي في نطاق شرق أوروبّا (وبالتّحديد بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا) والقوقاز (جورجيا وأرمينيا) وآسيا الوسطى . وتعود مثل هذه المبيعات على روسيا بعوائد تتراوح قيمتها ما بين ٧ و ٩ مليار دولار سنويًا ، وفي مقابل ارتفاع عائدات روسيا من الأسلحة خلال السنوات الخمس (من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠) من ٦ الى ٨,٥ مليار دولار ، تتراجع مبيعات الولايات المتّحدة من ١٦,٥ الى ١٢ مليار ، وإن بقيت أولى العالم تصديرًا للسلاح ومتفوقة بمقدار الضعف عن القطب الثاني روسيا . وتستمد روسيا مكانتها في سوق السّلاح من تخصصها في توريد آليّات الدفاع والهجوم الجوي (٥٦ % للهجوم ، و١٧ % للدفاع) ، بينما لا تزيد نسبة توريد آليات القوّات البحريّة عن (٩ %) (٢) .

ولكن من ناحية ثانية ، إنّ التّحركات والتّوجهات الرّوسية من تجارة السّلاح ، تعد نوعًا من المناورات والمساومات السّياسية الرّامية الى الضّغط على الدّول الغربيّة وخاصّة على الولايات

---

(١) وكالة أنباء نوفستي ، تواريخ متفرقة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٩٩٩ .

(٢) بيانات أدلى بها أناتولي إيسايكين مدير عام شركة "روس أبورون أكسبورت" للصناعات العسكرية وذلك في حواره مع صحيفة رايسيسكايا جازيتا بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٩ .

المتّحدة الأمريكية ، للحصول منها على أكبر قدر من التّجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتّجارية والماليّة الرّوسية ، وذلك من خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول المناهضة والرّافضة للسياسة الأمريكية وحليفاتها الغربيات . طبعًا ، إن التقارب بين روسيا الاتّحادية والدّول ذات السياسات المضادّة لسياسات الولايات المتّحدة ، يندرج في اطار المسعى الروسي المذكور ، أي أنّ هذا التقارب ليس مقصودًا لذاته فقط ، ولكنه يمثل أيضاً أداة روسية للضّغط على الولايات المتحدة ، وهي وسيلة نعتقد أنّ روسيا نجحت بها الى حدٍ ما . فعلى سبيل المثال ، حثّ رئيس مجلس سياسة الدفاع الأمريكي رتشارد بيرل على إعفاء روسيا من ديونها المتخَلَفة من الحقبة السوفياتية كوسيلة لإقناع موسكو بوقف تعاونها النّووي مع إيران . وقد قال بيرل ، الّذي يقدّم المشورة المدنيّة في وزارة الدفاع الأمريكية ، أنّ على واشنطن أن تجد وسيلة " لتقاسم الأعباء " إذا قيّدت موسكو التجارة مع طهران التي سيكون لها تأثير خطير في الاقتصاد الروسي ، مضيفًا : " إن مشكلاتنا مع روسيا تتعلق الآن بالعلاقات الروسية مع بلدان ثالثة ، وهي تركز بشدة كذلك على إلتقاء المصالح الاقتصادية والتّجارية والمخاوف الأمنية النّاجمة عن ذلك " ، وشدّد أن لا بد من تسوية تلك القضايا الآن ، إذ قال : " أعتقد أنّنا بحاجة إلى أن نعير انتباهنا ، ونحن نفعل ذلك ، لوضع روسيا الإقتصادي ، علينا إلغاء ديون الحقبة السوفياتية ، لأن ليس هناك ما يدعو الى تحميل أناس يكافحون لبناء مجتمع حُر، ديون مجتمع شمولي" (١)

ونلاحظ في مجال المساومات والمراوغات السّياسية مثلًا ، تحلّل روسيا السّريع في العام ١٩٩٥ من التزامها الّذي كانت قد قطّعته للولايات المتّحدة الأمريكيّة بعدم التّعاون مع إيران في المجال العسكري ، فعلى الرّغم من أنّ روسيا كانت قد امتنعت عن بيع الأسلحة التّقليدية المتطوّرة إلى إيران ، بموجب اتفاق سري عقد بين رئيس الوزراء الروسي آنذاك فيكتور تشرنوميردين وآل غور نائب الرئيس الأمريكي عام ١٩٩٥ ، مقابل عدم قيام واشنطن بفرض عقوبات على روسيا لوفائها بعقود مبيعات الأسلحة المبرمة قبل الإتفاق السري الآنف الذكر بشرط أن تنتهي هذه العقوبات بحلول نهاية عام ١٩٩٩ ؛ فقد أعلنت روسيا مجددًا عشيّة الانتخابات الأمريكية في تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، أنّها لن تلتزم بالإتفاق السّري الذي أُبرم بين الطرفين ، وهو ما تعزّز بزيارة وزير الدّفاع الروسي " سيرغي إيفانوف " الى إيران في كانون الأول ٢٠٠٠ . وقد وافق مجلس الدّوما الروسي على اتفاقية التعاون مع إيران التي وقعت بين الرئيسين في آذار ٢٠٠١ ، والتي تدعو الى تعاون في مجال

---

(١) أنظر : <http://www<ah-montada.com/irc/m2/2002-05 - 16 . htm>

تكنولوجيا الذّرّة لأغراض سلمية ؛ كذلك وافقت روسيا تجهيزها بالمعدّات العسكريّة (تقدّر بسبعة مليارات دولار، وتتضمّن بيع أنواع سوفياتيّة الصنع) ، وبالطّاقة النّوويّة لمفاعل بوشهر تصل قيمتها إلى مئات ملايين من الدّولارات (١) . وهو أمر يصب في المحصّلة النّهائية في مصلحة روسيا ، فمن ناحية تستفيد روسيا من تعاونها مع إيران في المجال الدفاعي وتطوير التّكنولوجيا النووية في الحصول على العملة الصعبة ، بحجّة أن هذا التّعاون يتمّ لأغراض سلمية فقط ، ومن ناحية أخرى تساوم من أجل تمرير مصالحها من خلال المجتمع الدولي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الّتي تقدّم على تقديم المزيد من المساعدات إلى روسيا من أجل إغوائها وثنيها عن التّعاون مع الدول الّتي ترى فيها واشنطن أنها دول مهدّدة للسّلام العالمي وللمصالح الأمريكية .

وفي أثناء حرب كوسوفو عام ١٩٩٩ أيضاً ، ظهرت دعوات لصنّاع القرار في موسكو الى توظيف هذه الحرب من أجل التّأثير في المعادلة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وذلك من خلال تأجيج الوضع في الخليج العربي عبر العراق وإيران ، وكذلك على الجبهة السّورية ـ اللبنانية ـ الإسرائلية ، انطلاقاً من رأي مفاده أن في إمكان أي تفاقم للأوضاع في المنطقة أن يعيق الخطّة الأمريكيّة . وفي هذا الصّدد يبدو ملفتاً أن روسيا رغم تنافسها الشّرس مع الولايات المتحدة ، إلا أنّها لا تتجاوز قواعد اللّعبة في سوق السّلاح بالشّرق الأوسط ؛ فهنا لا تتعامل روسيا بمنطق البيع والشّراء حتّى النّهاية . فسوق السّلاح في الشرق الأوسط يمكن أن ينقلب رأسًا على عقب إذا ما مدت روسيا سوريا وحزب الله في لبنان وحركات المقاومة في فلسطين بصواريخ إسكندر متوسّطة المدى والّتي يمكن أن تغيّر موازين القوى بما قد يشكّل اشتعالًا لمنطقة الشّرق الأوسط ، ويحقّق مكاسب لسوريا وحزب الله وحركات المقاومة في الدّاخل الفلسطيني بالقدر الّذي سيثير ذعر إسرائيل ويقلبها على روسيا ويسبّب عداء مع الولايات المتحدة (وحتى أن صفقة الصواريخ المضادة للطائرات س ـس ٣٠٠ البعيدة المدى والتي يتمّ الحديث عنها دومًا ، لم تسلم إلى سوريا بعد) . وإذا كانت الأسلحة النّووية من المحظورات في سوق السلاح الرّوسي فإنّ تغليب كفة العرب على إسرائيل تعد من المحظورات كذلك . ولعل هذا ما يجعل روسيا تتعامل في سوق السّلاح العربي في إطار الأسلحة الدّفاعية لا التّحريرية ، ويحتم عليها أيضًا ألّا تتجاوز الخطوط الحمراء في هذا الإطار خوفًا على مصالحها الإستراتيجية العالمية (٢) .

---

(١) .<http://news.bbc.co.uk/arabic/news/newsid-1/19000/1/19548.stm>

(2) Natalya Hmelik (2005) Russian Arms Trade: A New Threat. Global Politican. 12 December

ثالثاً : استخدام القوّة العسكريّة والتّلويح بها :

لا يخفى أنّ قوّة الرّدع العسكرية كانت الوسيلة التي اعتمد عليها الاتّحاد السّوفياتي السّابق في تحقيق درجة جيّدة من الاستقرار في علاقاته مع الغرب ، بحيث استخدمها بشقّيها التّقليدي وفوق التّقليدي (وبضمنها النووي) ، وكان الرّادع التقليدي أحد أهم وسائل قوّة الرّدع العسكري المتاحة للاتّحاد السوفياتي ، بحكم كثافة الوجود العسكري السّوفياتي في ألمانيا وأوروبا الشّرقية ، وتفوّق هذا الوجود وقربه من الأهداف الاستراتيجية الغربيّة الخطيرة في ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وهولندا والدّانمارك ، أي بمعنى آخر كانت أغلبيّة الأهداف والقواعد الإستراتيجية الخطيرة المتاحة لحلف شمال الأطلسي تقع ضمن مرمى النّيران السّوفياتية . ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانسحاب القوّات السّوفياتية من هذه المناطق ، فقدت روسيا ميزة التّفوق في القوة العسكرية التّقليدية على المسرح الأوروبي ، لذا عملت القيادة الروسية على التّغيير في تكتيكات اسخدامها لقوّتها العسكرية في حال نشوب أي نزاع مسلح أو حرب ، وأعطت لنفسها بموجب "العقيدة العسكرية" لعام ١٩٩٣ ، حق التدخل العسكري في دول الكومنولث في حال انتهاك حقوق المواطنين الروس المقيمين في تلك الدول ، وهو ما يعتبر تراجعًا ضمنيًا عن الالتزامات الرّوسية السّابقة ، بعدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدول ، ومما زاد من خطورة هذا التّناقض أن روسيا ما زالت تحتفظ فعلًا بقوّات مسلّحة ضخمة في الكثير من تلك الدول ، لا سيما في منطقة البلطيق ، الأمر الذي يتيح لروسيا التّدخل العسكري بسهولة في هذه الدول عند الضّرورة : فقد رأى "يفغيني فولك" من مؤسسة التراث ، أن العقيدة الجديدة ما هي إلا عودة للنّمط السوفياتي الذي نظر إلى الغرب بإعتباره كيانًا معاديًا ويعمل دائمًا للأضرار بالمصالح القوميّة الرّوسية (1) .

ومع بداية القرن الحادي والعشرين ، ومع وصول رئيس الحكومة بوتين إلى سدّة الرّئاسة الروسية ذي العقلية الأمنية والعسكرية والشخصية الحديدية ، أخذت قيادته الجديدة تعي خطورة التّحديات والتهديدات التي تحيط بروسيا وتهدد وحدة تراب البلاد ، فأجازت لنفسها من إتباع مختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية ، للمحافظة على هذه الوحدة . ومن هنا عملت هذه القيادة من خلال " وثيقة الأمن القومي الروسي " لعام ٢٠٠٠ من تحديد مدركات التّهديد على الصّعيد الدولي ، والمتمثّلة في أن تحوّل حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى استخدام القوة العسكرية خارج نطاق مسؤوليته ، وحدوث ذلك دون أدنى عقاب من مجلس الأمن الدولي ـ كما حصل مع ضرب يوغوسلافيا والعراق وتحدي الشرعية الدولية ـ سيزعزعان استقرار الوضع الإستراتيجي في العالم ، وخاصة بعد أن أخذ هذا الحلف يتوسّع شرقًا ويقيم قواعد عسكرية بالقرب من الحدود الروسية ، ويتدخّل في شؤون أعضاء

---

(١) محمود ، "العقيدة العسكرية الروسية : التحولات والدوافع،" ص ٢٣٧ .

كومنولث الدّول المستقلّة لإضعاف عمليّات الإندماج فيما بينها . هذا بالإضافة إلى توسّع الدّول المجاورة داخل الأراضي الرّوسية اقتصاديًا وديمغرافيًا ودينيًا وحضاريًا (في إشارة ضمنية إلى الصين تحديدًا وإلى أفغانستان وتركيا) ، مما يساعد على نمو الجريمة الدّولية المنظّمة عبر الحدود مع روسيا (١) .

وبعد أن حدّدت القيادة الرّوسية مصادر التّهديد الخارجي ، اعتبرت أنّ المهمة الأولى لروسيا الاتّحادية تتمثل في تشكيل القدرة القتالية للقوات المسلحة في حالة السلم ، بالشكل الذي يضمن حماية الدّولة بالقدر الكافي من أيّ اعتداء عليها أو على أحد من حلفائها ، وذلك بالعمل على التّعاون مع ثلاثة هياكل واسعة من القوّات والتّشكيلات العسكرية لردّ أيّ عدوان ؛ بحيث يضمّ الهيكل الأوّل القوّات الدّائمة الاستعداد والمحدودة العدد والكبيرة القدرة ، المتمركزة في المسارح الأمامية من أجل التّأثير الفعال في الصراعات المحلية . ويضمّ الهيكل الثاني القوات الخفيفة الحركة الّتي تمتلك القدرة على الانتقال بسرعة إلى أيّ منطقة لمساعدة القوّات الأمامية فيها على ردّ الاعتداءات ذات المستويات الوسطية ، معتمدة على القوات المحمولة جوًا ووحدات المشاة والملاحة البحرية . وأما الهيكل الثالث فيضم الاحتياط الإستراتيجي (يبلغ الإحتياط الروسي بشكل عام ٢٠ مليون جندي والإحتياط الإستراتيجي ٧ مليون) التي يمكن استدعاؤها في حالة نشوب أزمة كبرى أو تهديد ما ، أو في حالة الحروب الخارجية لتوفير الاحتياجات اللازمة للعمليات الواسعة النطاق ، حتى لو تتطلب ذلك من استخدام للأسلحة النووية في حالة ثبوت عدم جدوى وفاعلية جميع الوسائل الأخرى المتعلقة بتسوية مواقف الأزمات الدولية قبل اندلاع الحرب (٢) .

وهكذا ، أخذ الفكر الرّوسي الإستراتيجي العسكري الجديد يتبنّى المنهج النّظامي التقليدي لمعالجة إشكاليّات بناء القوّة العسكرية ، والذي يقوم أولاً على المزيد من الواقعية في البحث العلمي العسكري ، وفي التّعامل مع الأوضاع القائمة والموارد الاقتصادية المتاحة في الدّولة بعيدًا عن

---

(١)المصدرنفسه،ص٢٨٩.

(٢) ميّزت الإستراتيجية الروسية الحالية بين ثلاث نماذج للحرب المحتملة : محلية ، إقليمية ، وكونية . وتعرف الحرب المحلية بأنها تلك الحروب الناشئة عن النزاعات الإثنية والدينية والإقتصادية ، أو النزاع على الأراضي ضمن الجمهوريات التي كانت تشكل الإتحاد السوفياتي السابق ، في حين أن الحروب الإقليمية هي تلك التي تشن مع الدول المتاخمة ذات الجيوش الكبيرة ، مثل الصين والدول الإسلامية (تركيا - أيران - أفغانستان) ، وتنشأ ألحروب الكونية مع تلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية أو أسلحة تقليدية قادرة على الوصول الى روسيا ، مثل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي . وإن الإستخدام المحتمل للأسلحة النووية قد يتزامن مع إستخدام الأسلحة التقليدية . وقد تندلع الحروب الكونية والإقليمية كحروب تقليدية ولكنها تتضمن مخاطر التصعيد الى المستوى النووي ، كما يلاحظ أن الحروب الكونية أو الإقليمية قد تنشأ عن تصعيد محتمل لنزاعات منخفضة المستوى . المصدر السابق نفسه ، ص ٢٣٦ .

الطّابع التّجريدي في مجال فنّ الحرب ، مع تبنيه كذلك لمبدأ التّخلي عن التّعهّد الخاصّ بعدم البدء في استخدام الأسلحة النووية ، وهو المبدأ الذي كان قد أعلنه بريجينيف في عام ١٩٨٢ . وقد نظر الفكر الإستراتيجي الجديد إلى الحرب النووية بوصفها امتدادًا للحرب التقليدية الواسعة النّطاق ، ذلك بأنّ الضّربات المعادية بالأسلحة التقليديّة الذّكية ضد عناصر القوّة النّوويّة الرّوسية على اختلاف مكوناتها سوف تدفع المخطّطين الروس العسكريين إلى أعتاب التّصعيد النووي . ومن الناحية الافتراضية ، تنظر الإستراتيجية الرّوسية الى هذا الهجوم في حال حدوثه باعتباره مساويًا لاستخدام أسلحة الدّمار الشّامل ، وهو ما يتطلّب ، من وجهة النّظر الرّوسية ، القيام برد انتقامي على المستوى نفسه (١) .

من هنا ، اعتبر الرّئيس بوتين أنّ استخدام القوّة العسكريّة أو التّهديد بها ، يعتبر من أهمّ وسائل تحقيق أهداف السّياسة الخارجيّة الروسية ، في حال تعرّض الأمن القومي الرّوسي والمصالح الروسية للخطر . وعشية الاحتفال بيوم المدافعين عن أرض الآباء في روسيا في ٢٣ شباط ٢٠٠٤ ، دعا بوتين إلى الحاجة لتحسين القدرات القتاليّة للجيش الرّوسي لضمان الأمن القومي ، مشيرًا إلى أنّ الأمن القومي الدائم شرط جوهري حتّى تكون حياة المواطنين سليمة وبنّاءة ، كما يعد عنصرًا أساسيًا في التّنمية الدّاخلية ، داعيًا الجيش إلى إعداد نفسه لمواجهة أيّ تهديد يتراوح " بين عمل إرهابي أو صراع محلي أو حتّى عدوان رئيسي " ، مضيفًا أنّ " قدرات الدفاع الروسية كانت وما تزال جزءًا مركبًا من الأمن الدولي ... والمعروف تاريخيًّا أنّ روسيا تحمّلت مسؤوليّات خاصّة إزاء الاستقرار والأمن العالميّن في أنحاء القارّة الآسيويّة الشّاسعة " . وأكّد بوتين أيضًا ، في أعقاب تفقّده التّدريبات العسكرية الرّوسيّة الّتي أجريت في العام ٢٠٠٤ : " إنّ جيشًا وقوات بحريّة قادرة على القتال هما عاملان حاسمان بالنّسبة إلى الأمن القومي " ، وأمر القوّات المسلّحة بأن تتحلّى بالقدرة على التحرك والحِرَفية بمعنى الكلمة ، وأن تكون مزودة بالجيل الجديد من الأسلحة لتلبيّة المتطلّبات العصريّة . وعاد بوتين وأكّد في مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية عام ٢٠٠٧ ، من أن روسيا ستدافع عن نفسها باستخدامها للقوة العسكرية ، إذا تعرض أمنها القومي للخطر ، أو إذا تعرضت لاعتداء من أي جهة كانت (٢) . وبالفعل هذا ما حصل حين شنّت جورجيا هجومها العسكري على أوسيتيا الجنوبية في ٨ آب ٢٠٠٨ ، وردّت روسيا بهجوم عسكري مضاد وساحق على جورجيا لردعها ، فدمّرت خلال خمسة أيام ما كانت قد بنته جورجيا خلال خمسة عقود (وهذا الأمر سنتحدث عنه بالتّفصيل في المبحث الثّاني من الفصل الثّاني) .

---

(١) Gerdes، Ibid . p 124

(2) <http://arabic.peoledaily.com.cn/200402/23/ara20040223-76345.html>

الفصل الثّاني : السّياسة الخارجيّة الرّوسية حيال الاتّحاد الأوروبّي :

كان لموقع روسيا الجغرافي في أقصى الطّرف الشمالي الشرقي من أوروبا وامتدادها الشاسع في آسيا (٧٥ % من مساحتها) ، دور مهم في تنازع الهويتين الأوروبية والآسيوية لتوجهاتها الخارجية . ومنذ أواخر القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر ، كان التّأكيد على الهوية الأوروبية لروسيا ، فقد استطاع بطرس الأكبر قيصر روسيا ، من خلال حركة التّحديث الّتي شملت مختلف القطاعات ، أن يقدم روسيا كدولة أوروبية عصرية . ومنذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، برزت روسيا كإحدى القوى الفاعلة في السّياسة الأوروبية والدّولية ، وظلّت تمارس هذا الدور طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، في وقت لم يكن فيه للولايات المتّحدة الأميركية دور يذكر على الصّعيدين الدولي والأوروبي ، باستثناء تدخّلها في الحرب العالمية الأولى ، والّتي عادت بعدها إلى سياسة العزلة والانكفاء على الداخل .

ورغم محاولات القوى الأوروبية الأخرى إقصاء روسيا وعزلها ، خوفًا من المدّ الشيوعي عقب الثّورة الروسية عام ١٩١٧ ، ثم سيطرة البلاشفة على الحكم في روسيا ، ظلّت روسيا فاعلًا دوليًا وأوروبيًا مهمًا . وخلال الحرب العالمية الثّانية تحالفت روسيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقضاء على العدوّ المشترك آنذاك ، والمتمثّل في سياسات هتلر التّوسعيّة الّتي هدّدت استقرار وأمن أوروبا والعالم ، وهو التّحالف الذي لم يستمرّ طويلًا ، فسرعان ما برز التّناقض الأيديولوجي بين روسيا السوفياتية والولايات المتّحدة ، وكذلك صراع النّفوذ داخل أوروبّا وخارجها ، وقد كان هذا بداية التّدخل الأميركي الحقيقي والمكثّف في الشّؤون الأوروبية والدولية لتبدأ الحرب الباردة بين قوّتين عظميين ، تزعّمت كل منهما فريقًا من الدول الأوروبية في إطار كتلتين : شرقيّة شيوعيّة ، وغربيّة ليبراليّة .

وكان الرّئيس السّوفياتي غورباتشوف أوّل من طرح فكرة "البيت الأوروبي المشترك" (١) ، وكان اعتراف الاتّحاد السّوفياتي بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي حالياً) ، كشخصيّة دولية وإقامة علاقات دبلوماسية معها في شباط ١٩٨٩ ، بداية مجموعة من السّياسات الّتي هدفت الى إعادة دمج روسيا في أوروبّا ، ولا سيّما إقتصاديًّا ، دون التّخلي عن مصالحها في آسيا ، وهو التوجه الذي ظل حاكماً للسياسة الروسية حتى الآن .

لقد استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبيّة" ذات عمق آسيوي ، كما كان عليه الحال في العهد القيصري . حيث انضمّت إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى ، لتتحوّل إلى مجموعة

---

(١) وهو التعبير الذي أشار إليه غورباتشوف لأول مرة قبل توليه السلطة ، وذلك في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني أثناء زيارته لبريطانيا في كانون الأول ١٩٨٤ ، وقصد به درجة من التوحد والإندماج والتعاون بين شرق وغرب أوروبا ، وتجاوز إختلاف أنظمتها الإجتماعية والأحلاف المنتمية إليها ، ولا يعني هذا استبعاد الولايات المتحدة ، حيث اعتبرها غورباتشوف جزءاً طبيعياً من الهيكل السياسي الأوروبي .

الثماني الكبار في حزيران ٢٠٠٢ ، كما استضافت ورأست قمّة المجموعة عام ٢٠٠٦ ، وانضمت رسميًا إلى منظمة التجارة العالمية في ٢٢ آب ٢٠١٢ ، وفي ذلك دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصافي القوى الكبرى ، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة . وعليه ، ترتبط روسيا اليوم بعلاقات تعاونية ومصالح نفعية متبادلة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، ورغم أن هذه العلاقة تشوبها بعض العيوب التي تعيق الشراكة الاستراتيجية والاندماج الحقيقي بين روسيا والاتحاد الأوروبي في المجالات السّياسية والأمنية والاقتصادية ، إلّا أنّ التّعاون الاقتصادي يظلّ محتلًا مكانة الصدارة في العلاقات الرّوسية ـ الأوروبيّة (١) .

وتنطلق القيادة الروسية من أنّ هناك "شراكة إستراتيجية" مع الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي ، وهي تمثّل توجهاً عامًا حاكمًا في السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة ، وهو ما أكّده الرّئيس بوتين في أكثر من مناسبة . إلّا أنّ هذا لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بين روسيا والغرب بشأن عدد من القضايا ، انطلاقًا من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية ، أو حفاظًا على ما تعتبره أمنها القومي ، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس بين خصوم يناصب بعضهم بعضًا العداء . ومن أبرز هذه التناقضات ، التّباين الواضح بين الموقفين الروسي من جانب ، والأميركي والأوروبي من جانب آخر ، وذلك من خلال عدد من القضايا المهمة ، ومنها تدخل حلف الناتو في البلقان وضربه ليوغسلافيا في آذار ١٩٩٩ ، وإعلان استقلال كوسوفو في شباط ٢٠٠٨ ، مع توسّع الحلف شرقًا وتدخّله في الشّؤون الدّاخلية لجمهوريّات الاتّحاد السوفياتي السّابق ، عبر دعمه للثورات "الملوّنة" المعادية لروسيا ، وإصراره على نشر الدّرع الصّاروخي في جمهوريتي تشكيا وبولندا . بحيث ما زالت روسيا تعتبر هذه الجمهوريات مجالًا حيويًا لها ، وستدافع عن مصالحها فيها ، وإن تطلب الأمر استعمال القوّة العسكرية ، وهذا ما حصل فعلاً مع جورجيا في آب ٢٠٠٨ . وتدين روسيا محاولة فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة ، على بلدان مثل جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان ومولدافيا ، ومن ناحية أخرى ، يندّد الغرب بحالة الحريّة والحقوق والدّيمقراطيّة في روسيا ، خاصّة في الشّيشان ، الأمر الذي يثير استياءً شديدًا من الجانب الروسي .

إذًا ، إنّ هذا الفصل سيسلّط الضّوء على توجهات السياسة الخارجية الروسية في جوارها الإقليمي الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة . وفي ظلّ النّظام الدّولي الجديد ، وسوف يعالج أهمّ السّياسات والهواجس الإقتصادية بين روسيا والاتّحاد الأوروبي من جهة ، وأهم السياسات الأمنية والدفاعية الرّوسية حيال مخطّطات الاتحاد الأوروبي وحلف النّاتو من جهة ثانية ، وما طرأ على هذه السّياسات من تحديّات إقليمية ودولية في ظل تفرد الولايات المتحدة الأميركيّة في السّاحة الدّولية وتحديدًا السّاحة الأوروبيّة عبر أداتها العسكريّة "حلف النّاتو" .

---

(١) نورهان الشيخ ، "العلاقات الروسية ـ الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية" ، جريدة الأهرام العدد ١٤٢ ، ١ تشرين الأول ٢٠٠٧ ، ص ١ .

المبحث الأول : السّياسة الاقتصاديّة الرّوسيّة حيال الاتّحاد الأوروبّي :

إنّ العلاقات الاقتصادية بين روسيا والاتّحاد الاوروبّي خلال الأعوام العشرين الأخيرة ، مرّت غير مرّة بصعود وهبوط وأزمات حادّة ، حيث أثر في "الشّراكة " بين الطرفين الكثير من المشاكل ، ولم تتحقّق التّوقعات الإيجابيّة للطّرفين ، التي سادت في تسعينيات القرن العشرين في عهد الرّئيس يلتسين . لقد راهن الاتّحاد الأوروبّي على أنّ روسيا سوف تبني ديمقراطية فعّالة وتلتزم بالمعايير الحقوقية والقانونية والمؤسسية الأوروبية ، بينما انتظرت روسيا من العلاقة مع الاتّحاد الاوروبي تحديث اقتصادها واكتساب مكانة مميزة في أوروبا .

إنّ عمليّة توسّع الاتّحاد الأوروبّي منذ العام ١٩٩٥ ، وما تبعها من توسّع لحلف النّاتو منذ العام ١٩٩٨ ، بضمّهما للعديد من دول المعسكر الاشتراكي في أوروبّا الشّرقية ، قد أثارت الكثير من الامتعاض لدى روسيا ، وهذا بدوره يعتبر العامل الأهم في تعقيد عملية التّقارب والاندماج الاقتصادي بين الطرفين الروسي والأوروبي . ففي أوروبا يسود عدم الثقة في النخبة السّياسية الرّوسية الحاكمة وخاصة بقيادة فلاديمير بوتين ، وفي حسمها لـما يسمى بـ"الخيار الأوروبي" . كما أن القيادة الروسية تعبِّر دائماً عن قلقها من تصرفات الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا ، والتدخل في الشؤون الروسية الداخلية ، كما تعبر أيضاً عن قلقها من تصاعد المزاج المعادي لروسيا لدى بعض الأعضاء الجدد الّذين انضمّوا إلى الاتحاد الأوروبي . وباتت "روسيا ـــ بوتين" ترفض عمليًا سعي الاتّحاد الأوروبي لنشر معاييره القيمية والحقوقية ومفهومه لآليات اقتصاد السوق . وفي وقت يخشى فيه الاتّحاد الاوروبي مما يسمّيه بالنّزعة "الامبراطورية الروسية" لبوتين ، ترى روسيا في توسّع الاتّحـاد الاوروبـي فـي الفضــاء السوفياتـي السّابـق استراتيجية لإزاحتهـا من منطـقة حيويّـة للغايـة لمصالحها .

ومع هذا كله ، لا تستطيع كل من روسيا والاتّحاد الأوروبّي الاستغناء عن بعضهما ، وخاصّة في المجال الاقتصادي ، حيث السّطوة الجيوسياسية لقطاع الطّاقة الرّوسية داخل أوروبّا ، والسّطوة التّجاريّة والاستثمارية للبضائع والمشاريع الأوروبيّة داخل روسيا ؛ حيث احتوى الاقتصاد الرّوسي في السنوات العشر الماضية على حوالي ٧٥ % من رأس المال الأوروبي في مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا ، كما يعتبر الاتّحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا ؛ حيث استأثر في السنوات العشر الماضية (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٣) بمعدل ٥١ % من الصّادرات ، و٤٦ % من مجموع الواردات الرّوسيّة (١) .

وعلـى الرّغم من هذه الشّراكة الاقتصاديـة الإستراتيجيّـة بيـن روسـيا والاتّحـاد الأوروبّـي ، هـل أنّ الهـواجس السـياسـيـة والأمنيـة والاجتمـاعيـة ، ستبقى تشـكل عائقًا في تطويرهـا ؟ وفـي عمليّة الاندمـاج الحقيقي بينهما ؟ هذا ما سنحاول في هذا المبحث الإجابة عنه في فقرتين اثنتين :

---

(١) هاني شادي ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . مسيرة علاقات معقدة" ، جريـدة الراية ، العـدد ١٦٠ ، تاريـخ ٢٠١٣/١٢/٢٧

الفقرة الأولى : عوائق الشّراكة :

على الرّغم من التّقدم الاقتصادي الّذي أحرزته روسيا في السّنوات الأخيرة الماضية ، حيث أصبحت القوّة الاقتصاديّة الأولى في أوروبّا عام ٢٠١٢ ، إلّا أنّ هناك العديد من المشاكل والاختلاف في وجهات النظر السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية ، التي تقف حاجزًا أمام بناء شراكة اقتصادية إستراتيجية . وبالتالي في تشكيل اتّحاد اقتصادي موحد ، تصبح فيه روسيا العضو التّاسع والعشرين في الاتّحاد الأوروبي ، بعد انضمام كرواتيا للإتحاد في ٣١ تموز ٢٠١٣ . فروسيا ما زالت قلقة جداً من السياسة الأمنية للاتّحاد الأوروبي اتجاهها ، كما أنّ القادة الأوروبيين ما زالوا ينتقدون روسيا في افتقارها إلى تطبيق القيم الدّيمقراطية والإصلاحات الاجتماعيّة والاقتصاديّة السّائدة في الأنظمة الغربيّة .

أولاً : إختلاف الرُّؤى السّياسيّة والأمنيّة والحضاريّة :

نلاحظ أنّ اختلاف الرُّؤى السّياسية والأمنية والحضارية بين الاتّحادين الرّوسي والأوروبي ، أثّر بشكل كبير حول عمليّة اندماج روسيا في الاتّحاد الأوروبي ، وحول العلاقة الاقتصاديّة فيما بينهما ، ومع أنّ هناك فريق يدفع نحو تعزيز الشّراكة الاقتصادية مع أوروبا . إلا أنّ هناك فريق آخر يدفع نحو تقديم الشراكة والتّحالف بين روسيا ودول الاتّحاد السوفياتي السابق على الشراكة مع أوروبا ، وهو ما انعكس في وثيقة الأمن القومي الروسية في عام ٢٠٠٠ التي جاء فيها : " دعم مركز روسيا بوصفها قوة عظمى والتركيز على علاقاتها مع مجموعة دول الكومنولث المستقلة " . ومن جانبه يؤكد "إيفان إيفانوف" معاون وزير خارجية روسيا الأسبق ، وجهة نظر روسيا القائلة إنّها دولة عظمى حيث يقول : " لا يحتاج الاتّحاد الرّوسي إلى الاندماج مع الاتّحاد الأوروبّي ، فهذا سيؤدّي مبدئيًا إلى فقدانها خصوصيتها الأوراسية ومركزها الجذّاب كمركز لإعادة اندماج دول الاتّحاد السّوفياتي السّابق ، والاستقلال في مجال السّياسة الخارجيّة والاقتصاديّة والدّفاعيّة وسيقيّد روسيا كدولة ، وذلك عبر تنفيذ متطلّبات الاتّحاد الأوروبي . وفي النّهاية ، الدّول العظمى لا تتفكّك في اتّحادات متكاملة ، بل تصنعها حول نفسها " (١) .

إنّ النّخبة الروسية الحاكمة ترى أنّ المنطقة الّتي كانت تشكّل في ما مضى جزءًا لا يتجزّأ من الاتّحاد السوفياتي السّابق ، تدخل جميعها في إطار المجال الحيوي للأمن الروسي . وبالتالي ، لن يسمح لأيّ قوّة أخرى بأن تحوّلها إلى منطقة نفوذ خاصة بها ، ولأنّ الاتّحاد الأوروبي وحلف الناتو لن يُسلما بهذا المنطق أو يستسلما له بسهولة . فمن المتوقع أن يتصاعد خلافهما مع روسيا وأن يمتد إلى مناطق جديدة . وتركّز روسيا على الشّراكة مع هذه الدّول ضمن منظمة الكومنولث ، حيث

---

(١) حسين طلال مقلد ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . عوائق الشراكة" المجلة العربية للعلوم السياسة ، العدد ٢٥ (شتاء ٢٠١٠) ، ص ١٢٥ .

تسعى موسكو إلى خلق نوع من العلاقات والرّوابط الخاصة مع دول الكومنولث ، ما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها في هذه الدول دون اللّجوء إلى وسائل الضّغط الّتي تمتلكها ، وقد استخدمتها بالفعل ضدّ بعض الدّول (١) .

وعليه ، تمارس روسيا ضغوطًا قويّة على هؤلاء الأعضاء لمنع حدوث أي تقارب اقتصادي أو تجاري مع الاتّحاد الأوروبي . وفي هذا الإطار فرضت روسيا حظرًا تجاريًا وهدّدت بخفض إمدادات الغاز في محاولة لإقناع جيرانها بعدم الانضمام للاتّحاد الأوروبي ، وهو ما يكشف إصرارها على التّصدي للسّياسة الخارجيّة الأوروبيّة تجاه دول الكتلة الشّرقية . وتعتبر أزمة أوكرانيا التي أندلعت في أواخر عام ٢٠١٣ بين الرئيس فيكتور ليانوكوفيتش والمعارضة المدعومة من الإتحاد الأوروبي ، إثر قرار ليانوكوفيتش العدول عن توقيع اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي لصالح توطيد العلاقات مع روسيا ، خير دليل على نجاح السياسة الروسية في تحقيق هدفها ـ علماً أن الأمور في أوكرانيا آخذة في التصاعد وتوحي بإنقسامها الى شطرين شرقي تابع لروسيا وغربي تابع للإتحاد الأوروبي - .

ولعلّ ما يعقّد العلاقات بين روسيا والاتّحاد الأوروبي أكثر ويعيق "الشّراكة" والتّقارب بينهما ، أنّ غالبيّة دول الاتّحاد الأوروبّي هي أعضاء في حلف شمال الأطلسي ، وهذا في حدّ ذاته يعيق تطوير الحوار بين الطّرفين على خلفيّة التّباين بين روسيا والأطلسي حول توسع الحلف نحو الشرق واستخدام القوة العسكرية للأجانب (تحديداً أميركا) من دون موافقة مجلس الأمن الدّولي . يضاف إلى ذلك ، مشروع الدّرع الصاروخية الأطلسية ، ونشر عناصر منه في أوروبا ، وهو ما ترى فيه روسيا تهديدًا لأمنها القومي ولقوّتها النوويّة الاستراتيجية .

إذًا ، روسيا تعتبر أنّ من ثوابت سياستها الخارجية توسّع حلف النّاتو وما يشكّله من خطر على الأمن القومي الرّوسي ، وتركز هذه السّياسة على ضرورة إصلاح النّظام الأمني الأوروبي ، فقد نبّه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أن : " المنظمات والوسائل الموروثة من الماضي ، مثل الناتو ومنظمة الأمن والتّعاون في أوروبا وغيرها ، يتمّ استخدامها كوسائل لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية " . وبحسب لافروف ، هناك خطر كبير ـ إذا لم يتم إصلاح بناء الأمن الأوروبي ـ سيصيب حياة هذه المنظمات ، وبدوره كرر الرئيس مدفيديف هذه المخاطر بقوله : " نحن بحاجة إلى التخلص من تبعات الإستخفاف وعزل الدول الأخرى ، وتأسيس مناطق من مستويات مختلفة من الأمن وتجنب تأسيس نظام أمني عام مشترك " (٢) .

ورغم توقيع اتّفاق تعاون روسي ـ أطلسي في باريس في أيار ١٩٩٧ ، يتضمّن مبادئ التّعاون بين الحلف وروسيا وإنشاء آلية للتّشاور بين الطرفين في كافة القضايا، وبخاصة الأمنية وتلك المتعلقة بالسيطرة على التّسلّح ومنع انتشاره ، وتعهد الحلف بعدم السعي إلى نشر أي أسلحة نووية على

---

(١) نورهان الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) ، ص ١٠٤ .

(٢) مقلد ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . عوائق الشراكة" ، ص ١٢٦ .

أراضي دول أوروبا الشرقية ، و كذلك مع إقرار الإستراتيجية المشتركة حول روسيا في حزيران ١٩٩٩، في ظل الرئاسة الألمانية للإتحاد الأوروبي ، والتي نصّت على "مساعدة روسيا على العودة إلى موقعها الصحيح في الأسرة الأوروبية وفي روح الصداقة والتعاون ، وعلى أساس المصالح المشتركة والتوافق العادل ، والمحافظة على الإرث التاريخي المشترك للمواطنة الأوروبية ودعم الديمقراطية ودور القانون والمؤسسات العامة الروسية ، ودمج روسيا في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي الأوروبي ، والتّعاون بين الجانبين في مواجهة التّحديات في القارة الأوروبية ، مثل الأمن النووي والجريمة المنظمة ومشاكل البيئة ، من أجل تعزيز الاستقرار والأمن الأوروبي والعالمي " ؛ إلّا أنّ روسيا ـ كما جاء على لسان وزير خارجيتها السابق بريماكوف ـ تفرّق بين قضيّتين : التعاون مع حلف الناتو من ناحية ، وتوسّعه من ناحية أخرى ، وعلى الرّغم من قبول روسيا التّعاون مع الحلف ، إلا أنّها ما زالت تعارض توسعه (١) . فضرورة وقف توسع الناتو وتخفيض الأطلسية ، تعتبر مبدأً تاريخيًا هامًا وأساسيًا بالنسبة إلى روسيا ، ونهاية السيطرة الغربية على الشّؤون العالمية .

وإنّ من الأمور الأكثر تعقيدًا والّتي تواجه الاتّحاد الأوروبي ، هي مسألة الحصول على موقف مشترك للدول الأعضاء فيه تجاه روسيا . وفي ورقة أعدها المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية ، جاء فيها أنّ الإتفاق على موقف موحد للدول الأعضاء تجاه روسيا ، يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الإتحاد . بدوره ، يقول المفوض التجاري للإتحاد الأوروبي بيتر ماندلسون : " لا أحد يستطيع إثارة خلافاتنا كما تفعل روسيا " ، فالتحدث مع روسيا بصوت واحد يعتبر من المواضيع الأكثر تعقيداً للإتحاد الأوروبي ، وهذا يظهر خصوصاً في التعامل مع الشؤون الخاصة بتأمين الطاقة التي تقسّم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، خصوصاً التي تعتمد على روسيا مثل ألمانيا وإيطاليا ، وبالتالي فهي غير قادرة على صنع مقاربة مشتركة للمسائل المتعلقة بالسوق الداخلية للطاقة ، أو تجاه روسيا (٢) ، هذا من ناحية . وأمّا من ناحية أخرى فإن روسيا ما زالت تعارض مبادرة الشّراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي ، التي تقدّمت بها كل من السّويد وبولندا ، والهدف منها تقوية التّعاون الإقليمي مع خمس دول أوروبية شرقية مجاورة للاتّحاد ، وهي آذربيجان وأرمينيا وجورجيا ومولدافيا وأوكرانيا ، بالإضافة إلى إقامة التّعاون التّقني مع بيلاروسيا ، بحيث تعتبر موسكو هذه الشّراكة موجهة ضدها .

كما أنّ موسكو تختلف مع الاتّحاد الأوروبي في جميع مراحل صنع القرار الخاصّ بالعمليّات في نطاق السياسة الأمنية والدّفاعية المشتركة لحلّ الأزمات ؛ وذلك بدءًا باشتراكها مع الاتّحاد في التّقييم

---

(١) الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية ، ص ٨٣ .
(٢) مقلد ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . عوائق الشراكة"، ص ١٣٢ .

المشترك للحالة والاتّفاق حول معايير تقييمها كأزمة حقيقية ، والتخطيط والقيادة والمراقبة المشتركة . أما بالنسبة إلى بروكسل ، فمشاركة الطّرف الثّالث تحصل عندما تكون هناك حاجة ضرورية ، وبحسب رغبة الإتحاد ، وبالتالي الحديث عن صناعة قرار مشترك في مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة ، فقط تكون في حالة تمتع الطرف الثالث بقوة حاسمة وجدية . وقد دعت روسيا بروكسل إلى إنشاء منتدى شبيه بمجلس روسيا ـ الناتو- ليضمن التنسيق بين الجانبين (١) .

وما يثير قلق روسيا ، أنّ هناك عدد من المناطق الرّمادية الّتي تحيط بعمليّات الاتّحاد الأوروبي . ففي عام ٢٠٠٢ وصف السياسي الروسي فلاديمير بارنوفسكي " السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية " بأنّها : " أخطر من الناتو " . وترى موسكو أنّ المنظّمات الأوروبية ستضر بالأمن الأوروبي . وتختلف الآراء الروسية والأوروبية في هذا السياق حول عدد من القضايا ؛ فقد تصل مثلاً عمليات الإتحاد الأوروبي إلى مناطق تبعد عن بروكسل ٤٠٠٠ كم ، أي في القوقاز . وبالتالي ترى روسيا في هذه السياسة عاملاً يهدد مصالحها المستقبلية ، لا سيما وأن روسيا ترفض نشر جنود على مقربة من حدودها ، وفي مناطق تعتبرها مناطق نفوذ لها. هذا بالإضافة الى أن معايير وتعريف الأزمة بالنسبة إلى موسكو أصبحا مصدراً للقلق الأوروبي خصوصاً بعد كوسوفو ، فروسيا لم تنظر إلى كوسوفو كأزمة حقيقية ، بينما رأى الناتو فيها أزمة حقيقية . والأهم من ذلك هو الغموض المحيط برغبة الإتحاد الأوروبي في الحصول على تفويض من الأمم المتحدة لشرعنة عملياته ؛ وهذا يشكل مصدر قلق لروسيا ، التي تتخوف من عودة تجربة كوسوفو التي تدخل الناتو فيه دون تفويض من الأمم المتحدة . ومن المخاوف الروسية أيضاً ، من أن ما تراه موسكو مشكلة داخلية يمكن أن تعتبره بروكسل مشكلة دولية ، ولهذا السبب ، رفضت روسيا مناقشة مشكلة بيلاروسيا مع الاتحاد الأوروبي ، فهي لا تشكل تهديدًا دوليًا بالنسبة إلى موسكو (٢) .

ويختلف الإتحاد الأوروبي عن روسيا . فروسيا دولة ذات سيادة ونظام سياسي وإقتصادي وعسكري موحد ، والقادة المنتخبون يعملون على تقديم مصالح الدولة وبعض المؤسسات لتنسيق الوسائل لتحقيق الأهداف . أما الإتحاد الأوروبي فهو لاعب دولي مع مؤسسات منقسمة ومتصارعة ، وسيادة غير واضحة ، وشعور ضعيف بالمصالح المشتركة ومؤسسات قليلة في المجال السّياسي لإنجاز هذه الأهداف . هذه الإختلافات تعقد مسألة تحقيق الشراكة الإستراتيجية الحقيقية بين الجانبين ، وهو ما أكده مسؤولون روس في بروكسل وموسكو من أن أهم المصاعب في التعامل مع الإتحاد الأوروبي هي التعقيد في تعدد مصادر اتخاذ القرار واللّاشفافية . وبحسب رأي بعض مسؤولي الاتّحاد الأوروبي ، فإنّ روسيا استخدمت بنجاح هذا التّعقيد الأوروبي لتحقيق أهدافها ، واللّعب على الفوضى في مؤسّسات الاتّحاد وبالتالي إثارة التّناقضات بين مؤسّسات الاتّحاد

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٨
(٢) المصدر نفسه ، ١٣٨ ـ ١٣٩

ـ المفوضيّة والمجلس وأجهزة الإتحاد الأخرى ـ ، وقد ظهرت المهارة الروسية في مرحلة المفاوضات النّهائية حول منح منطقة كالينينغراد حق المرور الترانزيت في ٢٠٠٢ ، حيث لعبت موسكو على العلاقات الثنائية في استغلال الخلافات بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي (١) .

وبالتّالي تختلف الأجندة الأمنية الروسية عن الأوروبية ، فروسيا دولة تعاني الحصار الخارجي وصراعات داخلية ، إضافة إلى أنّها مشغولة بالمحافظة على وحدة الدولة وإحياء الاقتصاد ، والانفصال إليها يعني الإرهاب . ففي حالة الشّيشان مثلاً ، عرّفت الحكومة الروسية الصّراع بأنه يندرج تحت الإرهاب العالمي وبأنّه لا بدّ من مواجهته ، بينما يرفض الاتّحاد الأوروبّي إدراج المشكلة تحت عنوان الإرهاب ، كما أنّ الاتّحاد لا يعتمد في مقاربته الأمنية على استخدام القوة ، ويصر على اعتماد الوسائل السياسية والرّدّ المدني ، مع أنّه بقي مشغولًا في التّوسع والتّعمّق والتّركيز على تحقيق أهداف السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة . وفي ورقة قدمتها المفوضية الأوروبية بعنوان " الإستراتيجية الوطنية لأعوام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ " ، أشارت فيها إلى ازدواجية أهداف الاتحاد الأوروبي ؛ فبينما تتصدر " أهداف تعاون الإتحاد الأوروبي مع روسيا الفدرالية على أساس الإحترام لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحوّل إقتصاد السوق " ، فهي تحدّد وثيقة الأهداف الطويلة المدى للاتحاد في روسيا ، وهي أن روسيا " سوق للصّادرات الأوروبية والاستثمارات ومصدر رئيسي للطّاقة ، وشريك الاتّحاد في المجال الأمني في القارّة الأوروبية " . وبالتالي فمقاربة بروكسل بين المصالح وفرض القيم يحتويان على نوع من التناقض ، إذ يرغب الإتحاد في رؤية روسيا مثيلاً له دون بذل جهود لتحويلها ، خوفًا على مصالحه ، ومع علمه المسبق بأنّ موسكو غير راغبة في أن تصبح عضوًا في الإتحاد (٢) .

ومن الأمور التي تثير حفيظة روسيا وتقف عائقاً أمامها في عملية الإندماج والشراكة الإستراتيجية مع الإتحاد الأوروبي ، هي في أن غالبية الشعب الروسي يعتبر نفسه من العرق والحضارة السّلافية ـ وإن كان بعض المؤرخين والسياسيين يعتبر أن السلاف هم من الشّعب الأوروبّي ومنهم الرّئيس غورباتشوف ـ التي ترفض أن تنصاع للحضارات الأوروبية الأخرى في ظل إتحاد سياسي وإقتصادي موحد ، وخاصة أن غالبية النخبة الحاكمة والرأي العام في روسيا تمجد القومية السلافية وتعتبرها رمزًا لبطولاتهم وتضحياتهم التاريخية ، وبالتالي رمزاً لحضارتهم وإمبراطورياتهم السابقة . كما أن المجتمع الروسي ما زال على جدال أيضاً حول الإنتماء الجغرافي لروسيا إن كانت ضمن المجال الجيبوليتيكي الأوروبي أو الآسيوي ، ومن هنا تجسد الشعار الرسمي لروسيا عبر التاريخ في طائر له رأسين ، الأول ينظر إلى الشرق والثّاني يتطلّع إلى الغرب (٣) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

(٢) الصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

(٣) عاطف معتمد عبد الحميد ، "إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي " ، (مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٠٩) ، ص ١٢٩ .

هذا بالإضافة إلى العديد من المشاكل والنزاعات التاريخية التي ما زالت عالقة بين روسيا من جهة ، وبين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من جهة ثانية ، كالنزاع الروسي مع النرويج بشأن الحدود البحرية حول تقسيم جرف بحر بارينتس الذي تزيد مساحته على ١٥٥ ألف كلم مربع ، ويكمن فيه أكثر من ٣ ترليونات متر مكعب من الغاز ، والنزاع حول الأقاليم الكاريلية التي خسرتها فنلندا خلال الحرب السوفياتية ـ الفنلندية (١٩٣٩ـ ١٩٤٠) . كما أنّ ألمانيا ما زالت تعتبر أن بروسيا الشرقية التي هي إقليم كالينيغراد والواقع بين بولندا وليتوانيا ، أرض ألمانية أخذها منها الاتّحاد السوفياتي بالقوة بعد الحرب العالمية الثانية . وفي حال الإندماج بين الإتحادين ، تتخوف روسيا من خسرانها لهذا الإقليم ، وهناك مشكلة الألمان ـ الروس الموجدون داخل روسيا منذ أواخر القرن الثامن عشر في عهد الأمبراطورة كاترين الكبرى ـ وهي ألمانية الأصل ـ ، ومع أن هذه المشكلة تصدرت أولويّات العلاقات الروسية ـ الألمانية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، حيث تم في نيسان ١٩٩٢ توقيع بروتوكول بين الجانبين يعيد استقلال جمهورية الألمان ـ الروس في الفولغا ، وإعادة مواطنيها إليها الذين شرّدهم ستالين في سيبيريا وآسيا الوسطى بعد غزو هتلر لروسيا ، إلّا أن القيادة الروسية ما زالت متوجسة من مطالب ألمانيا بإعادة هؤلاء إلى ديارها (١) .

وعليه ، فإن أي دولة عضو في الاتّحاد الأوروبي تعارض عملية الإندماج لدولة أخرى داخل الإتحاد ـ وهذا ما جاء في معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢ – ما لم تستوفي معايير العضوية ، وكيف إذا كان هناك العديد من دول الاتّحاد الأوروبي التي ما زالت تعارض السياسة الروسية وتتهمها بالتسلطية والشمولية ، كما تعتبرها تهديدًا لها ولمصالحها كدول البلطيق وبولندا وغيرها . كما أن العديد من دول الاتّحاد يعتبر أنه في حال تكوين سياسة اقتصادية أوروبية موحّدة مع روسيا ، سيقلب الأمور رأسًا على عقب ، بحيث تصبح روسيا قوة اقتصادية كبرى بالإضافة الى قوتها العسكرية النووية والتقليدية ، وهذا بدوره سيضعف موقف الاتّحاد الأوروبي في المحافل الدولية أمام روسيا . ومع العلم أن موسكو تعي جيداً أن بروكسل لا تستطيع أن تبني سياسة خارجية موحدة بعيداً عن الخضوع لسياسة واشنطن الّتي تتعارض معها في كثير من الملفات العالمية الكبرى ، والّتي من ضمنها ملف الشرق الأوسط (كالملف النووي الإيراني وحرب الخليج الثالثة والحرب الداخلية الدائرة في سوريا ومسألة السلام وغيرها) .

إذًا ، تعتبر الرُّؤى السياسيّة والأمنيّة والحضاريّة المختلفة ، العائق الأكبر في تحقيق شراكة إقتصادية إستراتيجية حقيقية بين روسيا والاتّحاد الأوروبي ، بحيث ما زالت هذه الرؤى أيضاً ، تقف حاجزًا في وجه تحقيق اندماج الاتّحادين الروسي والأوروبي في اتّحاد موحد . هذا بالإضافة إلى أن الرّأي العام الأوروبي والّذي لا يرى في روسيا دولة ديمقراطيّة تحترم الحريّات العامّة وترعى قوانين الإقتصاد الحر، وإنما دولة تفتقر إلى القيم الاجتماعيّة والاقتصاديّة .

---

(١) لمى مضر الإمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة" سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٣) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، آذار ٢٠٠٩) ، ص ١١٨ .

ثانياً : التّفاوت الاجتماعي والاقتصادي :

ليست السّياسة الخارجيّة هي الأكثر أهميّة بالنّسبة إلى روسيا ، فالشّؤون الدّاخليّة الاقتصادية والاجتماعية تبقى هي الأهم للقيادة الروسية ، حيث تعاني روسيا العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومن مشكلة الفساد والبيروقراطيّة ، وإنتشار الإدمان على الكحول والبطالة بين الشباب إضافة إلى مشكلة الإثينية التي تقوم عليها الدولة - فروسيا دولة كبيرة ومتنوّعة الإثينيات - ومع ذلك ترى النخبة الروسية ضرورة الاحتفاظ بالقيم الروسية وعدم الانصياع إلى القيم الغربيّة ، وهو ما يتوقّع مواصلة السّياسة الرّوسية القائمة على ازدواجية المعايير (١) .

وتذهب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس - وهي باحثة في الشؤون الروسية - إلى أنّ تعاظم القمع الدّاخلي في روسيا ارتبط تاريخيًا بانتهاج موسكو سياسات خارجية عدائية وحربية . كما أنّ الاتّحاد الأوروبي ينتقد السياسة الإجتماعية الروسية في مجالات عدة ، ويعتبر أهمها رفض موسكو التصديق على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بحسب البروتوكول رقم ١٤ المتعلق باتّفاقية حقوق الإنسان ، مع الإنتقادات المتواصلة لملفّ حقوق الإنسان . وقد أكّد الاتّحاد في وثيقة صادرة عن المفوضية الأوروبية في شباط ٢٠٠٤ ، الحاجة إلى رسم خطوط حمراء واضحة للاتّحاد ، وتحديد المواقف الّتي يتوجّب على الاتّحاد عدم السير خلفها " . وكررت الوثيقة العديد من العبارات مثل : " المناقشة الصّريحة للممارسات الرّوسية ضدّ القيم الأوروبيّة والعالميّة ... والحاجة إلى التّنسيق والتّماسك في جميع المجالات الخاصّة بالعلاقات بين الجانبين ، وتوجيه رسالة موحّدة إلى روسيا " (٢) .

ومع أن هناك العديد من الدّول الأوروبيّة المقرّبة من روسيا ، كألمانيا وإيطاليا وفرنسا ، إذ نرى أنّ هذه الدول أخذت تخرج عن سياساتها الداعمة لروسيا ، فألمانيا انتقدت باستمرار على لسان مستشارتها أنجلا ميركل ، سياسات بوتين في موضوع تآكل الحريّات المدنية ، وذهبت المستشارة بعيداً عبر إستشارتها للدول الجديدة في الإتحاد لصياغة إستراتيجيتها في العلاقات الاقتصادية مع روسيا ، كما تضامنت ميركل في قمة سمارا في أيار ٢٠٠٥ مع بولندا والدول الأخرى التي تعاني بسبب العلاقات الإقتصادية الثنائيّة مع روسيا . كما وتتخوف ألمانيا من إمتداد النفوذ الإقتصادي الروسي إلى وسط أوروبا والبلقان ، وفي المقابل نرى أنّ ألمانيا حافظت على علاقاتها الاقتصاديّة

---

(١) مقلد ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . عوائق الشراكة" ، ص ١٢٣ -١٢٤.
(٢) جاكسون دايل :ربيع روسي قبل فوات الأوان والنضوج" الحياة ٢٠٠٩/٣/٤ ، نقلاً عن واشنطن بوست ، إعداد علي شرف الدين .

الجيّدة تقليديًّا مع روسيا ، وشجّعت الاستثمارات الرّوسية الألمانيّة المشتركة . وأمّا فرنسا وبدورها اعتبرت وعلى لسان رئيسها ساركوزي ، أن روسيا تعاني نقطة ضعف ، تتلخّص في ضعف الممارسة الدّيمقراطيّة السّياسيّة والاجتماعيّة فيها (١) .

ومع أنّ الاقتصاد الرّوسي أخذ يتنامى ويتحسّن تدريجيًّا حتّى أصبح العاشر عالميًا في العام ٢٠٠٧ ، إلّا أننا نلاحظ الهوة التي تفصل بين الاتّحاد الأوروبي وروسيا في العديد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية ، وهذا بدوره يعتبر عاملاً أساسياً في معارضة أغلبيّة دول الإتحاد من انضمام روسيا إليه. وفي دراسة أجراها المركز الروسي للدراسات الإقتصاديّة عن العام ٢٠٠٧ ، رأينا أن روسيا تحتل المرتبة ١٤٣ من بين ١٧٩ دولة بحسب مؤشر منظمة الشّفافية العالمية للفساد. وتأتي الدّول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي في قائمة الدّول ٦٩ الأولى في العالم (٢٢ دولة من ٢٧ تأتي ضمن قائمة الدّول الخمسين الأوائل) . وبحسب مؤشّر حالة الفساد الّتي تمّ قياسها بسلم من الدّرجة صفر (الأكثر فسادًا) إلى الدّرجة عشرة (الأقل فسادًا) ؛ فقد حصلت روسيا على الدرجة ٢,٣ من ١٠ ، أي الأقرب إلى الصّفر . بينما حصلت دول الاتّحاد الأوروبي على درجات تراوحت بين ٣,٧ و ٩,٤ ، أي أن جميع الدول الأعضاء هي أقل فساداً من روسيا . وبحسب مؤشّر الحريّة المدنيّة ، تمّ تصنيف الدول من ١ (الأكثر حرية) إلي ٧ (معدومة الحرية) . وبينما نجد أنّ جميع دول الاتّحاد الأوروبي جاءت في الدّرجتين الأولى والثّانية ، حصلت روسيا على المرتبة السّادسة ، أي أنّها ليست حرّةً (٢) .

كما تتخلّف روسيا بحسب المؤشّر العالمي للصّحافة ، فتحتلّ المرتبة ١٤٤ ، فيما تأتي جميع الدّول الأعضاء في الاتّحاد في المراتب ٥٧ الأولى في العالم . وبحسب مؤشّر التّنافسيّة الهامّ لمعرفة مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التّنافس عالميًّا ، تحتلّ روسيا المرتبة ٥٨ من أصل ١٣١ دولة ، بينما تأتي ٢٠ دولة من الأعضاء في الاتّحاد في قائمة الخمسين الأوائل . ونلاحظ أنّ روسيا تحتلّ المرتبة ٦٧ بحسب مؤشّر التّنمية البشريّة العالمي من بين ١٧٧ دولة ، بينما تأتي جميع الدول الأعضاء في الاتّحاد في المراتب السّتين الأولى . كما تحتلّ روسيا المرتبة ١٣٤ عالميًّا في مؤشّر الحرّيّة الاقتصاديّة من بين ١٦٥ دولة ، وتأتي أوّل دولة في الاتّحاد في المرتبة ٣ وآخر دولة في المرتبة ٨٣ ، وهذا يعني أنّ مؤشّرًا كبيرًا يفصل بين هذه الدّول (والدّول الّتي تأتي في القائمة الأخيرة هي دول الكتلة الشّرقية السّابقة : بلغاريا ، تشيكيا ، إستونيا ، هنغاريا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، بولندا ، سلوفاكيا وسلوفينيا) (٣) .

---

(١) مقلد ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . عوائق الشراكة" ، ص١٣٢.
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .
(٣) الصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

أمّا بالنسبة إلى مؤشر تغيير الإدارة العالمي ، فتأتي روسيا في المرتبة ٩٨ من بين ١٢٥ دولة ، بينما تأتي عشر دول أعضاء في الإتحاد بين المرتبتين ٢ و٥٣ . ووصل مؤشّر التّضخّم بحسب تأثيره في الدخل القومي للفرد الى ١٦,١ بالمئة في روسيا ، فيما وصل في دول الاتّحاد الأوروبي إلى ٢,٣ . وأمّا مؤشر مستوى الدخل للفرد فقد وصل إلى ١٢,٧٤ ألف دولار (وهذه النسبة تعد متوسطة حسب المقاييس العالمية) ، فيما وصل في دولِ الاتّحاد الأوروبي الى ٣١,١٨ ألف دولار (٢٣ دولة دخل عالي ، و٤ دول دخل متوسط) (١) . إذًا ، هذه المؤشرات تقودنا الى الهوة السحقية الّتي تفصل بين روسيا والدّول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبّي الجديد منها والقديم . وبالتالي ، فروسيا بحاجة إلى إصلاحات ضخمة لتضييق الهوّة بين الجانبين .

إنّ الاقتصاد الرّوسي ووفقًا لمعطيات البنك الدّولي الصّادرة في أول تموز ٢٠١٣ ، قد سبق اقتصادات جميع دول الإتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٢ ، بما فيها ألمانيا التي تشغل المرتبة السادسة بين اقتصاديات العالم ، حيث شغل المركز الخامس عالميًّا (بعد الولايات المتحدة والصين والهند واليابان) ، وذلك وفقاً لمؤشر الناتج الإجمالي المحلي مع أخذ القدرة الشرائية بعين الاعتبار . وقد أحرزت روسيا نجاحاً كبيراً في مضمار جذب الاستثمارات الأجنبية ، حيث بلغ حجمها الإجمالي في العام ٢٠١١ حوالي ٦٥ مليار دولار ، ويعني أنّ حجمها تضاعف مقدار ٥٠ % مقارنة بالعام ٢٠١٠ . إضافة إلى ذلك ، فإن البنك الدولي أدخل روسيا في مجموعة الدول ذات الدخل القومي المرتفع (حصة الفرد المرتفعة من الدخل القومي) ، وهذا بعد أن كانت روسيا على مدى السنوات العشر الأخيرة تدخل في عداد الدول ذات مستوى الدخل فوق الوسط ، ويعد هذا التقدم الاقتصادي إيجابية مهمة بالنسبة إلى روسيا قبيل انضمامها الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المقرر في العام ٢٠١٥ . وكما صنفت روسيا على أنها البلد الذي لديه ثاني أكثر نظام ضريبي شخصي جاذبية للمدراء في العالم بعد الإمارات العربيّة المتّحدة (معدّل ضريبة ثابت على الأفراد ومقداره ١٣%) .
ومع كل هذا التقدم الإقتصاد الذي شهدته روسيا ، فإن الإتحاد الأوروبي يعتبر أن الإقتصاد الروسي يقوم على قطاعات تعتمد على بيع المواد الخام والأولية ، من المعادن والطاقة والنفط والغاز وغيرها (وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة والنفط والغاز عالمياً ، فإنها تساهم فقط في ٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في روسيا) ، ولا يعتمد بشكل أساسي على قطاعات إنتاجية تنتج سلع صناعية وغذائية . وهذا بنظر الإتحاد يعرض الاقتصاد الروسي لتقلّبات الأسعار العالميّة لهذه المواد الأوّلية ، مما يجعله اقتصادًا غير مستقرٍّ ، هذا في الوقت الذي يعتبر الاتّحاد الأوروبي نفسه قوة اقتصاديّة عالميّة كبرى ، يركز إقتصاده بصورة أساسية على الميدان الفلاحي ، حيث يحتلّ الاتّحاد الأوروبي المراتب الأولى عالميًّا في العديد من المنتجات (المرتبة الأولى في إنتاج الشعير ، المرتبة الثانية في إنتاج القمح . .) والأمر نفسه بالنّسبة للصّناعة (المرتبة الأولى في إنتاج السيارت . .) . كما يعتبر

---

(١) أيمن طلال يوسف ، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ، ٢٠٠٠ ـ٢٠٠٨ " ، المسقبل العربي ، السنة ٣١ ، العدد ٣٥٨ (كانون الأول / دسمبر ٢٠٠٨) ، ص ٧٨ .

الاتّحاد الأوروبي أوّل قوّة تجاريّة ، إذ يستحوذ على ٤٠ % من الصّادرات ، و٤٦ % من الواردات العالمية ، إضافة إلى أنّ الميزان التجاري للاتّحاد يحقّق فائضًا مهمًّا . وعليه ، فإنّ الاتّحاد الأوروبي يرفض من النّاحية الاقتصاديّة إدماج روسيا فيه ، رغم أنّه يعلم أنّ حجم الاقتصاد الروسي تجاوز حجم أقوى اقتصاد دول عضو فيه ، والّتي هي ألمانيا (1) .

الفقرة الثّانية : مجالات التّعاون الاقتصاديّة :

يُعتبر الاتّحاد الأوروبي أكبر قوة اقتصادية في العالم ، وأكبر شريك اقتصادي لروسيا ، ومع الأهميّة الاقتصاديّة الكبرى للجانبين الأوروبي والروسي ؛ حيث حاجة الأسواق الأوروبية إلى الغاز والنّفط الروسيّن وحاجة الأسواق الروسية إلى الإستثمارات والبضائع الأوروبية ، تبقى هناك خلافات في وجهات النظر الإقتصادية بين قادة الاتّحادين الأوروبي والروسي ، وخاصة أنّ طبيعة النّظام الإقتصادي الروسي "الإقتصاد ذات السيادة" كما يصفه الأوروبيون ؛ حيث السّيطرة للقطاع العام على القطاع الخاص ، لا يتوافق مع طبيعة النّظام الاقتصادي الحرّ وقوانينه الّذي يمثّله الاتّحاد الأوروبي ، فهذه الخلافات أدّت الى إعاقة وتأجيل العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين ، وبالتّالي في التّأثير على الشّراكة الاقتصاديّة الحقيقيّة .

أوّلاً: التّبادلات التّجاريّة والاستثمارات :

في الآونة الأخيرة كانت الثقة المتبادلة ضئيلة بين حكومات روسيا والاتّحاد الأوروبي ، وينظر الأوروبيون الى الانتخابات البرلمانية والرئاسية الّتي شهدتها روسيا مؤخرًا نظرة تشكك وارتياب . وعليه ، فإنّ اهتزاز الثقة هذه يشكل تهديدًا بالنسبة للتّجارة والاستثمار بين الجانبين ، ورغم ذلك ، قد بلغ حجم التجارة الروسية مع الإتحاد الأوروبي أثناء الفترة من كانون الثّاني حتى آب ٢٠٠٧ حوالي ١٧٣,٣ مليار دولار ، أي ٥١,٦ % من دخلها في التّجارة الخارجيّة . حيث أن أكثر من نصف البضائع الروسية تباع في أوروبا ، واثنان من أهم ثلاثة بين شركائها التجاريين من البلدان الأوروبية : ألمانيا ، بعائد يبلغ ٣١,٩ مليار دولار ، وهولندا بعائد يبلغ ٢٨,٣ مليار دولار . وعلى نحو مشابه تشكل البلدان الأوروبية نحو ٧٥ في المائة من إجمالي الاستثمار المباشر في روسيا ، وتأتي بريطانيا في المرتبة الأولى ، حيث صبّت ما يزيد على ١٥ مليار دولار من الاستثمارات في روسيا أثناء النّصف الأول من عام ٢٠٠٧ (٢) .

---

(١) على الرّغم من توتّر العلاقات الدّبلوماسية الرّوسية ـ البريطانية التي بلغت أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٦ ، بسبب قضية مقتل ألكسندر ليتفينينكو ، أحد منتقدي الحكومة الروسية في لندن ، حيث زعمت بعض التقارير أنه قتِل على يد عميل روسي ، في عام ٢٠٠٦ ، مما أدى الى طرد الدبلوماسيين المتبادل أثناء تلك الفترة .
المجلة الإقتصادية ، الأحد ١٥ كانون الأول ٢٠١٣ العدد ٧٣٧٠ .

(٢) سعيد بن علي العضاضي "إنهاء الحرب الروسية ـ الأوروبية الصامتة" ، الجريدة الإقتصادية ، العدد ٥٤١٧ ، الأحد ٢٠٠٨/٨/١٠ .

بيد أنّ حجم الاستثمار الأجنبي ، رغم كلّ ذلك ، يقل كثيرًا عمّا تحتاج إليه روسيا ، وذلك بسبب عدم توازن اقتصادها . إذ أنّ النّفط والغاز يشكلان أكثر من نصف صادراتها ، وتتلخّص بقيّة صادراتها أساسًا في المواد الكيميائيّة والمنتجات الزّراعية . وتشكّل عائدات روسيا من تصدير المنتجات البتروليّة بالدّولار المصدر الرّئيس للتّنمية في هذا المجتمع القائم على المعلومات . ولا شكّ أنّ بلدان الاتّحاد الأوروبّي ستستمرّ في طلب الطّاقة من روسيا ، والاحتياطي في سيبيريا بَعيدٌ كل البُعد عن النفاد الآن . ونتيجة لهذا ، فإنّ تنويع الاقتصاد الرّوسي يُعَدُّ أملاً بعيد المنال - يكمن السبب الأقوى وراء ذلك في البيروقراطية الروسية - ، فضلاً عن اهتمام الدولة بالقطاعات "الاستراتيجية" من الاقتصاد ، الأمر الّذي يؤدي بالتالي إلى تنفير المستثمرين الأجانب . والحقيقة أن الاتّحاد الأوروبي كثيراً ما ينتقد روسيا بسبب تعاظم مستوى تدخل الدولة في الاقتصاد (١) .

وأعلن الاتّحاد الأوروبي مراراً وتكراراً عن تقييمات حادة ونقدية لجوانب كثيرة في السياسة الداخلية والخارجية الروسية ، حيث يتهم القيادة الروسية بزعامة فلاديمر بوتين بالتراجع عن القيم والمبادئ المتفق عليها في اتفاقية "الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي" لعام ١٩٩٤ ، والتي أصبحت سارية المفعول في العام ١٩٩٧ ، وانتهى مفعولها في العام ٢٠٠٧ ، ولم تُجدد أو تُستبدل باتفاقية جديدة حتى يومنا الحاضر . وثمة الكثير من التباينات الجدية بين الطرفين بشأن مسائل ذات طابع مبدئي وجوهري ، مثل طرق التنمية الاقتصادية وسياسات الطاقة و"ميثاق الطاقة الأوروبي" ، وما يسمى بحزمة "الطاقة الثالثة" (٢) .

إذن ، إن العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي تحكمها اتفاقية موقعة في حزيران (يونيو) ١٩٩٤ ، بشأن التجارة والاستثمار والقضايا المتعلقة بالمنافسة وحماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية والتعاون المالي . ومع الوقت ، أصبح التعاون الاقتصادي بين الطرفين أكثر تعقيداً ، والآن أصبح تنظيم العلاقة يحتاج إلى إطار قانوني جديد ، إلا أن المفوضية الأوروبية غير قادرة على اقتراح اتفاقية جديدة قبل الحصول على تفويض من البلدان الأعضاء الثمانية والعشرين في الاتحاد الأوروبي ، وحتى الآن لم يتم تأمين مثل ذلك التفويض . وفي نفس الوقت ، سنجد أن ظروف الاستثمار الروسي في الاتحاد الأوروبي تعاني أيضاً الكثير من التعقيدات . فالمستثمرون هناك يواجهون تمييزاً سياسياً والعديد من الحواجز الإدارية والفنية ، وبصورة خاصة فيما يتصل بصناعة الطاقة ، حتى إن بعض عطاءات الاتحاد الأوروبي "المفتوحة" تبين أنها مغلقة أمام الشركات الروسية . والمشكلة أن النزعة القومية في الاقتصاد أصبحت في نمو مستمر في أوروبا ، كما أصبحت الاستثمارات الأجنبية مقيدة للغاية في القطاعات التي يعدها الاتحاد الأوروبي ذات

---

(١) المصدر نفسه .
(٢) هاني شادي ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . مسيرة علاقات معقدة" ، جريدة الراية ، العدد ١٦٠ ، تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٧ ،

أهمية استراتيجية أو سياسية . والآن تواجه الشركات الروسية المطالبات الخاصة بمكافحة الاحتكار ، كما تواجه الفروع الأوروبية للبنوك الروسية إجراءات فرط التنظيم فضلاً عن الرسوم والضمانات الباهظة (١) .

وفي أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧ كان التّحرك الّذي اتّخذته المفوضية الأوروبّية بمنع الشّركات الأجنبيّة من السيطرة على شبكات نقل الطاقة الأوروبية مثالاً للمناوشات في هذه "الحرب الصّامتة. وبالطبع لم يكن قرار المفوضيّة بتفكيك شبكات الطّاقة إلى وحدات منفصلة للنّقل والتوزيع مشجعاً لشركات الطاقة الأجنبية العاملة في الاتحاد الأوروبي على السعي إلى تطبيق الإصلاحات البنيوية في الاقتصاد الروسي (وهذا الموضوع سنتحدث عنه بالتفصيل في الفقرة اللاحقة) . والآن بدأ زعماء التجارة في أوروبا وروسيا باللّجوء إلى وسيلة جريئة للخروج من هذا الطريق المسدود ، التي تتلخّص في إنشاء حيز اقتصادي مشترك بين روسيا والاتحاد الأوروبي ، إلّا أنّ إنجاز التّجارة الحرّة وتوثيق سبل التّكامل لن يتسنى إلا بدعم من الحكومات الوطنيّة ، وهذا بدوره مشكلة حقيقيّة يواجهها الاتّحاد الأوروبّي (٢) .

وفي حديث أدلّت به "إلفيرا نابيولينا" وزيرة التنمية الاقتصادية والتجارة الروسية سابقاً قالت : " إن الاتحاد الأوروبي شريك روسيا الرئيس في الأسواق الدولية ، وهذا التعاون يشكل أحد أحجار الزاوية في السياسية الاقتصادية الخارجية التي تتبناها روسيا ". وهي تشير بذلك إلى الوعد الذي بذلته الحكومة الروسية بتمهيد البيئة الملائمة للتجارة من خلال الاستثمار في تطبيق الإصلاحات المؤسسية والمساعدة في تنمية الأسواق المالية . والحقيقة أن مثل هذه التصريحات مشجعة ، إلا أن التجارة الروسية تحتاج إلى خطة عمل شاملة ، وهي الخطة التي لا بد أن تشتمل على تقليص نفوذ البيروقراطية وتطبيق إصلاحات إدارية حقيقية ، وتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة المفرطة ، فضلاً عن اتخاذ إجراءات جذرية لمكافحة الفساد . وعليه ، يتعين على روسيا أيضاً أن تعمل على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ، بقبول القواعد التي تطبق على بقية العالم . والحقيقة أن اتفاقية التجارة والاستثمار (الموقعة في العام ٢٠٠٧) والتي طال انتظارها ، فقدت أهميتها بمجرد أن التحقت روسيا بمنظمة التجارة العالمية ، بحيث تتمتع قواعدها بالسبق على قواعد المنظمات الإقتصادية الإقليمية . وبالتالي فإن شرعية القوانين الأوروبية التي تقيد مجال الأنشطة التجارية الروسية في أوروبا وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، أصبحت محل تساؤل بمجرّد أن التحقت روسيا بالمنظمة (٣) .

---

(١) سعيد بن علي العضاضي "إنهاء الحرب الروسية ـ الأوروبية الصامتة" ، الجريدة الإقتصادية ، العدد ٥٤١٧ ، الأحد ٢٠٠٨/٨/١٠ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .

وفي العقد الأخير برزت مبادرتان في العلاقة بين روسيا والاتّحاد الاوروبي مثّلتا فرصة أمامهما لتحقيق بعض التقدم . أولاهما ، المبادرة التي طُرحت في قمة روسيا والاتحاد الاوروبي في مدينة بطرسبورغ في العام ٢٠٠٣ ، بشأن صياغة وإنشاء ما يسمى "الفضاءات الأربعة المشتركة" بين الطرفين وهي : الاقتصاد ، والأمن الداخلي والقضاء والعدالة ، والأمن الخارجي ، والعلوم والتعليم والثقافة . لقد نُظر إلى هذه المبادرة آنذاك على أنها نقلة نوعية قادرة على اكساب العلاقات بين الطرفين "طابعاً استراتيجياً" مستقبلاً ، وذلك لتجاوز المسألة الصعبة والمعقدة لتوقيع اتفاقية شراكة جديدة للتعاون بينهما بدلاً من الاتفاقية ، التي انتهى سريان مفعولها في العام ٢٠٠٧ . أما المبادرة الثانية ، فقد أُطلق عليها "الشراكة من أجل التحديث" ، والتي ظهرت إلى النّور في قمة روسيا والاتّحاد الاوروبي في مدينة "راستوف على الدون" الروسية في ٣١ أيار العام ٢٠١٠ . لكن هاتين المبادرتين ظلتا من دون تنفيذ نتيجة لاختلاف الرُّؤى بين الطرفين (١) .

ويخفّف التّعاون الاقتصادي والتجاري بين روسيا والاتحاد الأوروبي أحيانا ، من حدة التناقضات السّياسيّة والجيوسياسية بينهما . فالاتّحاد الأوروبي يعدّ من الشّركاء الاقتصاديين والتّجاريين الكبار لروسيا ، حيث تبلغ حصته في التجارة الخارجية الروسية نحو ٥٠ % . وتحتل روسيا حاليا المركز الثالث بعد الولايات المتحدة والصين في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحصة تعادل ٧ % في صادراته و١١% في وارداته ، مع تقدير حجم المبادلات التّجارية بينهما بنحو ٣٤٠ مليار يورو عام ٢٠١٢ ، حيث تقدر الصادرات الأوروبية إلى روسيا بنحو ١٢٣ مليار يورو ، بينما تقدر الواردات بنحو ٢١٣ مليار يورو . وتمثل الطاقة الركيزة الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين بشكل عام ؛ فحوالي ٣٦ % من الغاز المستورد ، و٣١ % من النفط ، و٣٠ % من الفحم يذهب إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من روسيا ، كما تصدر هذه الأخيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي ٨٠ % من إجمالي صادراتها النّفطية ، و ٧٠% من إجمالي صادراتها من الغاز (هذا يعني أن موارد الطاقة الخام تمثل نحو ٧٥% من صادراتها) ، و٥٠ % من إجمالي صادراتها من الفحم ، بينما تؤلف حصة الآلات والمعدات الروسية (السلع الاستثمارية) أقل من ١% من صادراتها . في المقابل تصدّر دول الاتحاد الأوروبي إلى روسيا ١٨% من منتجات البتروكيمائيات ، و١٠%من المواد الغذائية ، وحوالي ٤٥ % من السّلع الاستثماريّة والتّكنولوجية من معدّات وآلات . وبهذا الشكل توفر العلاقات مع الاتّحاد الاوروبي إيرادات معتبرة في خزينة الدولة الروسية ، لكن هذه العلاقات كما نرى تتّسم بطابع وحيد الجانب تقريبًا (النفط والغاز) ، وبالتّالي تعاني من الاختلال الكبير (٢) .

وفي ما يتعلق بالتعاون الاستثماري ، فإن ٧٠ في المئة من الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الاقتصاد الروسي تعود عملياً إلى دول الاتحاد الأوروبي . لكن هذه الاستثمارات تعاني من الخلل

---

(١) شادي ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . مسيرة علاقات معقدة" ، جريدة الراية .
(٢) المصدر نفسه .

أيضاً ، حيث تسود فيها القروض ، كما أن قسماً معتبراً من الاستثمارات غير المباشرة في الأوراق المالية الروسية يمكن اعتباره من قبيل المضاربة . أما الاستثمارات المباشرة الأوروبية في الاقتصاد الروسي ، فتمثل ٢٠ في المئة تقريباً من إجمالي الاستثمارات الأوروبية في روسيا ، وتتجه بشكل أساسي نحو الصناعة الغذائية وصناعة السيارات وتجارة التجزئة ، ومشروعات المواد الخام (استخراج النفط) . والملاحظ أن عدداً محدوداً للغاية من شركات بلدان الاتحاد الاوروبي توظف مواردها في روسيا في صناعات تُصدر منتجاتها إلى الخارج . وبالرغم من هذا الاختلال في هيكل التجارة الخارجية والاستثمارات بين روسيا والاتحاد الأوروبي ، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين تبدو أكثر ديناميكية على خلفية المشاكل السياسية والجيوسياسية بينهما (١) .

وعليه ، فإن زعماء التجارة في روسيا يبدون استعداداً واضحاً للعمل على إنشاء حيز اقتصادي مشترك بين روسيا والاتحاد الأوروبي . إذ إن مثل هذا النوع من التكامل من شأنه أن يزود روسيا بدافع حقيقي إلى التحديث الاقتصادي والاجتماعي . وبطبيعة الحال ، سيكون للحكومة الروسية الكلمة الأخيرة في هذه المسألة ، إلا أنها من غير المحتمل أن تتصدى لإعاقة الخطة التي تعامل روسيا بقدر أعظم من الإنصاف . وكما يتعين على المفوضية الأوروبية في بروكسل أن تقرب وجهات النظر بين حكوماتها الوطنية ، من أجل بناء سياسية إقتصادية موحدة إزاء التعامل مع روسيا ، وبخاصة في ملف أكثر القطاعات الإقتصادية أهمية ، الذي هو ملف قطاع الطاقة (٢) .

---

(١) المصدر نفسه .
(٢) العضاضي "إنهاء الحرب الروسية ـ الأوروبية الصامتة" ، الجريدة الإقتصادية .

ثانياً : ملف أمن الطاقة وتأمينها :

تشير إستراتيجية الطاقة الرسمية الروسية إلى أنّ أمن الطّاقة عنصر مهم في الأمن القومي الرّوسي ، وتنادي الحكومة بلعب دور نشيط في قطاع الطّاقة حتّى تحمي نفسها من التّهديدات الدّاخلية والخارجيّة . وفي ضوء الحقيقة أن الطاقة مكوّن مركزي في السياسة الخارجية الروسية . وعليه ، فإنّ الكيفيّة الّتي يشكّل بها الاتّحاد الأوروبّي وحلفاؤه الأمريكيون أولوياتهم في هذا المجال سوف ترسم إلى حد كبير إستراتيجية الغرب في التعامل إزاء موسكو ، ويمكن دمج روسيا في إطار سياسة الطاقة الأوروبية ، بطريقة تعود بالنفع على الطرفين ، والعمل على كسب روسيا في قضايا أخرى ، وخاصة في قضايا الشرق الأوسط وأفغانستان .

إذًا ، إنّ بروز روسيا ، وبوصفها قوة مهيمنة في أوراسيا (١) ، واعتمادًا على مبيعاتها من النفط والغاز للخارج بصورة أساسية ، جعل اعتماد الاتّحاد الأوروبّي على الدّول السوفياتية السابقة ، إزاء ما يتعلق بأمن الطاقة ، إشكالياً على نحو متزايد ، وخاصة بعد أزمة الغاز الروسية ـ الأوكرانية في كانون الثاني ٢٠٠٩ ، وكما عقد بدرجة كبيرة سعي الإتحاد الأوروبي للحصول على منفذ مباشر إلى ثروات الطاقة في بحر قزوين بحيث زادت قبضة روسيا القوية على ممرّ العبور الذي يحمل طاقة بحر قزوين وخاصة الغاز الطبيعي الى الغرب ، اعتماد الاتحاد الأوروبي على روسيا بوصفها مزوداً ، وهذا الإعتماد له عواقب بالنسبة الى أوروبا والعلاقات عبر الأطلسية ، وهذا يقوي أيضاً السطوة السياسية لروسيا ، ويترك أوروبا في مواجهة خطر حالات نقص الإمدادات لأسباب فنية وسياسية . ونتيجة لذلك أصبح أمن الطاقة الأوروبي يرتبط بشكل وثيق بأهداف السياسة الخارجية الروسية ، ومصالح عدد صغير من شركات تفتقر الى الشفافية ، وغالباً ما تديرها الدولة ، مثل "غاز بروم" و"روزنفت" و"روس أوك إنرجو" ، التي تشجع الفساد وتشوش وظيفة الأسواق ، ويصبح هذا الوضع معقداً بشكل إضافي ، وخاصة أن دول الإتحاد الأوروبي لا تعتمد على روسيا بقدر متساوٍ ، وسوف تقضي معالجة مصادر الضعف الأوروبي الكثير من التنسيق .

وحتى تكون إستراتيجيتها فعالة ، ينبغي أن تقر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، بواقع الاعتماد المشترك بين الإتحاد وروسيا ، بينما تسعى لإيقاع روسيا في الشرك المؤسسي والفخ التنظيمي لأوروبا ، وتطوير بدائل طويلة الأجل إلى المدى الممكن ، كالطاقة النووية ، ويجب أن يكون الأمر مجهوداً منسقاً لتوحيد سوق الغاز الأوروبية التي سوف تحد من العواقب الجيوسياسية للإعتماد على روسيا ، وتهيئ الطريق أمام الإستثمار الروسي . كما أن تحقيق تكامل سوق الغاز ، سوف يقتضي بمعالجة أمن الطاقة بشكل متزايد ، بوصف ذلك شأناً أوروبياً مشتركاً ، وهكذا توفر الاستراتيجية الكلية القائمة على التكامل والتنويع الفرصة المثلى عبر تشجيع تحول روسيا إلى مشارك يُعتَمَد عليه كلياً في سوق الطاقة الأوروبية ، وتحصين أوروبا ضد عمليات التّشويش .

---

(١) تقع حدود الأوراسيا غرباً على ضفاف أوروبا الغربية على المحيط الأطلنطي ، وتمتد نحو الشرق حتى تبلغ ضفاف الصين على المحيط الهادئ . وتحتوي على ثلثي سكان العالم (الصين والهند وروسيا وأوروبا . .) ، وتنتج ثلثي الناتج الإجمالي العالمي . وتحوي على أكبر ترسانة صواريخ بعيدة المدى في العالم .

ويقتضي رفع إسهام أوراسيا في أمن الطاقة الأوروبية كذلك إلى الحد الأقصى ، معالجة سلسلة من تحديات منفصلة ، ولكنها ـ برغم ذلك ـ مترابطة فيما بينها . فأولاً : أصبح الإتحاد الأوروبي يعتمد على الطاقة الروسية بشكل متزايد ، وقد وصل النفط والغاز الروسيان الى حد الثبات في حجم الإنتاج ، بسبب نمو دور الدولة في قطاع الطاقة ، ولا يشجع قانون الضرائب في الدولة الإستثمار في إنتاج جديد ، ويثير هذا التطور إحتمال حالات النقص في الإمدادات إذا لم يجارِ الإنتاج الروسي الطلب الذي تمّ التعاقد عليه ، وتهدد الإنتكاسة الإقتصادية التي بدأت منتصف عام ٢٠٠٨ ، بمفاقمة هذه المشكلة في المدى الطويل ، وخاصة أن موسكو لديها رأس مال متاح أقل من أن تستثمره في الإنتاج الجديد ، مع صعوبة تطوير حقول جديدة في مناطق غير ملائمة بشكل أساسي ، وخاصة في شبه جزيرة يامال وشرق سيبيريا وبحر بارنز . وثانياً : ولّد دور روسيا ؛ بوصفها أكبر مزود للطاقة إلى جانب سيطرة الكرملين على خطوط الأنابيب الروسية ، مخاوفَ تتعلق بموسكو حيث تستطيع وقف الحمولات المتعاقد عليها ، وهذا نوع من الابتزاز السياسي والابتزاز الاقتصادي ، ما دام بعض المراقبين يؤكد أن هذا حدث مع أوكرانيا في كانون الثاني من العامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ . وثالثاً : تستطيع روسيا أن تعزل دول التنقيب والإستخراج عن أوروبا ، بالمحافظة على سيطرتها شبه الإحتكارية على خطوط الأنابيب بين بحر قزوين وأوروبا ، وهكذا سوف يكون الاتّحاد الأوروبي عاجزًا من النفاذ الى النفط والغاز في دول بحر قزوين ، إلّا على أساس اتفاقيات مع موسكو ، وأخيراً : يقلل الفساد النظامي في قطاع الطاقة الروسي ، مع عدم الكفاءة والتسيس والضرائب المرتفعة وتهاوي الأسعار ، من قدرة روسيا على المضي قدماً في المشروعات المخطط لها ، ويدخل الفساد في السياسة الأوربية أيضاً بطرائق تقوض قدرة الإتحاد الأوروبي على إتباع سياسة طاقة مشتركة (١) .

وعليه ، فإنّ اعتماد أوروبا على روسيا بوصفها مصدرًا للنفط والغاز زاد منذ نهاية الحرب الباردة ، وفي العام ١٩٩٠ استورد الأعضاء السّبعة والعشرين الراهنين (العام ٢٠١٠) في الإتحاد الأوروبي ٤٤,٦ % من طاقتهم من خارج الإتحاد الأوروبي ، وأخذ هذا الرّقم يرتفع الى أن بلغ نسبة ٥٤ % من نفس العام . كما إن إعتماد أوروبا المتزايد على الواردات هو الى حد كبير ، نتيجة هبوط الإنتاج الذي يؤثّر في المصادر المحليّة الهولنديّة والنّروجيّة وبحر الشّمال البريطاني بشكل رئيسي للنّفط والغاز ، إضافة الى الطلب المتزايد . وقد استورد الإتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠ نحو ٣٣ % من نفطه من روسيا و٣٦ % من الغاز الذي يحتاج إليه (تتنبأ المفوضية الأوروبية أن هذا الرقم سوف يرتفع الى نسبة ٦٠ % بحلول عام ٢٠٣٠) . ولكن في قطاع الغاز فيصبح الوضع أكثر تعقيداً ؛ لا بإعتمادية أعضاء الإتحاد الأوروبي غير المتساوية على روسيا فحسب ، ولكن بالافتقار أيضاً الى آليّة السّوق المتكاملة التي تسمح للغاز بالحركة تجاريًّا بين مختلف المناطق في القارة ، ويعتمد وسط أوروبا وشرقها بشدّة على روسيا ، إزاء ما يتعلّق بإمداداتهما من الغاز (٢) .

---

(١) جفري مانكوف ، "أمن الطاقة الأوراسية" ، (دراسات عالمية) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد ٨٩ ، ص ١٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

والأمر الثّاني الّذي يثير القلق بالنّسبة إلى الاتّحاد الأوروبي ، يمثّل بعجز روسيا عن استخدام سيطرتها المباشرة على النّفط عامّة (والغاز خاصة) ، وإضافة إلى الشّبكات الّتي تستخدمها لتوزيعهما ، وممارسة الضّغط على زبائنها الحاليّين والمحتملين ، وهذه القدرة في الحصول على السّطوة السّياسية التي هي نتاج النّدرة إلى حدّ كبير ، وهي الجانب الأكثر إشكاليّة في سياسة الطّاقة الرّوسية من منظور الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين ، مما يضعهم في موضع يكونون فيه عرضة لعواقب اقتصادية وسياسية خطيرة ، حالَ مقاومة المطالب السياسية الروسية . ولا يعتمد الإتحاد الأوروبي على روسيا فحسب ، ولكن على عدد صغير أيضاً من قنوات خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من الشرق الى الغرب ، ويمر تقريباً نحو ٨٠ % من الغاز الروسي المُباع لأوروبا عبر أوكرانيا ، ويمرّ الباقي منه إمّا عبر بيلاروسيا أو عبر تركيا ، ويظلّ الاتّحاد الأوروبي - كما وضحت أزمة كانون الثاني عام ٢٠٠٩ - رهينة لتقلبات السياسة الروسية - الأوكرانية ، وإمكانية التلاعب المتعمّد بالإمدادات من روسيا . كما أن للتوزيع المتقطع إنعكاسات على السّياسة الخارجيّة الرّوسية ما دام تطوير إستراتيجية متفق عليها للتّعامل وموسكو يمنع ذلك . ومن المتوقّع أن يصبح سلاح الطّاقة أكثر قوة ويعمل على تعزيز أمن الطاقة الأوروبي وذلك من خلال تشييد غاز بروم خطوط الأنابيب البحرية الجانبية الجديدة مثل نورد ستريم (تحت بحر البلطيق) وساوث ستريم (تحت البحر الأسود) ، وسوف تزيد نسبة الغاز الروسي الذي يستهلك في الدول على طول ممراتها ، بما في ذلك ألمانيا (نورد ستريم) ، إضافة الى بيلاروسيا وصربيا وهنغاريا وسلوفينيا والنمسا (ساوث ستريم) ، وبالتالي تزداد سطوة روسيا على دول العبور هذه . وبتجاوز دول العبور الراهنة - أوكرانيا وبيلاروسيا وبولندا - وعلاوة على ذلك ، سوف تسمح هذه الخطوط بقطع الإمدادات إلى تلك الدول كليًّا وتتفادى معها التّكاليف المصاحبة للمخاطر السّياسية ، من دون أن تكرّر تجربة "أزمة كانون الثاني" ، ومع أن كلفة تشييدها تحت البحر أعلى كلفة من تشييدها فوق الأرض ، الى أنها سوف تتحرّر من دفع رسوم العبور . وبما أنّ خطّيْ الأنابيب يمكنهما أن ينقلا ٨٥ مليار متر مكعّب من الغاز في السنة (٥٥ من نورد ستريم و٣٠ من ساوث ستريم) الى أوروبا القلقة بشأن الطلب المتصاعد والإمدادات المحدودة ، إلى أنّ الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة قلقتان بشأن إمكانيات خطوط أنابيب كهذه ، بالنسبة إلى تقوية النّفوذ الرّوسي في أوروبا (١) .

ويأتي مصدر القلق الثالث للاتّحاد الأوروبي ، من المشاركة الروسية في أسواق الطّاقة الأوروبيّة ، وخاصّة عبر مشتريات عادلة للمؤسسات الأوروبية العامة ، مثل : المصافي ، ومشغلي خطوط الأنابيب ، ويرتبط الخوف الأوروبي بكل من الطبيعة غير الشّفافة لمعظم شركات الطاقة الروسية ، والقلق من أن هذه الشركات هي في الواقع وكلاء للكرملين ، وأجندته في السياسة الخارجية . ورغم

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

السماح للشركات الروسية ببلوغ السوق الأوروبية بما يتماشى مع رغبة الإتحاد الأوروبي في تشجيع المنافسة وتحرير السوق ، غير أن ذلك لم يخلُ من المنازعات حول كيفية القيام بالتّحرير ، ومثل شركات إحتكار الطاقة في ألمانيا وفرنسا وأماكن أخرى ، قاومت شركة غاز بروم محاولات المفوضية الأوروبية طلب فتح عملياتها في النقل والتكرير للآخرين ، وفي مواجهة معارضة من ألمانيا وفرنسا ودول أخرى ، لم تكن المفوضية قادرة على إرغام المؤسسات الأوروبية العامة أن تفتح عملياتها بصورة كلية ، ولكنّها تواصل إصرارها بأن على الشركات وتحديداً غاز بروم من خارج الإتحاد الأوروبي أن تفعل ذلك . وتشكو موسكو بشكل معقول من إزدواجية المعايير ، ومن المحاولات الأوروبية للتدخل في شؤونها الداخلية ، بإملاء كيف ينبغي لها أن تهيكل صناعة الغاز الخاصة بها . وفي مواجهة معارضة الإتحاد الأوروبي شراء غاز بروم بنية تحتية داخل أوروبا ، وجدت موسكو أنه من الأفضل أن تتعامل ودولاً وشركات أوروبية فردية ، وأن تضع أحد زبائنها الأوروبيين في مواجهة الآخر ، بتوقيع إتفاقيات تفضيلية مع الشركاء المفضلين ، فوقعت صفقات ثنائية في رومانيا وبلغاريا وأوكرانيا وألمانيا وهنغاريا والنمسا وفنلندا ، ومثل هذه الصفقات يجعل من الأصعب بالنسبة الى الإتحاد الأوروبي تنسيق سياسات الطاقة الخاصة بأعضائه ؛ وخاصة أن صناعة الطاقة الروسية تنطوي على إشكالية حقيقية ، هي الفساد المستوطن الذي تبتلى به ، والمرتبط بينها وبين المناصب العليا في الحكومة الروسية .

وبسبب سوق الغاز الطبيعي الضعيفة التطوير ، والتي تسمح لغاز بروم بأن تفاوض زبائنها على أسعار تفاضلية على أسس غير شفافة ، وبما أن سجلاتها غير مفتوحة للأمن ؛ عملت غاز بروم على تحويل مكافآت لسياسيين منتقين في دول التكرير والتوزيع لتشجيعهم على تبني موقف محابٍ تجاه الاستثمار الروسي وخطط خطوط الأنابيب . إذن ، هذا النوع من الفساد يصل أيضاً الى جيران روسيا كأوكرانيا ؛ حيث كان وسطاء الظل كشركة "روس أوك إنرجو" ، القناة الرئيسية للمكافآت والإختلاس ومصدر لعدم الإستقرار السياسي في أوكرانيا ، ومع أن مثل هذا الفساد يعقد محاولات صنع سياسة أوروبية مشتركة ، غير أن مشكلته في صناعة الطاقة الروسية ليس بإقصاء المشاركة الروسية في السوق الأوروبية أو الحد منها ، ولكن بتطوير قوانين الإتحاد الأوروبي النافذة التي تنظم العبور والملكية ، مع إخضاع الشركات الروسية داخل الإتحاد الأوروبي لعمليات الإشراف التنظيمي والقضائي (١) .

وبناءً على ذلك ، يجب أن يتبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية تقوم على مبادئ التكامل والتنويع ، وإذا تمّ تبنيها بالتزامن ، فإن هذه المبادئ يمكنها أن تكون متبادلة وسوف يقلل التكامل أثر التنويع في العلاقات بروسيا ، وسوف يضمن التنويع ألا يزيد التكامل إزاء روسيا بذلك الإعتماد الأوروبي عليها

---

(١) مروان إسكندر ، "الدب ينقلب نمراً" ، روسيا : الولادة الجديدة ، دار رياض الريس للكتب والنشر (كانون الثاني ٢٠١١) ، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥ .

وسوف يستغرق التنويع الذي يتطلّب بنية تحتية جديدة ، مثل خطوط الأنابيب والمحطات النهائية للغاز الطبيعي المُسال ومحطات الطاقة النووية وقتاً أكثر ، غير أن خطة التنويع ذات المصداقية والواقعية ، يمكنها أن تقلل صعوبات المدى القصير المحتملة ، لدمج روسيا بشكل إضافي في الأسواق الأوروبية ، وهذه عملية تتطلب الخطوة الأولى منها تغيير قوانين اللعبة فقط ، والحواجز أمامها سياسية أكثر منها طبيعية .

ويجب أن يعمل التكامل على مستويين : أولاً من خلال خلق إطار عملي أوروبي مشترك للطاقة ، وثانياً ربط قطاع الطاقة الروسي بشكل أكثر إتساقاً بأوروبا وتشريعاتها القانونية . ويتطلب دمج روسيا بنجاح فوق كل شيء ؛ أن يعالج الإتحاد الأوروبي العوامل البنيوية التي تسمح للإعتماد على روسيا بأن يكون ذلك ليس فقط تحدياً إقتصادياً بل عائقاً إستراتيجياً أيضاً . وفي مركز الضعف الإستراتيجي الأوروبي ؛ نجد أن مستوى إنكشاف أعضاء الإتحاد الأوروبي يختلف بشكل جذري ، وأن الحكومات الوطنية هي التي تضع سياسات الطاقة لا المفوضية في بروكسل ، مما يجعل هذه الحكومات تنظر الى التحدي الروسي بشكل مختلف ، وتتبع إستراتيجيات وطنية ، هي على أفضل الأحوال غير منسقة ، وفي أسوأ حالاتها مضرة بصورة متبادلة ، وحتى يتم دمج روسيا بفاعلية في سوق الطاقة الأوروبية ينبغي أن يشيد الإتحاد الأوروبي أولاً سوقاً متكاملة للغاز الطبيعي ، وهذه مهمة بالغة التعقيد ، وقد إتبعتها المفوضية الأوروبية طوال الأعوام الماضية ؛ ويمثل الإفتقار الى التنسيق داخل أوروبا إشكالية خاصة في قطاع الغاز ، حيث تتنافس الدول فرادى كثيراً ضد بعضها بعضاً ، بحثاً عن صفقات مؤاتية مع روسيا ، وسوف يتفاقم هذا التفكك في المصالح بشكل علني ، حال بناء خطي نورد ستريم وساوث ستريم المدعومين من ألمانيا وإيطاليا ، وحالَ تمَّ تحييد دول العبور الراهنة كبولندا من تدفق الغاز الروسي الى أوروبا (١) .

وسوف يساعد التعامل بالنسبة إلى مسألة تكامل السوق ، بوصفها قضية أمن في الأساس على تقوية الارتباط على مستوى الاتحاد الأوروبي بين المنافسة وبيروقراطيات السياسة الخارجية ، وعلى وضع الأسس لمقاربة أكثر نشاطاً ، ومبادرة تشمل الأهداف السياسية الرئيسية الخمسة العريضة : أوَّلاً ، يجب العمل على إبتداع إطار عملي تنظيمي مشترك ، بحيث يقلل إضفاء الإستمرارية على المقاربات التنظيمية الوطنية القدرة على وقاية الدول التي تعتمد بشدة على روسيا من صدمات الإمدادات ، ويخلق سوقاً ذات سيولة كبرى لتمكين إمدادات الغاز من الإنتقال والتبادل بين الدول الأعضاء ، ويعد تأسيس شبكة أوروبية لمشغلي نظام النقل والغاز ووكالة التعاون بين منظمي الطاقة خطوتين في الإتجاه الصحيح ، ولكن أهدافهما تظل مبهمة جداً ، فالشبكة الأوروبية لمشغلي نظام نقل الغاز تقتضي قبولاً طوعياً من المشغلين الوطنيين ، والكثير من هؤلاء يعارض تكامل السوق لتنفيذ قوانينها ، ويمكن معالجة وجوه الضعف هذه بواسطة المفوضية الأوروبية فقط .

---

(١) مانكوف ، "أمن الطاقة الأوروواسية" ، (دراسات عالمية) ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

وثانياُ ، يجب أن يُعمل على تشييد شبكة من خطوط موصلات الغاز بدءاً بجنوب شرق أوروبا ؛ إذ أنّ تحصين دول الاتّحاد الأوروبي الّتي تعتمد كثيرًا على ممرّ روسيا ـ بيلاروسيا ـ أوكرانيا ، القائم ضدّ حالات الانقطاع ، يتطلّب القدرة على نقل الغاز بسرعة وفاعلية وسط الدول الأوروبية ، وهذا نفسه يتطلب خطوط أنابيب توصيل يمكن تشغيلها في أوقات الأزمة ، وقد تنازلت غاز بروم بالفعل عن أحد المعيقات الرئيسية وهو تحديداً وجود فقرات مقيدة لوجهات التوصيل في عقودها الخاصة ، وهذا يسمح بإعادة بيع غازها داخل أوروبا ، وإثر بناء خطوط الأنابيب في مواضعها ، فإنّ الغاز يستطيع الانسياب بحرية . وثالثاً ، ينبغي لبروكسل أن تبحث عن طرائق لربط موسكو بقدر أكبرمن الصرامة بالإطار العملي القانوني والإطار التنظيمي للإتحاد الأوروبي ، ولا سيما في قطاع الغاز ، كما إن التعامل وروسيا ، من خلال فرض لوائح خاصة بها (مثل الفقرة المتعلقة بغاز بروم) ، يعد أقل فعالية من أن تكون هناك مجموعة من اللوائح التنظيمية المتفق عليها ، وهي التي تنطبق على روسيا والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بالتساوي ، وبناء على ذلك فإن هناك حاجة الى أن تتغلب المفوضية الأوروبية على المعارضة الفرنسية ، والمعارضة الألمانية ، وإحتكارات الطاقة الأخرى ، وأن تفرض فصل الأسعار على كل الجهات بدلاً من التركيز على الفقرة المتعلقة بغاز بروم أساساً للتسوية . وأما رابعاً ، فينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يتبنى قواعد ثابتة للشفافية ويتمسك بها ، بوصفها جزءاً من جهد جماعي فقط ، وأن يفرضها في المفوضية الأوروبية من أجل التفاوض مع روسيا حول القضايا العالقة في مجال الطاقة ، وأن يبقي معاهدة ميثاق الطاقة لعام ١٩٩٤ التي وقعت ولم تصدَّق بعد حيَّة ، والتي تقضي من الدول الموقعة ممارسة الشفافية ، وعدم التمييز وتوفير آلية لتسوية المنازعات فيما بينها ، وأما بالنسبة لأوكرانيا ودول العبور ، فينبغي للإتحاد الأوروبي الترحيب بالإنتقال التدريجي الى أسعار السوق التي تم الإتفاق عليها ، بوصفها جزءاً من صفقة لإنهاء أزمة كانون الثاني ، والإبقاء على إحتمال دمج أوكرانيا في النهاية في سوق طاقة مشتركة معه ، لتخفيف عواقب الصدمات المستقبلية ضد روسيا . وأما أخيراً ، فإنه يجب التأكيد الرسمي على بروكسل في الإستعداد للدخول في عقود خاصة بالغاز وطويلة الأجل ، إذ إن إهتمام روسيا بشراء البنية التحتية الأوروبية يتعلق كثيراً بالغموض حول رغبة الإتحاد الأوروبي في إبرام عقود طويلة الأجل للإمدادات ، وهذا عنصر إضافي لمطلب الأمن الذي تصر عليه موسكو . ومن أجل تحرير سوق الغاز ، قامت بروكسل بعدة محاولات لتوفير سوق فورية بناءً على العقود القصيرة الأجل المصممة لكي تعطي المستخدم النهائي خياراً أكبر ، ولكن على حساب العائدات المضمونة للمزودين ، ولهذا السبب عارضت مؤسسات الغاز الخاصة بكل من غاز بروم والإتحاد الأوروبي الكثير من أجندة التحرير الخاصة بالإتحاد الأوروبي (١) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

وأمَّا بالنسبة الى التنويع ، فالإتحاد الأوروبي يحتاج الى تنويع إمداداته من الطاقة جغرافياً ونوعياً ، وفي الوقت نفسه ـ من دون أن نذكر الولايات المتحدة الأمريكية ـ تحتاج أوروبا الى تخفيض طلبها الكلي على الطاقة ، لكي تحتوي آثار التغير المناخي ، وتقلل المشكلات المحتملة المصاحبة للإعتماد المفرط على مصدر واحد الى الحد الأدنى ، ولن تنقذ رصاصة سحرية الإتحاد الأوروبي من إعتماده على روسيا في المستقبل المنظور ، ولهذا السبب يجب أن يكون التنويع إستراتيجية طويلة الأجل ، وتتمضن الكثير من المكونات : تنشيط الإنتاج الروسي ، وبناء خطوط أنابيب جديدة ، وزيادة الإمدادات من إسكندنافيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط ، وتطوير أنواع جديدة من الطاقة ، وتحسين جهود المحافظة . ولن يكون التنويع خليطاً فورياً ، فهو ليس عملياً في المدى القريب لأسباب سياسية وفنية معاً ، وبرغم هذا التحذير ، يبعث إلتزام التنويع الأكيد إشارة الى روسيا ؛ مفادها أن الإتحاد الأوروبي جاد بشأن تخفيض إعتماده ، وبذلك يعطي موسكو حافزاً لكي تتصرف بمسؤولية .

وعليه ، وفي إطار التنويع يجب أوَّلاً : أن يشجع الإتحاد الأوروبي بشكل فعال ، تنشيط الإنتاج الروسي من النفط والغاز بوصفه مستهلك رئيسي ، في ضوء مخاطر ألا يجاري الإنتاج الروسي الطويل الأجل الطلب الحقيقي ، ويكمن الحل في جعل روسيا تسمح بمستوى منافسة أكبر ، وخاصة في الإنتاج ، وهذا سوف يسمح بالإستثمار المتزايد والكفاءة ، وأن يشجع أيضاً على بلوغ إنتاج الغاز من بحر قزوين ، وهو الذي سيكون مفيداً في تنشيط الإنتاج داخل روسيا ، ويقلل كمية الغاز الذي يباع لروسيا من هذه المنطقة ، كما إن الوصول الى غاز آسيا الوسطى يبقى عائقاً رئيسياً لمزيد من الإستثمار والإنتاج المحلي في روسيا ، لأن إعادة بيع كميات كبيرة من الغاز من تركمانستان وكازاخستان ، أكثر جدوى إقتصادياً بالنسبة الى غاز بروم من الإستثمار في الإنتاج الجديد في روسيا وإذا جردت روسيا من وضعها المهيمن في كثير من منطقة آسيا الوسطى ، فسوف يكون ذلك بمنزلة حافز حقيقي للسماح بمزيد من المنافسة في التنقيب والإستخراج المحلي ، لكي تفي بإلتزاماتها التعاقدية وأما ثانياً : فيحتاج الإتحاد الأوروبي الى مقاربة تقوم على إستراتيجية كبرى من التنويع ، تقوم على تأسيس ممر طاقة شرقي ـ غربي من بحر قزوين الى أوروبا ، كما أن بناء خطي أنابيب باكو- تبليسي ـ جيهان النفطي وباكو- تبليسي ـ أرضروم للغاز سيكونا جزءاً ناجحاً من الناحية الإستراتيجية لتنويع الإمدادات . كما ترغب بروكسل في الحصول على إمدادات جديدة من الغاز من آسيا الوسطى ، ونقلها الى تركيا عبر خط أنابيب جديد تحت بحر قزوين ، وإثر وصول الغاز الى تركيا ، يرسل الى أوروبا عبر خط أنابيب جديد حديث البناء يعرف بإسم ناباكو ، والى جانب ناباكو نجد أحد الإحتمالات القابلة للتطبيق فوراً ، تمثل بخط أنابيب تركيا ـ اليونان ـ إيطاليا ، الذي يحمل ١٠ مليارات متر مكعب في السنة ، وقد يستخدم في الغالب البنية التحتية القائمة لخط الأنابيب ، وغازاً من آذربيجان ، ويمكن أن يكون الغاز الطبيعي المسال جزءاً من التشكيلة (١) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

كما تقوم مقاربة الإتحاد الأوروبي على التنويع من مزودي غاز واقعيين ، مثل النرويج وقطر والعراق ومصر ، بل والولايات المتحدة قد تكون مصدراً محتملاً ، وينبغي للدول الأعضاء في الإتحاد أيضاً ، القيام بعمل منسق لتشييد بنية تحتية جديدة ، مع التركيز على أصول مثل منشآت التخزين ومحطات الوصول النهائية للغاز الطبيعي المسال ، والمحطات النووية في الدول التي تسمح بذلك من الناحية السياسية ، ويمَكن التمويل من البنك الأوروبي أو الشركة الأمريكية الخاصة للإستثمار ما وراء البحار ، أن يوجه لإعادة الإعمار والتنمية الى المشروعات داخل أوروبا ، ويشجع على المحافظة والتنويع مثل بناء منشآت تخزين الغاز ، ومد خطوط أنابيب داخل الإتحاد الأوروبي من إسكندنافيا وبولندا ودول شرق أوروبا الأخرى التي تعتمد بشدة على روسيا . وعلى الرغم من الإستخدام الكبير الحجم للرياح والطاقة الشمسية وأنواع الطاقة المتجددة ، فأن الإتحاد الأوروبي سوف يستفيد من برنامج تقليل إعتماده الكلي على أنواع الوقود الأحفوري ، ويمكن أن يركز جزء من إستراتيجية المحافظة على التحرك من الإعتماد على الغاز الى الكهرباء ، لتزويد المصانع والعمليات الصناعية الأخرى بالوقود ، وخاصة في ضوء أن ثلث أستهلاك أوروبا من الغاز أو أكثر (١) .

المبحث الثاني : السياسة الأمنيّة والدّفاعية الروسية حيال الإتحاد الأوروبّي :

تعتبر السياسة الأمنية والدفاعية لروسيا تجاه محيطها الإقليمي الأوروبي ، من الأمور التي تختلف موسكو فيها عن بروكسل ، بحيث ترى فيها روسيا وسيلة لتعزيز إمكانيتها وقدرتها في الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى تقديم المصالح الروسية في أوروبا ، التي من ضمنها صياغة نموذج للأمن الأوروبي ، يمنح روسيا الدور الأساسي في جميع المناحي الأمنية الأوروبية ، وخاصة في ظل التمدد الأستراتيجي الجيوسياسي والوظيفي لحلف شمال الأطلسي نحو منطقة البلقان حيث عقر دار الحضارة السلافية في يوغوسلافيا سابقاً (صربيا) ، ونحو منطقة أوروبا الشرقية الإشتراكية حيث النفوذ السوفياتي السابق ، وبالتالي فإن موسكو تسعى لتحوّل السياسة الأمنية والدفاعية لها ، إلى أداة لتشكيل أوروبا العظمى ، من أجل الوقوف في وجه حلف الناتو وأهدافه المُريبة . بينما الاتحاد الأوروبي لا يعتبرالسياسة الأمنية والدفاعية له ، المحرك لتأسيس فضاء أمني أوروبي موحد ، وهي وسيلة محددة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة ، وهي تخدم الاتحاد ولا تعتبر وسيلة لصنع أوروبا العظمى ؛ وخاصة أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منقسمة سياسيّاً على نفسها ، بين مؤيد لسياسة الولايات المتحدة الأميركية ومخططات حلف الناتو من جهة ، وبين معارض أو متحفظ لهذه السياسة من جهة أخرى (٢) .

---

(١) إسكندر ، "الدب ينقلب نمراً" ، روسيا : الولادة الجديدة ، ص ٣٣٣ .
(٢) مقلد ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . عوائـق الشراكة" ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

ومع أن التّوسع الأوروبي والأطلسي امتد الى حدود روسيا مع إستونيا ولاتفيا ولتوانيا وفنلندا ، بالإضافة الى حدود إقليم كالينينغراد الروسي ، غير أنه يبقى أمامنا العديد من التساؤلات : هل هذه الحدود ستعزز أمن القارة الأوروبية أم ستكون مصدراً للخطر ؟ وهل ستكون روسيا نفسها مركَزاً لتصدير السياسات الأمنية السلمية الأوروبية ، أم ستتحول الى مركز للصراع بين فضائين مختلفين وسياسات مختلفة ؟ وفي ظل توسع الناتو والإتحاد الأوروبي ، ما هي الإستراتيجية الروسية للوقوف في وجه هذا التوسع ، وما تبعه من تهديد بنشر الدرع الصاروخي المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية ، وما تبعه كذلك من دعم غربي لجورجيا في حربها ضد روسيا ؟ وعليه فإن ، هذا المبحث سَيُجيب عن كل هذه التساؤلات في فقرتين :

الفقرة الأولى : التوسع الأطلسي وتهديّد الأمن الأوروبّي :

منذ أن طرح الجنرال ديغول فكرة الدفاع عن أوروبا (من الأطلسي الى الأورال) ، والقارة الأوروبية ساحة تجاذب سياسي وأمني واقتصادي بين قوى دولية ثلاث : الاتحاد السوفياتي السابق (ومن بعده روسيا) ، والجماعة الأوروبية (ومن بعدها الإتحاد الأوروبي) ، والولايات المتحدة الأميركية ، مع ملاحظة تعدد الاتجاهات السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي . غير أن هذه القوى الثلاث ، تختلف في تفسير دور حلف شمال الأطلسي ، والذي من المفترض أنه لم يعد لبقائه أي مبرر بعد سقوط حلف وارسو المناوئ له . فالقيادة الروسية ومع علمها بالخلافات السياسية والاقتصادية داخل المعسكر الغربي ، تعتبر أن الحلف بقي على قيد الحياة ليجسد أداة الغرب في الأمن والتسلح ، وللهيمنة السياسية والأمنية الأميركية على النظام العالمي الجديد . ومع أن هناك مصالح روسية متبدلة ومتطورة كانت تلتقي ، وأحياناً تتعارض مع مصالح أوروبية وأميركية ، إلا أن الهاجس الوحيد أمام القيادة الروسية يبقى في كيفية وضع استراتيجية أمنية ودفاعية للوقوف في وجه حلف الناتو ، بعد أن تدَخَل في البلقان ، وأخذ يتماهى ويتمدّد حتى وصل الى الحدود الروسية .

أولاً : نزاعات البلقان بين التّفوق الأطلسي والعجز الروسي :

صحيح أن حلف شمال الأطلسي قام بأعمال عسكرية مباشرة في البلقان (حروب البوسنة والهرسك) ، ووسع من مهامه وتطلعاته في إدارة الأزمات والنزاعات الدولية بعد حروب كوسوفو ، إلا أن الإندماج الكلي بين المؤسستين : الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) والأطلسية (الحلف) ، لم يتحقق ، بل برز تعدد المواقف ، وتأجيل الحسم في عدد من الإستراتيجيات . وهذا بدوره أدى بالقيادة الروسية إلى دراسة أكثر واقعية ، للاستفادة من الخلافات والتناقضات الأوروبية - الأوروبية والأوروبية - الأميركية .

أ ـ نزاع البوسنة والهرسك وتراجع دور الأمم المتحدة :

منذ انهيار الاتحاد اليوغسلافي ، دخلت الجمهوريات المستقلة في حروب داخلية وإقليمية لدوافع اقتصادية وأمنية ، ولو اتخذت طابع الحروب الإثنية وأحياناً الدينية . نزاعات مسلحة بين الكروات والصرب ، وبين السلوفينيين والصرب ، وبين المسلمين والصرب . . . ووسط محاولات أوروبية فاشلة وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها ، لاستعادة الأمن المفقود في البلاد التي وحدها الجنرال جوزف تيتو بعد الحرب العالمية الثانية ؛ فضّلت الإدارة الأمريكية على تدّخل حلف شمال الأطلسي ، الذي أصبح طرفاً في لجنة الإتصال الدولية التي تكونت من روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة ، وتمكنت هذه اللجنة من وضع حدٍ للصراع الدائر في البوسنة والهرسك بعد حصار العاصمة صراييفو ووقوع جرائم ، وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ، إتخذت طابع التطهير العرقي ، وتهجير مئات الآلاف من مناطقهم . وكان من جراء ذلك التوصل إلى اتفاق دايتون الشهير في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٥ ، الذي وقعه زعماء البلقان الثلاثة : الرئيس البوسني علي عزَّت بيغوفيتش ، والرئيس الكرواتي فرانيو توديمان ، والرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش ، وقضى هذا الاتفاق بتشكيل قوة دولية فاعلة للفصل بين القوات المتحاربة بقيادة حلف شمال الأطلسي ، بلغ عددها ستون ألف جندي ثلثهم من القوات الأمريكية . وكانت هذه الخطوة بمثابة تراجع لدور الأمم المتحدة في البلقان ، وفي ملف الأمن الجماعي بوجه عام ، وقد برر الرئيس الأمريكي كلنتون هذا التدبير بقدرة الحلف وحده على القيام بهذه المهمة الواسعة ، بعدما حصل على تأييد روسيا والاتحاد الأوروبي للاتفاق ، فضلاً عن ترحيب زعماء البلقان بالنتيجة المحققة (١) .

على صعيد آخر ، سارع مجلس الأمن الى مواكبة هذه النتائج ، فقرر تعليق العقوبات الاقتصادية على أن ترفع نهائياً في الوقت المناسب عن يوغوسلافيا (بلغراد) ، وأن ترفع عن صرب البوسنة عندما تنسحب القوات الصربية الى ما وراء الحدود الفاصلة التي نص عليها اتفاق دايتون . هذا وقد ناشد وزير الدفاع الأميريكي وليم بيري القيادة الروسية للتعاون مع الحلف في البلقان ، في إطار الاضطلاع بمهمة حماية الأمن الأوروبي ، وعدم الإعتماد على التدخل الأمريكي في النزاعات القائمة والمحتملة ، ودعا الى مراجعة بنود معاهدة ماستريخت الأوروبية على هذا الأساس . وفي هذه الأثناء وعلى الرغم من التجاذبات داخل الساحة الأوروبية ، أقر حلف شمال الأطلسي في كانون الأول ١٩٩٥ ، "وثيقة البرنامج الجديد عبر الأطلسي" والتي تضمنت العديد من المحدّدات : العمل على إقرار السلام والاستقرار والديمقراطية في العالم ، وتعزيز التعاون ضد الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والإرهاب ، وتوسيع مجالات التجارة العالمية ، مع تعزيز التعاون في ميادين العلوم والتعليم والثقافة ؛ وكل ذلك لا يدخل في المَهمّات الأساسية للحلف ، وعليه تكون هذه الوثيقة

---

(١) عدنان السيد حسين ، "التوسع الأطلسي"، (قضايا دولية) ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت في ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ ـ٤٨ .

قد وسعت من دور حلف شمال الأطلسي ، على الصعيدين الوظيفي والجيوبولتيكي ، خصوصاً بعد موافقة روسيا على المشاركة في التحالف الدولي الذي ضمَّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، لتنفيذ اتفاق دايتون بعد تدهور أمن البلقان طوال أربع سنوات (١) .

الى ذلك أقرت قيادة الأطلسي "وثيقة خطة العمل المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة" بعد فترة من التجاذب الإقتصادي والسياسي ، خصوصاً حيال أمن البلقان ، وقضت بإعادة تحويل اهتمام الإقتصاد الأميركي نحو أوروبا ، بعد فترة من التركيز على الأسواق التجارية الواسعة في آسيا وأميركا اللاتينية ، ووضعت ضوابط للعلاقات المشتركة ، استعداداً للقرن الواحد والعشرين . ومهدت لتوسيع الحلف لاحقاً ، حتى يضم دولاً من أوروبا الوسطى والشرقية تحت عنوان إعادة تنشيط الاقتصاد المحلي . وفي هذا الإطار من المراجعة الشاملة للعلاقات الأوروبية ـ الأميركية ، تحت وطأة أمن البلقان والأمن الأوروبي ، رحب الرئيس الفرنسي جاك شيراك بدور الحلف ، وشارك في اجتماعاته على مستوى وزراء الدفاع ؛ في سياق العمل المشترك لتنفيذ خطة البوسنة . وأوضح وزير الخارجية الفرنسي إيرفيه دو شاريت أن هذه المشاركة لا تعني دخول فرنسا في البنية العسكرية للحلف ، بعدما انسحبت منها في العام ١٩٦٦ ، ولكنها تعني المساهمة في تحديث الحلف وتطوير الركن الأوروبي للدفاع (٢) .

لاحظت الإدارة الأمريكية عجز منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عن القيام بالدور الأمني القاري ، وتردد الاتحاد الأوروبي في تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية ، فسارعت الى توظيف اتفاق دايتون أوروبياُ تحت عنوان تعزيز حلف شمال الأطلسي ، فضلاً عن إشاعة أجواء انفراج في العلاقات الأميريكية ـ الأوروبية بعد بروز خلافات في المصالح التجارية والسياسية خلال السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة . حصل ذلك بالتزامن مع مشاركة روسيا في مناقشات قيادة الحلف ، انطلاقاً من إستراتيجية "الشراكة من أجل السلام" . وصحيح أن الفرنسيين طالبوا بحلف أطلسي جديد ، حلف يقوم على قواعد محددة ، بينها إنشاء قوة دفاعية أوروبية ، يمكن فصلها عند الحاجة لتأدية مهمات معينة ، وعلى أن يقرر مجلس الحلف الإمكانات التي ستوضع في تصرف الاتحاد الأوروبي للقيام بعملية أوروبية حصراً ؛ بيد أن تجديد الحلف أو توسيعه ليضم دولاً في شرق ووسط أوروبا ، لم يبلور دوراً أمنياً أوروبياً واضحاً ، بقدر ما أدى لاحقاً الى انطلاقة أطلسية بقيادة أميركية ومشاركة أوروبية محدودة في ظل تراجع دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين وهذا ما سيتضح لاحقاً (٣) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٠ ـ ٥١ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٣ ـ٥٤ .

لم يتمكن الإتحاد الأوروبي ولا الإتحاد الروسي ، من دفع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي للنهوض بقضية الأمن الأوروبي ، لا بل أن قمة لشبونة للمنظمة في العام ١٩٩٦ ، أقرت حق كل دولة أوروبية في تطوير تحالفها وتدابيرها الأمنية ، بما يعني إمكان إنضمامها الى حلف الأطلسي . ولطالما فضلت موسكو تعزيز منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ، وسط خشية متعاظمة من توسع الأطلسي ، فقد جاء في رسالة الرئيس الروسي يلتسن الى قمة لشبونة : "يجب أن ألا نسمح بحصول إنشقاقات جديدة في أوروبا ، بل يجب أن نسعى إلى إنشاء هيكلية جديدة تتيح إرساء الثقة والأمن والتعاون . . وأن تصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدريجياً منظمة ذات تأثير في القارة الأوروبية برمتها ، لا تفلت منها أي مسألة مهمة تتعلق بالتّطور الأوروبي" . بيَد أنّ هذا الطموح لم يتحول الى واقع أوروبي على الصعيد الأمني ، بل تراجعت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع اندفاعات الأطلسي في أوروبا ، وخاصة في البلقان (١) .

ب ـ حرب كوسوفو والتوسع الإستراتيجي :

بعد خمسين سنة على تأسيسه ، شن حلف شمال الأطلسي حرباً جوية على يوغوسلافيا الجديدة رداً على أعمال التطهير العرقي التي قام بها الصرب في إقليم كوسوفو داخل جمهورية صربيا . غير أن الأهداف البعيدة للحلف تجاوزت الحالة العرقية لتطاول أمن بلاد البلقان ، التي تضم كلاً من يوغوسلافيا السابقة وألبانيا واليونان ورومانيا وبلغاريا . ولتؤثر كذلك في الأمن الأوروبي ، ومسار النظام العالمي على صعيد إدارة الأزمات الدولية . كيف ذلك ؟

كتب وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كِسنجر يقول : "حرب كوسوفو هي نتيجة نزاع عمره قرون جرى على الخط الفاصل بين الأمبراطوريتين النمساوية والعثمانية ، بين الإسلام والمسيحية ، بين القومية الألبانية والقومية الصربية ، فتلك الجماعات الأثينية لم تتعايش بسلام إلا حين كان التّعايش مفروضاً عليها من الحكم الأجنبي أو من ديكتاتورية تيتو" . وهكذا مع موت جوزف تيتو ، رحلت يوغوسلافيا الاتّحادية وانقسمت على نفسها الى جمهوريات متصارعة تمزقها وتزيد من عملية تفتيتها الصّراعات الأثينية واللّغوية والدّينية . وعليه ، يعتبر الصرب وليس من دون أساس ، أن أقليمي كوسوفو وميتوخيا من الأراضي التي ولدت فيها حضارتهم ، فقد ظهرت هناك وقويت دولة الصرب في القرنين التاسع والعاشر للميلاد وفي أواسط القرن الرابع العشر . وفي بداية القرن الثالث عشر ولدت هناك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية . وفي عام ١٧٨٩ شهدت هذه الأرض المعركة بين الصرب والدولة العثمانية ، وهذه المعركة يعتبرها الصرب رمز بطولاتهم الوطنية . وطبعاً عاش الألبان أيضاً ، وعلى مدى قرون عديدة داخل أراضي إقلم كوسوفو ، ولكن أكبر صفة حصل عليها الإقليم كانت خلال حكم الرئيس يوسف تيتو كإقليم يتمتع بالإستقلال الذاتي تابعاً ليوغوسلافيا . وفي عام ١٩٨٧ قام ميلوسوفيتش بإلغاء الحقوق الموسعة التي كان يتمتع بها الإقليم ،

---

(١) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

وقد شكل هذا الإلغاء سبباً مباشراً لإنتفاضة ألبان كوسوفو ، فلجأوا الى العنف وأعلنوا الإستقلال والجمهورية في العام ١٩٩٠ ، وإنتخبوا بعد سنتين من ذلك الألباني إبراهيم روغوا رئيساً لهم ، ولكن كل هذا لم يؤدِ الى خروج الأقليم من صربيا ، ويمكن القول أن كوسوفو شهدت في تلك الفترة إزدواجية في السلطة ، وحتى زعيم الألبان روغوا ظل ملتزماً بنهج معتدل ، وظهر ذلك جلياً خلال المفاوضات مع بلغراد (١) .

تدخلت الأمم المتحدة ولم تنفع جهودها لوقف أعمال العنف بسبب الخلافات الأثينية والقومية العميقة في البلقان ، أما مؤشرات حصول الإنفجار الكبير في إقليم كوسوفو فقد ظهرت عام ١٩٩٣ حين بدأت القوات الصربية ـ التي لم تعترف بإستقلال كوسوفو ـ حملتها المنظمة لطرد ألبان كوسوفو الذين يشكلون ٩٠ بالمئة من سكان الإقليم . ولم يكن في استطاعة جيش تحرير كوسوفو حماية السكان المدنيين مما سمح للقوات الصربية بشن حملة تطهير عرقي أدّت الى مذابح طالت الألاف منهم . أمام هذه الأحداث المأساوية أصدر مجلس الأمن الدَّولي القرار رقم ١١٦٠ ، يحدّد بموجبه عقوبات إقتصادية على بلغراد ، وفي الوقت عينه أعلن الرئيس الأميركي كلنتن تجميد الودائع اليوغوسلافية في الولايات المتحدة ، لكن هذين القرارين لم يُؤدِّيا الى وقف الحملة الصربية والتأثير على الزعيم الصربي ميلوسوفيتش الذي ظل مصرّاً على بسط سيادة صربيا على الإقليم بالقوة ، حينها عاد مجلس الأمن وأصدر في ٢٣ أيلول ١٩٩٨ القرار رقم ١١٩٩ ، مؤكداً فيه على حق اللاجئين في العودة الى منازلهم فضلاً عن إعادة التأكيد على ما ورد في القرار ١١٦٠ ، معتبراً أن ما يجري في كوسوفو يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين (٢) . وفي هذه الأجواء الملتهبة ، قررت مجموعة الإتصال الدولية ـ المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا لبحث مستجدات أزمة إقليم كوسوفو ـ دعوة سلطات بلغراد وممثلي الأغلبية الألبانية في كوسوفو الى بدء مفاوضات حول خطة السلام في الإقليم في ضاحية رامبوييه قرب العاصمة الفرنسية باريس ، وبعد مفاوضات شاقة وطويلة ، وقع ممثلو جيش تحرير كوسوفو إتفاق رامبوييه في ١٨ آذار ١٩٩٩ ، في حين رفضه الزعيم الصربي وتضمن الإتفاق إجراء إستفتاء شعبي في الإقليم لتحديد وضعه النهائي بالنسبة للإستقلال أو البقاء ضمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وهذا ما أثار حفيظة ميلوسوفيتش الذي انفجر بوجه رئيس البعثة الألمانية صارخاً : "كوسوفو مسألة داخلية لا تعني سوى بلادي وأرفض أي محاولة لتدويل الأزمة" (٣) .

---

(١) عدنان السيد حسين ، "حرب كوسوفو في أبعادها الإقليمية والدولية" ، الدفاع الوطني اللبناني ، بيروت ، العدد ٢٩ ، تموز ١٩٩٩ ، ص ٦ .

(٢) محمد فايز فرحات ، "الأمم المتحدة وأزمة كوسوفو" ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ـ القاهرة العدد ١٣٧ ، تموز ١٩٩٩ ، ص ١٢٤ .

(٣) أحمد بهي الدين ، "كوسوفا لا تزال تبحث عن حل" ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ، العدد ١٣٦ ، نيسان ١٩٩٩ ، ص ٢١٥ .

وبعد أن نزلت قوات الأطلسي في العام ١٩٩٨ في دولة ألبانيا على الأدرياتيك ، وفي دولة مقدونيا المجاورة المعرضة لخطر الاضطراب ، وذلك بالتزامن مع ضغوط أمريكية على الجبل الأسود (مونتغرو) لإخراجه من الإتحاد مع صربيا في يوغوسلافيا الجديدة ، وأمام انهيار مؤتمر رامبوييه ؛ بدأ حلف شمال الأطلسي في ٢٤ آذار ١٩٩٩ وبقرار سياسي أميركي مؤيد من بريطانيا ، عملياته العسكرية ضد القوات الصربية في إقليم كوسوفو لإقناع الرئيس اليوغسلافي ميلوسوفيتش بتوقيع إطار رامبوييه بشقيه السياسي والعسكري ، وتمهيداً لنشر قوات عسكرية دولية في الإقليم بعد توقف القتال . وهذا ما حصل بالفعل ، سقط نظام ميلوسوفيتش ونشرت في الإقليم قوة شرطة دولية من ثلاثة آلاف رجل وقوات خاصة أطلسية من ١٦,٥ ألف رجل . فشعرت موسكو بالمهانة جراء تدمير البنى التحتية في يوغوسلافيا ، من جسر نهر الدانوب ومطاري بلغراد وخطوط السكك الحديدية ومستودعات المحروقات ، ومصافي النفط ومحطات الإرسال التلفزيوني والمصانع والمباني السكنية ، وزادت هذه المهانة مع وجود أطروحات أميركية وغربية بضم روسيا نفسها الى حلف الأطلسي (١) .

شكلت حرب كوسوفو بالنسبة الى روسيا ، رمز للإحباط فيما بعد الحرب الباردة ، الناتج عن تقلص القدرة على تحريك الأحداث وحماية الحلفاء ، والعجز عن الوقوف أمام تهديدات ظاهرة أو خفية أبرزها عملية توسيع حلف الناتو شرقاً ، وبعبارة أخرى ثمة هدف أطلسي هو إعادة دمج دول البلقان في الأسرة الأوروبية بعيداً عن النفوذ الروسي (السلافي) ، وتمكين الحلف من القيام بدور أمني عجزت عنه الأمم المتحدة تحت وطأة السياسة الدولية . وأما هدف الحلف غير المعلن ، هو تحطيم الخطوط الإستراتيجية الدفاعية لروسيا في البلقان ـ روسيا المستهدفة في أمنها واقتصادها وربما في اتحادها الفيدرالي ـ بالتزامن مع ضم ثلاث دول من أوروبا الشرقية الى الحلف ، كانت حتى الأمس القريب في عضوية حلف وارسو بزعامة موسكو ، إنها : بولونيا وتشيكيا والمجر . ولما كانت صربيا الجبهة الأمامية لروسيا على خريطة البلقان ، بعد تهاوي جبهات أخرى ، فلا عجب والحال هذه أن نشهد نزالاً بين سلاحين على ساحة البلقان : روسي ، وآخر غربي ، إنه نزال بالسلاح ولكنه من أجل أهداف سياسية وإستراتيجية بعيدة . بالطبع لم يكن الهدف إنقاذ مليون مسلم في إقليم كوسوفو من التهجير ، لأن تهجيرهم حصل بعد إنتهاء الحرب ودخول القوات الأطلسية ، وبعضهم نقل الى استراليا والنرويج وإسبانيا والولايات المتحدة . الى ذلك ، تجدر الإشارة الى وقوف الحلف ضد ألبانيا الكبرى في البلقان ، شأنه في هذا الموقف شأن جمهورية صربيا (٢) .

---

(١) يفغيني بريماكوف ، "العالم بدون روسيا" : قصر النظر السياسي وعواقبه ، (موسكو ٢٠١٠) ، تعريب عبدالله حسن (دمشق : دار الفكر ٢٠١٠) ، ص ٢١٢ .
(٢) عدنان السيد حسين ، مرجع سابق ، الدفاع الوطني اللبناني ، بيروت ، العدد ١٩ ، ص ٩ .

بيد أن حرب كوسوفو استمرت ثلاثة أشهر تقريباً ، كان لها انعكاسات إقليمية ودولية خطيرة ، حيث أن أهميتها تتدرج في سياق ما قررته قمة الحلف بواشنطن في الذكرى الخمسين لتأسيسه في أوائل العام ١٩٩٩ ؛ من اختبار لما تأسّس في عقيدة الحلف العسكرية من مبادئ ومهمات جديدة يمكن أن تطبق في الأزمات المماثلة والمستقبلية على مجمل الأراضي الأوروبية ، وطرح إمكانية التدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، شريطة الحصول على إذنٍ من الأمم المتحدة (غير أن الحلف شن حربه على العراق عام ٢٠٠٣ بدون تفويض من الأمم المتحِدة متحدّياً الشرعيّة الدّولية ، وهذا الأمر سنتطرق إليه في الفصل الثالث) . وفي تلك الفترة ، وجد أمين عام الحلف خافيير سولانا أن هذا التوجه الإستراتيجي سيحكم سياسة الحلف في القرن الحادي والعشرين ، وسينقله من مجرد إطار مهتم بالدفاع الجماعي الى " منظمة ضامنة للأمن في أوروبا وللقيم الديمقراطية " . إن هذا التوجه جدير بالدراسة والتأمل ؛ هناك توسيع لمهام الحلف وأخطرها إدارة الأزمات الدولية ، وهي من صلب وظائف الأمم المتحدة ، وهناك توسع جيوبوليتيكي عند الحديث على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . هذا خروج على الوثيقة التأسيسية للحلف التي حددًت وظائفه في منطقة شمال الأطلسي ، أي أميركا الشمالية وأوروبا الغربية (١) .

وهكذا يمكن إعتبار حرب كوسوفو أول إختبار حقيقي لتأكيد قدرة الحلف على تطبيق مبدأ إدارة الأزمات ، بدءاً في محاولته حل الأزمة سياسياً بواسطة تأسيس مجموعة الدول الثماني التي أنشئت لهذا الغرض ، وانتهاء بالضربات الجوية العقابية من أجل إرغام القيادة اليوغوسلافية على سحب قواتها من الإقليم والعودة الى الحلول السلمية . وإعتبارها أول وسيلة أرادت الولايات المتحدة من خلالها إظهار قدرتها على أن يكون لها الكلمة الفصل في حل النزاعات الدولية ، وإرساء المفهوم الإستراتيجي للحلف على أساس العمل المستقل والتحرك المنفرد دون المنظمة الدولية المنوط بها القيام بمثل هذه الأعمال . وعليه حصل كل ذلك مع محدودية الدور الأمني للاتحاد الأوروبي في البلقان ، والقارة الأوروبية عموماً ، ومع الضغط الأمريكي المتزايد على موسكو حتى تقبل بالمتغيرات الدولية الجديدة تحت وطأة مشكلاتها وأزماتها الداخلية . وقد أشرنا الى تراجع الدور المأمول من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تجاه قضية الأمن الأوروبي . ومهما يكن من أمر ، زادت الشكوك في العلاقات الأمريكية ـ الروسية ، لتؤسس لتغيير داخلي عميق في روسيا ولأزمات متلاحقة حيال الموقف من التوسع الأطلسي على حساب الأمم المتحدة وظائفياً ، وعلى حساب المنظمات القارية والإقليمية المعنية بحفظ السلم والأمن (٢) .

---

(١) عدنان السيد حسين ، "التوسع الأطلسي" ، (قضايا دولية) ، ص٦٥ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

وبعد حوالي عقد من الزمن على حرب كوسوفو ، أخذت الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية ، إنتهاج أسلوب التهديد والوعيد لحل مشكلة الإقليم بشكل يتعارض مع مصالح الصرب ، وجرت المراهنة على الإعلان الفوري لإستقلال كوسوفو ، وعندما فشلت محاولات تمرير قرار بذلك عبر مجلس الأمن الدولي ، دفعوا ألبان كوسوفو في العام ٢٠٠٨ لإعلان الاستقلال من جانب واحد والخروج من كيان صربيا . وعلى الفور قامت الولايات المتحدة وثلثا دول الاتحاد الأوروبي بالإعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة ، ووصل عدد هذه الدول الى أكثر من أربعين دولة في نفس العام ، ولم يعر أصحاب هذا القرار بتاتاً اهتمامهم للعواقب التي ستنجم عنه ، ليس فقط بالنسبة الى صربيا بل للدول الأخرى ، والأهم من كل ذلك أن هذا التصرف سيدفع البعض في كل العالم نحو الإنفصال . وعلى ما يبدو فإن الساسة الأمريكيين رغبوا عبر منح الإستقلال لكوسوفو ، أن يبرهنوا للرأي العام وخاصة في الإتحاد الأوروبي وروسيا ، أن سلسلة قصف يوغوسلافيا من دون تفويض من الأمم المتحدة لم تكن هباءً ، وأن تؤكد أنه نجم عن ذلك تغيير السلطة في بلغراد ، وجاء الديمقراطيون بدلاً من ميلوسوفيتش ، وحصل الجبل الأسود على الإستقلال والآن جاء دور كوسوفو (١) .

ثانياً : الاستراتيجية الروسية من توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً :

كانت روسيا تبدي معارضة جدية لإنضمام دول أوروبا الشرقية والدول التي انفصلت عن الإتحاد السوفياتي السابق الى حلف شمال الأطلسي ، لأن هذا يعني بالنسبة إليها أن تظل هي وحدها أمام دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولا سيما أن في بال بعض النخب الروسية أن مد حدود هذا الحلف ليتاخم حدود روسيا ، قد يؤدي الى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود والأراضي الروسية ، وثم إمكانية تطويقها وعزلها ، وبالتالي قُصر مدة الإنذار للقوات المسلحة ، وهذا يعني تهديد خطير لأمن روسيا القومي وسلامتها . وهنا يجب الإنتباه الى نقطة مهمة تتعلق بسياسة الإحتواء ، التي كان الغرب يتبعها لجذب الدول التي كانت محيطة بالإتحاد السوفياتي عبر إقامة التحالفات من أجل تطويقه داخل حدوده الإقليمية . هذا ونجد أنه ما يزال هناك في روسيا من يعتقد أن هذه السياسة ما زالت تتبع حالياً من الغرب تجاه روسيا الإتحادية ، مع فارق الدول ، حيث كانت دول الشرق الأوسط بموقعها الجغرافي القريب من الاتحاد السوفياتي تمثل خط الدفاع الأول له ، أما الآن فإن الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي هي التي تمثل هذا الخط . ويرى هؤلاء أن سعي الغرب الى جذب دول أوروبا الشرقية وبقية دول الإتحاد السوفياتي السابق الى حلف شمال الأطلسي ما هو إلا دليل على هذا الاعتقاد . فالروس يدركون أن من مصلحة الغرب عزل روسيا

---

(١) بريماكوف ، "العالم بدون روسيا" ، (قصر النظر السياسي وعواقبه) ، ص ٢١٦ .

ومنعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه ، وهو ما ينصح به بالفعل ساسة الولايات المتحدة ، ويؤكدون ضرورة انتهاج سياسة جديدة مع روسيا الاتحادية ، خصوصاً أنهم يدركون أن روسيا كقيمة وكيان سياسي وبنية جيوستراتيجية لم تخسر في مواجهتهم . ويحذر هؤلاء السّاسة من أن روسيا قد تظهر كعدو استراتيجي مرة أخرى ، ولا سيما أن روسيا تنظر بعين الريبة الى استمرار وجود حلف شمال الأطلسي ، وتؤكد دائماً أن الهدف الذي تأسس الحلف من أجله قد تلاشى من مسرح العالم السياسي والجغرافي (١) .

يعتبر بريجنسكي أن توسيع أوروبا وحلف الناتو هو مما يخدم أهداف السياسة الأمريكية على المدى القصير وعلى المدى الطويل : إذ إن أوروبا أكثر اتساعاً ، هو أمر يزيد من طائلة النفوذ الأمريكي ، فقبول أعضاء جدد من وسط أوروبا ، هو من جانب ، سوف يحول دون بناء أوروبي متماسك سياسياً بالقدر الذي يصبح فيه منافساً حقيقياً للولايات المتحدة في بعض المناطق التي للاتحاد الأوروبي مصالح مهمة فيها كالشرق الأوسط . ومن جانب آخر ، سوف يحول من استيقاظ الطموح الجيو-سياسي الروسي تجاه أوروبا الوسطى ، وبذلك يكون على الولايات المتحدة أن تختار بين بديلين ؛ إما بناء نظام أوراسي - أطلنطي من خلال آليتي توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ، أو الحفاظ على علاقات طيبة مع روسيا (٢) .

ومبررات التوسع شرقاً ، يمكنها أن تعطي للحلف أدواراً غير المعلنة ، فإستمرار المساعي لمحاصرة روسيا بوصفها ما زالت تشكل منافساً ، سيقوض جهودها للعودة الى لعب دور عالمي وحتى إقليمي ، وبهذا يتحول الناتو ضمانة بوجه روسيا ، أو بوصفه في عالم توازن القوى ضمانة للأمن العالمي ، كحاجز يمنع عودة روسيا الأمبراطورية . وهنا يشدد كيسنجر على أهمية التعاون مع روسيا وتقوية آليات التشاور لبناء " نظام جديد لأوروبا من الغرب الى الشرق .. " ، مع التصور بضم روسيا في إطار حلف يوفر " لها أمناً إقليمياً أكبر ، وبخاصة مع تناقص عدد سكانها شرقاً " ، بوصفه ركناً أساسياً للأمن والسلام العالميين على أن يتزامن توسع الناتو مع توسع الاتحاد الأوروبي ، ولو أدى ذلك الى تخفيف قابلية العمل االعسكري للناتو والتخفيف من التماسك السياسي للاتحاد ، وصولاً الى حد تصور قيام نظام عبر أوراسيا يضم الصين ويؤمن السلام . ولا يكون التوسع شرقاً لتلبية تمنيات البلدان ، بل سعياً لثقل مواز للمركز الأوروبي الناشئ (الاتحاد الأوروبي) الذي لا سلطة لها فيه ، في ظل ما يراه كيسنجر من خطورة التنسيق المتزايد بين الأوروبيين بتبني القيام بعمليات عسكرية ضمن إطار الاتحاد الأوروبي ، ثم العودة لاحقاً للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأنها وهو ما يُوجد برأيه " حزباً أوروبياً داخل الناتو " ، فكان الرد من خلال الناتو نفســه

---

(١) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية"، ص ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) زبغينيو بريجنسكي ، "رقعة الشطرنج الكبرى" : الأولوية الأميركية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ترجمة أمل المشرقي (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩) ، ص ٧٣ .

الذي يشكل توسعه وسيلة لإضعاف الإتحاد الأوروبي ، مع حفظ مركز قيادي للولايات المتحدة في الأمن والسياسة الأوروبيين بربط الدول الأعضاء بإطار غير الإطار الأوروبي ما يساهم في لجم سياسات أمنية ودفاعية مستقلة ، مهما كانت محاولات الإتحاد الأوروبي لتقوية نفسه ، بإنضمام دول أكثر ميلاً للإنحياز واتباع السياسة الأمريكية ، وترى في الناتو فرصة للمساعدة ، كبديل للإندماج الكامل السياسي والإقتصادي في الإتحاد الأوروبي (١) .

أخذت حدة التوتر بين روسيا والغرب تتصاعد بعد أن أعلن حلف شمال الأطلسي برامجه التوسعية في وسط أوروبا وشرقها ، واشتعل بين بلدان أوروبا الإشتراكية السابقة ودول البلطيق سباق على الإلتحاق بالحلف ، الأمر الذي أدى الى إنزعاج الكرملين بشكل كبير . وفي ظل هذه التطورات الأمنية والسياسات الدولية ، إنعقدت قمة الأطلسي في بروكسل في ١٠ و١١ كانون الثاني من العام ١٩٩٤ ، وشكلت أهمية لافتة نظراً لما تطرقت إليه من قضايا هامة بعد الحرب الباردة ؛ بحيث حددت المهمات الإستراتيجية للحلف بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وزوال الخصم التقليدي للغرب ، وقامت ببت طلبات انضمام دول أوروبية شرقية إلى الحلف وخصوصاً تشيكيا وسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا ، مع التركيز على معالجة الأمن الأوروبي في ضوء تطورات البلقان وأخطرها مشكلة البوسنة والهرسك . وأمام هذا الواقع توصلت قمة الأطلسي في ٢٦ حزيران ١٩٩٤ الى الاتفاق والتوقيع مع موسكوعلى "إستراتيجية الشراكة من أجل السلام" ؛ ورغم أن هذه الاستراتيجية هي صيغة للتعاون العسكري بين دول الحلف ودول شمال أوروبا الشرقية - التي كانت في موقع الخصم حتى الأمس القريب - وتتضمن تحضيرات أمنية مشتركة تبدأ بالمشاورات الأمنية والمناورات العسكرية المشتركة ، إلا أن موسكو هدفت من خلالها الى تحقيق هدفين : الأول ، إقامة تعاون عسكري وثيق بين روسيا ودول الحلف ، والثاني ، توسيع التعاون السياسي بين الجانبين في مجال الأمـن الأوروبـي (٢) .

وقد جاء الموقف الروسي كحل وسط بين إتجاهين : إما بقاء دول أوروبا الشرقية معزولة خارج إطار الأمن الأوروبي ، أو قبول دول البلطيق ودول من أوروبا الشرقية في عضوية الحلف بدون الإتفاق مع روسيا . على أن القيادة الروسية من خلال الرئيس يلتسن إستغلت إستراتيجية الشراكة من أجل السلام لتعزيز الموقف الروسي من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لاحقاً بحيث يكون لها دور فاعل . هذا بالإضافة الى تفعيل آلية التشاور بين روسيا والحلف ، وإطلاق النفوذ الروسي في مناطق أوروبية . تزامن ذلك مع زيادة الاهتمام الروسي بمشكلات البلقان ، وضبط التطورات الأمنية والإقتصادية والسياسية داخل الجمهوريات المستقلة ، ودفع الغرب ليقدم مساعدات إقتصادية لروسيـا

---

(١) المصدر السابق ، ص ١١٨ - ١١٩ .
(٢) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٣٠٢ .

في مقابل التحرك على خط توسيع عضوية حلف الأطلسي . غير أن ذلك لم يمنع موسكو لاحقاً من التهديد بتشكيل حلف لمواجهة الناتو من دول كومنولث الدول المستقلة ، إلا أن هذا التهديد لم ينتقل إلى حيّز التطبيق ، ذلك أن الكثير من هذه الدول ، ما عدا بيلا روسيا ، ربما قد تسابقت للانضمام إلى هذا البرنامج أو ذاك من البرامج التي أعلنتها أوروبا لاحتواء دول الكتلة الشرقية السابقة ، ومن ثم إستيعابها . ويبدو أن آفاق العلاقة بين هذه الدول وحلف شمال الأطلسي تسير بإتجاه استيعاب دخولها وفق خطة زمنية مقترحة . وقد أشار زبيغنيو بريجنسكي الى ذلك في كتابه المعروف "رقعة الشطرنج الكبرى" ، حيث توقع أن يشهد العقد الحالي انضمام معظم هذه الدول الى حلف شمال الأطلسي أو الإتحاد الأوروبي فعلاً (١) .

الغرب الأطلسي رد على الموقف الروسي بإقرار خطة العلاقات الخاصة مع موسكو في العام ١٩٩٥ ، في محاولة لطمأنتها أمنياً ، والتمهيد لتوسيع الحلف الأطلسي ، وأفاد من المشاركة الروسية في الخطة الأمنية للبوسنة ، التي وطدت قيام تحالف دولي واسع بعد التحالف الذي تمَّ في حرب الخليج الثانية . إلى ذلك أخذت قيادة الحلف تسعى لتوسيع أهدافها بحيث يتحول الحلف تدريجياً الى كتلة لها برامج سياسية وإقتصادية وإيديولوجية ، إضافة الى البرامج العسكرية . لقد تقدم الأطلسي وتراجعت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ملف الأمن الأوروبي ، التي بدت مثقلة ومترهلة . وظهر الإصرار الأميركي على توسيع الحلف وسط ظروف دولية مؤاتية ، ففي قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في لشبونة عام ١٩٩٦ ، صرح نائب الرئيس الأميركي آل غور أن خطط الحلف بتحديد أسماء الدول الجديدة التي سيضمها ، ستتم في العام المقبل ، رغم المعارضة الروسية . فالإصرار الأميركي على توسيع الحلف ناتج عن الرغبة في تثبيت الدور القيادي الأميركي في قمة النظام الدولي وإعاقة بناء روسيا القوية ومحاصرتها بالأداة الأطلسية . وما العمليات العسكرية التي اضطلع بها الحلف تحت عنوان الدفاع عن الأمن الأوروبي إلا عامل مساعد لهذا الدور الأميركي المتعاظم . وحتى أن إستمرار حلف الأطلسي مثل عقبة أمام قيام نظام أمني ـ عسكري داخل الاتحاد الأوروبي ، وعلى الرغم من التوقيع على إتفاق في برلين في حزيران ١٩٩٦ ، يسمح بتشكيل فيلق أوروبي خاص داخل الحلف يقوم بعمليات خاصة دون مشاركة أميركية ، إلا أن القوات الأوروبية المنبثقة عن هذا الإتفاق لن تتمتع بإستقلال كامل عن الولايات المتحدة لأنها ستحتاج دوماً الى العتاد اللوجستي والسلاح وأجهزة الإتصال والتكنولوجيا المتقدمة التي تملكها أميركا (٢) .

---

(١) حسين ، "التوسع الأطلسي"، ص ٣٩ ـ ٤٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٧٥ .

وفي ٢٧ أيار ١٩٩٧ ، وقعت موسكو مع الحلف " ميثاق باريس " ، ومن ثم وافقت عملياً على ضم دول جديدة الى الحلف ودشن الحلف توسعه بإنضمام بولندا وتشيكيا والمجر عام ١٩٩٨ الى صفوفه كدفعة أولى ، مما عكس ميزان القوى العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وقد تعهد الحلف بموجب هذا الميثاق بعدم نشر الأسلحة النووية في الدول "الأطلسية الجديدة" أونشر قوات من دول أخرى فيها . لكن هذا عملياً ، لم يمنع انخراط هذه الدول في المنظومة العسكرية للحلف ، ووضعها تحت "مظلته النووية" ، وهذا الخلل الاستراتيجي ضاعف من طموحات الحلف بمزيد من التوسع ، وأضعف روسيا جيو ـ سياسياً في دول البلطيق وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ، وخصوصاً أن أوكرانيا نفسها وقعت في صيف ١٩٩٧ ميثاقاً أمنياً مع الحلف ، وتبنت نهج التكامل في البنى الأوروبية والأطلسية ، وجرت مناورات أطلسية ـ أوكرانية ـ بلطيقية ، استخدمت فيها حقول تدريب ومطارات كانت تابعة للجيش الأحمر السوفياتي . وبموجب ميثاق باريس ، تأسس المجلس المشترك الدائم لروسيا وحلف شمال الأطلسي ، الذي تجري في داخله المشاورات على مستوى السفراء ووزراء خارجية ودفاع كلا الطرفين . هذا فضلاً عن تشكيل اللجنة العسكرية الدائمة المشتركة بين الجانبين . وفي شباط ١٩٩٨ افتتح الحلف مكتبه في موسكو ، وافتتحت روسيا في آذار من العام نفسه ممثليها لدى الحلف . وفي أيار ١٩٩٨ تشكلت مجموعة عمل لبرلماني البلدان ، أعضاء الحلف ونواب مجلس الدوما الروسي . وفي قمة واشنطن من العام ١٩٩٩ توصل أعضاء الحلف وتحت وطأة نتائج حرب كوسوفو الى إقرار صيغة للعمل خارج منطقة شمال الأطلسي ، وفيما أرادت واشنطن توسيع الوظيفة الأمنية الى خارج أوروبا ، فضلت دول الإتحاد الأوروبي بشكل عام حصر وظائف الحلف داخل أوروبا والبقاء في إطار الأمن الأوروبي ، فجاءت التسوية كما ذكرنا سابقاً من خلال تبني إدارة النزاعات الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى . . مع تعزيز القدرات الدفاعية للحلف ، من خلال تطوير نظم القيادة والسيطرة والاتصالات (١) .

الأوروبيون بدوا مضطربين أمام التوسع الأطلسي ، فالموقف الفرنسي متردد ، ويفضل بناء أمن أوروبي من خلال قوة عسكرية أوروبية . بيَد أنّ المحاولات الألمانية ـ الفرنسية في هذا المضمار باءت بالفشل ، وتراجعت الى حد التجميد . كانت فرنسا ترفض التوسع شرقاً والضغط على روسيا ، وتفضل ترتيب البيت الأوروبي على نطاق واسع بالتعاون مع موسكو . ونتيجة الخلافات التقليدية بين دول الاتحاد الأوروبي على الدور السياسي والأمني ، تقدم مشروع التوسع الأطلسي على ما عداه وسط تشجيع ألماني ، ومواكبة بريطانية تقليدية للدور الأميركي الذي سيضمن المصالح البريطانية . إذ إن واقع الحال هذا دفع الاستراتيجية الروسية الى أن تسعى الى تعزيز العلاقات مع

---

(١) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية"، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

أوروبا ، مدركة أن الاختبار الحقيقي أمام روسيا هو تقوية العلاقات مع أوروبا وليس أي أوروبا ، بل أوروبا عبر الأطلسية التي يتم تشكيلها حالياً بفعل توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ، والتي من المحتمل أن تظل مرتبطة بالولايات المتحدة إرتباطاً وثيقاً ، إذ تنظر روسيا الى هذه الأوروبا بإعتبارها الخيار الذي يمكن أن يمنح روسيا دوراً دولياً واقعياً ، ويزيد فرصتها في التحول وتطوير ذاتها إجتماعياً ، وبالتالي سيتحتم على روسيا أن تسعى الى الانتماء إليها إذا ما أرادت أن تتجنب العزلة الجيوبوليتيكية الخطيرة (١) .

ولهذا نلاحظ أنه بعد أكثر من عقد كانت التوجهات الاستراتيجية والأمنية الروسية خلاله تعيش حال تخبط في عهد الرئيس بوريس يلتسن ، أصبح واضحاً أن إدارة بوتين سلكت طريقاً مختلفاً ، ولهذا التغيير أسباب كثيرة ؛ فضعف الدولة المتدرج والمرتبط بمشكلات روسيا الاقتصادية والاجتماعية والتدهور النسبي لمكانة روسيا مقارنة بسائر اللاعبين الدوليين الكبار ، والتفكير والعمل الغربيان الجادان في توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل دول الاتحاد السوفياتي ، كل ذلك زاد من المخاوف والخشية الروسية من العزلة ، ولا سيما بعد أن طرأت في الآونة الأخيرة أحداث أثرت في أحادية المصالح ، والوجود الروسي في هذه المنطقة ، وبالأخص بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، والوجود الأميركي المباشر في أفغانستان ، والمصالح الأميريكة المستجدة في نفط بحر قزوين وجيوستراتيجية شبكات نقل النفط والغاز في هذه المنطقة (وهذا الأمر سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث) . هذا فضلاً عن تغير القيادات السياسية الحاكمة في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي ومجيء قيادات عن طريق انقلابات بيضاء أكثر موالية للغرب .

وعلى الرغم من أن جميع العلاقات بين روسيا والحلف قد توقفت في نهاية آذار ١٩٩٩ ، وذلك جراء العمليات العسكرية لحلف الناتو ضد يوغوسلافيا ، فقد استؤنفت بعد قيام جورج روبرتسون ، السكرتير العام للحلف ، في أوّل زيارة له إلى روسيا ، وذلك في شباط ٢٠٠٠ . ويعزى الإجراء الروسي في المقاطعة ، الى محاولة إرضاء إتجاهات داخلية ، وإبداء تضامن نظري سلبي مع دولة سلافية تعرضت للغزو ، وأخيراً التلويح بمصالح روسية في البلقان عند عقد أي تسوية سياسية هناك . وفي ٥ آذار من نفس العام ٢٠٠٠ ، فاجأ الرئيس بوتين العالم بتصريح لتلفزيون "البي. بي. سي" قال فيه أنه "لا يستبعد انضمام روسيا الى حلف الناتو" ، إلا أنه أشار في الوقت نفسه الى أن ذلك لن يتم إلا عندما تتمتع روسيا بوضع متكافئ في هذا الحلف ، مبرراً ذلك بأنه "يتعذر عليه أن يتصور بلده معزولاً عن العالم المتمدن ، مؤكداً أن روسيا تشكل جزءاً من الحضارة الأوروبية" (٢) .

---

(١) حسين ، "التوسع الأطلسي" ، (قضايا دولية) ، ، ص ٧٥ .
(٢) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية"، ص ٣٠٦ .

وفي معرض شرحه أسباب الخلافات الحادة الناشئة من حين الى آخر بين روسيا والغرب ، صرح بوتين قائلاً : "عندما يحاولون عزلنا عن عملية اتخاذ القرارات ، فإن ذلك يثير المخاوف والإنزعاج من جانبنا ، ولكن ذلك لا يعني أننا مستعدون لإغلاق الباب والتقوقع على أنفسنا " . وتبرز هنا مظاهر الحيرة والتشكيك بين الجانبين الروسي والغربي ، فالغرب يعتبر أن أحلام روسيا الإمبراطورية والقيصرية لم تتلاشَ حتى الآن . ولكن تطورات الأحداث وتراجع الوضع الإقتصادي والإجتماعي الروسي ، وتحول الوجود الأطلسي في أوروبا الشرقية الى أمر واقع ، كل ذلك دفع روسيا ، وعلى لسان الرئيس بوتين باعترافه بالإنتماء الجغرافي والسياسي والحضاري الى أوروبا ، وإلى التخلي عن طموحات الإمبراطورية القديمة ، وهو أمر يمكن إدراكه على أساس أن روسيا لم تعد مصدر تهديد فعلي أو فكري للغرب (١) .

ولقد استطاعت روسيا جعل أوروبا تقر في استراتيجيتها المشتركة الخاصة بها بأن مستقبل الشريك الضروري (أي روسيا) يشكل مصلحة استراتيجية لها . وفي أعقاب الإتفاقية التي تم التوصل إليها مع روسيا غداة حادث ١١ أيلول ٢٠٠١ أصبح لدى أوروبا حوار سياسي وأمني مع روسيا أكثر تقدماً من الحوار مع أي شريك آخر ، رغم استمرار التوتر في مجالات السياسة الأخرى (بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن ، مثل تقويم الصراع في الشيشان) (٢) ، فقبل هذا الحادث كانت إدارة بوش تحبذ التوسع ليطال كل ديمقراطيات أوروبا الجديدة في البلطيق وحتى البحر الأسود ، وأن يكون لها فرص متساوية في الإنضمام الى المؤسسات الغربية على الرغم من المعارضة الروسية القوية والمعارضة الداخلية . وفي اجتماع لوزراء خارجية دول الحلف وروسيا في بروكسل في ٧ كانون الأول ٢٠٠١ وافق حلف شمال الأطلسي وروسيا على تدعيم العلاقات فيما بينهما ، واعتبر وزير الخارجية الروسية إيغور إيفانوف ذلك ، تغييراً عميقاً في العلاقات بين الجانبين ، غير أنه أعرب " أن روسيا ليست مهتمة بالإنضمام الى الحلف ، وأنها لن تقف في الصف في انتظار حصولها على العضوية ، مع تأكيده أن موسكو تريد العمل في شكل وثيق مع الحلف ، وهي تملك الإرادة السياسية لتحقيق ذلك " ولحظ وزير الخارجية الأميركي كولن باول " أن تعزيز العلاقات مع روسيا لا يعني أنها باتت عضواً في الحلف ، وأنما نعزز الإفادة من روسيا لمكافحة الإرهاب" (٣) .

فمن المعرف إذن ، أن روسيا ليست مستعدة وقد لا تكون راغبة في أن تكون عضواً في الناتو ، وأن حدودها الطويلة مع الصين وآسيا الوسطى ، قد تتطلب من الناتو اشتراطات خاصة ، مثل ضمان دفاع جغرافي محدد قبل أن يفكروا بقبول العضوية ، ولكن القول بأن روسيا غير مستعدة للعضوية أمر يختلف كثيراً عن رفض العضوية . بمعنى آخر أن روسيا ليست مستعدة لذلك ربما لأنها ستصبح مثل باقي دول حلف الناتو الأوروبية تابعة للولايات المتحدة الأميركية (بالمعنى الإقتصادي والسياسي) ،

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٠٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٧ .
(٣) جريدة النهار ، بيروت ، ٥ شباط ٢٠٠٢ .

وبالتالي هذا سيقضي على إمكانية أي تقارب أو تحالف بين الصينين والروس . أضف أن انضمام روسيا يعني فتحها أمام حلف الناتو ، والقضاء على قدرتها في الحصول على النفوذ في دول الكومنولث ، وهذا يشكل تهديداً للأمن الروسي (١) .

وقد جددت موسكو في القمة الأطلسية التي عقدت في ٢٨ أيار ٢٠٠٢ ، معارضتها توسيع نطاق الحلف الى ما وراء حدود الستار القديم ، وصرح الناطق بإسم الخارجية الروسية لوكالة "نوفوستي" : " أن خطط حلف الناتو للقيام بجولة توسيع ثانية خطأ . . فممَن سيحمي الحلف أعضاءه الجدد ، ولمَ الحاجة الى مثل هذا الدفاع إذا كنا لم نعد أعداءً وقد انتهت فترة المواجهة " . ومع كل ذلك ، لا بدّ لنا من التساؤل عن سبب التقارب الروسي ـ الغربي ، وخاصة التقارب مع الاتحاد الأوروبي ؟ نعتقد أنه الى بعض المكاسب السياسية والأمنية التي تسعى موسكو لتحقيقها ، يبقى الجانب الإقتصادي هو المهيمن في هذا الموضوع ، فروسيا بحاجة الى تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية ، وخاصة إستخراج المخزون الهائل من الغاز والنفط وتحديث التكنولوجيا المدنية ، ورفع مستوى المعيشة ، وهذا التمويل تأمل روسيا في الحصول عليه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وبالتالي يتطلب من روسيا أن تقدم بعض التنازلات السياسية (٢) .

وعليه ، ابتعدت الوجهة الجديدة للاستراتيجية الروسية عن محاولات عرقلة السياسات الغربية ، وبدلاً من ذلك صارت السياسة الروسية تحاول التقارب والتفاهم أكثر مع السياسات الغربية ، ولا سيما سياستي فرنسا وألمانيا ، كونهما الأبرز والأقرب إلى روسيا من بقية اللاعبين الأوروبيين . وعلى ما يبدو ، شهد سعي روسيا خلال التسعينات من استعادة موقعها كقوة عظمى والبحث عن دوائر نفوذ جديدة ، تراجعاً ، وحلت مكانه عملية تكيف أكثر واقعية مع السياسات العالمية القائمة ، الى جانب هدف رئيسي هو تعزيز موقع روسيا كقوة إقليمية حاسمة ضمن بيئتها الأوراسية المباشرة ، كنقطة بداية لإنطلاقها العالمي ، إذ يشير واقع الأحداث الى أن الموقف الروسي من توسعات حلف شمال الأطلسي نحو الشرق تميز بعدم الثبات والقطع . ويرجع ذلك ، في رأيًنا ، الى أن القيادة الروسية أدركت أن عملية التوسع جارية لا محالة ، وأن روسيا في وضعها الحالي لا تستطيع وقف زحف الحلف والتأثير في الدول الراغبة في الإلتحاق بصفوفه ومنعها من عمل ذلك . وبالتالي شرًعت روسيا تتحدث بلغة أكثر مرونة ، وتشير الى أنها لا تستطيع حرمان أي دولة من حق الالتحاق بحلف شمال الأطلسي ، ولكنها ضد هذه التوسعات لأنها ستؤدي الى عدم الإستقرار في أوروبا . وهذا ما يفسر عدم حضور الرئيس بوتين قمة براغ (العاصمة التشيكية) في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، والتي مهدت الى انضمام سبع دول جديدة الى الحلف في ٢٩ آذار ٢٠٠٤ ، أربع دول من أوروبا الشرقية (رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا) ، ودول البلطيق الثلاثة (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) . وعليه ، أثمر التحول في السياسة الخارجية الروسية في الحصول على بعض الفوائد التي شملت علاقات مميزة مع

---

(١) جريدة النهار ، بيروت ، ٨ كانون الأول ٢٠٠١ .
(٢) المصدر نفسه ، ٥ شباط ٢٠٠٢ .

حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي ، ومكانة أكثر تساوياً مع الآخرين ضمن " مجموعة الدول الثماني " ، وتقدماً مهماً للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية (١) .

إذاً ، إن السعي الى التوسع لضم دول جديدة في أوروبا باتت تحكمه اعتبارات متعددة ، برزت في العام ٢٠٠٨ في قمة بوخارست ، إذ تمت الموافقة على أن تشمل العضوية كرواتيا وألبانيا ، حيث لأوروبا مصلحة في مد الحلف كعامل أمني لتدعيم استقرار منطقة البلقان ، مع رفض انضمام مقدونيا وجورجيا وأوكرانيا ، رغم الجهود والدعم الكبيرين الذين تمتعت به كل من الأخيرتين من الرئيس الأميركي بوش بشكل علني ومن دول "أوروبا الجديدة" ، وسبب الرفض يعود الى معارضة دول "أوروبا القديمة" ، لِمَا يمكن أن يشكله ذلك من استفزاز مباشر لروسيا ، التي أعلنت علانية رفضها الخطوة بتصريح بوتين في قمة "روسيا ـ الأطلسي" في بوخارست ، أن موسكو " ستعتبر اقتراب الناتو من حدودها تهديداً مباشراً لأمنها " . مع ما سبق ورافق ذلك من توترات في المنطقة وتهديدات ، والمخاطر الكبيرة التي تنجم عن هكذا توسع على مستوى الأمن الأوروبي ، ولمراعاة الشراكة الإقتصادية القائمة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة كما أشرنا سابقاً ، ولكن أيضاً في مجال التبادل التجاري والاستثمارات ، وهي أمور تظهر التأثير المتنامي للدور الروسي في سياسات الحلف والاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة فيما بينها ، في ضوء التصاعد المتزايد لِوَزنِ الاتحاد الأوروبي ضمن إطار الناتو بتحديد أولوياته ومصالحه والدفاع عنها . وهو ما تترجم عقب الحرب الجورجية ـ الروسية بتفضيل الحوار مع روسيا كخيار تؤيده جدول الإتحاد الكبيرة (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا) ، في وجه خيار يحمل ملامح العقوبات الذي مثلته بولونيا وبريطانيا ، وهو ما تأكد في موقف الرئيس الفرنسي ساركوزي بوصف بلاده رئيسة للاتحاد الأوروبي بالحفاظ على الصداقة بين الطرفين واستبعاد ضم أوكرانيا للاتحاد (٢) .

ومما تقدم ، نرى أن واقع الحال يشير أن موسكو قد لا تستبعد عضويتها في حلف شمال الأطلسي ، ولكن بشروط يؤدي تنفيذها عملياً إلى تلاشي الحلف بصورته الحالية ؛ إذ يتعارض ذلك تماماً مع البنية الأساسية للحلف التي يقال إنها لا تتضمن مكاناً لروسيا ذات التوجهات الإمبراطورية تحديداً . كما أن الولايات المتحدة ترفض عضوية روسيا في حلف الأطلسي ، إيماناً منها بأن هذا قد يؤدي إلى إشعال الصراعات والإنقسامات داخل الحلف وسيصبح بإمكان روسيا فرض مصالحها على مقرراته . وكما يسعى الغرب من منع روسيا من تحويل رابطة الدول المستقلة الى حلف عسكري ، الذي سيؤدي إلى قلب موازين القوى في أوراسيا . ويعتقد الكثير من الخبراء العسكريين أن القوة النووية الروسية من الأسباب الأساسية لتخوفات الغرب من إلتحاق موسكو بالحلف ، وهذا يتضح تماماً إذا ما قارنا التناسب بين هذه القوة الروسية وقوة الحلف ، مع أخذ القوة العسكرية الأمريكية في عين الإعتبار .

---

(١) النهار ، ٥ شباط ٢٠٠٢ .
(٢) فلاديمير بوتين ، "توسيع الأطلسي تهديد لأمننا بدلاً من محاصرة إيران لنتصرف بذكاء" ، جريدة السفير ، بيروت في ٥ /٤/٢٠٠٨ .

الفقرة ألثانية : الإستراتيجية الأمنية والدفاعية الروسية حيال مخططات الإتحاد الأوروبي :

بعد الإخفقات العسكرية التي مني بها المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في آسيا الوسطى أثناء غزوه لأفغانستان عام ٢٠٠١ ، وفي الشرق الأوسط أثناء حربه ضد العراق عام ٢٠٠٣ ، وكذلك في حرب حليفته إسرائيل ضد لبنان عام ٢٠٠٦ ، أخذ هذا المعسكر يبحث عن إستراتيجيات جديدة لبسط نفوذه على الساحة الدولية ، علَّه يعوض عن إخفاقاته هذه وعن عجزه في تحقيق أطروحته العالمية المدويَّة " مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية " ، بحيث لم يكتفِ بالتمدُّد عبر أداته العسكرية "حلف الناتو" الى قلب أوروبا وشرقها ، ولم يكتفِ كذلك بدعمه لتغيير الأنظمة الموالية لروسيا في أوكرانيا وجورجيا ، والتهديد بضمهما الى الإتحاد الأوروبي ، بل أخذ يهدد بإقامة نظام صاروخي باليستي إستراتيجي في شرق أوروبا ، يضمن التفوق الأطلسي في أوروبا وأميركا والعالم . وأخذ به التمادي الى أن حرَّض ودعم جورجيا لشن هجوم عسكري طائش على إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ، على مقربة من عقر دار روسيا النّووية ، ولم يكن بحسبان الغرب أن روسيا بوتين الشرسة هي ليست روسيا يلتسن العاجزة . ولم يكن الغرب يتوقع أن المقاتل الروسي سينتفض للدفاع عن كبريائه وكرامته التي أُهينت على مدى عقدين من الزمن ، كما قال بوتين . وبهذا يكون الرّد الروسي الساحق في جورجيا ، قد أعاد هيبة الردع الروسية الى واجهة العلاقات الدولية ، وغيَّر مسارها ليرسم طريقاً جديداً لأجواء الحرب الباردة .

أولاً : الإستراتيجية الرّوسية من الدِّرع الصَّاروخي الأميركي في شرق أوروبا :

لقد كانت سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التي اتخذها الرئيس السوفياتي الأسبق غورباتشوف في هذا الصدد ، حجر الزاوية في التقدم الملحوظ في العلاقات الروسية ـ الأميركية منذ منتصف الثمانينيات ، والذي وصل الى حدِّ الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (١) . وكان انسحاب الولايات المتحدة في ١٣ كانون الأول ٢٠٠١ من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية (إي بي أم) ، الموقعة مع الإتحاد السوفياتي السابق في العام ١٩٧٢ ، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأميركي ـ الروسي الذي بني عليها . وفي ذلك الوقت اقتصرت منصَّات الإعتراض الصاروخي على موقعين اثنين داخل الولايات المتحدة أحدهما في ولاية ألاسكا والآخر في ولاية كاليفورنيا . وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار ، حيث اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة ، التي أعلنتها في كانون الثاني ٢٠٠٧ ، لإقامة درع مضاد للصواريخ تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا ، وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر ، وهي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات ، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره في الفضاء قبل وصوله الى هدفه على الأرض (٢) .

---

(١) Walter LaFeber، America، Russia and the Cold War (1945 - ١٩٩٢ ، New York: McGraw-Hill، 1993) ، Seventh Edition، pp 324 - ٣٢٥)
(٢) Press novsti، 6/3/2007 .

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأميركي ، واعتبرته موجّهاً ضدها وليس لصد هجمات صاروخية محتملة من إيران وكوريا الشمالية ، والهدف منه هو إحلال الخلل في التوازن الاستراتيجي النووي بين الولايات المتحدة وروسيا لصالح الأولى ، وعبر الرئيس الروسي بوتين ـ في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة ـ عن رفض بلاده له ، واتهم الولايات المتحدة بأنها : " تستهتر في اللجوء الى القوة ، وأن هذا النظام موجه ضد شيء غير موجود ، وسيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي ، وسيؤدي الى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم ، فإذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا ، فستكون أوروبا هدفاً للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك " . وعلى الرغم من معارضة الإتحاد الأوروبي للدرع الصاروخي ، فقد هدد بوتين كل من بولندا وتشيكيا وأوكرانيا في حال موافقتهم على هذا المشروع ، وقطع إمدادات الغاز عنها ، وأقر أن سباقاً للتسلح في العالم يبدأ في العالم ، وتبدأ معه حرب باردة جديدة ، وانتقد بوتين ما أسماه "إستعراض العضلات" من جانب حلف الناتو على حدود روسيا قائلاً : " ليس خطأنا أننا لم نبدأ بضخ مليارات من الدولارات لتطوير أنظمة تسلح ، حلف شمال الأطلسي نفسه يتوسع ، إنه يقترب من حدودنا ، قلّصنا قواعدنا في كوبا وفيتنام ، فما الذي حصلنا عليه ، قواعد أميركية في رومانيا وبلغاريا ، ومنطقة دفاع صاروخية جديدة يجري تشييدها في بولندا " (1) .

وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالويفسكي أن روسيا تنظر الى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي ، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأميركية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا الى قسمين ، وأن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا ، وأعرب بأن روسيا " ستحتفظ بقوات نووية فعالة حتى لو كانت تخطط لخفض الترسانة الهجومية الاستراتيجية الى ١٥٠٠ رأس حربي نووي في إطار محادثات نزع السلاح الجارية مع الولايات المتحدة " مؤكداً أن روسيا " ستحتفظ بالثلاثي النّووي القائم وهو المكوّنات البريّة والبحريّة والجويّة بأي حال من الأحوال . . الذي هو البنية الأهم للقوات النووية الاستراتيجية ولا نخطط للتخلي عنها . . وفي فترة خمسة أعوام الى سبعة أعوام ، أو ربما عشرة أعوام قادمة ، ستفي القوات النووية بحاجة جيش البلاد بشكل تام " (2) .

هذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأميركي كُلِّلَ بتوقيع الرئيس بوتين مرسوماً في ١٤ تموز ٢٠٠٧ ، يقضي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية والحد من التسلح التقليدي في أوروبا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها ، وكانت الاتفاقية قد وقعت في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفي الأطلنطي ووارسو وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة ، والتي تقضي بإجراء

---

(١) نورهان الشيخ ، "العلاقات الروسية ـ الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية" ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١ تشرين الأول ٢٠٠٧ .
(٢) جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٦ /١/ ٢٠٠٢ .

تخفيض كبير في عدد الدّبابات وقطع المدفعيّة والعربات المدرّعة وغيرها من الأسلحة المنتشرة بين الأطلسي والأورال ، واعتُبرت في حينها تاريخًا لنهاية الحرب الباردة ، وحجر الزاوية في سياسات الحدّ من التّسلّح وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي ، وتهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التّوازن العسكري في أوروبا من خلال وضع قيود على فئات من المعدات العسكرية الرئيسية لدول حلفي الأطلنطي ووارسو ، ويتضمن ذلك الدبابات والمدرعات والمدفعيات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية ، الأمر الذي عزّز من تراجع شبح الحرب عن أوروبا التي كانت دومًا ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى (١) .

ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ ، ويترتب على هذا القرار توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلنطي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا ، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية ، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية في أوروبا ، ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب . وقد أعقب ذلك استئناف روسيا في آب ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيدة المدى (تو يو ١٥٠ وتي يو ٩٥) الملقبة بالدببة والقادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥ عاماً ، مما يمثل تهديداً استراتيجياً لواشنطن والاتحاد الأوروبي ، خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة غوام وولاية ألاسكا الأميركية . كما تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا ، يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء طرطوس السوري ، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية الى مياه البحر المتوسط ، الذي كان الأسطول السادس الأميركي يسيطر عليه وحده (٢) .

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين الغربيين ، لا سيّما في الولايات المتحدة ، أنّ الدّرع الأميركية المضادة للصارويخ لا تمثل تهديداً لروسيا ، إلا أنه يظل للجانب الروسي حججه ومبرراته التي يمكن على ضوئها تفهم الموقف الروسي ، خاصة أن روسيا نجحت في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدَّرع الصاروخية الأميركية المزمع إنشاؤها ، وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول ـ إم (إس إس ١٢ م٢) في نيسان ٢٠٠٤ ، وكان آخر هذه التجارب إطلاق صاروخ جديد عابر للقارات ذي رؤوس حربية متعددة من طراز (آر إس ٢٤) وذلك في ٢٩ أيار ٢٠٠٧ . وعليه ، أعلن الرئيس بوتين في تشرين

---

(١) Larrabee‹ Stephen F‹ The New Soviet Approach to Europe‹ in Fleron‹ Frederic‹ Hoffmann‹ Erik P & Laird‹ Robbin - F (eds) ‹ Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues‹ (New York: Aldine de Gruyter‹ 1991) ‹ p - ٦٥٦ .

(٢) الشيخ ، "العلاقات الروسية ـ الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية" ، جريدة الأهرام .

الأول ٢٠٠٧ أن الجيش الروسي بصدد الانتهاء من أنواع جديدة من الأسلحة والصواريخ النووية العابرة للقارات والتي لم يعرف العالم لها مثيلاً ولم تجرب من قبل ، وستكون قادرة على اختراق الدّرع الصاروخي الأميركي المزمع إنشاؤه . وفي ظل هذه الأجواء ، أعلن الرئيس الروسي مدفيديف ان روسيا مستعدة لإبداء رد الفعل بالطرائق العسكرية التقنية ، ومن بينها أن تنشر في مقاطعة كالينيغراد مجمعات صواريخ تكتيكية باليستية من طراز اسكندر١ التي يصل مداها الى ٥٠٠ كم ومن الصعب جداً اعتراض هذه الصواريخ . ومن بين هذه الإجراءات المضادة أيضاً يذكر الخبراء العسكريون الروس كذلك تسريع تزويد الجيش الرّوسي بمجمعات صاروخية حديثة جداً من نوع (توبل ـ م) ، وتسريع عملية إعادة تسليح الغواصات الذرية بصواريخ حديثة قوية عابرة للقارات من نوع (سينيفا) ، وتسريع عملية بناء ٦ غوّاصات من الجيل الجديد مزودة بصواريخ (بولافا) (١) .

يتعلق أول هذه المبرّرات بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية في التأكيد على كونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه ، أو اختراق دائرة أمنه القومي دون مشاركة فعالة من جانبه ، ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في حزيران ٢٠٠٧ ، قدم بوتين للرئيس الأميركي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار "غابالينسك" الروسي في آذربيجان كبديل للنظام المزمع إنشاؤه في التشيك من أجل تبادل المعلومات حول الأنشطة الصاروخية بين روسيا والإتحاد الأوروبي في إطار مبادرة مشتركة للدفاع الصاروخي تتحقق عدة أهداف ، منها تقليل الكلفة الإجمالية التي تتكبدها الولايات المتحدة ، وردع إيران عن استخدام صواريخها الباليستية ضدّ مهاجمة الدّول الأوروبية ، واستعادة مسألتي الثّقة والتّعاون الثّنائي مع روسيا ، وتفعيل دور مجلس حلف الناتو وروسيا ، بحيث تصبح الأخيرة جزءاً من منظومة الأمن في أوروبا وليس تهديداً محتملاً لها . كما انه وخلال لقاء بوتين وبوش في تموز ٢٠٠٧ ، اقترح الرئيس بوتين إستعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الإنشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا . ومن هنا يمكن القول إن بوتين حقق الهدف الرئيسي من اقتراحه ، فهو قد وجه رسالة واضحة الى الرأي العام الدولي وخاصة لقادة الاتحاد الأوروبي وفحواها : " في حال مضيتم في تعاونكم مع الولايات المتحدة بمشروع درعها الصاروخية ، فإنكم تتحملون المسؤولية الأخلاقية عن عودة التوتر والرعب الى القارة الأوروبية ، لقد فعلت روسيا أكثر مما توقعتم والكرة في ملعبكم " ، وهنا أراد بوتين كسب الرأي العام الأوروبي علّه يضغط على قادته للعدول عن التعاون مع واشنطن (٢) .

---

(١) Dawisha‹ Karen‹ - Gorbachev and Eastern Europe ‹World Policy Journal‹ volII no2‹(Spring 1986) ‹ pp 279 -- ٢٨٠ - Surikov‹ oris‹ DI: (Moscow: Progress Publishers‹

1988) ‹ pp 37 ٨٢ -

(٢) الشيخ ، المصدر نفسه .

وعليه ، إن روسيا مستعدة للتعاون لتفادي الحرب الباردة ، وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ ، ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها في منطقة ما زالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية . فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوماً أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي ، وكانت بولندا وتشيكسلوفاكيا على وجه الخصوص هي البوابة التي عَبَر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور ، ورغم التقدم في التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ العابرة للقارات ، لم تفقد أوروبّا الشّرقية أهميّتها كمنطقة عازلة بين الاتّحاد السّوفياتي سابقًا وروسيا حاليًّا وأي محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا بواسطة الأسلحة التّقليديّة أو النّوويّة التكتيكية ، ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التي مثلتها منطقة شرق أوروبا لروسيا ، ومن ثمّ سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها ، ليس فقط ضدّ أيّ عدوان من غرب أوروبا ، ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الإثينية أو الدينية أو القومية المختلفة في منطقة وسط أوروبا والبلقان ، والتي كانت دوماً الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التي امتدت لتشمل أوروبا وروسيا ، وفي هذا الإطار حرص الاتحاد السوفياتي على بسط هيمنته على منطقة أوروبا الشرقية ، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة بريجنيف ، التي تقضي بحق موسكو بل وواجبها في التدخل العسكري لمساندة النظم الاشتراكية ، ومساعدة أي دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديداً . فقد أكّد برجينيف عقب التّدخّل السّوفياتي العسكري لقمع التّمرّد في تشيكسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، أنّ موسكو ستحافظ على وضعها في شرق أوروبا حتى لو أدى ذلك إلى الى نشوب حرب عالمية ثالثة ، وكانت دول أوروبا الشّرقيّة السّتّ الحليفة للاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة (رومانيا ، ألمانيا الشّرقيّة ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بلغاريا ، بولندا) بمثابة المجال الحيوي للاتّحاد السوفياتي ومنطقة نفوذه الأساسية ، وتسعى روسيا حالياً الى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واقتلاع بقايا النفوذ الروسي منها (١) . ويعتبر عدم توقيع دول حلف الأطلنطي الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا ـ التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي باستنبول عام ١٩٩٩ ـ مبرراً ثانياً للموقف الروسي ، فهذه المعاهدة تستوعب ـ من وجهة النظر الروسية ـ المستجدات التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة ، وقد صدّقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤ ، كما صدقت عليها بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا ، بينما رفضت دول حلف الأطلنطي (٢٦ دولة في حينها) ، القيام بذلك وأصرّت على وجوب تنفيذ روسيا لما يطلق عليه "التزامات إستنبول" أولاً ، وهي سحب القوات الروسية من مولدافيا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الرّوسي التّامّ لذلك (٢) .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) وكالة أنباء "نوفستي برس الروسية" ، ١٥ /٧ / ٢٠٠٧ .

من ناحية أخرى ، ينبع الموقف الروسي من منظور أوسع ، ليس فقط في توسيع حلف الأطلنطي ، وإنّما في تعزيز القدرات الدفاعيّة للحلف ، بما يمثّله ذلك من تهديد على الأمن القومي الروسي والمصالح الروسية ؛ فقد قام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق ، وإقامة قاعدتين عسكريتين أميركيتين في كل من بلغاريا ورومانيا ، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية ، منها الدرع المضادة للصواريخ ، الأمر الذي جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريباً في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الاستراتيجية . وخلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في ١٠ شباط ٢٠٠٧ ، وجه الرئيس بوتين انتقادات حادة للسياسة الأميركية ، وانتقدها " لاستخدامها المفرط للقوة التي تكاد تكون غير خاضعة للسيطرة في العلاقات الدولية وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه " ، وحذر بوتين من : " أن قيادة الولايات المتحدة لعالم أحادي القطب غير مقبول ، وقد أدى الى مزيد من الحروب والصراعات في العالم ورأى أن توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة " ، وقال بوتين إن "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التّحتيّة باتجاه موسكو ، في حين أنّ التّهديد الحقيقي العالمي يشكّله الإرهاب وأسلحة الدّمار الشّامل " . ومن هنا ، اقترح الرّئيس الروسي مدفيديف ، إقامة تحالف دفاعي يمتد من فانكوفر الى فلاديفستوك ؛ وطبعاً إن تحديد هذه النقاط الجغرافية يؤكد أنه تم طرح فكرة جديدة بخصوص معاهدة الأمن الأوروبي ، التي لا تنحصر فقط في أوروبا ، معاهدة تكون لها قوة قانونية ، ويجب أن تشمل كل الأراضي الروسية والأميركية ، وتكون ملزمة لكل المشتركين فيها . ولكن ردود الفعل السلبية التي ظهرت في الغرب ، زعمت أن هذه المقترحات الخاصة بمعاهدة الأمن الأوروبي الجديدة تسعى لشطب دور الناتو ومنظمة الأمن والتّعاون الأوروبي ، ودور الاتّحاد الأوروبي أو رابطة الدول المستقلة ، وإحلالها بدلاً عنهم (١) .

إنّ تصريحات الرئيس بوتين السّابقة تؤكّد أنّ روسيا تنظر إلى السّياسات الغربيّة على أنّها مصدر خطر على المصالح الروسية ، فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج العربي ، وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى ، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي ، يتكامل مع امتداد حلف الأطلنطي ونشر الدرع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية . فتصريحات بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السّياسات الغربية وخاصة الأميركيّة منها ، وفاعلية الدّور الرّوسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة ، والى سباق التسلح بين موسكو والغرب ، وإنما بالسير بخطى ثابتة ، ولو بطيئة ، لاستعادة بعض مواقع النفوذ الّتي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي ، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما الى علاقة متكافئة بين الشريكين على قدم المساواة ، في إطار نظام متعدد الأقطاب يضم روسيا والصين من جهة ، والاتّحاد الأوروبّي والولايات المتّحدة من جهة ثانية ، ينهي الاحتكار والانفراد الأميركي في إدارة الشأن الدولي .

---

(١) المصدر نفسه .

إذاً ، إن أميركا والإتحاد الأوروبي يعرفان جيداً أن روسيا عائدة بكل قوة إلى عهد الإمبراطورية في أوروبا الشرقية كلها ، وليس في البلقان وحده ، ويعرفان كذلك أن هذه الإمبراطورية ستقف طامعة وطامحة على أبواب أوروبا الغربية ، وتحصل بهذه الوقفة من موضع القوة على نفوذ وسيطرة في أوروبا الغربية يفوق نفوذ كل من الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي ، ليس فقط السّياسي ، بل والأهم ، النفوذ الاقتصادي . ولا ننسى أن روسيا بالفعل تمد أوروبا الغربية بعظم إحتياجاتها من الغاز الطبيعي ، فضلاً عن نشوء شبكة واسعة من العلاقات السياسية والشعبية والثقافية ، وما يهم الغرب في هذا الوضع هو أن يعكس الاتجاه الراهن في طريق روسيا الإمبراطورية ، ولكي يقوم الغرب بذلك فإنّ حلبة الصراع ستكون في أوروبا الشرقية ، وبالذّات تلك الواقعة خارج البلقان . فإذا كانت روسيا تريد إحكام السيطرة على ذلك الإقليم وضمه بإحكام الى إمبراطوريتها المتصورة ، فإن الغرب يريد ضمان الاستمرارية للعملية الجارية حالياً والّتي تنضم بمقتضاها دول أوروبا الشرقية إلى الاتّحاد الأوروبي وكذلك الى حلف الأطلنطي . وفي هذا السياق بالتحديد تقع عملية نشر الدرع الصاروخية ، فهذه الدّرع ستقام ليس على سبيل رد هجوم حربي واقعي أو حتى محتمل بل هي مقامة على سبيل رد الرّدع أولاً ، وثانياً على سبيل التأكد على أن أوروبا الشرقية تقع الآن داخل النفوذ الغربي والأميركي الراسخ ، ولهذا السبب تعبّر روسيا الآن من غضبها من هذه الدّرع ، لأنها تعرف بالفعل إلى من هي موجهة (١) .

ثانياً : حرب جورجيا بين الرّدع الرّوسي والتّخبُّط الأوروبّي :

بعد انهيار الاتّحاد السّوفياتي واستقلال دول القوقاز الجنوبي (آذربيجان وأرمينيا وجورجيا) ، أخذت أقاليم أبخازيا وأدغاريا وأوسيتيا الجنوبية المطالبة بالانفصال عن جورجيا ، فأعلنت كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في العام ١٩٩٢ الاستقلال عن جورجيا من طرف واحد ، وطالبت أوسيتيا الجنوبية أيضاً إلحاقها بأوسيتيا الشمالية التي تشكل جزءاً من روسيا ، ولم يعترف حينها بهذين الاستقلالين سوى روسيا وحدها . وهكذا بدأت مرحلة من المناوشات السياسية والنزاعات العسكرية بين المجاميع القومية الأبخازية والأوسيتية الجنوبية من جهة ، وبين الحكومة الجورجية من جهة ثانية (٢) .

وفي العام ٢٠٠٣ تحول ميخاييل ساكاشفيلي ، المحامي المتخرج من جامعة هارفارد الأميركية ، إلى زعيم "الثورة الوردية" في جورجيا والّتي أجبرت الرئيس إدوارد شيفرنادزة (وزير خارجية غورباتشوف) إلى الاستقالة ، فكان من السّهل إزاحة شيفرنادزة الّذي يمثّل رمز الممارسات السّوفياتيّة السابقة بالإضافة إلى كونه متساهلاً مع الفساد . ولدى وصول الزعيم الديمقراطي "ساكاشفيلي" إلى

---

(١) جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧/٦/١٧ .
(٢) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٢٨٥ .

سدة الحكم ، أعلن ولاءه المطلق للولايات المتحدة الأميركية وأخذ يطالب بانضمام بلاده الى حلف النّاتو ، وفتح بلاده أمام الخبراء العسكريين الأميركيين والإسرائليين لتدريب الجيش الجورجي ، ورفع الميزانية العسكرية لتسليح القوات المسلحة من ٣١ مليون دولار في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي مليار دولار في العام ٢٠٠٧ (مستورداً الأسلحة من الولايات المتحدة وإسرائيل وأوكرانيا ورومانيا) ، وأرسل ٢٠٠٠ جندياً جورجياً لمشاركة قوات النّاتو في الحرب على العراق . ولم يكتفِ ساكاشفيلي من سياساته الإستفزازية لموسكو ، إلى أن أقدم في ليلة الثّامن من آب ٢٠٠٨ على مغامرة عسكريّة طائشة ، قامت القوات الجورجية المحتشدة بعشرة آلاف جندي على الحدود مع أوسيتيا الجنوبية ، بفتح نيرانها الكثيفة على العاصمة تسخينفالي ، وبدأت بتنفيذ عملية عسكرية بأسم "الأرض الخالية" ، فاحتلت بقفزة سريعة قسماً كبيراً من أراضي أوسيتيا الجنوبية ووصلت إلى معبر "روكسك" الجبلي وإغلاقه في وجه القوات الروسية ، وقتلت حوالي ٢٠٠ مواطن أوسيتي ، كما أطلق الجنود الجورجيون النار أيضاً (موقعين عشرة قتلة) على زملائهم الرّوس في قوّة حفظ السّلام العاملة في أوسيتيا الجنوبية وفقاً لاتّفاقية ١٩٩٢ . ودخلت القوّات المسلّحة الرّوسيّة المعركة وقامت بتنفيذ عمليّة عسكريّة مضادة أطلقت عليها اسم "عملية إرغام جورجيا على الجنوح الى السلام" ، وتمكنت من طرد القوات الجورجية من أوسيتيا الجنوبية وطاردتهم داخل أراضي جورجيا ذاتها ، وأرسلت فرقة من ٩٠٠٠ جندي روسي إلى أبخازيا لضرب القوات الجورجية هناك ، وفي الوقت نفسه قامت القوات الأبخازية بإستعادة القسم الأعلى من "وادي كودور" والذي كانت قد احتلته القوات الجورجية قبل عامين من ذلك منتهكة الاتفاقات الموقعة (١) .

وكما كان التّحرّك الجورجي لاجتياح إقليم أوسيتيا الجنوبية يوم افتتاح الألعاب الأولمبية في بكين مفاجئاً للكثير من المحللين والمراقبين الدوليين ، كان رد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لأوسيتيا الجنوبية مفاجئاً أيضاً ، فلم يتوقع أحد أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة ، متصورين أن أقصى ما يتوقّع من موسكو أن تفعله هو الشجب والتنديد ومطالبة المجتمع الدولي بالتّدخّل السّريع لإيقاف الاعتداء ، ولكن على ما يبدو أنّ الحسم بالقوّة كان هو الإستراتيجية الأفضل من وجهة النظر الروسية في مثل هكذا حالات ، وبهذا يكون عامل الردع العسكري الروسي عاد ليفرض نفسه مجدداً على مسار العلاقات الدولية (٢) . وتعتبر الحرب الجورجية ـ الروسية هي الأخطر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فهذه المرة الأولى التي تدخل فيها روسيا في حربٍ مباشرة منذ عقود مع دولة أخرى ، وتحديداً أين ؟ ومع من ؟ في منطقة جيوستراتيجية من الطراز الأول ، وواحدة من أكثر مناطق العالم خطورة ، حيث أنابيب النفط والغاز ، والتنوع اللغوي والإثيني الكبير .

---

(١) بريماكوف ، "العالم بدون روسيا" ، (قصر النظر السياسي وعواقبه) ، ص٢٣٣ .
(٢) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

والقوقاز من النّاحية الجغرافية يشكّل حاجزًا جبليًّا عملاقًا يفصل بين قارتي أوروبا وآسيا ، وهو تاريخياً كان أرض الصّراع الرئيسي بين الأمبراطوريات الثلاث ، العثمانية والفارسية والروسية ، والذي أسفر عما يسمى "حروب القوقاز" المديدة في القرن التاسع عشر . حصيلة هذه الحروب كانت سيطرة إستنبول على جنوب القوقاز (جورجيا ، أرمينيا ، آذربيجان) ، وهيمنة روسيا على شمال القوقاز (داغستان ، الشيشان ، إنغوشيا ، أوسيتيا الشمالية ، بلقاريا ، شركيسيا) ، إلى أن سقطت المنطقة برمّتها لاحقا في حضن الدّب الروسي السوفياتي . . ومهما يكن الأمر والإعتبارات فإنّ التّحرّش العسكري مع روسيا بوتين ومدفيديف ، هو ليس نفسه مع روسيا يلتسن ؛ حيث يعني التدخل العسكري بهذا الحجم تصعيداً يلوي الأذرع ، أو يذهب إلى الاقتراب من النّووي في حال التدخل الغربي المباشر ، أو بداية لحرب باردة جديدة ذات نكهة (شروط وسمات) ، غير تلك الّتي كانت بين المعسكرين السّوفياتي والغربي (١) .

وعليه ، يجب أن تقرأ الحرب الجورجية ـ الروسية وما قد ينجم عنها من نتائج وتداعيات على أوروبا والعالم ، ولا سيما بالنسبة إلى العلاقات الرّوسية ـ الأميركيّة والرّوسيّة ـ الأوروبيّة . وصحيح أنّ من بدأ الحرب هي جورجيا رامية القفز في وجه روسيا ، وصحيح أن هذا التجرّؤ ما كان ليحدث لولا التّنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية وتشجيعها بل وتحريضها (التّنسيق يكشفه التّسليح الأميركي والاسرائيلي للجيش الجورجي والمسارعة الأميركية بنقل القوات الجورجية من العراق الى ميدان الحرب ، بالإضافة الى الدعم اللوجستي والسياسي والحشد الإعلامي الأميركي ضد روسيا) ، ولكن ضخامة الرّدّ الرّوسي العسكري الحاسم تدلّ على ارتباك المعتدين والوقوع بالمفاجأة ، كأن روسيا هي التي شنت الحرب ، ومهما كانت النتائج ، فإنّ تجربة حرب جورجيا ـ أميركا ضد روسيا ، أعادت لروسيا هيبة الدولة الكبرى عسكرياً ، وأين ؟ في أوروبا . فالولايات المتحدة ومعها الاتّحاد الأوروبي يريدان السيطرة على منطقة القوقاز الجنوبي لإحكام الطّوق على روسيا من جهة ، ولتسهيل السّيطرة على نفط آسيا الوسطى ـ قزوين من ناحية ثانية ، فواشنطن من أجل ذلك تحاول تمديد مخالب حلف النّاتو إلى جورجيا وأوكرانيا ودول القوقاز الجنوبي الأخرى (في اجتماع القمة العام للناتو في ٣ نيسان ٢٠٠٨ وُضعت مسألة عضوية أوكرانيا وجورجيا في الناتو على الرّفّ لمدة عشرة سنوات بسبب ضغوط ألمانية وفرنسية وإيطالية وإسبانية) . وموسكو ، الّتي تعرف ما يريده الغرب ، لم تدحر جهداً ، وبخاصة مع عهد بوتين لعرقلة هذه المساعي . فهي رفضت بقوة انضمام جورجيا الى الحلف ، واتبعت ذلك ببدء استفزازها لاستدراجها إلى مجابهة عسكرية (٢) ، ومن شأن هذه المجابهة إضعاف شهوة الحلف في ضمّ جورجيا إلى صفوفه ، بسبب التكاليف الكبيرة لذلك ، ولأنّه ليس واردًا أن يتدخل الحلف عسكرياً لدعمها في أي حرب شاملة مع روسيا .

لقد أدار الكرملن هذه المجابهة بمهارة عسكرية ودبلوماسية فائقة ، ونجحت روسيا بنتيجة ذلك

---

(١) "أوراسيا . . . دببة بوتين الشرسة تحرس جسور القوقاز" ، جريدة النهار ، بيروت ، ٢٠٠٨/٨/٢٢ .
(٢) المصدر نفسه .

بالإعراب بشكل لا لبس فيه عن مصالحها القومية التي ستكون مستعدة الآن وفي أي وقت في المستقبل في الدفاع عنها ، ليس في القفقاز فحسب ، بل في الساحة الأوروبية في أوكرانيا ، وربما في البلطيق أيضاً ، وإحاطت الغرب إستراتيجياً في القفقاز وضرب جناحه الممتدّ عبر جورجيا فيه . فالهجوم العسكري الرّوسي السّاحق على جورجيا أطلق إشارات قويّة ، وأعاد رسم الحسابات من جديد (١) .

وكانت هذه الحسابات الّتي أرادت القيادة الرّوسيّة رسمها على خريطة العالم الجيوستراتيجية هي : أوّلاً ، التّصميم على عدم التخلي عن سيطرتها على منطقة قزوين الغنيّة بالنّفط ، والمقصود هنا ليس فقد الصراع على أوسيتيا الجنوبية ، ولا جورجيا نفسها التي بالكاد تحتوي على آثار النفط والغاز ، بل خط النفط الذي يمر فوق أراضي جورجيا والذي بنته شركات البترول الفرنسية والبريطانية والأميركية الكبرى لنقل النفط والغاز الى أسواق الغرب . وهذا الخطّ يمتدّ من باكو في آذربيجان إلى تبليسي في جورجيا ، ويصبّ في ميناء جيهان على سواحل البحر المتوسّط التّركيّة ، ويعتبر ثاني أطول خط في العالم (١٧٧٠ كم) وبكلفة ثلاثة مليارات دولار ، وينقل يومياً مليون برميل من النفط الفائق الجودة ، وتكمن أهمية خط الأنابيب هذا ، المعروف باسم "ب ت ج" في كونه الطريق العملي الوحيد لنفط قزوين إلى أوروبا والولايات المتحدة والذي لا يحاذي كلاً من روسيا وإيران ، وهو يقطع جورجيا بطول ٢٤٩ كم وأوسيتيا الجنوبية بطول ٥٥ كم ، فيما يمر بمحاذاة أبخازيا (علماً أن لأبخازيا موقع استراتيجي أهم من أوسيتيا ، فموقع أبخازيا جنوب روسيا على البحر الأسود يعطي لروسيا امتيازين إستراتيجيين طويلي الأمد عبر بناء خطوط نفطية إليها بدلاً من أوكرانيا تمكنها من تحريك القسم الأكبر من أسطولها ، في ما عدا الغواصات النووية) . وقد أطلقت واشنطن على هذه الخطوط في التسعينيات اسم "أنابيب السلام" ، إلا أن موسكو لم ترَ فيها في الواقع سوى "أنابيب حرب" ، هدفها النهائي وضع اليد الغربية ، ليس فقط على نفط منطقة قزوين ـ جنوب القوقاز ، بل أيضاً على كل هذه المنطقة نفسها ، تمهيداً لإحكام الحصار على روسيا ودفعها للاختناق بأنفاسها الداخلية (٢) .
إذاً ، وبعد الهجوم العسكري الروسي الذي فاجأ كل من الغرب وروسيا معاً ، قد تتغير اللوحة النفطية الى حد كبير ، فالشركات الغربية ستفقد الثقة بمدى قدرة جورجيا على ضمان أمن أنابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان . هذا إضافة الى أن التطورات العسكرية وجهت ضربة لخطط الإتحاد الأوروبي لبناء خط أنابيب "نابكو" عبر القوقاز لنقل غاز قزوين ووسط آسيا الى أوروبا ، بهدف تقليص هذه الأخيرة على إمدادات الطاقة الروسية . وكل هذه التطورات تعني أن روسيا كسبت بوضوح الجولة الراهنة من "حروب النفط" لكن هذه مجرد جولة ، فالحرب ستستمرلأن الصراع على موارد الطاقة الناضبة في العالم لا يزال في بدايته من جهة ، ولأنّ التّنافس بين موسكو والغرب للسّيطرة على منطقة القوقاز ـ قزوين سيزداد استعارًا من الآن فصاعداً من جهة أخرى ، وهذا يقود إلى المحصلة الثانية

---

(١) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٢٩٨ .
(٢) "أوراسيا . . . دببة بوتين الشرسة تحرس جسور القوقاز" ، جريدة النهار ، بيروت ، ٢٠٠٨/٨/٢٢ .

للحرب الجورجية البُعُد الجيوستراتيجي . لكن أوسيتيا الجنوبية ليست المشكلة ، إنّها النّتيجة أو بالأحرى جزء بسيط من نتائج المجابهة الكبرى بين روسيا والغرب ، وهي مجابهة ستحدّد مصير روسيا برمته في جوارها الإقليمي : القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية ، وكذلك طبيعة دور كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ممتلكات الاتّحاد السّوفياتي السابق ، إذ من يربح القوقاز ، سيمسك برقبة "أوراسيا" من خناقها ، وهذا ما تعيه موسكو جيداً (١) .

وثانياً : إن موسكو تنظر إلى امتدادتها العرقية في الجمهوريات السّوفياتيّة السّابقة نظرة استراتيجيّة ، إذ اعتبرتها جزءاً من أمنها القومي ، وأن رعايتها والحفاظ على مصالحها تُعدّ أحد متطلبات أمنها القومي وحركة السياسة الخارجية الروسية ، وجورجيا هي واحدة من هذه الجمهوريّات الّتي يشكّل الرّوس نسبة من سكانها ، وتتركز نسبة كبرى منهم في أوسيتيا الجنوبية ، وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف : "إن الكثير من مواطني أوسيتيا الجنوبية لديهم جنسية روسية ، وبموجب قانون روسيا الاتحادية ، فإن مواطنينا أينما كانوا سيتم الدفاع عنهم" . هذا فضلاً عن اعتبار موسكو أن دول الاتحاد السوفياتي السابق الموالية للغرب يمكن أن تساهم في زيادة الحصار عليها ، ويعدّ هذا الأمر أحد الأسباب وراء توتر العلاقات الرّوسية ـ الجورجية الى الدرجة التي دفعت روسيا إلى طلب تنحي الرئيس سكاشافيلي ، واختيار بديل محايد ، كونها رأت فيه الموالي الأقرب إلى الولايات المتحدة الأميركية ، وذلك بعد موافقته على انتشار قوات أميركية على حدود بلاده مع روسيا بصفة مدربين للجيش المحلي ، وبعد قبوله للجيش الإسرائيلي بمد الجورجيين عبر وزيري الدفاع والشؤون الخارجية لديهم اللذين يحملان الجنسية الإسرائيلية بالسلاح وبطائرات استطلاع تستخدم لسبر الدفاعات الروسية وبالقنابل المحظورة الاستعمال ، وتجهيز مطارين عسكريين جورجيين بهدف تحضير هجمات ضد أهداف في إيران ، لأنّ الطيران من جورجيا نحو إيران ليس من السهل اكتشافه (دمرت القوّات الرّوسية هذين المطارين بالكامل وصادرت الطائرات بدون طيار وأجهزة التعقب الإلكترونيّة المعقّدة التي دهشت من تسلم الجورجيين لها)، ومن ثمّ تسلح القوات الجورجية بالصّواريخ المضادة للطائرات من أوكرانيا والتي كانت زودتها بها روسيا في الأصل (٢) . هذا بالإضافة الى إقدام ساكاشفيلي على التشجيع لإنشاء نادٍ دولي باسم "غوام" يضم كل من جورجيا وأوكرانيا وآذربيجان ومولدافيا ، والذي تعتبر روسياً في قيامه أداة لمنع إنتشار نفوذها في القوقاز والبلقان ، وربط مصير هذه الدول بالحلف الأطلسي ، فضلاً عن الرغبة الشديدة لدى جورجيا في الانضمام الى حلف شمال الأطلسي ، وهو ما يعني توسيعه شرقاً . وهو ما عرضه إلى انتقادات شديدة على لسان بوتين واصفاً مساعيه هذه بالمتهورة ، معتبراً أن طموحه للانضمام إلى عضوية الحلف سيجره الى مغامرات دامية " (٣) .

---

(١) "روسيا والدور الجديد" ، المركز العربي للمعلومات ، العدد ٥٩ ، تشرين الأول ٢٠٠٨ ، ص٣٤ .
(٢) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ص ٢٩١ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٩ .

وبهذا تكون روسيا قد أرسلت رسالة واضحة إلى كلّ الشّركاء في البحر الأسود ، وفي مقدمتها أوكرانيا ، وإلى حدٍّ ما تركيا ورومانيا الشريكتين الأطلسيتين ، وإلى حلف شمال الأطلسي بالتحديد الذي يسعى بحزم الى ضم كيانات جديدة من الاتّحاد السوفياتي السّابق إلى عضويّته ، بأنّ روسيا مستعدّة للحركة السّريعة إن اقتضى أمنها القومي ذلك . وهنا مرة أخرى تبرز جورجيا الّتي تلقّت درساً واضحاً دون أن يكون بمقدور الأطلسي أن يفعل شيئاً ، وكذلك أوكرانيا التي تسعى هي الأخرى الى الحصول على عضوية الحلف للتخلص مما تعتبره ابتزازاً روسياً متكرراً ، سواءً في مجال الطاقة أو حتى بالتلويح بتحريك الإثينية الروسية الكبيرة التي تعيش في فيها . ولكن الرسالة الأهم التي وجهتها موسكو الى كل المجتمع الدولي وتحديداً الى الغرب ، هي دعم قرار إستقلال إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا ، بعد أن صوت أعضاء مجلس النواب الروسي (دون استثناء والبالغ عددهم ٤٤٧ عضواً) على مشروع القرار ، وذلك في ٢٥ آب ٢٠٠٨ . وعلى ما يبدو أن إعلان إستقلال الإقليمين ، جاء رداً روسياً على قرار إعلان أستقلال إقليم كوسوفو عن صربيا في شباط من نفس العام (وصف الرئيس بوتين هذا الاستقلال غير أخلاقي وغير شرعي لأنّه تجاهل اعتراضه) . كما أنّ الدّراسات والتّحليلات تشير أنّ استقلال كوسوفو ونشر نظام الدّرع الصّاروخي في شرق أوروبّا ، من الأمور المرجّحة الّتي شكّلت سبباً أساسيًّا بين الأسباب التي دفعت موسكو إلى الدّخول في نزاع عسكري في القوقاز . ولكن روسيا ما كانت قد أقدمت على هذا النّزاع لولا إدراكها تماماً أن وضع الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق لن يسمح لها بفتح جبهة ثالثة في جورجيا ، فضلاً عن إدراك روسيا حاجة الولايات المتحدة الى تعاونها سوياً ، من أجل تحجيم النفوذ الإيراني ومنع إيران من تطوير تكنولوجيا صنع قنبلة نووية ، ومن مساعدتها لها في أفغانستان (علماً أن الولايات المتحدة لم تحفظ الجميل الذي أبدته روسيا في المساعدة للحملة العالمية الأميركية ضد الإرهاب والاستقرار في آسيا الوسطى) (١) .

وفي ظلّ هذه الأجواء الملتهبة ، يبقى السّؤال الأهم ، ما هو موقف الاتّحاد الأوروبّي من حرب القوقاز وما هي النّتائج المترتّبة عن هذه الحرب على دول الاتّحاد الأوروبي ؟ لقد عقد المجلس الأوروبي قِمّة استثنائية في بروكسل في ١ أيلول ٢٠٠٨ ، وبرز فيه الغموض والالتباس اللّذان تتميّز بهما المواقف الأوروبيّة . فمن جهة ، تبدو بروكسل متشدّدة جدّاً في الظاهر تجاه روسيا ، إذ تدين بصرامة نادرة ردود الفعل غير المتناسبة من قبل الروس ، وتبقى مبهمة تجاه مسؤولية جورجيا ، وتصف الاعتراف الروسي باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بالأمر غير المقبول وتبعث المراقبين ، وتدعو إلى تعليق المفاوضات مع روسيا حول اتفاقية جديدة للشراكة بين الجانبين ، إلى حين انسحاب القوات الرّوسيّة من جورجيا حتّى مواقعها السابقة قبل السّابع من آب

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٩٨ .

٢٠٠٨ ، مع التّنفيذ الكامل لخطة وقف إطلاق النّار المؤلفة من ستّ نقاط والتي أعدها الرئيس الفرنسي ساركوزي في ١٢ آب . ومن جهة أخرى ، تمنح مساعدة لتنميّة وإعادة إعمار جورجيا (٨٨٠ مليون يورو ، وهو مبلغ طائل مقارنة بمساحة الأرض وأضرار الحرب) ، وتنظر أخيرًا في منح تأشيرات دخول لمواطني هذا البلد ، وتعد باتفاقيّة للتّبادل الحرّ (١) .

وعليه انقسمت الدّول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبّي إلى محور معارض لفرض عقوبات على روسيا ، وآخر مؤيد . والمحور المعارض ضمّ كلّ من ألمانيا وفرنسا والنّمسا وإيطاليا . . منطلقاً في صنع سياسته تجاه روسيا من أن موسكو لا ترغب في معارضة ومحاربة النّفوذ الأوروبي في منطقة القوقاز وتوسيع الاتّحاد الأوروبي ليضمّ كل من جورجيا وأوكرانيا ، وإنّما تعارض توسّع النّاتو ونشر أسلحة الدّرع الصّاروخية في أوروبّا الشّرقية ، كما تَفَهم هذا المحور الموقف الرّوسي الّذي سئم من سياسة الدّبلوملسية والسّلوك اللّفظي لردع أميركا وتدخلاتها في المناطق المجاورة لروسيا ، مؤكّداً على العلاقات التّاريخيّة بين الجانبين ، وعلى دمج روسيا في المجتمع الأوروبّي والابتعاد عن سياسات العزل ، فروسيا تقع في أوروبا والتقارب بين الجانبين أمر حتمي بسبب الرّوابط التّاريخية والجغرافيّة والمصلحة المشتركة (تخوف هذا المحور من انعكاس تدهور العلاقات الروسية ـ الأوروبية على موضوع الطاقة) ، مدركاً أهمية الدور الروسي في منطقة أوروبا الشرقية والقوقاز لما يقوم به من دور في حماية أوروبا من خطر انفجار النزاعات العرقية والإثنية (٢) . وعليه ، دعا وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير إلى فتح تحقيق في أسباب الحرب ، والتلميح بأن روسيا لم تكن المسؤولة عن الحرب . كما أكّد رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون ، أنّ بلاده تعارض فرض عقوبات على روسيا ، مشيراً إلى عدم فعاليّة المنهج المتشدّد الّذي اعتمدته أميركا حيال روسيا منذ بداية الأزمة ، وهو يرى " أن روسيا دولة كبرى يحسب لها حساب ، قوّة تعرضت بشكل ما للإهانة في العشرين سنة الماضية " ، مقرًّا في الوقت نفسه بأن " صحوة هذه القوّة قد تكون شديدة بعض الشّيء " (٣) .

أما المحور المُؤيّد داخل الاتّحاد الأوروبّي لفرض عقوبات على روسيا ، فضمّ دول أوروبّا الشّرقيّة وعلى رأسهم بولندا وتشيكيا ، بالإضافة إلى بريطانيا والسّويد وإسبانيا . . وهو المحور الموالي في سياسته للولايات المتّحدة الأميركيّة ، بحيث تتّهم دول هذا المحور السّياسة الروسيّة برغبتها في السّيطرة على السّياسات الخارجيّة والاقتصاديّة لجيرانها ، عبر الاستشهاد بخطابات بوتين الّتي وصف بها " تفكك الاتّحاد السوفياتي بأهم مآسي القرن العشرين " ، وتأكيدها أن موسكو ستعمد الى محاصرة

---

(١) سانتوبينو ، "أي سياسة خارجية مشتركة ؟ : تفكك أوروبي إزاء جورجيا" ، ص ٥٦ .
(٢) نورهان الشيخ ، "العلاقات الروسية ـ الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية" ، السياسة الدولية ، السنة ٤٣ ، العدد ١٧٠ (تشرين الأول ٢٠٠٧) ، ص ٤٨ .
(٣) محمود عوض ، "لعبة الأشباح في القوقاز" ، الحياة ٢٠٠٨/٩/٧ .

النّفـوذ الغربي في فضاء الاتّحاد السّوفياتي السّابق . وهكذا توجّه رؤساء كلّ من بولندا وإستونيا ولتوانيا ورئيس حكومة لاتفيا ، في ١٢ آب الى تبليسي ؛ لإظهار تضامنهم معها وتحدّيهم لروسيا ، كما وجّه هذا المحور انتقاداته إلى خطّة السّلام من قبل ساركوزي ، وطالب بتعليق مفاوضات الشّراكة الاستراتيجيّة مع روسيا وتوسيع العلاقات التّجاريّة معها ، والتّصعيد في العلاقة مع ألمانيا وأوروبا الوسطى ، واتّهم ألمانيا باتّباع سياسة موالية لروسيا . وأكّد وزير الخارجيّة البريطاني ديفيد ميليباند أنّ روسيا ستعاني سياسياً واقتصادياً بسبب غزوها العسكري لجورجيا ، حتى ولو حققت مكاسب في المدى القصير ، متهماً إياها باستخدام " أشكال الدبلوماسية المعتمدة في القرن التاسع عشر عبر اجتياح دولة ذات سيادة ، وهو أمر ترفضه بريطانيا " ودعا ميليباند في أوكرانيا الى تشكيل تحالف ضد الاحتلال الروسي . وحسمت وارسو موقفها بعد ١٨ شهراً من الجدل بينها وبين واشنطن ، ووقعت على اتفاقية الدفاع الصاروخي في ١٤ آب ٢٠٠٨ ، واعتبر الرئيس الروسي مدفيديف في ١٥ آب أن " نشر تجهيزات صاروخية دفاعية جديدة في أوروبا موجه ضد روسيا الاتحادية " (١) .

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان المنظمة الوحيدة التي تحركت على جناح السرعة وبفعالية ، ولعبت دور الوسيط لتسوية الصراع الروسي ـ الجورجي ، وذلك بسبب التّرحيب الروسي بهذه الوساطة والتورط الأميركي في الأزمة ؛ إلا أن هذه الحرب كشفت في عدم قدرة الاتحاد على بلورة سياسة خارجية مشتركة ، بسبب الاختلاف بين الدول الأعضاء وعدم الاتّفاق . بالإضافة إلى إزدياد العقبات بتوسيع الاتحاد ، التي ساهمت الى حد ما في شل قدرته على تشكيل سياسة خارجية وأمنية ومشتركة ، وقد اتّهمت دول أوربّا الشّرقية ، فرنسا وألمانيا بالهرولة خلف النّفط والغاز على حساب السّياسة الخارجيّة المشتركة . وقد شكّل انزعاج الاتّحاد الأوروبّي من سياسة القطب الواحد ، محرّك الرّدّ الأوروبي المتوازن على روسيا ؛ فقد وجدت بروكسل في هذه الأحداث فرصة لإمكانية طرح فكرة تعدد الأقطاب ، وهذا ما أكده ساركوزي الذي تحدث عن تحول العالم الى قوى متقاربة ، وأنّ العالم لم يعد أحادي القطب (٢) .

وعليه ، أبرزت الحرب الجورجية ـ الرّوسية أهمية المصالح الاقتصادية بين روسيا والاتّحاد الأوروبي ، وقال وزير الخارجية الفنلندي ألكسندر ستوب :" روسيا تحتاج إلى أسواقنا ونحن نحتاج الى النفط الروسي " . وبالرغم من هذه الحرب ، فقد استمر التعاون الروسي ـ الأوروبي في المجالات الاقتصادية والتّعليم والطّاقة . كما أثبتت هذه الحرب عدم قدرة الاتّحاد الأوروبي على تجاهل أهميّة روسيا في المجال السّياسـي والدّولـي ، وعلى تأثيـر العلاقـات الرّوسـيّة ـ الأوروبيّة على جميـع المستويات : الإقليميّة (منطقة البحر الأسود ـ أوروبا الشرقية ـ كوسوفو ـ منطقتي آسيا الوسطى وبحـر

---

(١) أحمد دياب ، "النزاع في القوقاز: حسابات خاطئة وتداعيات إقليمية خطيرة" ، السياسة الدولية ، السنة ٤٣ ، العدد ١٧٤ (تشرين الأول ٢٠٠٨) ، ص ٢١٥ .

(٢) عُدي جوني ، "التأكيد الأميركي لجورجيا: هل يشعل صراعاً مع روسيا ؟ " ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٨/٨/١١ .

قزوين ـ إصلاح الأمن الأوروبي ـ توطيد الرقابة ونزع التّسلّح في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق ـ التجارة والتعاون الاقتصادي) ، والدّولية (العلاقات الأطلسية ـ الموقف من أميركا ـ نزع السلاح النووي ـ مكافحة الإرهاب ـ تسوية الملفات النووية لكل من إيران وكوريا الشمالية ـ الحرب العالمية على أفغانستان ـ الوضع الراهن في العراق ـ القضية الفلسطينية) ، والعالمية (جيوبوليتيك الطاقة ـ تأمين الطاقة) ، بالإضافة إلى أهميّة العمل الجيوبوليتكي في العلاقة مع روسيا . و يبقى الإتحاد الأوروبي أكثر جاذبية بالنسبة إلى روسيا ؛ فبينما يركز الاتّحاد على تمتين العلاقة مع روسيا عبر " سياسة الجوار الأوروبي " ، نلاحظ تركيز أميركا على أولوية توطيد الديمقراطية مع التسييس العالمي عبر طرح مسألة توسع الناتو (١) .

وهكذا أدرك الاتّحاد الأوروبي عدم قدرته على بناء استراتيجية بعيدة المدى مع روسيا على أساس القيم المشتركة ، فهو بحاجة إلى تكييف استراتيجية مع الواقع الجديد في روسيا ، إذ هناك ضرورة قيام بروكسل بالتمييز بين القيم المشتركة والمصالح المشتركة . وقد جاءت حرب القوقاز لتؤكّد أهميّة الإسراع في التّصديق على اتفاقية لشبونة الإصلاحية ، الّتي ستعزّز القرار السّياسي الأوروبّي المشترك ، وستجعل الإتحاد كتلة واحدة في جميع المحافل االدولية ، وخاصة بعد عدم قدرة المؤسسات الأمنية الحالية على ضمان الاستقرار في أوروبا ، وتسوية الصّراع ، والعمل على احتوائه ووضعه تحت السّيطرة . وهذا ما دفع الرّئيس الروسي مدفيديف إلى الدّعوة إلى إعادة النظر في منظومة الأمن الأوروبي ، والتّفاوض حول عقد معاهدة أمنية أوروبية جديدة في الوقت المناسب ، وهو ما ناقشته منظمة الأمن والتّعاون الأوروبيّة وعدد كبير من العواصم بجديّة (٢) .

---

(١) "النزاع في القوقاز ليس عقبة أمام العلاقات الروسية ـ الأوروبية " ، ٢٠٠٨/١١/١١ .
‹Barysch <http: // www . rtarabic . com> .
p 1(2)‹"Russia: Realism and EU Unity"

الفصل الثالث : السياسة الخارجية لروسيا والإتحاد الأوروبي حيال منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط :

تأتي أهمية منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، من واقع أهميتهما الجيوستراتيجية العالمية ، وبالتالي من واقع مخزون وتجارة الموارد الهيدروكاربونية . فالشرق الأوسط يقع في منطقة الاختلاف والخلاف الحضاري بين الديانات السّماوية والحضارات والأمم ، التي تعتقد بها القوى العالمية الكبرى وتسعى الى أن تكون أحد أذرعتها السياسية . وأما آسيا الوسطى فهي تقع في منطقة تقاطع عدد من فروع طريق الحرير البرية القديمة ، وبالتالي في منطقة حركة الناس والسلع والأفكار بين أوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها ، التي تسعى بعض الدول الإقليمية الى إحيائها من جديد من خلال شق الطرق ومد السكك الحديدية ، وأنابيب النفط والغاز . وهكذا وجدنا وعلى مدى عقود ، تصارعاً ظاهراً في أحيان ، وخفياً في الغالب للسيطرة أو التأثير على هاتين المنطقتين ، ورغبة بتنفيذ أجندات عالمية فاعلة ، وخاصة بعد بروز القوتين العالميتين ، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق . ولكن بعد سقوط هذا الأخير ، تشكلت في مرحلة عقد التسعينيات ، مرحلة إعادة صياغة النّظام الدّولي ، فكانت منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، من أهم مناطق العالم أهمية ، والتي لاحها نصيب من السياسات الهادفة الى إعادة الصياغة في فكر وسلوكيات القوى الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي . إلا أن العقد الأول من القرن الحالي قد استُهل بظهور رغبة روسية بالدخول في منافسات إعادة الصياغة تلك ، من أجل ضمان موقع أفضل في النظام الدَّولي الجديد ، مما أعاد طرح قضايا من قبيل الاستقرار ، التوازن ، الصراع الدولي ، الى حيِّز الاهتمام .

فالدوائر الغربية الحاكمة إعتبرت أن أمامها فرصة لتثبيت سيطرتها على العالم ، تلغي أي إمكانية لظهور منافسين محتملين ، ليس بالضرورة أن يكونوا مؤهلين لملء دور سيطرة بديل ، ولكن مجرد أن يكونوا قادرين على تأكيد استقلاليتهم في نظام عالمي (نظام ما بعد الحرب الباردة) . وهؤلاء هم القوى العالمية الكبرى ، الصين وروسيا ، وخاصة هذه الأخيرة التي يعتبرها الغرب عدّواً رئيسياً محتملاً ، عليه أن يواجهها عسكرياً في يومٍ ما . والسؤال الذي يُطرح اليوم هو المتعلق بالأدوار التي قد تلعبها هذه القوى الكبرى ، في إعادة توزيع علاقات القوة من جديد ، وتغيير علاقات الاختلال في أكثر مواضع وأقاليم العالم أهمية ، وفي مقدمتها منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط ؟

إذاً ، إن هذا الفصل الأخير ، سيسلط الضوء على توجهات السياسية الخارجية لكل من روسيا والإتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد ، في أكثر مناطق العالم سخونة وتعقيداً وأهمية . وفي الوقت الذي يصعب على القوى العالمية الكبرى ، ومن أجل الدفاع عن مصالحها ، الوقوف بوجه مخططات السياسة الأميركية وغطرستها ، عبر إختراق مناطق النفوذ ، التي تعتبرها الولايات المتحدة الأميركية ، مناطق إستراتيجية هامة لها ، كالشرق الأوسط . أو عبر التصدي للسياسات الغربية ، في مناطق النفوذ ، التي تعتبرها روسيا مناطق ذات عمق سياسي وأمني وإقتصادي إستراتيجي لها ، كآسيا الوسطى . ولذا إرتأينا أن نقسم هذا الفصل الى مبحثين إثنين :

المبحث الأول : اختلاف الرُؤى السياسية والإقتصادية بين روسيا والإتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى :

تدخل منطقة آسيا الوسطى ضمن المخطط الأميركي الذي يهدف الى إعادة هيكلة منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى . وتزداد أهميتها باعتبارها باباً مفتوحاً على الخليج الفارسي والشرق الأوسط بشكل عام من جهة ، وعلى دول الإتحاد الأوروبي عبر بحر قزوين وإقليم القوقاز الجنوبي من جهة ثانية ، هذا في الوقت الذي يتعاظم فيه دور هذه المنطقة بما تختزنه من كميات هائلة من النفط والغاز (١) .

إلا أن سقوط أفغانستان وسيطرة حلف شمال الأطلسي على خط الحرير ، أضاف بُعداً جديداً في تطورات المنطقة وفقاً لرؤية الحلفين الغربيين : الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي ، وهو العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية الواضحة بين هذين الحلفين ودول آسيا الوسطى من جهة ، وبينهما وبين وروسيا من جهة ثانية . وقد عملت كل من واشنطن وبروكسل على توطيد هذه العلاقات خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ مع حكومات دول آسيا الوسطى . ويعتبر هذا التاريخ نقطة التحول الرئيسية في تكثيف التواجد العسكري الأطلسي في آسيا الوسطى . فحتى ١١ أيلول كان هذا التواجد مقتصراً على عدد من الاتفاقيات الثنائية التي تتمحور حول بعض المساعدات العسكرية ، والتي تطورت فيما بعد لتشمل إقامة قواعد عسكرية في كل قرغيزستان وأوزباكستان (وقد انسحب منها حلف الناتو لاحقاً) في إطار ما سُمي بالحرب العالمية على الإرهاب .

من هنا ، تسعى القوى الكبرى في العالم للسيطرة على منطقة آسيا الوسطى باعتبارها منطقة استراتيجية مهمة بالنسبة لمصالحها ، وتحتدم المنافسة بين كل من الغرب (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي) وروسيا والصين ، كمحاولة لبسط كل من هذه القوى الكبرى نفوذها على المنطقة والتحكم بمصادر الطاقة فيها . إذاً ، كيف تعاطت القيادة الروسية مع دول آسيا الوسطى ، وخاصة مع الدول المشاطئة لبحر قزوين ، حيث التنافس بين القوى العالمية الكبرى على النفط والغاز ؟ وما السياسة التي ارتأتها روسيا في ظل احتلال حلف الناتو لأفغانستان ، وإنشائه قواعد عسكرية في منطقة آسيا الوسطى ؟ هذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث عبر فقرتين :

---

(١) تشكل آسيا الوسطى مصدراً مهماً للطاقة ، خاصة أن تقديرات وزارة الطاقة الأميركية تشير الى أن هذه المنطقة وبحر قزوين المتاخم لها ، يحتويان على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد الخليج الفارسي (١٧,٦ مليار برميل) ، والأولى في الغاز الطبيعي في العالم (٦٥ تريليون قدم مكعب) . وعلى الرغم من أن الاحتياطي النفطي في آسيا الوسطى قد لا يرقى لمخزون دول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، غير أنه يظل قادراً على تقديم بديل للطاقة في القرن الواحد والعشرين ، إذا ما انخفضت معدلات إنتاج النفط في أماكن أخرى من العالم لأسباب سياسية ، وكما هو متوقع وبحلول العام ٢٠١٥ انكماش وتراجع الاحتياطات النفطية لبحر الشمال وألاسكا .

الفقرة الأولى : الصّراع على الطاقة في منطقة بحر قزوين :

لأكثر من ألفين عام ، تعد منطقة آسيا الوسطى نقطة وصل بين أوروبا وآسيا ، وطريقاً للتجارة القديمة بين الشرق والغرب ، والتي تسمى بمجموعها طريق الحرير . ومنذ مئة عام تقريباً ، تم اكتشاف النفط في منطقة قزوين/ آسيا الوسطى التي تحتوي على مخزونٍ هائل وغير مستثمر من الهيدروكربون . وحُفل وسط آسيا بتاريخ مديد من الصراع الدولي ، وكانت هذه المنطقة مسرحاً لتنافس عنيف بين روسيا وبريطانيا في القرن التاسع عشر، فيما عرف "باللعبة الكبرى"، ثم تحولت المنطقة إلى منطقة صدام بين التوسع الإمبراطوري الروسي (شرقاً) ، وبريطانيا المتحفزة ضد احتمال أن يكون للروس مطامع في مستعمرتهم الهندية . ومع أن الجيوش القيصرية الروسية غزت معظم وسط آسيا في القرن التاسع عشر وسيطرت عليها ، إلا أن هذا التوسع لم يواجه حدوده إلا عند سلسلة جبال باميرو على التخوم الأفغانية (١) .

ومن وجهة نظر جيوبوليتيكية ، فإن آسيا الوسطى كانت دائماً مهمة ، فالعاصمة الأذرية "باكو" كانت منذ منتصف وحتى نهاية القرن التاسع عشر- حين كانت المنطقة جزءاً من الإمبراطورية الروسية - تنتج نصف الانتاج العالمي من البترول ، وفى الحرب العالمية الثانية حاول هتلر أن يستولي على باكو وحقول نفط القوقاز كجزء من استراتيجيته للسيطرة على العالم . وبعد الحرب أبقى السوفييت على هذه المناطق كاحتياطي ، واختاروا أن يستغلوا النفط الموجود فى التربة الروسية . وتبع سقوط الشيوعية ، أن الدول السوفياتية السابقة فى وسط آسيا ، خاصة آذريبجان وكازاخستان ، سعت إلى استغلال مواردها الطبيعية ، فهي تعتبر النفط الوسيلة الأساسية لتأمين استقلالها الاقتصادي والسياسي . ووفقاً للتقديرات الجيوبوليتيكية ، فإن احتياطي نفط بحر قزوين قد لايكون قابلاً للمقارنة من حيث الكمية بنفط الخليج الفارسي ، لكنه يظل ذو جودة ممتازة وقادراً على أن يقدم بديلاً مميزاً كمصدر للطاقة . ومع انهيار الإمبراطورية الروسية بشكلها السوفياتي ، واللهث العالمي المتزايد وراء مصادر النفط ، اكتسب وسط آسيا مكانة استراتيجية مستحدثة . هذا إلى جانب أهمية الموقع الذي بقي لها على الصعيد الجغرافي . فالدول الخمس في وسط آسيا ، إلى جانب أفغانستان ، تمثل كتلة هشة وسط محيط يضم روسيا وباكستان والهند وإيران والصين ، التي يحد إقليم زينغيان الغربي منها كلاً من كازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان . وضمن هذا المشهد فإن لكل تحول في وسط آسيا عواقبه التفاعلية الواسعة في محيطه (٢) .

---

(١) موقع البروفسور كامل وزنه "للدراسات الاميريكيه والاقتصاديه و الاستراتيجيه" ، ٢٠٠٨/١٠/١٧ . أنظر:
www.kamelwazne.org/newsdetails.php?id=7
(٢) المصدر نفسه .

إن خطوط الاشتباك في الصراع الجغرافي السياسي من أجل النفوذ في المنطقة أدى في مطلع العقد الماضي إلى تشكيل كتلتين متضادتين : الأولى تضم تركيا وآذربيجان وجورجيا والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في جانب ، والثانية تضم روسيا وإيران وأرمينيا على الجانب الآخر . بيد أن تطورات ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، والحرب الأميركية على أفغانستان ، قد دفعت باتجاه إعادة رسم لخارطة التحالفات في المنطقة ، إعادة رسم بدت فيها الولايات المتحدة ذات نفوذ متقدم ، وغير مسبوق على الصعيد التاريخي . وهنا ، أدركت روسيا جيداً بأن التدخل الأميركي يعني خصماً من نفوذها في المنطقة ، وتهديداً لمكانتها وهيبتها . ومن جانب آخر ، يمكن أن نلحظ أن التوترات الإقليمية بين دول المنطقة تلقي بضغط إضافي على روسيا ، التي قد تجد نفسها معنية ببلورة موقف ما ، يضعها طرفاً في نزاع يقلص في التحليل الأخير من هامش حركتها. وعلى سبيل المثال ، فالخلافات الحدودية بين إيران وتركمانستان وآذربيجان تشكل نواة ما يشبه حرب باردة إقليمية ، من شأنها أن تقود إلى استقطاب دولي يرمي بمزيد من الضغوط على الموقف الروسي (١) .

ومنطقة بحر قزوين تعد مركزية في أي مناقشة حول تنويع امدادات الإتحاد الأوروبي من الطاقة ، ودول حوض قزوين الساحلية وهي : آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان ، والتي حظيت بوجود كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي فيها (٢) . إضافة الى موقعها على مفترق الطرق الإستراتيجي بين الدول الكبرى المستهلكة في الاتحاد الأوروبي ، وشرق آسيا (تحديداً الصين) ، سوف تكون مهمة ـ بخلاف روسيا وإيران ـ بوصفها أكبر مصدر حيوي غير روسي للطاقة بالنسبة الى الاتحاد الأوروبي في المستقبل المنظور ؛ ومن ثم ، فإن تأمين الطريق الموثوق بها الى طاقة أوراسيا ، بسعر معقول ، يعد من بين أهم الضروريات الاستراتيجية بالنسبة الى الإتحاد الأوروبي وحليفته الولايات المتحدة الأميركية (٣) .

ومن سوء الطالع ، أن حققت الدول الغربية القليل من النجاح في منطقة حوض قزوين ـ بخلاف آذربيجان ـ وذلك لأنها عجزت إلى حد كبير عن تصميم مشروع يرى قادة المنطقة أنه مفيد ، وتكمن المشكلة في الجغرافيا ؛ فروسيا أكثر قرباً ، وتاريخ بنية خطوط الأنابيب في المنطقة يرجع الى فترة السوفيات ، فمن السهل جداً بالنسبة الى تركمانستان وكازاخستان ، تصدير المصادر الهيدروكربونية الخاصة بهما عبر روسيا . وتحتاج الحكومات الغربية والشركات الغربية إلى جهد أكثر تنسيقاً ، لكي

---

(١) عبدالجليل زيد المرهون ، "ماذا تبقّى لروسيا في آسيا الصغرى؟" ، جريدة الرياض ، ٢٠١٣ ، أنظر : http://www.alriyadh.com/24063

(٢) إن أول بئر نفطية حفرت وأصبحت تنتج كميات كبيرة من النفط كانت عام ١٨٤٦ في باكو على حافة بحرقزوين ، ثلاث عشرة سنة قبل قيام الكولونيل إدوين درايك بحفر أول بئر أميركية بإنتاج كامل للنفط في تيتوسفيل بنسلفانيا عام ١٨٥٩ . وبحلول عام ١٨٨٠ كانت المنطقة حول باكو على بحر قزوين تنتج معظم حاجة أوروبا للنفط .

(٣) جفري مانكوف ، "أمن الطاقة الأوراسية" ، دراسات عالمية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٠) ، العدد ٨٩ ، ص ١١ ـ ص ٣٣ .

تصل الى موارد التنقيب والاستخراج وخاصة في تركمانستان ، وهو الذي سيكون مفيداً ـ من بين أسباب أخرى كذلك ـ في تنشيط الإنتاج داخل روسيا ، كما أنَّ الحملة الناجحة لتشجيع الاستثمار الأوروبي ـ الأميركي في بحر قزوين سوف تقلل كمية الغاز الذي يباع لروسيا من هذه المنطقة . كما إن الوصول الى غاز آسيا الوسطى يبقى عائقاً رئيسياً لمزيد من الاستثمار والانتاج المحلي في روسيا ؛ لأن إعادة بيع كميات كبيرة من الغاز من تركمانستان وكازاخستان ، أكثر جدوى اقتصادياً بالنسبة الى غازبروم من الاستثمار في الإنتاج الجديد في روسيا ، وإذا جُردت روسيا من وضعها المهيمن في كثير من منطقة آسيا الوسطى ، فسوف يكون ذلك بمنزلة حافز حقيقي للسماح بمزيد من المنافسة في التنقيب والإستخراج المحلي لكي تفي بالتزاماتها التعاقدية (١) .

وللطاقة الروسية بالطبع ، قدر أقل من الأهمية المباشرة بالنسبة الى الولايات المتحدة الأميركية من الإتحاد الأوروبي ، وهذا يحد من فرص المواجهة الأميركية المباشرة ضد روسيا في قضايا الطاقة . وقد أبدت روسيا القليل من الاهتمام بتعزيز حوار مع واشنطن ، لأنها لا تملك إلا تقديم القليل ، وبرغم ذلك تستطيع الولايات المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع الإتحاد الأوروبي لتشجيع التنسيق في التعامل وروسيا ، ويمكنها أيضاً تحسين فرص بناء خطوط أنابيب مثل نابكو باستخدام الضغط على الدول الواقعة على طول خط الأنابيب للتعاون ، وبمساعدة الشركات في جميع اقتراحات مشروع جذاب ، يمكنه أن يساعدها في الحصول على موضع قدم في دول بحر قزوين غير الروسية . وقد وضعت " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لآسيا الوسطى لعام ٢٠٠٧ " ، أساساً لحوار معزز بشأن الطاقة مع دول آسيا الوسطى ، غير أن الإقتراحات المحددة ـ والمال ـ ما تزال غائبة (٢) .

وقد أخفقت الشركات الغربية بشكل متسق ، في الفوز بموضع قدم في هذه الدول وبخاصة في تركمانستان التي تحتل موقع المركز في التسابق الراهن ، من أجل طاقة بحر قزوين ، ويتعلق القدر الأكبر من المشكلة بعجز الشركات الغربية عن مضاهاة منافستها الروسية (والصينية) ، التي تسمح لها علاقات دولها الوثيقة بالتحرك الى الداخل بمشروعات معقدة ومكلفة مع تمويل مضمون ، وعلى الرغم من أن الاستثمار الذي تقوم به الشركات الغربية ، يخلق مجموعة من الفوائد الإجتماعية والإقتصادية لدول آسيا الوسطى ، (مثل التدريب الوظيفي للموظفين المحليين) ، فقد مانع قادة آسيا الوسطى في تصديق الصفقات التي يقودها الغرب ، لأن الشركات الأميركية والأوروبية لم تستطع اقتراح مشروعات استثمارية ، تجمع كلاً من الإنتاج والعبور ، ومن دون ضمانات بأن خطوط الأنابيب الى الأسواق العالمية سوف يتم تشييدها ، يصبح الإنتاج المحلي من دون قيمة (٣) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .
(٢) المصدرنفسه ، ص ٣٨ ـ ص٤٩ ـ ٥٠ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

لهذا السبب ، يتطلب إدخال الشركات الغربية الى آسيا الوسطى ، في أن تكون الحكومات الغربية واضحة إزاء ما يختص بالتزامها في حمل شركاتها على الاستثمار في المنطقة ؛ فكثيراً ما تمانع هذه الشركات في تحمل المخاطرة المالية المصاحبة ، وسوف تحتاج الحكومات الغربية ـ على نحو محدد ـ الى الشروع في مساندة قوية على شكل ضمانات للقروض ، والتأمين ضد المخاطرة السياسية ، وغير ذلك من أنواع الدعم للمشروعات التي تروج لهدفها الأوسع في أمن الطاقة ، ولا سيما تلك المشروعات التي تجمع بين الاستثمار في الإنتاج وخطوط الأنابيب ، كما إن مثل هذا الدعم يكون مهماً على نحو خاص إثر الأزمة المالية العالمية خريف عام ٢٠٠٨ وما لازمها من تآكل الائتمان الخاص ، ويتعين على الحكومات الغربية أيضاً المساعدة جزئياً في تسويق هذه المشروعات للقادة المتشككين في المنطقة ، من خلال عرض الدعم في مجالات لا ترتبط مباشرة بالطاقة (١) .

ومع هذا تختلف واشنطن وحلفاؤها بشدة حول دور روسيا في أمن الطاقة الأوروبي ، فالكثير من دول الإتحاد الأوروبي شغوف بالحصول على أكبر قدر من الغاز من أي مصدر متاح ، وهذا الموقف المتكرر يضع الدول في تضاد والولايات المتحدة الأميركية التي ركزت مقاربتها على تخفيض اعتماد الإتحاد الأوروبي على روسيا ، بوصفها مزوداً بدلاً من رفع الإمدادات الكلية الى الحد الأقصى . وتقوم استراتيجية واشنطن على تأسيس ممر طاقة شرقي ـ غربي من بحر قزوين الى أوروبا ، بالإلتفاف حول كل من روسيا وإيران . ويساند الاتحاد الأوروبي أيضاً ، ما يسميه ممر الغاز الجنوبي بوصفه عنصراً في حملته لتنويع الإمدادات ، كما أن خط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان ـ النفطي الذي بُدِئ العمل به عام ٢٠٠٦ ، وتبعه خط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ أرضروم (أو جنوب القوقاز) للغاز بفترة قصيرة ، كان جزءاً حاسماً وناجحاً جداً من الناحية الاستراتيجية . وقد أنشأ خط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان الذي يشمل في النهاية كازاخستان وآذربيجان وجورجيا وتركيا إضافة الى الولايات المتحدة ، قناة لنقل مليون برميل في اليوم من النفط الخام من آذربيجان وكازاخستان الى تركيا ، التي يشحن منها بالناقلات الى الاتحاد الأوروبي ، ويحمل خط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ أرضروم الموازي تقريباً ٨,٨ مليارات متر مكعب في السنة من الغاز الكازاخستاني والغاز الآذري الى تركيا (٢) .

وقد ترغب واشنطن كثيراً في توسيع كمية الغاز من بحر قزوين الذي ينقل الى الاتحاد الأوروبي ، ولديها خطط طموح للحصول على إمدادات جديدة من آذربيجان وآسيا الوسطى ، ولا سيما كازاخستان وتركمانستان ، ونقله الى تركيا عبر خط أنابيب جديد تحت بحر قزوين سمي خط أنابيب ترانس كاسبيان (أو خط أنابيب عبر ـ قزوين) ، إثر وصول الغاز الى تركيا ، يرسل الى أوروبا عبر خط أنابيب جديد حديث البناء يعرف باسم ناباكو ؛ وهو مصمم لكي يمتد من أرضروم في تركيا (وهي المحصلة النهائية لخط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ أرضروم) عبر بلغاريا ورومانيا وهنغاريا ، قبل أن

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

ينتهي في بومجارتن في النمسا ، وإذا بني خط ناباكو فسوف ينقل في النهاية ٣١ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً الى السوق الأوروبية . ومن سوء الطالع ، حتى ما بعد أزمة كانون الثاني عام ٢٠٠٩ ، فإن ناباكو لن يكون عملياً في المدى القريب أو المدى المتوسط ، فهو مكلف جداً ومعقد سياسياً ، والأهم من ذلك أن أي جهة لما تحدد حتى الآن مصدر الغاز (١) .

وفي المقابل ، طورت روسيا مقدماً ـ خلافاً لمحاولاتها وقف خط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان ، في تسعينيات القرن العشرين ـ مشروعها الخاص لمكافحة جاذبية خط نابكو للزبائن المحتملين ودول العبور ، وهو خط ساوث ستريم ، ومع حجم مقدر بحوالي ٣٠ مليار متر مكعب في السنة مثل ناباكو تقريباً ، فإن ساوث ستريم سوف تشيده غاز بروم وشركة الطاقة الإيطالية إيني ، وسوف يمتد من محطة روسيا النهائية في نوفوروسيسك تحت البحر الأسود الى بلغاريا ، حيث ينقسم الى فرع جنوبي عبر اليونان الى إيطاليا ، وفرع شمالي عبر سيبيريا وهنغاريا وسلوفينيا الى النمسا . وبهذا يكون مشروعي ناباكو وساوث ستريم أداة للسياسة الخارجية الروسية والأميركية ـ الأوروبية ، لأنهما متنافسان في بعض الوجوه ، فهما صمما لتوفير الغاز نفسه بشكل أساسي للأسواق نفسها ، برغم أن بعض المحليين يشير بالفعل الى أن المشروعين يمكن أن يثبتا أنهما متكاملان ، ويمكنهما أن يساعدا في الإبقاء على أسعار الاستخدام النهائي منخفضة بتعزيز المنافسة . ومن المؤكد أن ساوث ستريم سوف يكون أكثر تكلفة إزاء ما يتعلق بالتشييد ومن الممكن أن تتضاعف تكلفته ، وما دام تمويله يعتمد على الكرملين فإن الربحية الفورية لا تمثل عائقاً كبيراً ، برغم أن الأزمة الإقتصادية المستمرة تعني أن تمويل المشروع يتعرض للخطر (٢) .

إن مستوى الحواجز التي يواجهها مشروع خط ناباكو أعلى ، فإثر حرب صيف عام ٢٠٠٨ في جورجيا ، جعلت المخاطر السياسية والاقتصادية شركات كثيرة تفكر ثانية في المشاركة ؛ وبشكل أوسع غذت الحرب انطباعاً مفاده أن النفوذ الأميركي والأوروبي على حدود روسيا يظل ضعيفاً ، وهذا يجعل قادة الكثير من دول بحر قزوين يمانعون التزام المشروع . وتُلخَّص المشكلات التي يواجهها ناباكو ـ وهي الأكثر خطورة ـ بتحديد مصدر الغاز ، وفي أوقات كثيرة تم اقتراح دول تشمل بالإضافة الى دول حوض قزوين ، مصر والعراق ، مصادر محتملة لغاز ناباكو ، وبرغم ذلك فإن أياً من هذه الدول ـ بخلاف آذربيجان ـ لم يظهر أي اهتمام معزز بالتزام أحجام كبيرة من الغاز للأسواق الأوروبية . وكانت إدارة بوش تؤمن أن آذربيجان ـ بمساعدة قليلة من العراق ـ تستطيع أن توفر ما يكفي من الغاز لملء خط الأنابيب . ويعد الكثير من الجيولوجيين وموظفي الطاقة التنفيذيين أقل تفاؤلاً بشأن فرط الإمدادات على دولة تورث الحكم مثل آذربيجان وهي المليئة بالمتاعب ، كما يشكل ذلك قلقاً للمستهلكين المحتملين . وبرغم من أن باكو تساند ناباكو بقوة ، فإن قيادتها تعارض أيضاً فكرة

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

الاعتماد على ممر تصدير واحد ، وفي الوقت الذي كانت باكو تتفاوض وروسيا ، إضافة الى قوى خارجية مثل تركيا وإيران وإسرائيل على الاحتمالات الإضافية ، كانت روسيا أيضاً تمارس ضغطاً قوياً على باكو ، لكي تصدر المزيد من غازها عبر خطوط الأنابيب الروسية . وآذربيجان منتج رئيسي للنفط ، وكان إنتاجها قد بلغ ٨٦٠ ألف برميل في اليوم عام ٢٠٠٧ ، وهي مصدر متزايد الأهمية للغاز الطبيعي ، ومع تشييد خطي أنابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان ، وباكو ـ تبليسي ـ أرضروم في وقت مبكر من هذا العقد ، أفلتت باكو من اعتمادها اقتصادياً واستراتيجياً على روسيا ، وقد أخذت آذربيجان تصدر بالفعل الغاز الى جورجيا وتركيا ، ومع التطور الإضافي لحقل شاه دينيز الآذري العملاق وتشييد وصلات خط أنابيب تم التخطيط لها الى اليونان وإيطاليا في المستقبل المتوسط ، سوف يدخل الغاز الآذري أسواق الإتحاد الأوروبي في العقد القادم (١) .

ومن خلال الإدراك الجيد للواقع الحاصل ، نستطيع أن نلاحظ المراوغة الروسية من خلال اشتراطها على آذربيجان توسيع حجم الكميات المنقولة عبر الخطوط التي تمر على أراضيها ، وخاصة خط باكو ـ نوفورسيسك ، الذي يمتد من آذربيجان وروسيا عبر الأراضي الشيشانية ، وهو الخط الذي تعطل في صيف ١٩٩٨ نتيجة تفجيره في داغستان ، الأمر الذي أدى الى قيام روسيا بتلافي الخط عن طريق الشيشان عندما بدأت تشغيله من جديد عام ٢٠٠١ . ففي إثر توقيع اتفاقية النفط القزويني في تركيا ، سارعت روسيا الى الشروع في تنفيذ خط النفط الجديد بينها وبين كازاخستان ، التي وقعت هي الأخرى اتفاقية النفط القزويني (٢) .

ومع إنتاج يبلغ نحو ١,٤ مليون برميل في اليوم ، تعد كازاخستان أكبر منتج للنفط في منطقة بحر قزوين ، ويعتمد اقتصاد الدولة بشدة على مبيعات النفط الى الخارج ، وهي تنتج أيضاً كمية كبيرة من الغاز الطبيعي (برغم أن القليل منه يصدر في الوقت الراهن) ، وبشكل رئيسي من حقلي تنجيز وكارشاجاناك البريين اللذين تشغلهما إتحادات مالية دولية . وقد سعت الولايات المتحدة الأميركية ومعها الاتحاد الأوروبي منذ زمن طويل لاستقطاب كازاخستان بوصفها مزوداً لخط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان ، وتواصل واشنطن وبروكسل مناقشة سبل إدخال كازاخستان في مشروع ناباكو ، برغم أن الآستانة دأبت على ألا تلتزمه ، ومن المرجح أن تقتضي مشاركة كازاخستان تشييد خط أنابيب غير مؤكد عبر بحر قزوين ، يربط حقول كازاخستان البحرية بمحطة التصدير النهائية في باكو . وفي المقابل ، تملك تركمانستان نفطاً أقل ، ولكنها تملك قدراً أكبر من الغاز (يبلغ ٧٢,٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٧) ، وطوال العقد الماضي كانت تركمانستان إلى حدٍ ما ، عاملاً لا يمكن التنبؤ به بسبب الحكم الغريب الأطوار لصابر مراد نيازوف الذي كان رئيساً مدى الحياة ، ونجاح روسيا في

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣١ ـ ص ٣٤ .
(٢) الأخضر ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٣١٢ .

وضع الغاز التركماني في خطوط الأنابيب تحت السيطرة الروسية ، وقد كانت روسيا بفضل سيطرتها على ممرات التصدير الى خارج تركمانستان ، قادرة على شراء الغاز التركماني بسعر منخفض ، وتستطيع بعد ذلك بيعه في الخارج وتحقيق ربح ملموس . ومع وفاة نيازوف في كانون الأول عام ٢٠٠٦ ، أصبحت تركمانستان مرة أخرى عاملاً حاسم الأهمية في دبلوماسية طاقة بحر قزوين ؛ كون النظام الجديد في عشق آباد سعى لتقليد الكازاخستانيين في الموازنة بين روسيا والقوى الخارجية الغربية ، ويبدو أن الرئيس الجديد قربانجولي برديموك حميدوف يتصف بالتناقض حيال وضع روسيا المسيطر في تركمانستان ، وبرغم أن التمويل يظل إشكالياً ، فقد أخذ يستكشف خطوط أنابيب جديدة الى إيران وجنوب آسيا والصين ، وفي نيسان عام ٢٠٠٨ ، أخبر الرئيس التركماني وفداً رفيع المستوى من الإتحاد الأوروبي ، بأنه ملتزم تطوير آلية لتصدير الغاز التركماني الى أوروبا مباشرة ، وعرض تزويدها بحوالي ١٠ مليارات متر مكعب في وقت قريب كعام ٢٠٠٩ ، ويشكك الكثير من المسؤولين في أن أياً من الكميات أو أياً من الالتزام السياسي سوف يُحققان في مثل هذا الوقت . وكما اعترف الرئيس التركماني ـ برغم محاولاته التودد الى الإتحاد الأوروبي أيضاً ـ بأن حاجة تركمانستان الى روسيا سوف تستمر لأسباب سياسية وإقتصادية أيضاً . وفي آيار ٢٠٠٧ ، وقع حميدوف اتفاقية مع بوتين والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربابيف لبناء خط الأنابيب الجديد "ما قبل قزوين " ، حول الساحل الشمالي من البحر ، وهذا يوفر ٣٠ مليار متر مكعب إضافية في السنة لروسيا (ومن هناك الى أوروبا) عبر كازاخستان ، وعلى الرغم من أن حميدوف يصر على أنه يبقى منفتحاً بالنسبة الى فكرة الإسهام في مشروع ناباكو وإزاء ممر شرقي ـ غربي للغاز ، فيبدو أن فترة البدء وفترة الإنتهاء من العمل الأقصر ، وقرب السوق الروسية ، أمور قد جعلت لخط أنابيب ما قبل ـ قزوين أسبقية ، ويشك معظم المحللين أيضاً في أن تركمانستان تستطيع أن تنتج غازاً كافياً في المستقبل القريب ، لكي تتكيف مع كل من ممر ما قبل ـ قزوين ، وخط أنابيب عبر ـ قزوين/ ناباكو (١) .

وتعكس إتفاقية بناء خط أنابيب ما قبل ـ قزوين ، وتردد عشق آباد إزاء ما يتعلق بناباكو ، عجز الغرب عن تزويد تركمانستان ببدائل جذابة ، وعلى نحو خاص جعلت الشكوك حول قابلية خط أنابيب عبر ـ قزوين وناباكو ، عشق آباد حذرة في السماح للشركات الغربية بدخول التنقيب والاستخراج في البلاد ، وإذا للغرب أن يكسب منفذاً غير مقيد الى غاز تركمانستان ، فإن عليه أن يقدم اقتراحاً يتصف بالمصداقية بنقل الغاز الى الأسواق ، إضافة الى ضمان التمويل ؛ لكي يؤمن بناء خطوط الأنابيب ، ومن الواضح أن المناخ المالي الصعب يحد من توافر رأس المال الاستثماري ، ولكن تأثيراته في روسيا أكثر قسوة . أما من الناحية الكامنة فإن الشكوك حول قدرة روسيا على التحرك سريعاً في خط

---

(١) مانكوف ، "أمن الطاقة الأوراسية" ، ص ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦ .

أنابيب ما قبل ـ قزوين ، تخلق فرصة للحكومات الغربية لترويج بدائلها في عشق آباد . وخاصة في بناء خط أنابيب عبر ـ قزوين ، من خلال تخفيف التعقيدات السياسية ، ويمكن لواشنطن أيضاً أن تشجع عشق أباد وباكو على حل نزاعهما على الأراضي في قزوين ، فهذا النزاع يظل عائقاً كبيراً أمام مد الممر الشرقي ـ الغربي ، كما أن تشجيع التصالح السياسي الأوسع بين الدولتين سوف يساعد كذلك في هذا الشأن . وفي المدى الأطول ، وحالما يتم إحتواء العنف في أفغانستان ، تستطيع واشنطن أن تلعب دوراً مشابهاً في إحياء فكرة خط أنابيب جنوب آسيا لنقل الغاز التركماني الى الهند (١) .

وعليه ، وإذا لم يؤمن ناباكو غاز آسيا الوسطى ، فإن البديل الواضح هو إيران التي تسيطر على ثالث أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وقطر ، وبرغم ذلك تظل إيران لعنة بالنسبة الى الولايات المتحدة ألأميركية والإتحاد الأوروبي ، بسبب برنامجها النووي ، ودورها في تعزيز الاضطراب في الشرق الأوسط . وقد رأى بعض القادة في الإتحاد الأوروبي أن فتح ناباكو للغاز الإيراني هو السبيل الوحيد لجعل المشروع قابلاً للحياة . وفي غياب تقدم أساسي في العلاقات بين الغرب وطهران ، فإن المشاركة الإيرانية سوف تمثل هزيمة كبرى للسياسة الخارجية الأميركية والأوروبية ، وقد تفضل كل من واشنطن وبروكسل ألا تتبنيا خط الأنابيب أساساً ، ولا يتودد مديرو ناباكو لإيران فحسب ، ولكن لروسيا أيضاً بوصفها مزوداً ، والحق كذلك ، لقد سعت روسيا للانضمام الى مشروع ناباكو بأحجام مختلفة ، حتى عندما كانت تواصل بناء الدعم السياسي لساوث ستريم . وقد أشار رئيس غاز بروم ، الكسي ميلر الى أن الشركة قد تكون مهتمة بأن تصبح شريكاً في الاتحاد المالي لناباكو ، وقد رحب بعض المحليين في الإتحاد الأوروبي بهذا الاحتمال ، ولكن ذلك يمكنه أن يقوض دعم المشروع في واشنطن تماماً (٢) .

والمشكلة الأخيرة لناباكو هي تركيا ، فعلى الرغم من أن تركيا لا تنتج غازاً خاصاً بها ، فهي جزء مهم جداً من ممر العبور لكل من مشروع ناباكو ومشروعي باكو ـ تبليسي ـ جيهان وباكو ـ تبليسي ـ أرضروم ، ولها مصلحة في ناباكو عبر شركة بوتاس للطاقة المملوكة من الدولة ، وهي التي لها حصة تبلغ ١٦,٧ % في الكونسورتيوم أو الإتحاد المالي ، ولكن تركيا تواصل سد الطريق أمام المفاوضات من أجل إطار عملي قانوني مشترك يسمح لخط الأنابيب بالتحرك الى الأمام . وفي غضون ذلك يحذر الكثير من دول جنوب شرقي أوروبا من دور أنقرة المحوري ، وفي الجوهر ترجع شكاوى هذه الدول ضد تركيا ، صدى شكاوى أوكرانيا وبيلاروسيا ضد روسيا . فقد كانت جارتهما الكبرى على استعداد لقطع إمدادات الطاقة لكي تحصل على تنازلات سياسية ، كما أن دولاً مثل

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

اليونان وبلغاريا وهنغاريا ، تخشى زيادة اعتمادها على تركيا ، وترى أن ساوث ستريم الذي سوف يمر تحت البحر الأسود قبل أن يصل الى الساحل في فارنا ببلغاريا ، وسيلة لتنويع إمداداتها من الغاز ، ويخفض الاعتماد على أنقرة (١) .

وبناء على ذلك ، يبدو أن تأمين الغاز من آسيا الوسطى أو ـ بقدر أقل من الاحتمالية ـ من الدول العربية وتركيا وإيران في الشرق الأوسط ، شيء حاسم الأهمية بالنسبة الى نجاح كل من : ممر ما قبل قزوين ، وإزاء ممر شرقي ـ غربي وخطوط أنابيب عبر ـ بحر قزوين وناباكو وساوث ستريم ، وخطي باكو ـ تبليسي ـ جيهان وباكو ـ تبليسي ـ أرضروم ، وتملك ثلاث من دول آسيا الوسطى وهي : كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان ، احتياطات كبيرة من الغاز يمكن استخدامها لتوفير الكميات الضرورية لملء ناباكو ، شرط أن تحصل دول حوض قزوين وأوزباكستان على سعر مرتفع بقدر كافٍ وقابل للاستمرارية ، وأن تكون مشروعات خطوط الأنابيب ممولة بشكل جيد ، ويكمن التحدي في إقناعها بالمشاركة وفي تحريك ما تملكه من غاز عبر حوض قزوين وحوله الى تركيا . وقد باءت بالاخفاق حتى الآن محاولات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي ، لإلحاق كازاخستان وتركمانستان بمشروع ناباكو/عبر بحر قزوين) . وبخلاف خط أنابيب تركمانستان ـ إيران الصغير ، فإن كل غاز آسيا الوسطى سيتم تصديره في الوقت الراهن عبر روسيا ، وقد تحركت موسكو بعزم للمحافظة على وضعها إزاء ذلك ، وفي أيار عام ٢٠٠٧ توصلت شركة غازبروم الى صفقة مع عشق آباد والآستانة ، لتشييد خط أنابيب سابق لخط أنابيب بحر قزوين بطول ساحل البحر ، وفي وقت أقرب وافقت غاز بروم أن تدفع أسعاراً أوروبية لغاز آسيا الوسطى ، وهذا يستبق حصول شركات الاتحاد الأوروبي على موضع قدم ، ويحد من قدرات دول مثل أوكرانيا على الاستمرار في المطالبة بدعم الأسعار ، كما أن عجز الغرب عن حماية جورجيا من روسيا خلال حرب صيف عام ٢٠٠٨ ، عمق حذر قادة آسيا الوسطى حيال الاعتماد على دعم كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي ضد روسيا (٢) .

إذاً ، إن موارد النفط والغاز التي اكتشفتها روسيا أو الشركات الروسية ، خلال العشر السنوات الماضية في منطقة بحر قزوين (تطلق إيران عليه إسم بحر الخزر) ، تمَكن روسيا وشركائها من تنفيذ العقود المبرمة حتى عام ٢٠٢٠ . وعليه ركزت روسيا بالتنسيق مع دول حوض قزوين وإيران ، من جهودها على زيادة إمدادات النفط والغاز الى الصين ، بحيث تهدف روسيا الى تنويع صادراتها بعيداً عن الإتحاد الأوروبي ، من أجل الموازنة في مصالحها القومية وسياستها الخارجية مع قوى كبرى

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١ ـ ٣٢ .

على الساحة الدولية ، ولكسبها (للصين) كحليف سياسي إستراتيجي بوجه الهيمنة الغربية وتحديداً الأميركية . وعليه ، عمل الرئيس بوتين وبدءاً من العام ٢٠٠٦ ، بجد على عزل آسيا الوسطى من أجل إبقاء الغرب ، على قدر المستطاع ، خارج هذه المنطقة ـ رغم أن وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ، تمكنت من الحصول على امتياز للنفط لشركة "شفرون" في كازاخستان ـ وأبرم اتفاقيات مع الصين لتزويدها بالغاز والنفط من تركمانستان وأوزبكستان عبر طريق تمر في شرق سيبيريا . ونجح بوتين عبر هذه الاتفاقيات من إزالة أهم مصدر للتوتر دام أكثر من ثلاثة قرون ، وبهذا زادت المبادلات التجارية بين روسيا والصين ، من ٦,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ الى ٥٠ مليار عام ٢٠٠٨ ، ويتوقع أن تزيد بكثير بعد العام ٢٠١٣ ، عندما تصبح خطوط أنابيب الغاز من منطقة بحر قزوين التي ستزود الصين جاهزة (١) .

الفقرة الثانية : الحرب العالمية على أفغانستان وحساب الخسائر والمكاسب :

ما تزال الجغرافيا السياسية واضحة التأثير في مسار القضية الأفغانية منذ زمن بعيد ، وكيف إذا كانت بلاد الأفغان نموذجاً للدولة البرية أو الدولة المقفلة ؛ بلاد تقع في آسيا الوسطى ، تجاور باكستان والصين وطاجكستان وأزبكستان وتركمنستان وإيران ، إنها على مسافة قريبة من جنوب روسيا ، وهي معبر خطوط الطاقة كما كانت قديماً معبر للقوافل البرية . بلاد صعبة المسالك ، وعرة وقاسية ، وما تزال عصية أمام الإمبراطوريات ، شعبها صعب المِراس ، أو هو قبائل متنازعة لأنها متعددة الأقوام واللهجات والأصول الاجتماعية ، فلا عجب والحال هذه أن يبقى النزاع قائماً بين أكبر مجموعتين عرقيتين : الباشتون والطاجيك ، ولكل منهما جغرافيتها وإمتدادها الإقليمي . وعلى ذلك لا تقوم دراسة القضية الأفغانية على معرفة تلك البلاد داخل حدودها وحسب ، بل تشمل في ما تشمل الإمتدادات الإقليمية ، والمصالح الدولية المتشابكة بين المنطقة الأوراسية ووسط آسيا ، وصولاً الى الصين والهند وروسيا وأوروبا (٢) .

وقد رأى العالم الجغرافي البريطاني "ماكندر" أن أفغانستان تقع في قلب العالم الذي يشمل المنطقة الأوراسية بما فيها آسيا الوسطى ، ومن يسيطر على قلب العالم يسطير على ما يحوط به من جزيرة العالم ، وتالياً على العالم الأوسع كما قضت نظرية ماكندر في الجغرافية السياسة . وعلى هذا الأساس تحركت الإمبراطورية البريطانية ، واصطرعت مع إمبراطوريات أخرى في آسيا الوسطى . إذ إن بريطانيا هي التي رسمت حدود أفغانستان في كيانها القائم في عصرنا ، وكما قسمت بريطانيا شبه

---

(١) غسان العزي ، "سياسة القوة" ، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى" مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٨ .
(٢) حسين ، "القضية الأفغانية" (قضايا دولية) ، ص ٥ ـ ٦ .

القارة الهندية بين الهند وباكستان في العام ١٩٤٧ ، فعلت في الحدود الباكستانية الأفغانية التي وزعت قبائل البشتون على طرفي الحدود . وعلينا ملاحظة أهمية أفغانستان كطريق إستراتيجي بين باكستان المطلة على المحيط الهندي وبين وسط آسيا على حدود روسيا الجنوبية . وتجدر الإشارة الى دور الصراع الروسي ـ البريطاني على منطقة آسيا الوسطى ، وما سبقه من تصارع الإمبراطوريات العثمانية والصفوية والمغولية على هذه المنطقة . فأفغانستان كانت على مدى العصور الحديثة وحسب رأي الكثير من المؤرخين : " مقبرة الإمبراطوريات " أو " مقبرة الغزاة " ـ وحتى أن الإسكندر المقدوني الكبير لاقى صعوبات كبيرة أثناء غزوته لآسيا الوسطى قبل حوالي قرنين ونيف من الميلاد ـ وفيما كانت في العصور القديمة منطلقاً لإمبراطوريات أفغانية متميزة ابتلعت إيران وباكستان وأجزاء من الهند ووصلت الى حدود الصين (١) .

وفي أواخر القرن العشرين ، أراد الاتحاد السوفياتي السابق تعزيز مواقعه على حدوده الجنوبية ، والإقتراب من المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي حيث احتياط النفط العالمي ؛ فدخلت قواته الأراضي الأفغانية بناء على طلب رسمي من الحزب الشيوعي الحاكم في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ ، ودخلت في صراع دموي مسلّح مع المقاومة الأفغانية التي تكتلت في جبهة إسلامية واسعة ، تحت عنوان " المجاهدين " ، بدعم أميركي وسعودي وإماراتي وباكستاني . ونتيجة لهذا الوضع الجديد الذي فرضه الاتحاد السوفياتي على أفغانستان بالقوة العسكرية ، شعرت الولايات المتحدة الأميركية بخطورة الموقف ، وبأن هذا الإحتلال هو نقض للاتفاقية الموقعة في مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥ ، والتي تم بموجبها تقاسم مناطق النفوذ في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وجَعل أفغانستان مُحايدة غير خاضعة لا للولايات المتحدة ولا للإتحاد السوفياتي ، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي تمتعت بهذه الخاصية نتيجة وضعها الجغرافي المعقد ولخطورته بالنسبة الى الطرفين . فكان احتلال أفغانستان بمثابة تهديد لمناطق النفوذ الأميركي التي تحيط بأفغانستان ، والمتمثلة بباكستان وإيران والتي تشكل خط الدفاع الأول عن منابع النفط في الخليج العربي ، التي لا يجوز للاتحاد السوفياتي بموجب مؤتمر يالطا الإقتراب منها ، لأنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأميركي . مما دفع الولايات المتحدة الى مواجهة السوفيات على أرض أفغانستان بطريقة غير مباشرة ـ بسبب معاناتها في تلك الفترة مما سمي "عقدة الفيتنام" التي لم يمضِ على هزيمتها هناك أكثر من أربع سنوات ـ من أجل محاصرة دورهم ونفوذهم حتى في المجال الإقَليمي والآسيوي ، والنيل من هيبتهم الدولية . وهذا ما حدث ، فقد خرج الاتحاد السوفياتي من بلاد الأفغان في الخامس من شهر شباط ١٩٨٩ . ومهما كانت التفسيرات المتعددة ، فإن هذا الخروج كان هزيمة مدوية له ، لا بل كان إيذاناً بتراجعات أخرى في أوروبا الشرقية ، الجبهة الأمامية في مواجهة الغرب الأوروبي والأميركي (٢) .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٢ ـ ١٣ .

(٢) عاصم أكرم ، "تاريخ الحرب الأفغانية" ، إصدارات جريدة الخليج ، الشارقة ، الحلقة ٣ و١٤ ، تموز ١٩٩٧ .

تَرك الإتحاد السوفياتي أفغانستان للحروب الداخلية والمُؤامرات الخارجية والأطماع السياسية وإستخدام سياسة إدارة الظهر ، بالنظر الى السياسات الخارجية الجديدة التي استخدمتها روسيا تجاه المنطقة ، وبقيت تتفرج على ما يحدث في أفغانستان من حروب أهلية وصعود وخطر حركة طالبان الإسلامية ، وتفرد الولايات المتحدة باللعب في الساحة الأفغانية حفاظاً على مصالحها الذاتية ، وتمديد نفوذها والسيطرة على أفغانستان ضمن رؤية إستراتيجية لضمان إقامة تمديدات خطوط النفط والغاز ، بالتعاون مع القوى الأفغانية السياسية وخاصة الإسلامية ، التي كانت تمني نفسها بقدرتها على بسط الإستقرار في آسيا الوسطى ، وقبل تحولها الى عداد أميركا لاحقاً . وعليه ، تعاونت روسيا مع الأميركيين من خلال إبرام اتفاقية خاصة ، تقضي بامتناع الطرفين عن دعم أي من الأحزاب المناضلة في الحرب الأفغانية ، التي كانت أميركا الممول الأكبر لها . وفيما كانت روسيا تتفرج ، كانت أميركا تتعاون مع طالبان من أجل تحقيق أهدافها السرية والمعلنة (١) .

وإبتداءً من العام ١٩٩٦ ، وبعد أن أحست الإدارة الأميركية بأنها لم تعد بحاجة الى حركة طالبان ، وخصوصاً بعد تأكدها بأن هذه الحركة لن تتمكن من تثبيت الأقدام الأميركية على هذه الأرض التي غطتها الحرب بطبقة من العازل المناعي ، تجاه استقرار أي من القوى العظمى أو الإقليمية لفترة طويلة ، وأنه بات من المستحيل أن تقوم هذه الحركة على تأمين الاستقرار للإدارة القائمة على بناء خطوط النفط والغاز في آسيا الوسطى من حقول البترول الكثيفة ، في منطقة بحر قزوين وأوزباكستان عبر أفغانستان وباكستان الى المحيط الهندي ، وبأنه لم تعد الأحزاب الأفغانية تخدم المصالح الأميركية والأهداف التي كانت تسعى إليها ، وبدأت كذلك فكرة مناهضة أميركا والعداء لها تسيطر على الإيديولوجية الفكرية للحركة ، عندها أخذت الولايات المتحدة وبدءاً من العام ١٩٩٩ تنظر الى طالبان كعائق أساسي أمام مصالحها . وهكذا كان لا بد من التخلص من هذه العقبة التي شكلتها وصنعتها من قبل ، فبدأت بوضع خططها الاستراتيجية لذلك ، واتجه مجلس الأمن الدولي الى التحذير من استخدام الأراضي الأفغانية مكاناً لتدريب الإرهابيين ، وأدان حركة طالبان في القرار الرقم ١٢٦٧ تارخ ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩ متهماً أسامة بن لادن وتنظيمه (القاعدة) من تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) . وفي العام ٢٠٠٠ أدان مجلس الأمن في القرار ١٣٣٣ ، إيواء حركة طالبان لأسامة بن لادن ولعناصر إرهابية ، وقيامها بإقامة معسكرات تدريب لهم على الأراضي الأفغانية التي تسيطر عليها هذه الحركة . . . وهكذا تجمعت أسباب كثيرة لتحوّل المجاهدين المدعومين من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات العربية وباكستان ، الى إرهابيين يقفون ضد الحريات العامة وحقوق الإنسان ، ويزرعون المتفجرات في غير منطقة من العالم (٢) .

---

(١) سورين أبو سمرا ، "الوضع الإستراتيجي الدولي" ، مجلة الجيش ، العدد ٢١٢ ، كانون الأول ٢٠٠٣ .
(٢) أنس غزلي ، "أفغانستان من الإحتلال السوفياتي إلى الإحتلال الأميركي" ، (ورقة بحثية ، قدمت في الجامعة الإسلامية في بيروت ، دبلوم علاقات دولية ودبلوماسية) ، ص ١٠ ـ ١١ .

وهكذا إنقلب التحالف السابق الذي واجه الجيش الأحمر السوفياتي الى حالة عدائية بلغت ذروتها في أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ داخل الولايات المتحدة الأميركية . ما كادت أخبار تفجيرات هذا الحادث تنتشر في العالم ، وما كاد الرئيس الأميركي جورج بوش يُعلن عن عزمه على شن "حرب من نّمط جديد" على الإرهاب العالمي إنطلاقاً من أفغانستان ، حتى راحت العواصم العالمية تتسابق على إعلان التأييد والتضامن . وكان بوش حاسماً عندما أعلن عن انقسام العالم الى " من معنا ومن مع الإرهاب " ، وكأنه يعلن أن بلاده تقف على رأس نظام عالمي جديد ينبغي على الآخرين إما الانخراط فيه أو البقاء في هامشه ، مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية . كما أعلن أمام الكونغرس في ٢٠ أيلول ٢٠٠١ : " إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لن تنتهي عندها ، ولم تنته هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية وتحطيمها ، ومنذ اليوم الأول فإن كل أمة تستمر في إحتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها " . وهكذا أعلن بوش عن وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب تقوم على التخويف والضربة الاستباقية للتنظيمات الإرهابية ، وللأنظمة التي تحمي هذه التنظيمات وتحوي على أسلحة الدمار الشامل ، ولا تلتزم بالقيم الديمقراطية (١) .

ففي ١١ أيلول ٢٠٠١ ، دخلت العلاقات الدولية برمتها في مرحلة جديدة تختلف جذرياً عن كل المراحل التي سبقتها منذ عقود ، فتداعيات الحدث لن تنحصر في مكان وزمان معينين ، بل قد تطاول النظام العالمي بمجمله لتعيد تشكيله على غرار ما حدث في أعقاب الحربين العالميتين ، أو انهيار جدار برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ ، ويمكن القول إنه مع انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك وضرب مقر وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في واشنطن ؛ انتهت الفترة الانتقالة في النّظام الدولي بين الحرب الباردة و" النظام الدولي الجديد " ، وربما دخلنا في فترة انتقالية جديدة قد تطول أو تقصر ، بحسب تطورات الحرب المفتوحة التي تتميز هذه المرة بالغموض الشامل الذي يحيط بنوايا الدولة العظمى التي تشنها ، وبالأهداف التي حددتها . ومن هنا ، انهارت مسلمات ومفاهيم عديدة في مجال العلوم السياسية يصعب حصرها قبل أن تنتهي " الحرب العالمية " التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب ، وهي حرب صعبة ومعقدة تخاض على عدة جبهات متعددة ، إعلامية ومالية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية ، كما أعلن البيت الأبيض عنها (٢)

ولكن الأهم في هذا الحدث العالمي ، أنه كيف يمكن لمنظمة إرهابية كتنظيم القاعدة أن تقوم بعملية من هذا الحجم ، دون أن يكون من خطط لها وساعدها من داخل الولايات المتحدة نفسها ؟ أو لربما من

---

(١) السيد ولد أباه ، "العالم بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ ، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية" ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ص ٨٠ .

(٢) ناصر أخضر ، "تحولات السياسة الخارجية اتجاه أفغانستان" من الإتحاد السوفياتي إلى روسيا في ظل متغيرات النظام العالمي ، (ورقة بحثية مقدمة في الجامعة الإسلامية) ، بيروت ، دبلوم العلاقات الدولية ، ص ١٤ .

هم في مراكز القرار السياسية والأمنية الأميركية . وعليه ، أجمع العديد من المحليين السياسيين أن الإدارة الأميركية هي من خططت وبمساعدة اللوبي اليهودي لهذه الضربة ، من خلال سيناريو أعد سابقاً من أجل تحقيق أهدافها السرية ؛ فالإسرائيليون وجدوا الفرصة للانقضاض على كل من هو عربي ومسلم تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الأصولي . وراح شطر من العالم الغربي يتحدث عن عدو جديد بعد سقوط الشيوعية هو الإسلام السياسي . كما روجت وزارة الخارجية الأميركية تتحدث عن تنظيمات إرهابية في العالم الإسلامي ، وضاع التمييز بين حركات المقاومة الإسلامية للاحتلال الصهيوني وغيره ، وبين الحركات الإرهابية . ولكن الكلام الأخطر ما صرح به الرئيس بوش بعد أربعة أيام فقط من أحداث ١١ أيلول ، حين قال " بضرورة شن حرب صلبية على الإرهاب " ، ووعد بحرب طويلة الأمد تستخدم فيها وسائل جديدة بعضها معلن وبعضها سري (١) .

هذا بالإضافة الى أن الإدارة الأميركية كانت تستتر خلف شعار مكافحة الإرهاب لتحقيق عدة أهداف منها : أولاً ، السيطرة على الممرات الأوروبية ـ الآسيوية دون المرور بالأراضي الروسية والإيرانية والإفادة من الطريق البري الذي يربط أفغانستان بآذربيجان وجورجيا ؛ إنه طريق أنابيب النفط في التخطيط الإستراتيجي الأميركي ، بعدما باتت موسكو تشهر سلاح الطاقة في وجه الغرب الأوروبي والأميركي . وثانياً ، محاصرة النفوذ الإستراتيجي الروسي في وسط آسيا ، والاقتراب من حدود الصين ، وإقامة قواعد عسكرية أميركية في الجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثاً من آسيا الوسطى . وثالثاً ، الضغط على إيران لإعتبارات جيوستراتيجية (على صعيد النفط والغاز وفي الملف النووي) ودفعها الى التعاون مع واشنطن ، خصوصاً أنها كانت تناوئ حكومة طالبان (٢) . ورابعاً ، الضغط على منطقة الخليج بالتزامن مع تعظيم دور نفط حوض قزوين في التجارة العالمية ، تمهيداً لاشراك دول الخليج في العمليات العسكرية اللاحقة تحت لافتة مكافحة الإرهاب (وهذا ما حصل فعلاً ، حيث عملت هذه الدول بالتآمر على نظام بشار الأسد السوري ، بحجة أنه نظام إرهابي يدعم الحركات الإرهابية كحماس وحزب الله ، ويفتقد الى القيم الديمقراطية من حريات عامة وإصلاحات سياسية . .) وأخيراً ، حاولت الإدارة الأميركية السيطرة على طريق الأفيون ، حيث تنتج أفغانستان معظم الاستهلاك العالمي منه ، واللافت في الأمر ، زيادة كميات الأفيون إبان الاحتلال الأميركي بأضعاف كبيرة بما يتعارض مع الوعد الأميركي بتحقيق التنمية والديمقراطية (٣) .

---

(١) السيد حسين ، "القضية الأفغانية" ، ص ٣٤ .
(٢) محمد حمية ، "الإستراتيجية الأميركية في أفغانستان بعد ١١ أيلول" ، (ورقة بحثية قدمت في الجامعة الإسلامية) ، دبلوم العلاقات الدولية ، بيروت ٢٠١٠ ، ص ٤ .
(٣) السيد حسين ، "القضية الأفغانية" ، ص ٣٨ .

وفي الحقيقة ، إستطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تكسب تأييد الدول الكبرى والأمم المتحدة في عملية مكافحة الإرهاب . ووسط لعبة مصالح دَّولية معهودة ، عمل كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين على تعزيز المصالح الإستراتيجية ، تحت ذريعة مساعدة الإدارة الأميركية في التصدي للإرهاب بعد زلزال ١١ أيلول ؛ فما كان على هذه القوى العظمى إلا من تحديد مواقفها ، أي إما الالتحاق بصفوف الأعداء المعزولين الذين سيتم ضرب مصالحهم عاجلاً أم آجلاً ، وإما الانضمام الى النظام الجديد حتى لو كان ذلك في المؤخرة ، وقد فضلت هذه القوى الخيار الثاني الذي يضمن لها مكاسب لا يستهان بها . وهكذا لم يكون من قبيل المصادفة أن يذكر بوتين في أول كلمة ألقاها فور وقوع التفجيرات ضد نيويورك وواشنطن تعبير " العالم المتحضر " ، وأن موسكو تنضم في تعازيها للولايات المتحدة الى هذا العالم المتحضر ، وبذلك فكأن بوتين يسلم بسلطة السادة الجدد وبموقع روسيا في الظل (١) .

وهكذا ، كانت الحرب في أفغانستان بوابة العبور الأميركي للمنطقة ، وكان على روسيا أن تحدّد موقفاً نهائياً من ذلك . ففي البدء ، بدا أن هناك سجالاً بين فريقين ، الأول معارض للتعاون مع واشنطن بحجة أن الموافقة على الحرب الأميركية في أفغانستان تلغي النظام الدولي القائم بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أنه لا توجد ضمانات بأن القوات الأميركية ستنسحب من المنطقة بعد تحقيق أهدافها ، فضلاً عن ذلك فإن الوجود الأميركي في المنطقة سيغير الكثير من الموازنات الجيوسياسية ، ويجعل الولايات المتحدة ضلعاً خامساً في المربع النووي الآسيوي ، المكوّن من الصين وروسيا والهند وباكستان ، بالإضافة إلى أن ذلك الوجود سيؤمن للولايات المتحدة موقعا مركزياً في التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين . غير أن ذلك الموقف الروسي قد بدأ في التحول بإتجاه الفريق الثاني المتجاوب مع المطالب الأميركية ، وكانت الإشارة الأولى لذلك الإعلان عن أن دول آسيا الوسطى لديها الحرية في اتخاذ قرار وضع قواعدها وأجوائها تحت تصرف القوات الأميركية (٢) .

وفي الواقع ، إن حسابات كل من روسيا والصين بالنسبة لهذا الحادث ، تختلف عن حسابات الإتحاد الأوروبي ، فهذا الأخير هو حليف استراتيجي للولايات المتحدة ، وأما روسيا فهي عدو إستراتيجي وقديم لهذه الأخيرة ، وما زالت حتى الآن على خلاف سياسي وعقائدي معها في كثير من الأمور ، أو بالأحرى هما عدوان متفقان على بعض الأمور . ومن هنا أدرك أصحاب القرار في الكرملين أن مستجدات دولية وحقائق خطيرة ينبغي التعامل معها بدقة متناهية من جراء هذا الحادث ؛ فعلى مقربة من الحدود الروسية توجد أضخم قاعدة أميركية أطلسية (في البلقان تحديداً) ، وفي منطقة الخليج العربي ترابط قوات أميركية وأوروبية وأطلسية ضخمة . هذا بالإضافة الى القاعدة الجديدة التي من

---

(١) ناصر أخضر ، "تحولات السياسة الخارجية اتجاه أفغانستان" من الإتحاد السوفياتي إلى روسيا في ظل متغيرات النظام العالمي ، ص ١٦ .

(٢) جريدة الرياض، عبد الجليل زيد المرهون،"ماذا تبقى لروسيا في اسيا الوسطى " ٢٠٠٢/١٢/٢٧

المحتمل أن تنتهي بها أفغانستان على حدود آسيا الوسطى ، المنطقة التي اعتبرتها روسيا عبر التاريخ حدوداً متقدمة لها ، ولديها فيها قواعد عسكرية ومواقع استراتيجية مثل فرقة الحدود الروسية في طاجكستان ، والمطار الفضائي بايكونور في كازاخستان ، والممر الجوي الحيوي في أوزباكستان الذي يربط بين روسيا وقواتها في طاجكستان وغيرها (١) .

ويعتقد الروس أن لدى الولايات المتحدة خطة جيوسياسية لحصار روسيا في منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين . ويقولون إن هذه الخطة مرتبطة بشكل كبير بالثروات الطبيعة الكبيرة ، خاصة النفط والغاز ، في المنطقتين . ولا يقتصر تبني هذا الاعتقاد على التيارات القومية واليسارية الروسية ، بل يمتد إلى الكرملين أيضاً . ويعتقد خبراء روس ، أن المرابطة العسكرية الدائمة للولايات المتحدة في شبه جزيرة مانغيشلاك الكازاخية ، حيث يقع ميناء "أكتاو" وحقول كبيرة للنفط والغاز ، سوف تسمح للأميركيين بتقوية نفوذهم وتأثيرهم بشدة في قزوين وآسيا الوسطى ، والدخول عن طريقها مباشرة إلى حوض بحر قزوين . وهذا بالطبع ، يمكن له أن يُعقد بشكل كبير الوضع على الحدود الجنوبية للاتحاد الروسي . هذا بالإضافة إلى محاصرة إيران من جميع النواحي : من الجنوب من ناحية بلدان الخليج حيث القواعد الأميركية كثيرة ، ومن الغرب والشرق حيث القواعد في تركيا وأفغانستان ، والآن من الشمال أيضاً . ويرى هؤلاء الخبراء أن الوجود الدائم للولايات المتحدة الأميركية في أكتاو ليس في مصلحة الأمن القومي الروسي . علاوة على ذلك يمكن لهذا الوجود الأميركي أن يؤدي إلى تحفيز نشاط حركة الانفصاليين في شمال القوقاز ، حيث يربط الروس بين تقوية الحركة الانفصالية في الشيشان في منتصف تسعينيات القرن الماضي ونشاط الشركات الأميركية لاستثمار حقول النفط والغاز في المناطق الآذرية القريبة من كازاخستان . ويبدو أن الروس منتبهون جيداً لهذا التمدد الأميركي الأمني والعسكري في آسيا الوسطى وبالقرب من بحر قزوين ، ولذلك سارع الرئيس الروس فلاديمير بوتين ، بعد عودته من جديد للكرملين في العام ٢٠١٢ إلى تعزيز التواجد العسكري الروسي في قيرغيزيا وطاجيكستان وأرمينيا . كما أنه أقدم على خطوة هامة ونوعية تمثلت في تعزيز التعاون العسكري مع آذربيجان . هذا وكان قد وقع البلدان في العام ٢٠١٠ عقوداً لبيع الأسلحة الروسية إلى الجيش وأجهزة الأمن في آذربيجان ، من ضمنها بطاريات صواريخ الدفاع الجوي "S 300" ، ويرى ألكسندر كريلوف ، الباحث " بمعهد العلاقات الدولية الروسي " ، أن بيع روسيا المعدات العسكرية والأسلحة إلى آذربيجان يهدف إلى وضع باكو، بدرجة ما ، تحت التأثير الروسي ، خاصة في ظل ميلها نحو الغرب والناتو (٢) .

---

(١) الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٣١٦ . نقلاً عن : الخميسي ، "مغانم روسيا في الأزمة الأميركية ـ الأفغانية" .
(٢) هاني شادي تموز (يوليو) ٢٠١٣ ، جريدة السفير اللبنانية ٢٠١٣/٠٧/٠٥ العدد: ١٢٥٢١

إذ لا يستطيع صانع القرار الروسي أن يصرف النظر عما يحيط بجنوب روسيا من جمهوريات إسلامية ، وعما يوجد داخل روسيا ذاتها وهو أكثر من ٢٠ مليون مسلم ، وعما يمكن أن يسببه الزج بإمكانيات روسيا السياسية والعسكرية في سياق " الحرب العالمية على الإرهاب " من مشكلات داخلية ، وبعد ذلك من متاعب خارجية مع العالمين العربي والإسلامي . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لا يمكن لصانع القرار الروسي أن يتغاضى عما يمثله وجود حلف شمال الأطلسي بالقرب من مجال روسيا الحيوي الجيوبوليتيكي ، ولا سيما إذا لاحظنا أن هذا يمكن أن يقود الى حالة مشابهة لما حدث في إثر حرب الخليج الثانية ، وهو ما يرسي موطئ قدم ثابت للولايات المتحدة في منطقة حيوية ما زالت خارج السيطرة الروسية ، وهي وسط آسيا وبحر قزوين ، بما يمكنها من الضغط ليس على روسيا فحسب ، بل على كل الدول المجاورة الأخرى ، وربما هذا ما يبرر دعوة بوتين الى نظام أمني جديد يكفل مواجهة ظاهرة الإرهاب ، عوضاً عن الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة (١) .

وأصبح السؤال الوحيد الذي يفرض نفسه أمام القيادة الروسية هو : كيف يمكن استغلال هذه الأزمة بأقصى درجة ممكنة لإنتزاع بعض المكاسب ؟ . . إن روسيا ، وربما على كره منها ، وأيضاً من منطلق رؤية واقعية واسعة ، لم تذعن فقط لدور أمني أميركي في الجوار المقدس لها حتى الآن ، وإنما اعترفت بهذا الدور أيضاً من خلال "الإعلان المشترك" بشأن العلاقة الاستراتيجية الجديدة ، التي أعلنها الرئيسان بوتين وبوش في ٢٤ أيار ٢٠٠٢ . وكانت لهجة الإعلان واضحة لا لبس فيها : " إننا نقر بمصلحتنا المشتركة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز في تعزيز الاستقرار والسيادة والسلامة الإقليمية لكافة دول المنطقة " ، وهي نتيجة ذات مضامين جيوستراتيجية مهمة وواضحة ، إذ صارت البراغماتية ووجهة النظر المؤيدة للغرب في السياسة الروسية وجهين لعملة واحدة ، فروسيا لا تستطيع وحدها التعامل مع التهديدات الكبرى القادمة من حدودها الجنوبية والشرقية ، وتحتاج الى تعاون الدول الغربية لمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل (٢) .

ومن هنا أعربت روسيا عن استعدادها للمشاركة الدولية الفعالة في عدة اتجاهات ولتحقيق بعض المكاسب ؛ من خلال التعاون المخابراتي في جمع المعلومات عن أماكن الإرهابيين وقواعدهم ، مع التنسيق مع حلفائها في جمهوريات آسيا الوسطى من أجل استخدام مطاراتهم في مطاردة هؤلاء الإرهابيين ، وكما وافقت روسيا لفتح مجالها الجوي لتحليق طائرات المساعدات الإنسانية لقوات التحالف الدولي (٣) . وهذه المكاسب تمثلت بما يلي : أولاً ، تصفية حسابات روسيا الخاصة مع حركة طالبان ، التي تتهمها روسيا بدعم الحركات الانفصالية في الشيشان وفتح معسكرات التدريب لها ، مع

---

(١) حسين معلوم ، الإستراتيجية الأميركية في وسط آسيا : الواقع . . والآفاق" ، مجلة السياسة الدولية ، السنة ٣٨ ، العدد ١٤٧ (كانون الثاني ٢٠٠٢) ، ص ٩٠ .

(٢) أنطوني (وآخرون) ، "النظام الأطلسي - أوروبي والأمن العالمي" ، ص ١٦٢ .

(٣) محمد سعيد أبو الدسوقي ،أميركا والإرهاب : الحدث والتداعيات" ، السياسة الدولية ، السنة ٣٧ ، العدد ١٤٦ (تشرين الأول ٢٠٠١) ، ص ٧٩ .

دعمها للمتشددين في آسيا الوسطى ، ولا سيما أوزباكستان وقرقيزستان اللتين كانتا تشهدان توغلاً لمسلحين يريدون إطاحة الأنظمة القائمة فيهما . وبالتالي التضييق على المقاومة الشيشانية ومن ثم سحقها بتأييد دولي بعد إدراجها الى مستوى الإرهاب الدولي ، وبالفعل هذا ما حصل حيث كفّت الدعاية الغربية الناطقة بإسم الديمقراطية وحقوق الإنسان عن إدانة قمع روسيا للمتمردين الشيشانيين ، فخفف الإتحاد الأوروبي من نبرة الإدانة هذه ، حيث صرح المستشار الألماني غرهارد شرودر في ٢٦ أيلول ٢٠٠١ : " أنه كان من الممكن تعديل الموقف الدولي من الشيشان " ، وأعلنت واشنطن أنها سوف تعمل على وقف كل المساعدات والدعم المالي عبر قنواته الدولية الى الشيشانيين . وأما ثانياً ، حاولت روسيا تفعيل دور المنظمات الدولية ، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، في عمليات مكافحة الإرهاب ، وهو مطلب قديم للكرملين لإنتزاع مساحة للحركة الروسية الدولية بحماية الشرعية الدولية ، وتقليص النفوذ الأميركي العالمي في الوقت نفسه . وثالثاً ، إعادة جدولة ديون روسيا ، وربما إسقاط جزء منها للمؤسسات المالية الدولية ، مع حاجة الاقتصاد الروسي الى الاستثمارات الغربية ، والى فتح الأسواق الأميركية للبضائع الروسية لتهيئة الأرضية لانضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية . ورابعاً ، تأجيل البت بقرار انضمام عدد من دول الاتحاد السوفياتي السابق الى حلف شمال الأطلسي ، خاصة دول البلطيق وأوكرانيا وجورجيا . وخامساً ، التمكن من الاحتفاظ بقواعد روسيا العسكرية ومواقعها الاستراتيجية في آسيا الوسطى ، وهو أمر يعلق الكرملين عليه الكثير من الآمال في صيانة موطئ قدمه في منطقة حدوده المتقدمة . وسادساً ، تسعى روسيا الى التصدي لتطلعات أي تحركات إسلامية داخلها والتي يقطنها أكثر من عشرين مليون مسلم . وأما أخيراً حاولت موسكو التعاون مع واشنطن والمجتمع الدولي في التخلص من خطر المخدرات المنبعثة من أفغانستان والذي يحمل في طياته طابع دولي (١) .

وعليه ، استطاعت الولايات المتحدة أن تكسب الدول الكبرى والأمم المتحدة في عملية مكافحة الإرهاب . ووسط لعبة مصالح دولية معهودة ، عمل كل من الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين ، على تعزيز المصالح الاستراتيجية تحت ذريعة مساعدة الإدارة الأميركية في التصدي للإرهاب بعد زلزال ١١ أيلول . فالإتحاد الأوروبي كان المانح الأول لأفغانستان منذ سقوط حركة طالبان ، حيث شاركت بروكسل في جهود إعادة الإعمار ، وتعزيز حقوق الإنسان ، وتفعيل دور مؤسسات الدولة ، ووقف إنتاج المخدرات والمتاجرة بها . . . هذه هي أسس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بموجب اتفاقية ستراسبورغ في العام ٢٠٠٥ . لقد ساهم الأوروبيون مالياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في برنامج ممتد من العام ٢٠٠٦ الى العام ٢٠١٣ . وساعدوا في مجال ضمان تطوير العملية الديمقراطية والإشراف على الانتخابات العامة . وشاركوا في بناء الشرطة الوطنية وشرطة الحدود ، غير أنهم تحفظوا تجاه هذه داخل قيادة حلف الأطلسي . هذا على الرغم من المشاركة

---

(١) الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٣١٧ ـ ٣١٨ . نقلاً عن : الخميسي ، "مغانم روسيا في الأزمة الأميركية ـ الأفغانية" .

العسكرية الفعّالة لدول الاتحاد الأوروبي في حربهم على أفغانستان ، بحيث بلغ عددهم عام ٢٠١٠ أكثر من ٣٠ ألف جندي من أصل ٨٩٤٨٠ جندي من ٤٤ دولة (القوات الأميركية بلغ مجموعها ٥٠٥٠٠ جندي) . ومع هذا ثمة تململ واضح في صفوف الدول المشاركة في إيساف ؛ إيطاليا أعلنت أنها ستبدأ انسحاباً تدريجياً في سنة ٢٠١١ . وأخذت القوات الهولندية تغادر أفغانستان ، وظهر غموض في الموقف الألماني من المشاركة العسكرية . لا يمكن القول أن برنامج الإنسحاب الأميركي نفسه بدا غامضاً ومضطرباً بانتظار التطورات على أرض أفغانستان ومن حولها . وبكلامٍ آخر ، كما قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي ، بقي الأوروبيون في مجال التمويل والتدريب في مقابل الدور الأميركي الأبرز في الأمن والسياسة (١) .

كما شارك الاتحاد الأوروبي في برنامج إصلاح القطاع الأمني بأفغانستان عن طريق مهام إعداد قوات الشرطة الأفغانية منذ عام ٢٠٠٧ وكذلك من خلال مساهمات المفوضية الأوروبية في برنامج الإصلاح القضائي في البلاد . فداخليًا أدت المعوقات المؤسسية إلى صعوبة تحقيق التنسيق بين أدوات الاتحاد الأوروبي ؛ فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانوا يركزون حتى وقت قريب بصورة أساسية على المساهمات الثنائية من الدول الأعضاء لإصلاح كل من الشرطة والقضاء كما هو الحال في حالة ألمانيا وإيطاليا ، أو التركيز على المساهمات العسكرية لقوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) . أما المعوقات الخارجية فكان وجود فجوة في المصادر والمخصصات المالية ، بالإضافة إلى تضارب الفلسفات المختلفة التي تسعى إلى إصلاح الشرطة ، سواء من جانب الولايات المتحدة المساهم الأكبر في عملية إصلاح الشرطة أو من جانب الاتحاد الأوروبي ، وذلك كان يؤدي إلى غياب التنسيق وعدم قدرة الجهات المختصة بالتنسيق على القيام بمهامها (٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن روسيا والصين تساندان الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان ، لأن خوض هذه الحرب سيخدم مصالح الدولتين ، فضلاً عن أنها تستنزف الولايات المتحدة والدول الغربية وحدهم ، دون تحمل روسيا أو الصين أية خسائر ، ما يسهم في هدف التوازن العالمي الذي تسعى إليه روسيا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تأمل روسيا وبعد أن يزول هذا الاحتلال ، أن تعود الى منطقة آسيا الوسطى بصورة مختلفة ، تحسن فيها سمعتها وتحقق بها مصالحها . وعليه ، قد دفعت مخططات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وتحديداً أفغانستان ، الى تحويل منظمة شنغهاي (التي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى ما عدا تركمانستان) ، من منتدى اقتصادي الى تحالف شبه عسكري ـ وتم ضم كل من الهند وباكستان ومنغوليا وإيران بصفة

---

(١) وقد جاءت مشاركة الدول الأبرز في الإتحاد الأوروبي عام ٢٠١٠ : بريطانيا ٩٥٦٠ جندي ، والتي تقع في المرتبة الثانية بعد المشاركة الأميركية ، ألمانيا ٤٣٣٥ جندي ، فرنسا ٣٧٥٠ جندي ، إيطاليا ٣١٦٠ جندي ، بولندا ٢١٤٠ جندي ، إسبانيا ١٠٧٥ جندي . أنظر : السيد حسين ، "القضية الأفغانية" ، ص ٤٤ ـ ص ٦٤ ـ ٦٥ ـ ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

مراقب إليها - و ترجم ذلك عملياً حين قامت روسيا والصين وعدد من دول المنظمة ، بإجراء مناورات عسكرية مشتركة في آب ٢٠٠٧ في جبال الأورال وفي نيسان ٢٠٠٩ في "فهر آباد" قرب العاصمة الطاجيكية دوشنبه ، بحيث رافقت المناورات لاجتماع قمة شنغهاي . ويبدو أن هذه المنظمة قد وقعت بين قوتي جذب متنافرتين في الأهداف ومتوازنتين في النتائج ، إذ أن الصين تريد استغلال المنظمة كأبواب "شرعية" لمزيد من الغزو التجاري والوصول الى التنقيب عن نفط آسيا الوسطى ، وأما روسيا فهي تريد استغلال المنظمة لتحقيق تجمع عسكري آسيوي يحقق قدراً من التماسك أمام الاختراق الغربي الذي بدأ مبكراً في جورجيا وآذربيجان وثبت أقدامه بزرع قواعد عسكرية في أوزبكستان وقرقيزيا (١) . وهذا ما حصل فعلاً ، حيث نجحت موسكو في عام ٢٠٠٥ من إقناع طشقند بتفكيك الوجود العسكري الأميركي على أراضي أوزبكستان (بعد أحداث أنديجان) ، ومن إقناع بشكيك في مطلع عام ٢٠٠٩ بإغلاق قاعدة ماناس الجوية العسكرية في أوزبكستان ، التي كان يستخدمها حلف الناتو من أجل إحكام سيطرته على أفغانستان عبر نقل القوات والمؤن والمعدات العسكرية (استخدمها في عام ٢٠٠٨ نحو ١٢٠ ألف جندي) . وفي أوائل شباط ٢٠٠٩ نجح الرئيس مدفيديف في إبرام معاهدة أمنية مع جميع جمهوريات آسيا الوسطى ما عدا آذربيجان (٢) .

وعلى الصعيد الداخلي في أفغانستان ، تعمقت أزمة الأميركيين مع بروزالعلاقة العرقية بين الجماعات الباشتونية ، ناهيك بالعلاقة بين طالبان باكستان وطالبان أفغانستان . هذا ما أحرج القيادات الباكستانية المتعاقبة ، وجوهر الإحراج يكمن في مواجهة طالبان ومقاتلتها مع ما ينتج من مواجهات مع قبائل الباشتون ، وتهديد أمن الحدود ، ووحدة باكستان التي ترزح تحت ضغوط الجماعات الإسلامية المتعددة . وفي مواجهة هذه التعقيدات ، تلجأ الإدارة الأميركية الى تقديم مساعدات مالية لعدد من الجماعات القبلية تحت عنوان التخفيف من الأزمة الإجتماعية ، ومن بينها جماعات باشتونية . ومن أجل ذلك وافقت الولايات المتحدة في مؤتمر لندن في ٢٨ كانون الأول ٢٠١٠ ، على

---

(١) في حال قيام تحالف أوراسي إستراتيجي بين روسيا والصين ، سيفتح أمام روسيا الباب الشرقي الواسع لها تعويضاً عن العزلة الى الغرب ، وسيشكل هذا التحالف لها نداً لحلف الناتو وتوسعاته ، ووسيلة لإحلال الاستقرار في آسيا الوسطى . ومع أن الرئيسان الروسي والصيني قد وقعا إتفاقاً تاريخياً في تشرين الثاني عام ١٩٩٧ ، ينهي خلافاً حدودياً بين البلدين عمره ثلاثة قرون بالإضافة الى عقد لإنشاء خط أنابيب الغاز ، إلى أن الصين تحرص على مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة التي لا تقل عن ١٨ % من صادراتها الصناعية العملاقة ، والتي تقدر بمئات مليارات من الدولارات . فيما التبادل التجاري بين روسيا والصين لم يتجاوز في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ العشرة مليارات دولار . وهذا ما يجعل الصين أن تفضل في أن تكون الشريك الثاني لروسيا في أي تحالف أوراسي بعد الولايات المتحدة ، وخصوصاً أن الصين تعلم جيداً أن صراعها العالمي المقبل سيكون مع أميركا .
أنظر : ناصر أخضر ، "تحولات السياسة الخارجية اتجاه أفغانستان" من الإتحاد السوفياتي إلى روسيا في ظل متغيرات النظام العالمي ، ص ٢١.
(٢) أنظر : السيد حسين ، "القضية الأفغانية" ، ص ٦٤ .

إنشاء "صندوق السلام وإعادة الدمج" ، لتحفيز مقاتلي طالبان على التخلي عن السلاح ، والإندماج في المجتمع الأفغاني . بيد أن تدمير عدد من المنشآت الأفغانية ، على تواضعها ، وانتشار الإتجار بالأفيون بشكل غير مسبوق ، وفشل مشاريع التنمية تحت ضغوط الفساد المالي والإداري ، وتفاقم النزاعات القبلية ، لم تترك للإدارة الأميركية فرصة تطبيق الإستراتيجيا الجديدة ، وكيف إذا كانت القوى الدولية ، وخاصة الصين وروسيا ، لا تريد نجاحاً أميركياً مطلقاً في التعامل مع القضية الأفغانية ؟ (١) .

ومن ثم ، فإن الإعتقاد بأن طالبان وبسبب أيديولوجيتها القروسطية المغلقة ، لن تستطيع الصمود طويلاً في وجه القوات الغربية ما بعد الحديثة ، خاطئ من ألفه الى الياء . فهي أثبتت منذ الإجتياح الأميركي لأفغانستان العام ٢٠٠١ بأنها تنظيم مرن ، ومنظم ، ومنفتح على التكنولوجيات الحديثة . كما إنها أكدت قدرتها على تجاوز التراكيب القبلية والبنيات الإثينية المتعددة في البلاد ، عبر توظيف شعارات التوحيد التي تعتبر أهم أسرار قوة الإسلام . فطالبان ، وعلى الرغم من كل جهود حلف الأطلسي (الذي هو الذراع العسكري الأول للحضارة الغربية) ، تسيطر الآن بالكامل تقريباً على جنوب أفغانستان ونسبياً على شرقها ، حيث الأغلبية من الباشتون . وهي بدأت مؤخراً بمد نفوذها وتحالفاتها الى الشمال الذي يعتبر فيه الباشتون أقلية مقارنة بالطاجيك والأوزبك والتركمان والأيمق والبلوش وغيرهم . هذه النجاحات الطالبانية لا تزال تُؤخذ بخفة في بعض الدوائر الغربية ، في أحسن الأحوال ، أو بإصرار في دوائر أخرى على خوض الحرب الأفغانية حتى الثمالة وتحقيق النصر الكامل ، في أسوئها . وهذه الأطراف الأخيرة ترسم الصورة التالية للحرب وللمحصلات التي "يجب" أن تؤدي إليها ؛ وصحيح أن أفغانستان كانت مقبرة الغزاة في العصر الحديث ، إلا أنها رضخت طويلاً في الماضي لأكثر من ١٦ إمبراطورية غزتها واحتلت عاصمتها كابول . كما إن الجهود لمصالحة طالبان لم تنجح . وقد تبين أن هذه الأخيرة لن تليّن مواقفها إلا إذا ما تعرضت الى ضربات عسكرية كاسحة . لكن ، إذا ما كان في الوسع ضرب هذه الحركة عسكرياً ، فلماذا العمل على مصالحتها سياسياً ؟ . وبالتالي فإن النصر الغربي في الحرب واجب وضروري ، إذا ما أرادت واشنطن وبروكسل القضاء على تنظيم القاعدة وباقي فصائل الإسلام المتطرف . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر وجود عسكري أطلسي مديد وكبير يتجاوز المئة ألف جندي ويقوم بمهمتين في آن : إلحاق الهزيمة بطالبان عسكرياً ، وبناء دولة أفغانية حديثة وقوية سياسياً (٢) .

---

(١) السيد حسين ، "القضية الأفغانية" ، ص ٣٤ .
(٢) غسان عبد الحميد ، " أفغانستان: دكتور فرانكشتاين ماذا فعلت ؟" ، مجلة الرأي الآخر ، دار الإعلام العربي ، بريطانيا ، العدد ٣٤ ، تموز ٢٠٠٩ .

لقد مضى أكثر من عقد على الحرب في أفغانستان دون الوصول الى استئصال الإرهاب ، ودون استعادة أمن مفقود . ورغم انعقاد المؤتمرات الدولية لمساعدة أفغانستان ، وتسجيل التزامات دولية في الأمن والسياسة والمال والاقتصاد ، فإن الواقع الأفغاني بقي متدهوراً الى أدنى درجات المستوى المعيشي . لا بل إن باكستان الدولة المحكومة بالجغرافيا السياسية وسط معادلات صعبة ، والتي تؤيد الحملة الأميركية دون التورط في حرب شاملة ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة كحركة طالبان ، صارت اليوم أكثر تهديداً من قبل . وتضاعف الإرهاب العالمي في حجمه أربع مرات أكثر مما كان عليه عشية أحداث ١١ أيلول . فلا الولايات المتحدة وأوروبا قادرتان في خضم الأزمة الإقتصادية الحالية الطاحنة ، على ضخ الموارد العسكرية والمالية الضخمة التي ستحتاجها حرب قد تستغرق ما بين عشر الى عشرين سنة . ولا من السهل البتة هزيمة حركة تنتهج مبدأ حرب العصابات ، وترفع شعارات الاستقلال والتحرر ، وبات لها باع طويل في إستراتيجيات الحرب والتعبئة الشعبية والمعارك الإعلامية الحديثة . وتحت هذا الوهم الإمبراطوري ، حصلت حرب أفغانستان ومن ثم العراق . وما بين الفشلين تتهاوى الأحلام الإمبراطورية الأميركية ، ويطل عالم متعدد الأقطاب والقوى . وتكفي النظرة إلى مجموعة العشرين الصاعدة الى قمة النظام العالمي . ومع كل هذا ، نحن لا نقلل من قدرات الولايات المتحدة ، العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية . لكننا نلاحظ تراجعات متوالية للسياسات والاستراتيجيات الأميركية من أميركا اللاتينية الى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ومن أفريقيا الى مناطق بعيدة في العالم الجديد (١) .

---

(١) السيد حسين ، "القضية الأفغانية" ، ص ٤١ ـ ص ٨١ .

المبحث الثاني : سياسة روسيا والاتّحاد الأوروبّي في الشّرق الأوسط :

كانت منطقة الشرق الأوسط ، وما زالت ، هدفاً حيوياً لتطلعات الدول الكبرى وصراعاتها ، وذلك يعود إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة في السياسات الدولية وتأكيد النفوذ الدولي . ولم ينتهِ الصراع على الشرق الأوسط بنهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار القوى الاستعمارية التقليدية ، بل استمر هذا الصراع بفعل بروز قوتين عالميتين جديدتين ، هما الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي السابق ، اللّتان لهما مصالح حيوية في هذه المنطقة ، ولا سيما بعد اكتشاف النفط .

وتعود الجذور التاريخية للاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط ، ومحاولات مدِّ النفوذ إليها ، الى أيام الحكم القيصري الذي كان يملك رغبة شديدة في الوصول بأي وسيلة إلى المياه الدافئة ، حيث طريق الهند . أما في زمن الإتحاد السوفياتي ، فقد ظهرت رغبات أخرى تمثلت في السعي إلى تقوية مركزه في السياسة الدولية ، وتعزيز أمن وسلامة حدوده الجنوبية من أي اعتداءات خارجية ، وخاصة بعد تزايد النفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط والمحيط الهندي ، الأمر الذي دفع الإتحاد السوفياتي في نهاية المطاف إلى تبني سياسة التدخل المباشر ، فشرع في إحتلال أفغانستان عام ١٩٧٩ حيث جاء هذا التدخل لتصحيح الخلل الإستراتيجي في هذه المنطقة . ومع أن السياسة الخارجية الروسية ابتعدت عن التوجه نحو الكثير من مناطق العالم الحيوية ، ومنها منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، وذلك بسبب انشغال الروس منذ قيام روسيا الاتحادية عام ١٩٩١ بمشكلاتهم الداخلية ، فضلاً عن رغبتهم في التقرب من الغرب ومجاراته في توجهاتهم الخارجية ، رغبةً في الحصول على بعض المزايا الاقتصادية والتكنولوجية . إلا أن هذا الموقف تم العدول عنه بعد إكتشاف روسيا سوء تركيز سياستها على الغرب وحده ، وتجاهل بقية دول العالم ذات الأهمية الإستراتيجية ، وبالذات الدول التي كانت تربطها بموسكو صداقة تقليدية ، ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط (١) .

وأما على الصعيد الأوروبي ، فتحتل هذه المنطقة مكانة خاصة لدى دول الإتحاد الأوروبي ، وذلك للعديد من الأسباب الجغرافية والتاريخية والسياسية والإقتصادية ؛ فمن الناحية الجغرافية فإن الاتحاد الأوروبي هو أقرب تكتل اقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط ، مما يسهل حركة إنتقال البشر والسلع والأفكار ، كما أن أي حالة لعدم الاستقرار في هذه المنطقة ينتقل أثرها بسهولة إلى دول الاتحاد . ويرتبط بذلك البعد التاريخي للعلاقات ، حيث إن العديد من بلدان الشرق الأوسط كان يمثل مستعمرات سابقة لعدد من دول الإتحاد ، مما يعطي بعداً خاصاً للعلاقات بين الطرفين . وأما البعد السياسي في العلاقات بين الطرفين ، فيتضح في سعي الإتحاد الأوروبي إلى لعب دور محوري على مسرح العلاقات الدولية ، وقد إزدادت أهمية هذا الدور بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي . أما البعد الاقتصادي

---

(١) الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٣٤٥ .

فـي العلاقات بين الطرفين ، فيتمثل في أن الشرق الأوسط هو المصدر الرئيسي للنفط لدول الإتحاد ، كما أن الشرق الأوسط أيضاً يعد سوقاً رئيسية لتصريف المنتجات الأوروبية (١) .

من هنا ، تسعى القوى العالمية الكبرى للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها منطقة نفطية وجيوستراتيجية مهمة لمصالحها . إذاً ، كيف تعاطت السياسة الخارجية لكل من روسيا والإتحاد الأوروبي مع أكثر القضايا سخونة في منطقة الشرق الأوسط ، وفي ظل النفوذ الأميركي المسيطر على هذه المنطقة ، ابتداءً من حرب الخليج الثانية ، وما تبعها من مسألة السلام العربية ـ الإسرائيلية ، ومروراً بحرب العراق في العام ٢٠٠٣ ، وما تبعها من قضية الملف النووي الإيراني ، ووصولاً إلى الحرب الكبرى على نظام الأسد السوري ؟ هذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث عبر أربع فقرات :

الفقرة الأولى : القضيّة الفلسطيّنية ومسألة السَّلام في الشَّرق الأوسط :

إن الشعوب الإسلامية والعربية تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها المركزية ، والحقيقة أن هذه القضية أصبحت محور عملية السلام في المنطقة العربية ، وهي تبرز في كل مؤتمر عربي ـ عربي أو عربي ـ أوروبي أو عربي ـ عالمي ، وتشغل الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧ ، وخاصة القوى العالمية الكبرى الثلاث : الولايات المتحدة الأميركية والمجموعة الأوربية (ومن بعدها الإتحاد الأوروبي) والإتحاد السوفياتي (ومن بعده روسيا) ، وبسببها صدرت مئات القرارات وجرى العديد من المحاولات لإيجاد حل عادل لها .

كان للجماعة الأوروبية ، ثم للإتحاد الأوروبي ، اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية ، وقد حمّل الفلسطينيون بريطانيا المسؤولية المباشرة عما حل بهم من فقدان وطنهم وتشردهم في الدول العربية والعالم . وبعد قيام إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨ ، تولت فرنسا تسليح إسرائيل وساعدتها في برنامجها النووي ، وشاركتها مع بريطانيا في الهجوم الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ بذريعة تأميم قناة السويس . لكن حينما شنت إسرائيل حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ على مصر وسوريا والأردن ، بدأت الأمور تتغير بالتدريج ، وراحت فرنسا تعيد النظر في موقفها حيال الصراع العربي ـ الصهيوني ثم شرّعت في تقليص تأييدها لإسرائيل . وفي مؤتمر لاهاي عام ١٩٦٩ اتفقت المجموعة الأوروبية (فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، اللوكسمبورغ ، بريطانيا) ، على إنشاء آلية للتعاون السياسي الأوروبي وسياسة خارجية مشتركة ، حيث أصدرت في عام ١٩٧١ وثيقة شومان ، مطالبة إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ (وفقاً للقرار ٢٤٢) وبتدويل القدس وإيجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين . وتطور موقف المجموعة إثر إعلان كوبنهاغن ١٩٧٣ الذي اعترف بحقوق الشعب الفلسطيني وطالب بإجراء محادثات سلام بضمانات دولية ، وفي ١٣ أيار ١٩٧٣

---

(١) محمد مصطفى كمال ، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ٢٠٠١ ، ص ٦٨ .

طالبت المجموعة مجدداً على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلها في حرب ١٩٦٧، وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى أراضيهم أو اختيار التعويض ، وعلى انشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي حدود إسرائيل مع وجود قوات دولية في هذه المناطق . ومع اندلاع حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣ ، بدأت المجموعة الأوروبية تقترب أكثر فأكثر من عناصر الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبواقعية جديدة هذه المرة ، وصارت قضية فلسطين هي الموضوع الرئيسي في التعاون العربي ـ الأوروبي ، وبدأت الدول الأوروبية تجهر بمواقفها المتفاوتة من القضايا الرئيسية ، مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ومصير الأراضي المحتلة ، والاستيطان اليهودي ، ومستقبل مدينة القدس ، والعلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية (١) .

وتطور الموقف الأوروبي أيضاً خلال عدة سنين حتى اكتمل ، الى حد كبير ، في قمة الدول الأوروبية في لندن في ٢٩ حزيران ١٩٧٧ ، حيث استخدم البيان الختامي للمجلس الأوروبي ، ولأول مرة ، مفهوم " الشعب الفلسطيني وحقه في الحصول على وطن " . وكرر المجلس الأوروبي الموقف نفسه في إعلان كوبنهاغن في ٨ نيسان ١٩٧٧ ، وفي إعلان باريس في ١٨ حزيران ١٩٧٩ ، وفي إعلان البندقية في ١٣ حزيران ١٩٨٠ الذي نص صراحة على أن المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين ، إنما هي مشكلة شعب يجب أن ينال حقه في تقرير المصير ، وأن من الضروري إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات سياسية بهذا الشأن . ومع هذا فإن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يُدع الى زيارة أي بلد من البلدان المجموعة التسعة (بعد إنضمام اليونان والبرتغال وأسبانيا) . وأما اليونان الذي التحق بالجماعة في ١ كانون الثاني ١٩٨١ فلم يعترف بإسرائيل ولا باتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، بحيث اعتبرها مقاربة أميركية لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي وليس مقاربة أوروبية . واتسمت المرحلة الممتدة من ١٩٨١ الى ١٩٨٨ ، ببطء الحوار العربي ـ الأوروبي ، فالمنطقة العربية شهدت في هذه الفترة قصف المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران ١٩٨١ ، واغتيال السادات في ٦ تشرين الأول ١٩٨١ ، وقرار ضم الجولان الى اسرائيل في ١٤ كانون الأول ١٩٨١ ، والحرب العراقية ـ الإيرانية في الثمانينات . و خاصة أنه كان لوصول الرئيس ريغان الى الرئاسة الأميركية ، والرئيس ميتران الى الرئاسة الفرنسية ، وتاتشر الى رئاسة الوزراء البريطانية ، شأن مهم في انحسار الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ، بسبب صداقتهم المعروفة لإسرائيل . وإثر اندلاع حرب حزيران ١٩٨٢ ، أدان المجلس الأوروبي بشدة اجتياح إسرائيل للبنان ، ومع وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا أدان كذلك المجلس قتل المدنيين الفلسطينيين وطالب بالإنسحاب الفوري لإسرائيل من لبنان . وتجدد الحوار العربي ـ الأوروبي في عام ١٩٨٩ ، وفي تلك الفترة كانت الإنتفاضة الفلسطينية قد اندلعت ، فأعادت القضية

(١) صقر أبو فخر ، "أوروبا وفلسطين والمشرق العربي" ، (سياسة التملص من الهيمنة الأميركية) ، مجلة الرأي الآخر ، دار الإعلام العربي ، بريطانيا ، السنة الثالثة ، العدد ٤١ ، شباط ٢٠١٠ ، ص ٢٢ .

الفلسطينية إلى صدارة الاهتمامات في المنطقة ، وكانت التطورات الداخلية في الإتحاد السوفياتي تشير الى تفسخه ، ومع هذا عقد المؤتمر العربي ـ الأوروبي في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩ ، ولم يتمكن من حفر أي مجال جديد للسياسة الأوروبية في المشرق العربي (١) .

ورغم أن الجماعة الأوروبية كان لها تأثير على قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، إلا أن هذه القضية كانت تتصدر أولويات المواجهة السياسية بين القوتين العظميين ، الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية ، بحيث أخذ طرفي النزاع في الشرق الأوسط يبحثان عن مكان لهما في هذه المواجهة ؛ وقد تجسد ذلك في سعي الدول العربية المنجرة الى النزاع الى أن تبدو كشريكة للإتحاد السوفياتي ، وسعي إسرائيل الى أن تبدو كشريكة للولايات المتحدة ، وفي بعض الأحيان كان أطراف النزاع يظهرون حتى وجود أواصر أيديولوجية لديهم مع النظامين المتواجهين ، فبعض الدول العربية تتقبل موسكو كونها من البلدان ذات الاتجاه الإشتراكي ، وكثرت البيانات حول الإنتماء العربي الى المعسكر المعادي للأمبريالية ، وهذا كله أثار بقدر كبير تدفق أحدث الأسلحة التقليدية على منطقة الشرق الأوسط . ومع هذا ، فإن إسرائيل احتوت النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة ، عبر إنزال هزيمة مُذلة بحلفاء موسكو ، مصر وسوريا خلال حرب ١٩٦٧ ، ووفرت لواشنطن بعد هذه الحرب بنشر نفوذها في طول منطقة الشرق المتوسط وعرضه ، وخاصة في منطقة الخليج ، حيث كانت تخشى الولايات المتحدة أن ينجر النزاع الى منطقة الخليج التي تصدر النفط إليها والى أوروبا الغربية واليابان . ومما زاد من هذا النفوذ ، التحالف الاستراتيجي الذي أبرم بعد حرب ١٩٧٣ بين تل أبيب وواشنطن في المجالين العسكري والاقتصادي ، والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد التي وقعت برعاية وتفرد أميركي وفي ظل استبعاد سوفياتي ، بحيث مكّن كل هذا من منع نشوب أي حرب إقليمية جديدة في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي .

ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ ، وحتى عام ١٩٩٦ ، جرى تهميش الجماعة الأوروبية والإتحاد السوفياتي كثيراً ، فمؤتمر مدريد نفسه كان يمثل النظام العالمي الجديد الذي صنعته حرب الخليج الثانية ، والذي كرس قيادة الولايات المتحدة الأميركية للسياسة الدولية خصوصاً بعد تفتت الاتحاد السوفياتي . ومع أن هذا المؤتمر منح الأوروبيين والسوفيات ، بعض المواقع في المفاوضات المتعددة الأطراف فقط ، وخاصة لجهة المسار السوري ، إلا أنه احتفظ للولايات المتحدة بمعظم المسارات التفاوضية الرئيسية بين سوريا ولبنان وفلسطين من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى وكما مؤتمر مدريد ، كان مصير مؤتمري أوسلو في أيلول لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ ؛ فقد ظلت الولايات المتحدة مُمسكة بالمسارات التفاوضية مع تهميش لدوري الإتحادين الروسي والأوروبي ، ومع دور محدود للإتحاد الأوروبي تمثل في تمويل إدارة السلطة الفلسطينية ؛ وهذا يعني أن المشاركة الأوروبية

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

والروسية في مؤتمري أوسلو ، يدخل ضمن ثوابت النظام الإقليمي الذي حددته الهيمنة الأميركية ، وهي ثوابت السلم المنفرد ، ومبدأ مركزية إسرائيل ، وفتح الجبهة مع "أعداء السلام" . وبعكس السياسة الخارجية الروسية التي توارت عن ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال فترة التسعينيات وبعد مؤتمر مدريد تحديداً ـ بسبب المشاكل الداخلية التي مرت بها روسيا ـ فإن السياسة الخارجية الأوروبية ظلت ملتزمة بجهودها حيال هذه الساحة ، وفي تشرين الثاني ١٩٩٥ وقع الإتحاد الأوروبي أول اتفاق للمشاركة مع إسرائيل ، والذي حل محل التعاون بينهما والموقع عام ١٩٧٥ ، وقد نصّ هذا الإتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين ، تتضمن حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال بالاضافة لتطبيق قواعد المنافسة . ومنذ عام ١٩٩٦ تكثفت الجهود الدبلوماسية الأوروبية ، وأتت لإنقاذ قواعد عامة لمسار فرضته الهيمنة الأميركية ، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على ضمانه . ومن أجل ذلك ، وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٦ عيَّن الإتحاد الأوروبي موفداً خاصاً به الى الشرق الأوسط ، هو ميغيل موراتينوس الذي شغل حتى ذلك الوقت منصب السفير الأسباني في تل أبيب ، وكان من إنجازاته أنه أسهم في التوصل الى "إتفاق الخليل" بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في كانون الثاني ١٩٩٧ ، ثم في اتفاق المشاركة بين الإتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي جرى توقيعه في بروكسل في ٢٤ شباط ١٩٩٧ ، ووضع بناءً على هذا الإتفاق ، برنامج المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات (بلغت المساعدات الأوروبية للأنروا ولإقامة المشارع الفلسطينية بين الأعوام ١٩٧١ و١٩٩٨ حوالي ١٥١٠ مليون دولار) (١) .

وفي ١٧ حزيران ١٩٩٧ ، وجه الإتحاد الأوروبي المنعقد في أمستردام عاصمة هولندا نداء من أجل السلام في الشرق الأوسط ، دعا فيه الى احترام تطلعات الشعب الفلسطيني نحو تقرير مستقبله ، وإلى عدم قبول ضم الأراضي بالقوة . وفي ١٣ كانون الأول ١٩٩٧ ، أصدر المجلس الأوروبي المنعقد في اللوكسمبورغ إعلاناً أعاد فيه التذكير بمواقفه السابقة ، وأكد أنه عازم على العمل لإزالة ما يعيق إنماء الإقتصاد الفلسطيني باعتباره المانح الرئيسي للسلطة الفلسطينية . وفي ١٦ حزيران ١٩٩٨ أعاد المجلس الأوروبي المنعقد في كارديف تأكيد مواقفه السابقة ، ولا سيما نداء أمستردام وبيان اللوكسمبورغ ، وعبر عن قلقه حيال الغياب الدائم للتقدم في مسار السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية . ومع هذا كله ، غاب الإتحاد الأوروبي عن مفاوضات "واي ريفر" في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨ في واشنطن ، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم وبرعاية أميركية بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ، ولكن بروكسل أصدرت بياناً رحبت فيه بتوقيع هذه المذكرة . وفي ٢٦ آذار ١٩٩٩ ، صدر عن الإتحاد الأوروبي إعلان برلين الذي نص بوضوح على ضرورة قيام دولة للشعب الفلسطيني ، ورفض ضم القدس والجولان الى إسرائيل ، وعدم قانونية الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية (٢) .

---

(١) أبو فخر ، "أوروبا وفلسطين والمشرق العربي" ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

وأخيراً التزم الرئيس الأميركي بيل كلنتن وبإسرار في إبعاد روسيا عن المشاركة على قدم المساواة في عملية السلام في الشرق الأوسط ، وقد برز ذلك أثناء لقاء قمة شرم الشيخ في تشرين الثاني ٢٠٠٠ فأصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً بشأن تأييد هذا اللقاء ، مع أنها لم تشارك فيه ، لأنها لم تدع للتمثيل فيه على مستوى رفيع المستوى كالأطراف المشاركة ، الولايات المتحدة ومصر والأردن وفلسطين وإسرائيل وهيئة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ، وعلى إثر انعقاد القمة اجتاحت الضفة الغربة وقطاع غزة الاشتباكات الدامية على مدى عدة أسابيع ، وخاصة بعد أن زار شارون ، زعيم حزب الليكود في إسرائيل ، منطقة المسجد الأقصى في تظاهرة استعراضية . وفي ٢٤ تشرين الثاني جاء الى موسكو ياسر عرفات للقاء بوتين ، وقد اتصل الرئيس الروسي بحضوره الى باراك رئيس وزراء إسرائيل وطلب من الرئيس الفلسطيني التحدث مع باراك ، كمحاولة روسية لإعادة تحريك المفاوضات ، ونتيجة الوضع المتأزم أعلن باراك استقالته ، ثم أعلنت الخطة الأميركية الجديدة ، غير أن الفلسطينيين والجامعة العربية ، أعربوا عن رفضهم لخطة كلنتن هذه ، ورفض تقديم أي تنازلات الى إسرائيل بصدد اللاجئين والقدس الشرقية . وفي كانون الثاني ٢٠٠١ ، التقى الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في طابا المصرية ، ووافقا على ما دوَّنه موراتينوس ، موفد الإتحاد الأوروبي ، وحققا التقدم في قضية اللاجئين (١) .

وبعد اندلاع موجة العنف التي أدت الى إحباط المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية ، استمر التفرد الأميركي باحتكار عملية السلام ، واستبعاد روسيا عن أية تسوية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، عبر اقتراح طريقان لاستئناف المفاوضات : الأولى ، هي خطة ميتشل وهي اللجنة التي ترأسها زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ الأميركي ميتشل ، والتي قدمت اقتراحات بشأن اتخاذ تدابير الثقة ، والثانية هي خطة تينت مدير المخابرات المركزية الأميركية ، والتي قدمت تدابير أمنية . ونصت الخطتان على إيقاف إطلاق النار ، وسحب الدبابات الإسرائيلية الى الخط التي كانت توجد فيه قبل الانتفاضة ، وإيقاف إسرائيل للنشاط الاستيطاني ، واتخاذ الفلسطينيين التدابير ضد الارهابيين والعودة الى طاولة المفاوضات . ولكن إسرائيل لم تلتزم بالتوقف عن بناء المستوطنات ، ولذلك فإن الحل كما عبر عنه الرئيس بوتين ، لا يمكن إقامته إلا بعقد اتفاقية حل وسط فلسطينية ـ إسرائيلية ، وأن يبحث فيها موضوع إقامة دولة فلسطينية ذات مقومات كاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع تكوين آلية عمل لهذه الدولة بالاشتراك مع الإسرائيليين لضمان أمن إسرائيل . وأوضح بوتين أن السبب الرئيسي في عرقلة الحل السلمي يكمن في عدم الارتباط الكافي للتدابير التي اقترحها كل من ميتشل وتينيت وعدم تناسبهما زمنياً ، بالاضافة الى غياب الآلية الدولية القادرة على إيصال الأمور الى الحل الوسط بين الجانبين . وعليه ، وفي ظل الأجواء التي ما زالت متوترةً في المنطقة العربية ، طلب الرئيس

---

(١) ناصيف حتي ، "الدبلوماسية العربية في عالم متغير" ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٥ .

المصري حسني مبارك ، من روسيا والإتحاد الأوروبي أن يقولا كلمتهما ، ودون ذلك لا يمكن استئناف المفاوضات ، ولا يمكن تنفيذ خطة ميتشل والمبادرة المصرية ـ الأردنية ، وبنتجة ذلك أرسلت روسيا في أيار ٢٠٠١ مبعوثها الخاص الى الشرق الأوسط بريماكوف ، فالتقى العديد من الزعماء العرب للتباحث معهم بهذا الشأن . وفي شباط ٢٠٠٢ تضمنت الإقتراحات الروسية للسلام ، التأكيد على ضرورة الاتفاق منذ البداية بشأن المشاركة الدولية من خلال أمرين : أولاً ، عبر توسيع تركيبة بعثة الوساطة المتمثلة في الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة ، وربما مصر والأردن . وثانياً ، عبر حضور المراقبين الدوليين الى المنطقة تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة (١) .

وبسبب الإمعان في تدمير المؤسسات الفلسطينية على أيدي الجيش الإسرائيلي ، أعلن سفير الإتحاد الأوروبي باتريك رينو في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ ، بأن الإتحاد سيطالب إسرائيل بدفع التعويضات لمؤسسات السلطة الفلسطينية . وفي مطلع نيسان ٢٠٠٣ ، طرحت الولايات المتحدة مجدداً من طرف واحد خطة للتسوية عرفت باسم خطة بوش ، ولا ريب أن الجانب الإيجابي لهذه الخطة يتمثل في إعلان قيام الدولة الفلسطينية باعتباره من الأهداف الهامة للتسوية ، ووصفت القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها قوات احتلال ، وتمت هذه الخطوات لإرضاء العرب . وفي ٢ أيار ٢٠٠٢ دعت الولايات المتحدة سوية مع روسيا الى عقد إجتماع رباعي لوسطاء الدوليين حول الشرق الأوسط ، من ممثلي الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة . وفي لقاء القمة الروسية ـ الأميركية في ٢٤ أيار ٢٠٠٣ ، صدر بيان مشترك حول الوضع في الشرق الأوسط ، أعربت فيه روسيا والولايات المتحدة عن تأييدهما للقاء الدولي من أجل إعطاء نبضة شديدة الى قضية تحريك السلام في المنطقة (٢) .

وفي أواسط أيلول ٢٠٠٣ طرح رباعي الشرق الأوسط خطة لتسوية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وترافق ذلك مع صدور القرار ١٥١٥ في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣ ، وكان الهدف النهائي لها إعلان قيام الدولة الفلسطينية ؛ وتتألف الخطة من ثلاث مراحل : المرحلة الأولى ، يجب أن تطبق قبل نهاية عام ٢٠٠٣ ، وعلى أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية الى المواقع التي كانت تشغلها قبل بدء الانتفاضة في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ . والمرحلة الثانية ، فتشمل عام ٢٠٠٣ وتقضي بإقامة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة ، ولا بد من الاشارة الى أنها تعتبر مرحلة بينية تقود الى الوضع الدائم ، القائم ضمناً على انهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ . وأما المرحلة ،

---

(١) يفغيني بريماكوف ، "العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق" ، ترجمة: حسن عبدالله ، الطبعى الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٠ .
(٢) أبو فخر ، "أوروبا وفلسطين والمشرق العربي" ، ص ٢٤ .

الثالثة ، فتشمل العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ، وستتخذ على أساس المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية قرارات بصدد جميع قضايا وضع الدولة الفلسطينية أي الوضع النهائي ، وأعلن بأن الرباعي سيعمل بصورة دائمة ، بمتابعة تنفيذ الطرفين للبنود المثبتة في خارطة الطريق . وقد غدا هذا كله ممكناً فقط بنتيجة تقارب مواقف روسيا والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ، بيد أن التطور اللاحق للأحداث في الشرق الأوسط لم يكن مبرمجاً مسبقاً ، ولم تحل اللحظة الحرجة وفق خارطة الطريق ، والتي تقود الى حل المشاكل المتعلقة بالوضع النهائي للدولة الفلسطينية ، كترسيم الحدود وتحديّد وضع القدس ومصير اللاجئين ، وبناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة (١) .

وعليه ، فإن تطور الأحداث في المنطقة العربية ، أعاق مجدداً أي عملية للتقارب بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، فالوضع أخذ يتأزم نحو الأسوأ بعد أن حاصرت القوات الإسرائيلية قطاع غزة في أوائل تموز ٢٠٠٦ ، مما أدى بحزب الله ومن أجل تخفيف الضغط عن قطاع غزة المحاصر ، الى القيام بعملية أسر لجنود إسرائيليين على الحدود اللبنانية مع إسرائيل ، وهذا العمل أدى الى تصعيد الأمور على الجبهة اللبنانية ، فشن الجيش الإسرائيلي في ١٢ تموز حرباً على لبنان استمرت لأكثر من شهر . وهذا ما حصل بالفعل ، فقد هدأت الأمور داخل الأراضي الفلسطينية لفترة طويلة ، الى أن أقدمت قوات الإحتلال الإسرائيلي في أواخر كانون الأول ٢٠٠٨ على محاصرة قطاع غزة مجدداً ، وشن هجوم عسكري عليه ، فعادت الوساطة الدولية بقيادة الرباعي لوضع حد لإنهاء الصراع ، ونجحت في تهدئة الأمور . وعليه ، فإن روسيا والإتحاد الأوروبي لا يريدان أن يخسرا الفلسطينيين أو الإسرائيليين ، وهما بكل تأكيد لن يقطعا العلاقات مع دولة تمارس القمع بحق الشعب الفلسطيني ، بينما بعض الجيران العرب يقيم مع هذه الدولة علاقات سرية وعلنية ويَكِن لها الإحترام والتقدير . ومع انطلاقة انتفاضات الربيع العربي في كانون الأول ٢٠١٠ ـ بعد أن أشعل محمد أبو عزيزي نفسه في تونس والذي لم يكن يعلم أنه بإشعال نفسه سيشعل النار تحت العالم العربي بأسره ـ إبتداءً بتونس ومصر ومروراً بليبيا واليمن ، وانتهاءً بسوريا ، والتي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم فيها (ما عدا سوريا التي ما زالت صامدة في وجه المؤامرة الغربية والعربية الكبرى التي تُحاك ضدها) ، توارت الأحداث فعلياً عن ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وسلطت الضوء على ما يجري داخل سوريا .

إذاً ، إن عملية السلام في الشرق الأوسط غدت بمثابة ميدان تجارب لإعداد طرق ووسائل الخطوات السياسية الجماعية للمجتمع الدولي ، وبالمقدمة الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي في ظروف صعبة ، وذلك في مجال التسوية العادلة لحل الأزمات الإقليمية والتحكم بأوضاع هذه الأزمات ، بما سينعكس على مسار الوضع الفلسطيني ـ الإسرائيلي .

---

(١) كوفي أنان ، "رسالة موجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط" ، ٧ أيار ٢٠٠٣ ، الأمم المتحدة ، نييورك ، الولايات المتحدة ، ص ١ ـ ٢ .

الفقرة الثانية : القضيّة العراقيّة وسقوط نظام صدّام حسين :

كان العراق بمثابة الحليف الإستراتيجي للإتحاد السوفياتي السابق في منطقة الشرق الأوسط ، بعد أن وقع الطرفان على اتفاقية التحالف في عام ١٩٧٢ ، والتي حصل العراق من خلالها على دعم اقتصادي وعسكري سوفياتي ، حيث كان العراق أهم مستوردي الأسلحة السوفياتية ، وقد بلغ حجم المبيعات العسكرية السوفياتية الى العراق بين عامي ١٩٥٨ و١٩٩٠ ما قيمته ٣٠,٥ مليار دولار ، وأنشأ العراق بمساعدة سوفياتية حوالي ٨٤ مشروعاً تنموياً من أهمها حقول تطوير نفط الرميلة ونهر عمر واللحيس . غير أن العلاقات العراقية ـ السوفياتية تراجعت نسبياً منذ عام ١٩٨٠ ، عندما أطلق العراق برنامجه النووي الذي بدأ مساره بخبرات فرنسية عام ١٩٥٥ (١) .

لقد تأثرت السياسة الروسية تجاه العراق كثيراً بالتحولات والأزمات التي طرأت على الإتحاد السوفياتي ، ثم على روسيا الإتحادية ، مما دفع بهذه السياسة مع بداية أزمة الثاني من آب ١٩٩٠ ، حين دخلت القوات العراقية الى الكويت (والتي أدت الى عملية "عاصفة الصحراء" عبر تحالف دولي قادته الولايات المتحدة في شباط ١٩٩١) ، الى تبني سلوك غامض إن لم يكن متناقضاً ، فقد كان على الإتحاد السوفياتي ، أن يختار بين دعم "حليفه التقليدي" العراق ، أو موالاة الغرب بهدف الحصول على المساعدات المرجوة لمواجهة كارثته الإقتصادية . وعليه ، قام السوفيات بتأييد قرارات مجلس الأمن ، وأهمها القرار رقم ٦٦٠ الذي يدين العراق ويطالبه بالإنسحاب من الكويت ، والقرار ٦٦١ الذي ينص على فرض العقوبات الإقتصادية على العراق ، ورافق ذلك بقيام السوفيات بقطع جميع الإمدادات العسكرية عن العراق ، وكان هذا الأمر واحداً من المنطلقات الجديدة التي تقوم على أساس توازن المصالح عوضاً عن توازن القوى . ولكن في الوقت نفسه ، رفض الرئيس غورباتشوف في لقاء قمة هلنسكي في ٩ أيلول ١٩٩٠ ، الذي جمعه بالرئيس بوش ، استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وإرسال قوات أطلسية الى المنطقة العربية (٢) . وكان دافع السوفيات من هذا الموقف هو التخوف من زيادة الوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي حيث منابع النفط ، ولكن وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٠ أعلن شيفرنادزة وللمرة الأولى أن " الإتحاد السوفياتي يوافق على إستخدام القوة العسكرية في حالة فشل الجهود السلمية " (٣) ، وترجم هذا الإعلان بإرسال قطعتين بحريتين روسيتين للمشاركة في أي مواجة ضد العراق . وبهذا الموقف استطاع الإتحاد السوفياتي " إمساك العصا من الوسط " ، فكسب ود الغرب من جهة ، واستطاع أن يقيم علاقات جيدة مع العديد من الدول العربية من جهة أخرى ، فحصل نتيجة موقفه هذا وبعد أن شن "التحالف الدولي" الحرب على العراق في

---

(١) نورهان الشيخ ، "الإستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق"، (في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٤ ، خريف ٢٠٠٩ ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(٢) فهمي ، "روسيا الإتحادية والوطن العربي" ، ص ٢٨ .

(٣) نقلاً عن: جمال زهران ، "أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد" ، مجلة السياسة الدولية ، السنة ٢٧ ، العدد ١٠٣ (كانون الثاني ١٩٩١) ، ص ٨٤ .

شباط ١٩٩١ ، على إعتماد مالي بقيمة أربعة مليارات دولار من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة . وبعد أن انتهت حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) ، طلب الأميركيون من البريطانيين والفرنسيين والمصريين والمغربيين والسوريين المغادرة ، وفجأة بدا وكأن الشواطئ الغربية للخليج أصبحت محمية أميركية ، فأنشأت قواعد عسكرية أميركية في الكويت وشرقي السعودية والبحرين وقطر وأبو ظبي وسلطنة عُمان ، وهكذا جثمت أميركا بدون منازع فوق أكبر بحر من النفط في العالم . ومع هذا ، فإن الشركات الروسية النفطية لم تلتزم بقرار فرض العقوبات الإقتصادية على العراق ، وواصلت عملها بعد عام ١٩٩١ ، حتى وصل عددها قبل الإحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣ ، الى ٣٩ شركة ، وبلغت حصة ٢٠ شركة منها حوالي ٤٠ % من حصة النفط العراقي المبيع في السوق العالمية ، وتم كذلك تشكيل اللجنة الروسية - العراقية على مستوى الحكومتين ، للتعاون التجاري والإقتصادي والعلمي والتقني ، وتم بفضل هذه اللجنة منذ آب ١٩٩٣ توقيع العديد من الإتفاقيات التجارية . ومع كل هذا فقد قدرت الخسائر الروسية خلال حقبة التسعينيات من جراء هذه العقوبات بنحو ٣٠ مليار دولار (١) .

وأما على الصعيد الأوروبي ، فقد أصدرت الدول الإثنا عشرة المؤلفة للمجموعة الأوروبية ، بياناً في ٢ آب ١٩٩٠ ، أدان الغزو العراقي وطالب باستعادة الكويت لسيادتها الكاملة على أراضيها ، وفي ٤ آب فرضت الجماعة الأوروبية واستجابة للقراري مجلس الأمن الدولي ٦٦٠ و٦٦١ ، عقوبات اقتصادية على العراق شملت حظراً على البترول وتصدير الأسلحة ، كما قامت بتجميد أرصدة العراق في الدول الأعضاء ، وفي الوقت نفسه وافقت الجماعة على تقديم معونات للدول التي سوف تضرر من الحظر المفروض على العراق ، وهددت بفرض عقوبات على الدول التي لا تحترم ذلك الحظر . ولكن بسبب غياب آلية مشتركة للتعاون العسكري بين الدول الأعضاء ، فإن قرار الدخول في الحرب لم يتم بقرار أوروبي ، وإنما بقرارات وطنية اتخذته كل دولة على حدة ، فالتعاون السياسي الأوروبي دعا الى التقيد بقرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرار ٦٧٨ الذي يجيز "استخدام القوة" ، وهذا يعني أن الجماعة الأوروبية استطاعت أن تدخل في حقل المواجهة المباشرة مع العراق ، بسبب الإجماع الذي رافق القرار ، لكنها عجزت عن اتخاذ المبادرة الدبلوماسية المتميزة بسبب طبيعة آلية القرار التي تتطلب الإجماع ، ولذا اختلفت الجماعة في ردود فعلها للمشاركة العسكرية في جهود تحرير الكويت ، وخاصة أنّ مصالح كل دولة كانت لها أولية حول أمر المشاركة هذه . ومن هنا ، فقد أرسلت بريطانيا ٤٠ ألف جندي للمشاركة في عملية "درع الصحراء" ثم "عاصفة الصحراء" ، وأرسلت فرنسا ١٥ ألف جندي . ومع أن فرنسا لم تضع قواتها تحت أمرة القيادة الأميركية حتى اللحظة الأخيرة لبدء الحرب ، إلا أنها أكدت أن مشاركتها في الحرب هي بهدف دفاعي بالأساس ونتيجةً لغياب بديل عربي فعال لحل المشكلة ، أو بالأحرى ليكون لها نصيب من الترتيبات الإقتصادية والعسكرية لمرحلة ما

---

(١) الشيخ ، "الإستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق"، ص ٤٨ .

بعد الأزمة . في حين أن ألمانيا ساهمت بشكل أساسي في تمويل تلك العملية ، حيث قدمت ٦ مليارات دولار بشكل مباشر إلى الولايات المتحدة ، و٦ مليارات كتعويض إلى الدول المتضررة (١) .

إن الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية وخلال التسعينيات ، أدت السياسة الروسية فيها دوراً فعالاً وأكثر تأييداً في التعاطي مع القضية العراقية ، بعكس السياسية الأوروبية التي مشت بشكل عام في ركب السياسة الأميركية ، فالموقفين الروسي والأوروبي إختلافا في تعاطيهما مع القضية العراقية كما كان موقفهما من القضية الفلسطينية ، حيث كانت الأوروبيون أكثر تعاطفاً وتأييداً للشعب والسلطة الفلسطينية . ومع أن الدور الروسي انكفأ تقريباً ولحق بالسياسة الأميركية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي مباشرة فيما خص القضية العراقية ، إلا أنه وفي العام ١٩٩٣ ومع تغيير موازين القوى لصالح التيار الشيوعي والقومي المعادي للغرب داخل روسيا ، سلكت السياسة الروسية خطاً أكثر توازناً تجاه العراق ، وذلك بعد اشتداد الضغوط من هذا التيار ، ومطالبته لروسيا بضرورة رفع الحظرالمفروض على العراق .

ومن ناحية أخرى ، فإن روسيا أحست أنها تعرضت لخسارة كبيرة من جراء فقدان السوق العراقية ، وأنها خسرت ديونها المتراكمة على العراق من أيام الحقبة السوفياتية . ومن أجل كسب ود العراق ، قام الرئيس يلتسن في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٣ بانتقاد الولايات المتحدة بسبب قصفها الجوي للعراق ، واتهمها بأنها "تحاول إملاء شروطها على بغداد" . وفي تشرين الثاني ١٩٩٤ ، وعلى إثر الأزمة العراقية التي اندلعت ، حين أرادت الولايات المتحدة استصدار قرار من مجلس الأمن لضرب العراق ، عارضت روسيا هذه الضربة ، وبذلت جهوداً حثيثة من أجل إحتواء الأزمة سلمياً ، وبهذا الموقف بدأت روسيا تعيد توجهاتها السياسية على الصعيد الدولي ، وأخذت تثبت أنها لم تعد دولة تابعة للولايات المتحدة . وعاد هذا الموقف ليتجدد بين شهري تشرين الأول والثاني من العام ١٩٩٧ ، على إثر الأزمة التي اندلعت بين العراق والأمم المتحدة بشأن اللجنة الخاصة المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، فقد نجحت روسيا بالتوصل إلى تسوية سلمية بين الطرفين ، وتم تفادي الهجوم الأميركي . وخلال الأزمة مع فرق التفتيش في كانون الثاني ١٩٩٨ وقيام الولايات المتحدة في إثرها على توجيه ضربة عسكرية الى العراق ، جاء الموقف الروسي مناهضاً للخيار العسكري ومنطق إستخدام القوة . ونددت روسيا فوراً بالهجوم الأميركي ـ البريطاني على العراق في ١٧ كانون الأول ١٩٩٨ ، ودعا الرئيس يلتسن الى وقفه فوراً ، وتم استدعاء سفيري روسيا في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتم إصدار بيانات تحذيرية على لسان وزير الدفاع الروسي إيغور سيرغييف ، وأعرب عن مقاطعته لإجتماعات حلف الناتو إذا استمر تجاهل الموقف الروسي ، فألغيت الزيارة التي كانت مقررة يوم ١٨ كانون الأول الى مقر الحلف . وأبرز خطوة قامت بها روسيا لمصلحة العراق هي خرق الحظر الجوي المفروض عليه ، من خلال تسيير طائرة مباشرة من روسيا إلى مطار صدام

---

(١) فؤاد نهرا ، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ ـ ١٨٦ .

الدولي في بغداد يوم ١٩ آب ٢٠٠٠ ، وتعد بهذا أول دولة تخرق الحظر الجوي ، إذ فتحت هذه الخطوة الباب على مصراعيه أمام بقية الدول للقيام بمبادرات مماثلة (١) .

وأما على الصعيد الأوروبي ، فقد سجل موقف البرلمان الأوروبي ، رد الفعل الوحيد بوجه السياسة الأميركية ، بعد قرار وقف إطلاق النار (وفقاً للقرار رقم ٦٨٧) ، فيما يتعلق بالحرب الأهلية التي اندلعت في جنوب وشمالي العراق والتي أدت الى ردود فعل عنيفة من قبل السلطة العراقية ، فطالبت فرنسا أولاً ومن ثم البرلمان الأوروبي ثانياً ، على إثر ذلك ، بالتدخل العسكري لحماية أكراد الشمال ، وذلك وفقاً للقرار ٦٨٨ الذي اتخذ بحق العراق من أجل التدخل الإنساني لحماية الأقليات في العراق ـ ولا سيما الأكراد ـ ومع أن البرلمان الأوروبي أدان في أيلول ١٩٩٣ بعض الإعتداءات الفردية الأميركية ، إلا أن المؤسسات الأوروبية (المجلس والبرلمان والمفوضية الأوروبية) ، واصلت إنتقاداتها خلال فترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨ للدولة العراقية وتستند الى مبررات : مسألة انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الأقلية الكردية في الشمال ، واتهام العراق بسوء النية في عملية نزع أسلحة الدمار الشامل ، وبسوء التعامل مع مفتشي "الأنكسوم" . ومن المؤسف في الأمر كذلك ، أن الإعتداء الأميركي الذي دمر العراق من جديد في كانون الأول في عملية "ثعلب الصحراء" ، لم يؤد الى إدانة صريحة من المجلس الوزاري الأوروبي المنعقد في البندقية ، على الرغم من انتهاكه الخارق للقانون الدولي . بل دعا هذا المجلس العراق الى الالتزام بقرارات مجلس الأمن ، وفي آذار ١٩٩٩ دعا كذلك كل الدول الأعضاء فيه الى التعاون مع الولايات المتحدة والى فتح الحوار مع العراق في آن معاً ، مع دعم المعارضة "الديمقراطية" في العراق ، ومطالبة هذا الأخير بالتوجه نحو الديمقراطية ودولة القانون . حيث أتى هذا المطلب منسجماً مع موقف الكونغرس الأميركي في العام نفسه في اعتماد "قانون تحرير العراق" ، والذي يقضي بدعم المعارضة العراقية من خلال المعونة المالية واللوجستية لكنه جاء أقل شدة في لهجته (٢) .

بعد وصول الرئيس بوتين الى الحكم ، أخذ الموقف الروسي يبدو أكثر تأييداً بالنسبة الى العراق ، حيث طالبت القيادة الروسية الجديدة : " بتسوية عادلة للوضع في العراق ومنطقة الشرق الأوسط " ، إذ دعا وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف خلال زيارته الى العراق في تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، الى " تخفيف الضغط العالمي عن العراق ، وإلغاء منطقتي الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق " وبعد محاولة بريطانيا والولايات المتحدة فرض عقوبات جديدة على العراق سمَّتها "العقوبات الذكية" وتمريرها من خلال مجلس الأمن ، اعتبرت روسيا أن المشروع أحادي الجانب ، حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق ، ولن يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية ، لذا أظهرت روسيا رفضها لهذا المشروع ، وهددت بإستعمال حق النقض (الفيتو) ، وهو ما أدى بالنتيجة الى تعطيله . وظلت روسيا

---

(١) وكالة الصحافة الفرنسية ، بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٢ و ١٩٩٥/٤/١٦ .
(٢) نهرا ، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية" ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ ـ ١٩١ .

تؤكد دائماً على ضرورة حل القضية العراقية بالطرق السياسية والدبلوماسية ، ووفقاً للشرعية الدولية . ولخص إيفانوف موقف بلاده من القضية العراقية بالمعادلة الآتية : " القرارات الدولية يجب أن تنفذ والعقوبات الاقتصادية يجب أن ترفع " . وفي حزيران ٢٠٠١ ، طرحت روسيا مشروع قرار داخل مجلس الأمن ، يربط تجميد العقوبات الدولية بضرورة نشر منظومة للرقابة على نزع السلاح في العراق ، على أساس القرارات الدولية ، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا المشروع (١) .

وعقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، قامت الولايات المتحدة بتصنيف الدول المارقة التي تدعم الإرهاب ومنها العراق ، واتهمتها أيضاً باحتواء أسلحة الدمار الشامل ، فأعلن كولن باول : " إن الرئيس بوش لم يستبعد أي خيار ضد العراق ، وأنه سيقرر في الوقت المناسب كيفية التعامل مع التهديد المستمر الذي يشكله العراق للولايات المتحدة " ، وعليه ، فإن موسكو رفضت مشروع القرار الذي قدم من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا يوم ٢٤ شباط ٢٠٠٣ ، وأكدت ضرورة العمل على تنفيذ القرار ١٤٤١ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، بشأن نزع أسلحة العراق وإعطاء المفتشين الدوليين مهلة من الزمن ، وعدم استعمال القوة العسكرية ، وأن يكون مجلس الأمن إطاراً لحل المشكلة ، لأنه في حال تم توجيه ضربة عسكرية ضد العراق ، فإن هذا الأمر سيؤدي الى عواقب وخيمة على منطقة الشرق الأوسط . ولكن الإتحاد الأوروبي لم يستطع اتخاذ موقف أوروبي موحد تجاه الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ ، حيث انقسم الى معسكرين أساسيين : الأول أيد الإحتلال وشارك في العمليات العسكرية وقادته بريطانيا وانضم إليه كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا والدانمرك ودول أوروبا الشرقية والوسطى . والثاني رفض استخدام القوة ضد العراق ودعم عرقلة مشروع القرار الأنجلو ـ أميركي يوم ٢٤ شباط ، الذي كان من المفترض أن يخول الولايات المتحدة حق استخدام القوة في العراق تحت مظلة الأمم المتحدة ، حيث دعا الى اتخاذ كافة الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة ، وقاد هذا المعسكر فرنسا وانضمت إليهما كل من ألمانيا وبلجيكا واليونان والنرويج والسويد . وقد طلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من دول أوروبا الشرقية المهرولة وراء السياسية الأميركية أن تلتزم الصمت ، فردت تلك الدول بإتهام فرنسا بالديكتاتورية ، هذا فضلاً عن توصيف المستشار الألماني شرودر للدول الأوروبية الثماني ، التي وقعت على إعلان التأييد لموقف الرئيس الأميركي من العراق عندما قال : " هناك عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوروبية " (٢) . وعندما لاحت شرارة الحرب الأميركية في آذار ٢٠٠٣ على العراق ، بدأ كبار المسؤولين الروس والفرنسيون والألمان ، بالتحدث علناً عن رفضهم الخيار العسكري ضد العراق ، وأعلنوا التزامهم الشرعية الدولية ، "عن طريق الأمم المتحدة" ، مؤكدين أنهم الطرف الثاني لمحور السلام (فرنسا ـ ألمانيا ـ الصين ـ روسيا) ، لا بل ذهب أكثر من مسؤول روسي وفرنسي الى حد التلويح باستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن إذا لزم الأمر . وأقر البرلمان الروسي في ٢١ آذار ٢٠٠٣ ، بياناً

---

(١) الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة" ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .
(٢) نورهان الشيخ ، "الإستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق"، ص ٤٩ ـ ٥٠ .

وصف فيه الاحتلال الأميركي بأنه خرق لأصول القانون الدولي ، وكذلك فعلت كل من فرنسا وألمانيا (١) . ولكن على الرغم من ذلك ، فإن المحور الروسي ـ الفرنسي ـ الألماني ، لم يذهب في موقفه الرافض للتحرك الأميركي ـ البريطاني حتى النهاية ، بل غلّب المنافع ، التي اعتقد أنها يمكن أن تجنيها نتيجة التناغم غير المعلن مع هذا المخطط ، بتوطيد ما يفترضه " شراكة استراتيجية " مع واشنطن ، على مصالح بعيدة المدى ، قد تكون أكثر أهمية وجذرية . فلجأ الى التصويت على قرار مجلس الأمن الرقم ١٤٤١ الذي أفسح المجال للولايات المتحدة لغزو العراق ، وعلى القرار الرقم ١٤٤٣ الذي جعل الإحتلال ومن ثم إدارته ، أمراً مشروعاً ، وكان ذلك مفاجأة كبرى للقيادة العراقية إذا قيس على أساس المواقف اللفظية المعلنة لهذا المحور وخاصة روسيا وفرنسا . ومن هنا ، نرى أن هذا المحورعمل على لعب دور مزدوج وضبابي سعياً منه الى إرضاء الولايات المتحدة ، وحفاظاً على مصالحه المتنامية والواسعة معها من جهة ، ومحاولة حفظ أكثر ما يمكن من المصالح في العراق من عقود إعادة الإعمار وعقود النفط السابقة وبخاصة العقود الروسية والفرنسية من جهة أخرى (٢) .

ورغم الإنقسام الأوروبي في فترة ما قبل الاحتلال ، فإن الإتحاد الأوروبي استطاع رسم سياسة موحدة بعد الاحتلال ، تركز على القاسم المشترك بين مواقف دوله ، والتي اختزلت في التركيز على إعادة إعمار العراق وتقديم المساعدات الإنسانية . فعقب قرار مجلس الأمن (١٤٨٣) في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ ، وافقت كل من روسيا والإتحاد الأوروبي على المقترح الأميركي برفع العقوبات المفروضة على العراق ، باستثناء تلك العسكرية . غير أن موسكو لم توافق على الإقتراح إلا بعد احترام الديون المستحقة لروسيا وعقودها المبرمة سابقاً في العراق ، وفي شباط ٢٠٠٨ ارتأت روسيا أن تلغي ١٢,٣ مليار دولار من ديونها التي في ذمة العراق ، وهو ما نسبته ٩٧ % من حجم هذه الديون مقابل التوقيع على أربعة عقود بقيمة ٤ مليارات دولار وتعاون نفطي (انخفض التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠٠٣ الى ٢٥٢ مليون دولار ، مما يقل ٨ أضعاف عما كان عليه في العام ١٩٨٩ ، حين تجاوز ٢ مليار دولار) (٣) . ومع أن العراق تعاقد في عام ٢٠١٠ على تطوير حقول نفطية عديدة مع ١٣ شركي عالمية منها ثلاث شركات روسية (لوك أويل وغازبروم وت.ن.ك.ب.ب) ، فإن روسيا تتخوف من السيطرة الأميركية على النفط العراقي والتلاعب بحجم إنتاجه ، مما سيؤثرعلى أسعاره العالمية ، الأمر الذي سيؤثر حتماً في روسيا . وأما على الصعيد الأوروبي فيعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر المانحين الدوليين للعراق ، حيث بلغ قيمة ما قدمه لإعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية أكثر من بليون يورو منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٠ ، كما بدأ في تشرين الثاني ٢٠٠٦ التفاوض بين الجانبين بشأن توقيع اتفاقية للتعاون والشراكة بين الإتحاد الأوروبي والعراق تعتبر الأولى من نوعها،

---

(١) محمد دياب ، "روسيا والمسألة العرقية" ، شؤون الأوسط ، السنة ١٣ ، العدد ١١١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٦ .
(٢) الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة" ص٣٧٧ .
(٣) Bremer، Paul ،My Year in Iraq; The Struggle to BUILD A future of Hope، first Edition، Simion and Schuster، New York، USA، 2008 ، P58.

وتتضمن دفع التعاون الإقتصادي وبرنامجاً للحوار السياسي المنتظم بين الطرفين ، وكانت آخر جولات هذه المفاوضات خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٧ أيار ٢٠٠٩ في بروكسل (١) .

ومن ناحية أخرى ، شاركت كل من روسيا والإتحاد الأوروبي في الجهود الدولية والإقليمية الساعية الى احتواء الأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار فيه ؛ فقد شاركت موسكو وبروكسل في المؤتمر الدولي حول العراق ، الذي عقد في شرم الشيخ في ٢٢ـ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، الى جانب الدول الكبرى ، وثلاث منظمات دولية وإقليمية (الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية) ، والدول المجاورة للعراق ، وكان الهدف من ذلك دعم وتأمين العملية الإنتخابية للعراق في كانون الثاني ٢٠٠٥ وأعقب ذلك عن مشاركتهما في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في نيويورك في أيلول ٢٠٠٦ لدعم العراق . كما شارك الإتحادين الروسي والأوروبي في المؤتمر الدولي الثاني الذي عقد في ١٠ آذار ٢٠٠٧ ، بمشاركة وفود ١٧ دولة ومنظمة ، من أجل بحث قضايا الأمن الحدودي واللاجئين والمشردين في الداخل وإمدادات النفط ، وتم التأكيد من قبل موسكو وبروكسل أن هذا المؤتمر سيكون المخرج المناسب لإنسحاب يضمن على المدى البعيد المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة ، على أساس العلاقات المتكافئة والمتبادلة (٢) .

إذاً ، بعد أن إنقسم الأوروبيون الى معسكرين متناقضين حيال الحرب الأخيرة على العراق ، نرى أن الرافضين إنتقلوا الى مواقف أخرى ، أقل ما يقال عنها أنّها لينة مع الإحتلال الأميركي للعراق ، حيث وافقوا على الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق لمرحلة ما بعد الحرب إلى أن يتم سحب القوات الأميركية من العراق كما تعهد الرئيس أوباما ، ولا سيما أن هذه المواقف إنقلبت سريعاً بعد انتقال زعامة كل من فرنسا وألمانيا من أهم مناوئين للسياسة الأميركية وهما شيراك وشرودر، الى من يحاول أن يكون من أقرب المقربين للإدارة الأميركية وهما ساركوزي وميركل ، واللذان أصبحا ينافسان رئيس الوزراء البريطاني بروان ، وإن لم يتفوقا عليه في مجال التوافق مع السياسة الأميركية إزاء العراق . وعليه ، نرى أن أهم المتغيرات التي أدّت بأهم الدول المعارضة للمشروع الأميركي الى تغيير مواقفها هو المصالح الإقتصادية ، ومحاولتها الحصول على جزء من عقود إعمار العراق ، فضلاً عن العقود النفطية التي حرموا منها ، ولا سيما الفرنسيون والروس الذين كانوا قد وقعوا مع العراق عقوداً بمليارات الدولارات في عهد النظام السابق ، والتي قام الأميركيون بإلغائها بعد إحتلال العراق . وهذا ما سنراه لاحقاً ، إذ أن الإعتبارات الإقتصادية كانت السبب في تأييد كل من روسيا وفرنسا وألمانيا ، لتوجيه ضربة عسكرية أميركية لنظام معمر القذافي الليبي في العام ٢٠١٢ .

---

(١) وخاصة بعد أن أشارت منظمة الطاقة العالمية في تقرير أصدرته عام ٢٠١٠ ، أن النفط العراقي سوف يستمر بالتدفق لمدة تتراوح بين ١٥٠ الى ٢٠٠ عام على عكس الدول المجاورة ، وأن الإحتياطي النفطي العراقي يقدر بحوالي ٢٦١ مليار برميل ، وقد يفوق الإحتياطي النفطي السعودي . أنظر: إسكندر، "الدب ينقلب نمراً"، ص ١٩٥.
(٢) الشيخ ، "الإستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق"، ص ٥٠ ـ ٥١ .

الفقرة الثالثة : إيران والملف النووي :

إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله العظمى الإمام الخميني عام ١٩٧٩ ، أدى الى تغير في توجهات إيران السياسية ، فطبيعة نظامها "الثيوقراطي" المتشدد ، إعتبر أن كل نظام لا يتماشى مع مبادئ الثورة الإسلامية فهو نظام معادٍ ، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية "الشيطان الأكبر" ، والإتحاد السوفياتي "الإلحاد السوفياتي" ، كما لقبهما النظام الإيراني ، والأوروبيون الى حدٍ ما ، شأنهم في ذلك ، شأن أميركا من وجهة نظر الإيرانيين . ولكن بعد انتهاء حرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانية ـ العراقية بين الأعوام ١٩٨٠ـ١٩٨٨) ، وبعد انسحاب الإتحاد السوفياتي من أفغانستان ومن ثم انهياره ـ إيران كانت من المعارضين لإجتياح السوفيات لأفغانستان ـ أخذت إيران تعيد النظر في علاقاتها الخارجية ، فإنفتحت على روسيا ، حيث أصبح بينهما تحالف سياسي واقتصادي كبير ، وبالتالي أصبحت طهران حليف موسكو الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط . ولكن الإتحاد الأوروبي بقي يجاري السياسة الأميركية في نظرته الى إيران ، على أنها لعنة الغرب . فنظرة الغرب المعادية هذه ، أدت الى إختلاف وجهات النظر السياسية بين كل من الولايات المتحدة وحليفها الإتحاد الأوروبي من جهة ، وبين روسيا من جهة أخرى ، فيما خص إيران وبرنامجها النووي .

إذاً ، وبعد سقوط الإتحاد السوفياتي ، أدركت روسيا ضعفها أمام عدوها التاريخي الولايات المتحدة ، فإختارت التوجه نحو الغرب ـ كما رأينا سابقاً ـ ولكن عندما سئمت من وعود الغرب في مساعدتها اقتصادياً ، إرتأت التوجه نحو دول الشرق ومنها إيران ، فبنت روسيا مع هذه الأخيرة شراكة اقتصادية استراتيجية ، من أجل النهوض بإقتصادها المنهار من جهة ، وكنوع من المناورات والمساومات السياسية الرامية الى الضغط على الغرب ، للحصول منه على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والإقتصادية والتجارية الروسية من جهة أخرى . فالقيادة الروسية ترى أن فتح علاقات سياسية واقتصادية مع الدول المناهضة والرافضة لسياسات الغرب وتحديداً الولايات المتحدة تخدم روسيا ، وتستطيع من خلالها تمرير مصالحها عبر المجتمع الدولي ، وهي وسيلة نعتقد أن موسكو نجحت بها الى حدٍ ما ؛ فرئيس مجلس سياسة الدفاع الأميركي ريتشارد بيرل ، حث واشنطن على إعفاء روسيا من ديونها المتخلفة عن الحقبة السوفياتية ، كوسيلة لإقناع موسكو بوقف تعاونها النووي مع إيران (١) .

وأخذ التعاون الإيراني ـ الروسي يتطور تدريجياً حتى أصبح إستراتيجياً ، وخاصة أنه كانت لإيران حدود مشتركة مع الإتحاد السوفياتي السابق ، وكذلك كانت إيران الدولة الوحيدة التي تقاسم الإتحاد

(١) الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية" ، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦ .

السوفياتي على شواطئ بحر قزوين . ومع أن دول آسيا الوسطى المطلة على هذا البحر والتي انفصلت عن الإتحاد السوفياتي ، ما زالت تربطها بروسيا علاقات اقتصادية وسياسية قوية ـ كما رأينا سابقاً ـ فقد رأت روسيا أن تتحالف مع إيران وتشكل مع هذه الدول تكتل اقتصادي نفطي لتقاسم ثروات بحر قزوين من جهة ، وللوقوف في وجه المخططات والأطماع النفطية الغربية في هذه المنطقة من جهة أخرى ، وخاصة بعد أن شكل افتتاح خطي انابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان للنفط وباكو ـ تبليسي ـ أرضروم للغاز ، ضربة قوية للسيطرة الروسية على بحر قزوين .

وعليه ، إرتأت روسيا الى زيادة وجودها العسكري في منطقة قزوين ، والإقتراح على إيران إنشاء منظمة أوبك للغاز الطبيعي هناك ، كما اقترحت إيران على روسيا إلى إقامة تعاون فيما بينهما حول تولي البلدين تأسيس إدارة لبرمجة إنتاج الغاز وتسويقه ، وخاصة أن البلدين يحتويان على نصف الإحتياطي العالمي من الغاز (تمتلك إيران ثاني احتياط في العالم من الغاز بعد روسيا ويبلغ ١٦% ، وتصدر يومياً ما لا يقل عن ٢,٥ مليون برميل من النفط) . كما وقع البلدان على العديد من مذكرات التفاهم بشأن التنقيب عن النفط والغاز في إيران ، وكان أبرزها في عام ٢٠٠٨ ، فقامت روسيا بتطوير حقل كبير للغاز قبالة الساحل في الخليج العربي ، وبناء خط أنابيب للغاز من كازاخ ـ تينجير إلى الميناء الروسي نوفوروسيسك . كما تعهدت روسيا مع الصين ببناء خط أنابيب لإمدادات الغاز الإيراني الى باكستان والهند والصين ، وفي نهاية المطاف ، دور إيران كمزود للغاز والنفط لاقتصادات الشرق سيكون حاسماً في المرحلة القادمة (أعربت روسيا عن الاستثمار في قطاع الغاز الإيراني بمبلغ ٤ مليار دولار والصين بمبلغ ١٧ ملياراً في العام ٢٠٠٨) . وخلال الزيارة التي قام بها سيرغي إيفانوف وزير الخارجية الروسية ، الى باكو في عام ٢٠٠٦ ، أكد أن حلف عسكري سوف يتم إنشاؤه وسيضم إيران وروسيا وآذربيجان وكازاخستان وتركمانستان تحت اسم "كاسفور" ، لمواجهة المخططات الغربية في منطقة بحر قزوين ، وقد تجسد هذا الأمر بتعزيز روسيا للقوة البحرية الإيرانية ، وإنشاء ناقلات نفط ضخمة بين روسيا وإيران ، بالاضافة الى قيام الغواصات الروسية بحماية ناقلات النفط الإيرانية (١) . وفي هذا الصدد اقترح الرئيس بوتين على الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ، الإتفاق على تحديد مشترك لأسعار الغاز الطبيعي المصدرة الى الإتحاد الأوروبي ، وبهذه الطريقة يتحكمان بسوق الغاز في العالم ، حيث تطمح روسيا إلى إنشاء مثل هذا الكارتل الشبيه بمنظمة أوبك . فهذا الكارتل سوف يحقق مصلحة البلدين في تعزيز موقعهما على الساحة الدولية ، عبر لعب دور إقتصادي مزدوج في وجه الإتحاد الأوروبي تحديداً ، فمن الناحية الروسية سوف يسهم هذا الكارتل في إنشاء منظومة للتحكم بأسعار الغاز عبر شركة غازبروم

---

(١) Vladimir ،Milov ، Russia – Iran Dialog: Filling A Vacuum ، Russia in the Global Affairs، Op . CiT ، p134 .

وبالتالي في منع الإتحاد الأوروبي من تنويع وارداته من الغاز من بقية الدول ، وبخاصة من دول منطقة قزوين . ومن الناحية الإيرانية سوف يساهم هذا الكارتل في كسر الحصار الأميركي على صـادرات إيـران للإتحـاد الأوروبـي (١) .

إن التدهور الحاد الذي طرأ على العلاقة بين طهران والعواصم الأوروبية ، حيث استدعت هذه العواصم على إثره سفراءها من إيران ، وذلك بعد صدور قرار محكمة برلين الذي يدين القيادة الإيرانية ، بالضلوع في اغتيال أكراد إيرانيين معارضين في برلين عام ١٩٩٢ أو ما عرف "بقضية ميكونوس" ، أدى الى إعلان ألمانيا فسخ عقد بناء مفاعل بوشهر النووي مع طهران ، الذي كان قد دُمِّرَ خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية ، مما أدى بالقيادة الروسية الى ملء الفراغ هذا مع طهران . حيث سارعت روسيا الى التوقيع مع إيران على اتفاقيتين أوليتين عام ١٩٩٢: الاتفاقية الأولى تتعلق بالتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وتتضمن إجراء دراسات وأبحاث حول سلامة المحطات النووية والإعداد والتدريب ، والإتفاقية الثانية تتعلق ببناء محطة نووية في إيران لإنتاج الطاقة الكهربائية . وبدأت روسيا بالعمل في المفاعل عام ١٩٩٦ ، وتم الإتفاق على أن تصدر روسيا الى إيران الوقود النووي في بناء مفاعلين نووين آخرين في محطة بوشهر يستغرق تنفيذها ٥ سنوات . وعلى الرغم من تعهد الرئيس يلتسن للرئيس الأميركي بيل كلنتن عام ١٩٩٥ بعدم توقيع أي عقود دفاعية جديدة مع إيران مع بقاء التزام روسيا بتنفيذ العقود القائمة ، مقابل عدم قيام واشنطن بفرض عقوبات على موسكو لوفائها بتعاقدات مبيعات الأسلحة المبرمة قبل الإتفاق السري ، شرط أن تنتهي هذه التعاقدات بحلول نهاية ١٩٩٩ ، إلا أن روسيا أعلنت عشية الإنتخابات الأميركية في تشرين الثاني ٢٠٠٠ ، أنها لم تلتزم بالإتفاق السري الذي أبرم بين الطرفين ، وهو ما تعزز بزيارة وزير الدفاع الروسي إيغور سيرغييف لإيران في كانون الأول ٢٠٠٠ . إثر ذلك وافق مجلس الدوما الروسي على إتفاقية التعاون مع إيران التي وقعت بين رئيسي الدولتين في آذار ٢٠٠١ ، والتي تدعو الى التعاون في مجال التكنولوجيا الذرية للأغراض السلمية (٢) .

إن الملف النووي الإيراني بدأ يتحول الى أزمة حادة في أواخر عام ٢٠٠٢ حينما وجهت كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي اتهامهما لإيران ، بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين في منطقتي آراك ونتانز لتخصيب اليورانيوم ، بعيداً عن رقابة الـوكالة الـدولية مـن أجـل صـنع الأسـلحة النـووية

---

(١) **Tatyana Romanova، Energy Partnership: A Dialog in Different Languages، Russia in The Global Affaires، Vol.5، Num.1، Russian Forein Policy Foundation، Moscow، January- March 2007، p39 .**

(٢) **Gabriel Gorodetsky، Russia between East and West:Russia Foreign Policy on The Threshold of the Twenty – First Centrury، Firset Edition، Frank Cass، London، UK، 2003، p185.**

وأكدا ذلك بعد إلتقاط الصور من الأقمارالصناعية . ومع اكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آب ٢٠٠٣ آثاراً مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من البيئة الإيرانية ، أتى الرد الروسي فوراً ، عبر تقرير خاص أعده الجنرال فاسيلس لاتا قائد قوات الصواريخ الاستراتيجية الروسية ، والعالم النووي الروسي أنطون كلوبكوف ، خلص الى : " أن إيران تطور قدراتها النووية بدون مخالفة التزاماتها الدولية ، كونها دولة موقعة على معاهدة عدم الانتشار منذ عام ١٩٧٩ ، ولها بالتالي الحق في تخصيب اليورانيوم ، وتوليد وتوزيع وتخزين البلوتونيوم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية " (١) . هذا الموقف الروسي الداعم لطهران سمح لها بمنع المفتشين الدوليين من زيارة موقعي نتانز وآراك ، بحجة عدم وصول شحنات المواد النووية الى المنشأة بموجب إتفاقية التعاون الروسي ـ الإيراني ، ولكن برزت نقطة خلافية بين طهران وموسكو حول إعادة الوقود النووي المستنفذ الى روسيا ، ولكن موسكو أكدت لطهران بأن هذا الأمر هو لضمان عدم تحويّل الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن . وعندما سمح للمفتشيين بزيارة المنشآت النووية ، عثروا في نتانز على ١٦٠ طرداً مركزياً ، مخبأة في جدران بسماكة ٨ أقدام وعلى عمق ٧٥ قدم ، وبذلك دخلت إيران النادي النووي ، وأصبحت واحدة من ١٠ دول قادرة على صناعة أجهزة الطرد المركزي لغاز اليورانيوم ، كما أشار محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهنا تركزت الجهود الروسية على مطالبة إيران بالتوقيع على البروتوكول الاضافي لمعاهدة عدم الانتشار والذي يتيح للوكالة القيام بعمليات تفتيش فجائية ، وبعد ضغوط مشتركة من قبل الترويكا الأوروبية (فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا) ، وموافقة روسية ، قام مندوب إيران لدى الوكالة في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣ ، بتسليم رسالة الى المدير العام للوكالة ، تتضمن الموافقة على البرتوكول ، وتم توقيع إيران رسمياً على البرتوكول في مقر الوكالة في فيينا في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ ، وبذلك تكون روسيا قد حصرت الأزمة النووية الإيرانية بداخل الوكالة خلافاً للحال العراقية السابقة (٢) .

ومع مطلع العام ٢٠٠٦ ، شهد الملف النووي الإيراني تغييراً كبيراً في معطياته ، حيث أصرت طهران على استئناف عمليات التخصيب ، ونزعت الأختام الخاصة بالوكالة الدولية الموضوعة على مفاعل بوشهر ونتانز ، مما دفع بالوكالة الدولية الى احالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن ، وبدأت عملية التدويل لهذا الملف مع صدور القرار ١٦٩٦ في ٣١ تموز ٢٠٠٦ بموجب

---

(١) VassiliiLata and Auton Khlopkov "Iran: a Nuclear and Missile Enigma for PIR ، Center for Policy Studies in Russia،Num.2،Vol.9، Yadern Kontrol،Russia" ، Summer 2003، Moscow،Center pp 44-45

(٢) الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، "رسالة البعثة الدائمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الوكالة بخصوص الموافقة على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الإنتشار النووي" ، فيينا ، ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ ، ص ٢ .

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والذي طالب إيران بتعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالتخصيب واعادة التجهيز ، على أن يخضع ذلك للتحقيق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما أيد هذا القرار مقترحات روسيا بشأن التوصل الى ترتيب شامل يتيح تطوير العلاقات والتعاون مع إيران ، وبناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي ، وطالب القرار بتقديم المدير العام للوكالة تقرير بحلول ٣١ آب حول مدى تعليق إيران لجميع أنشطة التخصيب (١) . وبما أن تقرير المدير العام للوكالة في ٣١ آب ، أشار الى أن إيران لم تقم بتعليق كامل لأنشطة التخصيب طبقاً لمتطلبات القرار ١٦٩٦ ، فقد صدر عن مجلس الأمن القرار ١٧٣٧ بموجب الفصل السابع بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦ ، مطالباً إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة ، مع مطالبة جميع الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون توريد جميع السلع والمواد المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة ، واللافت في هذا القرار المطالبة بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الإقتصادية للأشخاص أو الكيانات التي تتعلق بأنشطة إيران الحساسة (منع التعامل مع البنك الإيراني الحكومي "سيباه" و٢٨ شخصاً ومنظمة أخرى ومعظمها مرتبط بالحرس الثوري الإيراني) ، وهو ما يعتبر بمثابة عقوبات اقتصادية على طهران (٢) .

ونتيجة لفشل المفاوضات التي رعتها روسيا بين إيران والترويكا الأوروبية التي تمثل الاتحاد الأوروبي ، للتوصل الى حل سلمي للملف النووي الإيراني ، صدر عن مجلس الأمن القرار الرقم ١٧٤٧ بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠٠٧ وهو ثالث قرار بموجب الفصل السابع ، حيث فرض عقوبات اقتصادية مع عدم توريد الأسلحة الى طهران ، كذلك : " يهيب القرار بجميع الدول والمؤسسات المالية الدولية عدم الدخول في التزامات جديدة لتقديم منح ومساعدات مالية الى حكومة إيران الإسلامية " . وعلى الرغم من التقدم في عملية المفاوضات ، صدر القرار الرقم ١٨٠٣ في ٣ آذار ٢٠٠٨ ، بموجب الفصل السابع أيضاً ، وطالب بحل جميع المسائل المتعلقة بالملف النووي الوارد في تقرير المدير العام للوكالة في ٢٢ شباط ٢٠٠٨ ، مع مطالبة الدول بمراقبة الشُحنات المتوجهة الى إيران أو القادمة منها بشرط أن تكون تنقل بضائع محظورة (٣) . ومع أن روسيا حاولت دوماً تدويل الملف النووي الإيراني ، وذلك استباقاً منها لأي رد فعل عسكري أحادي من قبل واشنطن ضد طهران ، وفي الوقت الذي لا تستطيع موسكو بالمقابل ، أن تخالف التزاماتها تجاه المجتمع الدولي ،

---

(١) القرار ١٦٩٦ ، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الجلسة ٥٥٠٠ ، ٣١ تموز ٢٠٠٦ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣ .

(٢) القرار ١٧٣٧ ، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الجلسة ٥٦١٢ ، ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠٦ ، ص ٦ .

(٣) القرار١٨٠٣، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الجلسة ٥٨٤٨ ، ٣ آذار ٢٠٠٨ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣ .

وتجاه رفض إيران لوقف تخصيب اليورانيوم ، إلا أن التدويل ينطوي على خطر زيادة المنافسة الإقتصادية على الأسواق الإيرانية بين موسكو والإتحاد الأوروبي ، وكان على موسكو أن توازن بين الشّرّين أو أن تختار الأقل سوءاً . فروسيا بالاضافة الى جنيها أرباحاً طائلة من تعهداتها النوويّة لإيران (بلغ تعهد بناء مفاعل بوشهر وحده ٨٠٠ مليون دولار) ، تعمل على تزويد إيران بمنظومات أسلحة تقليدية متطورة ، حيث وصلت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ الى ١,٦٧٨ مليار دولار ، أي ٨٧,٣ % من قيمة إستيرادات إيران من السلاح . فروسيا تسعى كذلك من ناحية أخرى عبر هذه المبيعات ، الى ضمان تحييد الدور الإيراني في الأقاليم المسلمة المتاخمة لها (١) .

وبعد فشل المفاوضات التي رعتها مجموعة الخمسة زائد واحد (أعضاء مجلس الأمن زائد ألمانيا) ، عاد مجلس الأمن واتخذ قراراً رابعاً بتاريخ ٩ حزيران ٢٠١٠ تحت الرقم ١٩٢٩ ، فرض فيه حزمة رابعة من العقوبات ضد إيران ، إضافة الى عقوبات أميركية وأوروبية أخرى ، وأتت موجعة بالنسبة للحكومة الإيرانية كونها خيرت المصارف والشركات الدولية بين أميرين لا ثالث لهما : إيران أو الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي . وبطبيعة الحال فإن هذه الشركات تحسب ألف حساب لخسارة مصالحها مع الأميركيين والأوروبيين . ومن هنا فضلت شركات نفطية كبرى مثل "توتال" الفرنسية و"بريتش بتروليوم" البريطانية و"شل" الهولندية ، خسارة تعاقداتها مع إيران من أن تتعرض للمقاطعة الأميركية ، وكذلك فعلت مصارف عالمية كبرى . وفيما أطلق الإتحاد الأوروبي هجومه الأول على المساعدات الفنية والاستثمار في صناعة النفط الإيرانية ، فإن واشنطن لم تقيد شركاءها فقط وإنما أيضاً الشركات الدولية التي تمد إيران بالوقود . وبما أن إيران تستورد ٤٠ % من حاجاتها من الإتحاد الأوروبي ، فإن امتناع مصارف أوروبية كبيرة عن التعامل المالي مع الشركات والمصارف الإيرانية سيؤدي الى تعقيدات ومضاعفات تجارية ومالية جديدة لإيران ، وتصير المشكلة الإيرانية أكثر تعقيداً مع تفاقم الأزمة الاقتصادية الداخلية وخصوصاً في أعقاب انحسار عائدات النفط ، وحدوث اضطرابات عالمية في قزوين وتبريز وطهران (٢) .

وبعد أن صمدت إيران أمام العقوبات الاقتصادية الأخيرة لفترة طويلة ، مع أن هذه العقوبات فعلت فعلها في الإقتصاد الإيراني ، بحيث تسببت وحسب خبراء اقتصاديين إيرانيين : في إرتفاع معدل التضخم ليصل الى ٣٥ % ، وارتفاع معدل نسبة البطالة الى ٢٥ % (في وقت يجب فيه أن تنخفض الى ٧%) ، وانخفض تصدير النفط من ٢,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١ الى ١,١ مليون برميل

---

(١) سايمون ت . ويزمان ومارك بروملي ، "عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي" ، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، ص ٦١٥ .

(٢) أمين قمورية ، "الخطة الأميركية لإيران: عقوبات قاسية ثم عقوبات أقسى . . حتى إنهيار النظام" ، مجلة الرأي الآخر ـ العدد ٤٦ ـ تموز ٢٠١٠ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

في عام ٢٠١٣ (بنسبة تتجاوز ٦٠%) ، وقاد ذلك الى انخفاض عوائد إيران من النفط من ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١١ الى ٣٥ مليار دولار في ٢٠١٣ . وبعد ذلك ، وقعت طهران ودول (٥+١) بمدينة جنيف ، في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ ، اتفاقاً مؤقتاً حول الملف النووي الإيراني ، بحيث بدأت هذه الجولة من المفاوضات الجديدة والمباشرة بين إيران والولايات المتحدة منذ ربيع هذا العام بصورة سرية ، وقد جرت في معظمها في عُمان . وقد تعهدت إيران بمقتضاه على وقف بعض عمليات تخصيب اليورانيوم لمدة ستة أشهر (مع وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ % والسماح بنسبة ٥ %) مقابل تخفيف بعض العقوبات المفروضة عليها ، والحفاظ على المستوى الحالي لصادرات النفط ورفع العقوبات عن قطاع البتروكيماويات وصناعة السيارت والذهب والمعادن الثمينة . واعتبر الإتفاق ـ الذي راوغ المفاوضين طوال سنوات من المباحثات ـ أحد أهم نجاحات الدبلوماسية الدولية منذ بداية القرن العشرين ؛ وقد وصف الاتفاق في واشنطن بأنه أبرز إنجاز لإدارة الرئيس أوباما في حقل السياسة الخارجية ، بينما وُصف من قبل أنصار الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني وحلفاء إيران الإقليميين بأنه أبلغ أثراً من القنبلة النووية ذاتها . ويعتبر الرهان كبيراً خلف هذه المفاوضات ؛ لأن التوصل لإتفاق نهائي بشأن الملف النووي ، سيسمح بتطبيع العلاقات بين طهران وواشنطن المقطوعة منذ ٣٥ عاماً ، وسيبعد الخيار العسكري ضدها (١) .

ومع أن إيران حاولت مراراً ، ومن أجل تخفيف ضغط العقوبات الاقتصادية عنها ، إتباع كافة الوسائل الدبلوماسية والتجارية ، كمحاولتها لايجاد نوع من حالة شقاق بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين ، وذلك عبر زيادة حجم التبادل التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي ؛ وهذا بدوره يؤدي من وجهة نظر الإيرانيين الى استغلال طهران للاختلافات الناشئة بين أعضاء الإتحاد والولايات المتحدة ، وبالتالي يثبط عزم هؤلاء في السعي الى تغيير النظام أو دعم أي هجوم عسكري ضدها . ومع أن طهران عملت على استخدام مصادر النفط كوسيلة سياسية أيضاً لمكافأة الحلفاء وكسبهم إلى جانبها ، وهذا ما يطلق عليه تسمية "دبلوماسية النفط" (تبلغ إحتياجات إيران من النفط نحو ١٣٨,٤ مليار برميل ، ومن الغاز الطبيعي حوالي ٢٦,٥ ترليون متر مكعب) . إلا أن هذه السياسة أثبتت كذلك محدوديتها ، بعد أن أصدرت إدارة الرئيس كلنتن قراراً تنفيذياً يحظّر على الشركات الأميركية الاستثمار في قطاع النفط الإيراني . ففي العام الذي تلا ، تم تمرير قانون العقوبات الليبي ـ الإيراني الذي فرض عقوبات على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط الإيراني ، في حال تجاوزت استثماراتها ٢٠ مليون دولار . ورداً على ذلك ، وقعت طهران في العام ١٩٩٧ عقداً بقيمة ملياري دولار مع شركة النفط والغاز الفرنسية "توتال". ولتحصين نفسها ضد تأثير العقوبات التي فرضها الغرب ، توجهت طهران بتجارتها النفطية الى أسواق جديدة (كانت الدول الخمس الكبرى المستوردة

---

(١) أميري طاهري ، "إيران تواجه ست مجموعات من العقوبات" ، مجلة الشرق الأوسط ، ١٦ آب ٢٠١٣ ، العدد ١٢٨٦٠ ، ص ٣ .

للنفط الإيراني قبل العام ١٩٧٩ هي فرنسا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وإيطاليا واليابان ، وأما بحلول العام ٢٠٠٨ أصبحت تضم اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وإيطاليا) . وعلى رغم تخلي الإتحاد الأوروبي عن سياسة "الانخراط البناء" عقب استئناف إيران تخصيب اليورانيوم في العام ٢٠٠٣ ، وفرضه عقوبات محدودة لكبح طموحات إيران النووية ، إلا أن الإتحاد يبقى الشريك التجاري الأكبر لأيران . فقد زادت واردات دول الإتحاد الأوروبي من إيران من ٦,٣ مليار يورو في العام ٢٠٠٣ الى ١٢,٦ مليار يورو في العام ٢٠٠٧ ، فيما بقيت صادرات هذه الدول الى إيران في المستوى نفسه ، أي حوالي ١١,٢ مليار يورو خلال الفترة عينها . وعلى ذلك ، فإن مسألة موافقة كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا على إحالة ملف إيران النووي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى مجلس الأمن في العام ٢٠٠٥ ، أثبتت محدودية هذه السياسة الإيرانية ، إذ جاء التحرك الأوروبي بمثاية هزيمة لطهران ونصر واضح لواشنطن (١) .

وأخيراً ، كان على موسكو إعتماد سياسة الموازنة بين خيارين : الأول يتمثل بالعلاقات الجيدة مع طهران والتي تحقق المصالح الاقتصادية الروسية ، ومن ضمنها زيادة مبيعات الأسلحة والمواد النووية اللازمة للمفاعلات النووية ، والثاني هو تطبيق روسيا للالتزامات الدولية الموقعة مع الدول الغربية ، بمنع أن تصبح إيران دولة نووية ، وحتى فإنها تذهب بعيداً في مسايرة الغرب في العقوبات المالية والإقتصادية على طهران ، شرط عدم ضرب إيران عسكرياً أو من خلال تدخل أميركي مباشر ، لذلك فإنها تسعى مع الترويكا الأوروبية للتوصل الى تسوية سياسية تضمن مصالح روسيا ، دون ضرب إيران . من هنا يظهر أن الخيار الثاني هو خيار معيق للسياسة الروسية تجاه إيران ، خاصة وأن إنهاء الملف النووي الإيراني على الطريقة العراقية (الضربة العسكرية) ، سوف يكبد موسكو خسائر لا تقل عن ٥ مليار دولار ، بالاضافة الى ٣٠ مليار دولار وهي الديون المستحقة لموسكو على طهران بعد جدولة الديون الروسية لإيران . ومع أن طهران عززت تعاونها مع حليفتَيّها روسيا والصين ، وعقدت معهما العديد من الإتفاقيات الإقتصادية والعسكرية ، وذلك من أجل موازنتها لقوة الولايات المتحدة وحليفها الإتحاد الأوروبي ، إلا أن دعم موسكو وبكين لطهران ضد عقوبات مجلس الأمن ، قد تميلان في اتجاه واشنطن أكثر من طهران إذا ما جرى الضغط عليهما ، لأن لروسيا والصين مصالح اقتصادية وسياسية مع واشنطن وبروكسل أكثر من التي مع طهران (٢) .

---

(١) روني عبد النور ، "أي إستراتيجية إيرانية إزاء أميركا" ، مجلة الرأي الآخر ، العدد ٣٤ ، تموز ٢٠٠٩ ، ص ١١ ـ ١٢ .

(٢) Ministry of the Russian Federation ، Survery of Foreign Policy of the Russia Federation ، Moscow ، Foreign Ministry of the Russian Federation ، 2007 ، p28 .

الفقرة الرّابعة : سوريا والمؤامرة الكبرى :

إن لروسيا علاقة طويلة الأمد ووثيقة مع سوريا تعود الى أيام الحرب الباردة بين القوتين العظميين في زمن الإتحاد السوفياتي ، عندما تحالفت سوريا في معظم الأحيان مع موسكو وتلقت الدعم منها . واتخذت العلاقة أبعاداً اقتصادية وسياسية وعسكرية ، واستمرت في عهد بشار الأسد . أما بعد ، فإن توجه سوريا عبر السنين صوب الإتحاد السوفياتي/ روسيا فرضته الضرورة أكثر مما هو خيار . والحقيقة هي أن حافظ الأسد لم يوقع عام ١٩٨٠ ، معاهدة الصداقة والتعاون مع موسكو إلا بعد معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩ . فقد أمكن إسرائيل (من وجهة نظر سوريا) ، وقد حمت خاصرتها الجنوبية من مصر ، أن تركز انتباهها شمالاً ، صوب سوريا ولبنان ، وهو ما جعل سوريا تشعر أنها معرضة استراتيجياً للخطر الشديد . وأما بالنسبة الى روسيا ، فإن مركزية سوريا الجغراسية في الشرق الأوسط تقدم الى موسكو ، بالمعنى الدبلوماسي ، واحدة من المناطق القليلة المتبقية للتدخل في شؤون الشرق الأوسط وتوفر لها بعض التأثير الدبلوماسي وبعضاً من منزلة الدولة العظمى التي خسروها عقب انهيار الإتحاد السوفياتي . ولروسيا تالياً ، وعلى مستوى عملي أكثر ، مصالح تجارية مهمة في سوريا (١) .

ظهرت التهجمات الغربية والأميركية اللاذعة على سوريا في بيئة ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ ، وفي وقت تعاطت الإدارة الأميركية المنشطات المناهضة للإرهاب ، حيث شكلت شهادة في الكونغرس عام ٢٠٠٢ لدى مناقشة قانون محاسبة سوريا (وقع الرئيس بوش عام ٢٠٠٤ قانون محاسبة سوريا الذي يفرض عدداً من العقوبات الإقتصادية عليها) ، نموذجاً لنظرة واشنطن السلبية الى الرئيس السوري بشار الأسد في الأيام الأولى على إدارة بوش (٢) . وبعد حادثة اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ ، وعلى الرغم من أن سوريا تعاونت مع التحقيق الدولي في الجريمة ووافقت على إثرها من مغادرة قواتها للأراضي اللبنانية في شهر نيسان ، إلا أن التقرير الدولي التمهيدي الذي صدر في أواخر العام ٢٠٠٥ ، اتهم تورط شخصيات قريبة من الرئيس الأسد في إغتيال الحريري ، بمن فيهم شقيق بشار ، ماهر الأسد (قائد الحرس الجمهوري

---

(١) بلغ عام ٢٠٠٩ استثمار الشركات الروسية في قطاعي السياحة والطاقة في سوريا ، إضافة الى مشاريع البنى التحتية ، قرابة ١٩,٤ مليار دولار . وأهم من ذلك ، وفي وقت خسرت صناعة الدفاع الروسية ما قيمته مليارت الدولارات من العقود العسكرية مع إيران (بسبب العقوبات) ومع ليبيا (بسبب إطاحة زبونها الدائم : معمر القذافي)، هو أن سوريا توفر سوقاً مهمة لمبيعات الأسلحة : بلغ المجموع الكامل للمبيعات ، طوال العقد الماضي ، نحو ١,٥ مليار دولار ، وأضحت بذلك سابع أكبر مشتري من روسيا .
دايفيد دبليو ليش "سورية: سقوط مملكةً الأسد" ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، أواخر ٢٠١٣ ، ص ١٨٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

ولواء النخبة المدرع الرابع) وصهره آصف شوكت (رئيس الاستخبارات) . سوى أن بوش والمنفيين السوريين المناهضيين للنظام استخفوا بصلابة النظام وبقدرته على التحمل : إذ استخدم بشار الأزمة ، في شكل غير متوقع جداً ، لتوطيد مكانته (١) .

وأخذ موقف النظام السوري يتعزز إقليمياً بعد حرب صيف العام ٢٠٠٦ التي عجزت فيها إسرائيل عن هزيمة حزب الله اللبناني ، ويعني انتصار حزب الله انتصاراً لسوريا (هذا وبعدما لم يتبقَ لنظام الأسد إلا القليل جداً من الركائز الإستراتيجية مع بداية العام ٢٠٠٦) . بيد أن أفعال منظمات المقاومة كحركة حماس وحزب الله أظهرت أن في إمكان هؤلاء اللاعبين ، أشباه الدولة ، إحداث فارق كبير في المشهد السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط ، وبالتالي مدِّ سوريا بالمزيد من النفوذ الدبلوماسي الإقليمي (٢) . وفي سياق العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ، بدا أن الولايات المتحدة وسوريا تدوران من حول مسألة المقاتلين الأجانب في العراق ، بحيث تحصل سوريا أحياناً على المديح على جهودها في منع المقاتلين من التسلل عبر أراضيها ، ويحثها الأميركيون في أحيان أخرى على بذل المزيد . وتوازى ذلك مع خروج بشار الأسد السريع من محاولة عزله التي تقودها إدارة بوش ؛ ففي أواخر العام ٢٠٠٧ شعر الأسد أن ساحته قد بَرِئَت ، مما أسهم في قوة ، من تعزيز شعوره المتجدد في الثقة بالنفس (حتى أن سوريا تلقت الدعوة الى حضور مؤتمر أنابوليس الذي رعته الإدارة الأميركية لإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط في تشرين الثاني) . وشرع الدبلوماسيون الأوروبيون والشرق الأوسطيون في السفر الى دمشق للقاء المسؤولين السوريين ، فاعتقد بشار بالتأكيد ـ على الرغم من أنه لم يدعَ الإنتصار التام ـ أن الحبل قد رفع عن عنقه ، وبات الوقت بالفعل الى جانبه ، وتعزز موقف بشار من خلال مشاركته في القمة الأورو ـ متوسطية التي استضافها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في تموز ٢٠٠٨ ، الأمر الذي شكل انتصاراً كبيراً للنظام السوري ، وجاء عقب شكر فرنسا للدور السوري الإيجابي الذي أسهم في أيار ٢٠٠٨ ، في التوصل الى إتفاق الدوحة الذي وضع حداً ـ في ذلك الوقت ـ لأزمة في لبنان هدّدت بالخروج من السيطرة (٣) .

ومع وصول أوباما الى سدة الرئاسة الأميركية في أواخر العام ٢٠٠٨ ، تحسنت العلاقة بين الولايات المتحدة وسوريا ؛ وبالفعل التقى مسؤولون رفيعو المستوى أميركيون وسوريون في انتظام خلال العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، وأعلنت إدارة أوباما أنها ستعيد السفير الأميركي الى دمشق ، فاختير العام ٢٠١٠ . ولكن كثيراً ما يتغلب القصور الأيديولوجي المعادي لسوريا على المنطق ، وتدفن الأخلاقية المطلقة التسوية . بحيث لم يتمكن أوباما من تحريك العصا السحرية لبناء علاقة

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣ .
(٣) المصدر نفسه ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٤٨ .

منتجة فورية مع سوريا ، لأن إرث بوش أنتج قدراً هائلاً من عدم الثقة لدى طرفي المعادلة (١) . ومع ذلك ، بدت سوريا أواخر العام ٢٠١٠ وأوائل العام ٢٠١١ ، مكاناً مستقراً الى حدٍ ما ، بالمقارنة خصوصاً مع تونس ومصر واليمن حيث أخذت الأحداث في الإندلاع . وقد حسَّن بشار الأسد من صورته وصورة بلاده ، وهي الصورة التي تلطخت عقب اغتيال الحريري ، فالمحكمة الخاصة بلبنان التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٥٧ في ٣٠ أيار ٢٠٠٧ ، لإتهام المشتبه بهم في إغتيال الحريري ومحاكمتهم ، أبعدت تركيزها عن سوريا ، وتوجهت لإتهام أربع قيادات أمنية وعسكرية من حزب الله في تورطهم بالاغتيال (٢) . ولكن عندما أخذت إنتفاضات العالم العربي في التسرب الى سوريا في آذار ٢٠١١ ، اعتقد الأسد أن سوريا تختلف عن محيطها العربي ، وأنها شبه حصينة ضد مثل هذه الاضطرابات الداخلية ، ومن الواضح أنه أخطأ .

اهتزت سوريا في ٢٢ نيسان ٢٠١١ ، على وقع أضخم تظاهرات حتى ذاك الحين ، في عدد من المدن في أرجاء البلاد . وأصبح ذلك اليوم أيضاً الأكثر دموية : وزعمت تقارير مجموعات حقوق الإنسان أن أكثر من مئة شخص قتلوا ، مع أن التقديرات الحكومية جاءت أدنى من ذلك وركزت أكثر على عناصر الأمن الذي قتلهم "الإرهابيون" و "العصابات المسلحة" . وأخذت مواقع المعارضة السورية تستغل هذا الوضع المتأزم ، وتعطي انطباعاً أن الجيش السوري بات على وشك الإنقلاب على أسياده . وبحلول صيف العام ٢٠١١ ، أدت بعض عمليات الفرار الى تشكيل قوة مقاتلة معارضة شبه منظمة ، سُميت الجيش السوري الحر . بيد أن الجيش والقوى الأمنية ، وبخاصة في المراتب الرفيعة منها ، بقيت موالية للنظام (٣) .

وبدا مع بداية خريف العام ٢٠١١ ـ إن لم يكن في وقت أبكر ـ أن الأزمة السورية باتت ، في أوجه كثيرة منها ، وظيفة لما ظهر في السنوات الأخيرة من حرب إقليمية باردة بين إيران وحلفائها (سورية أولاً وقبل كل شيء ، ولكن أيضاً لبنان بقيادة حزب الله وبدرجة أقل ، العراق الذي يقوده الشيعة) ، والسعودية وحلفائها (وبخاصة قطر والبلدان ذات الآراء المشابهة مثل إسرائيل والولايات المتحدة إضافة الى تركيا بعد الانتفاضة) . وشهدت الأزمة في سوريا أيضاً بروز ما بدا أنه حرب الشرق الأوسط الباردة الجديدة على المستوى الدولي بين الكتلة التي تقودها الولايات المتحدة وتضم الإتحاد الأوروبي ، والكتلة التي تقودها روسيا وتضم الصين والقوى الآخذة في البروز مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (ما يسمى بدول البريكس) . ومع التوتر الآخذ بالتصاعد ، نشأ الخوف الأكبر من أن يؤدي الانهيار الفوضوي لسوريا الى تدخل خارجي أو قد يعجل في نشوب حرب إقليمية وربما في حرب عربية ـ إسرائيلية أخرى انطلاقاً من مخاوف أن يعمد نظام الأسد اليائس ـ تماماً كما حاول صدام حسين القيام به في حرب الخليج عام ١٩٩١ ـ الى الشروع في أعمال عدائية

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

ضد إسرائيل في محاولة أخيرة لحمل البلاد على الوقوف وراء الحكومة وتحويل الوضع الداخلي الخائب ، نزاعاً عربياً ـ إسرائيلياً . ويمكّن منظومة التحالفات المتضاربة أن تحوّل هذا النزاع نزاعاً عالمياً مع انضمام السعودية وحليفاتها الى الغرب في ائتلاف مناهض لإيران (ناهيك عن الحرب الأهلية التي ستمتد الى بلدان الجوار الإقليمي لسوريا) (١) .

ومن هنا ، اتجهت إيران ، مع بدء الانتفاضة في سوريا ، الى ترداد إعلانات الحكومة السورية عن أن الاضطراب من فعل قوى خارجية خبيثة ، ونتيجة مؤامرة دولية . واعتقدت إيران ، منذ البداية بالفعل ، أن في الأمر محاولة مقصودة من الولايات المتحدة وإسرائيل وحليفاتها لإضعاف يد إيران من خلال التحريض على تمرد يمكنه أن يطيح حليفتها الكبرى في الشرق الأوسط (أي سوريا) . وعلق مسؤول إيراني بالقول " خسرت الولايات المتحدة مصر فاستهدفت سوريا . . والمحتجون مرتزقة أجانب يتلقّون تعليماتهم من العدو ومن الصهاينة ". وما يمكن ملاحظته ، أن الغرب والسعودية ودول الخليج العربية ساندت الاحتجاجات السورية (وغيرها في الشرق الأوسط) ، لكنها أغمضت أعينها عن الاحتجاجات في دولة البحرين ، حيث عمدت قوات مجلس التعاون الخليجي ، بدعم رئيس من السعودية ، الى قمع عنيف للانتفاضة فيها . وعلينا بالتالي التغاضي عن أي تفكير في الاتساق الأيديولوجي : فالممثلون في هذه المسرحية يعملون أولاً وقبل أي شيء بما يتوافق مع ما يرون أنه يخدم مصالحهم الوطنية (٢) .

ومع تطور الوضع السوري ، أصبح موقف بوتين أكثر سيطرة في دوائر صناعة السياسة الروسية وأدى الى تصليب موقف موسكو الداعم لنظام الأسد . ومع توصل موسكو الى اقتناع بأن ما أريد منه أن يكون إجراءً وقائياً لحماية أرواح المدنيين في ليبيا ، أخذت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الأطراف المعنيين حريتهم في تفسيره ، وفي إطلاق يد حلف شمال الأطلسي في التدخل العسكري الذي أثبت أنه أساسي في إطاحة المتمردين للقذافي . ولا يريد الزعماء الروس رؤية أي تكرار لهذا في سوريا ، وهو ما جعلهم سريعي التأثير حيال اللغة المحددة المستخدمة في ما اقترح من قرارات دولية تدين سوريا . ولم يريدوا ـ ومعهم الصين ـ رؤية أي قرارات دولية قد تؤدي الى تدخل عسكري أو الى فرض عقوبات إقتصادية أو تسمح بها ، ترتكز على انتهاكات حقوق الانسان (كما اقترح دائماً في شأن سوريا) . ولا تريد بكين ولا موسكو ، في هذا المجال ، رؤية سوابق يمكن أن تُستخدم ضدهما في المستقبل . ولاحظت موسكو أيضاً قدراً كبيراً من الرياء والمقاييس الغربية االمزدوجة ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان والأنظمة القمعية . وفي أذهان الكثيرين أن الغرب يكتفي الى حدٍ كبير بالجلوس والامتناع عن القيام بأي شيء ، فيما يعاني الفلسطينيون تحت نير الإحتلال الإسرائيلي ، وفيما يسحق نظام

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

الأقلية السُّنيّة في البحرين الاحتجاجات الشعبية الشيعية ، بينما يدافع البيت الأبيض في الوقت نفسه عن المتظاهرين في تونس وليبيا ومصر . وعلى ما أشار إليه أحد الباحثين ، فإن هذا بالذات هو السبب الذي " أدى بصانعي السياسة في روسيا الى الإصابة بحساسية حيال عظات الزعماء الغربيين الأخلاقية " (١) .

ومن ناحية ثانية ، لا يريد الكرملين ، في النهاية ، رؤية عدم استقرار في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي الى حرب على مستوى المنطقة ، أو اختلالاً في توازن القوى ذا تأثير مؤذٍ على الموقع الروسي في المنطقة (بل وحتى في روسيا نفسها) . وينظر الكرملين أيضاً الى محاولات الغرب إطاحة الأسد كونها وسيلة لإضعاف إيران أكثر منها مساعدة الشعب السوري على التخلص من طاغية . وإذا صح أن هذه هي النية ـ ومن المؤكد أن إيران وحليفاتها يرونها كذلك ـ فسيمكنها عندئذٍ أن تقذف بالأزمة المحلية الى نزاع على مستوى المنطقة . ولهذا السبب أيضاً ثابرت موسكو ، على نطاق واسع ، على دعم الحل السوري للمشكلة السورية (٢) . ومع ذلك ، فإن الزعامة الروسية ، تتروى في رهاناتها ، وتمارس لعبة مزدوجة ؛ فهي تريد الحفاظ على علاقات جيدة مع سوريا ، وفي نفس الوقت تحافظ على الجهد المنسق الذي قامت به في سياق سنوات ٢٠٠٠ لأبراز صورتها في الشرق الأوسط ، مع البلدان السنية مثل السعودية وقطر وتركيا والأردن والإمارات العربية المتحدة ، حتى إنها أبرمت عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع هذه الدول . بيد أن دعم موسكو الصريح للنظام السوري هدد التقدم الذي حققته روسيا في هذا المجال . وجاهدت موسكو للحفاظ على هذه العلاقات ، لكنها واصلت في الوقت نفسه دعم دمشق . لكنها عمدت بعد ذلك ، في آب ٢٠١١ ، الى اتخاذ موقف معارض أكثر حدة مع شروع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في مطالبة الأسد بالتنحي . وعلق مسؤول في وزارة الخارجية الروسية ، حينذاك ، على الأمر بالقول : " نحن لا نؤيد مثل هذه الدعوات ، ونعتقد بوجوب منح الرئيس الأسد اليوم الوقت لتطبيق كل العملية الإصلاحية المعلنة " (٣) .

ومع تطور الوضع في سوريا ، صدر في ٢٩ نيسان ٢٠١١ ، مجموعة جديدة من العقوبات ضد انتهاكات حقوق الإنسان وضد العنف للمدنيين . وفي هذا الأمر تحتاج واشنطن في تبنيها مقاربة

---

(١) وخاصة بعد أن خُدع الروس بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في أيار ٢٠١١ في شأن ليبيا فقد أقام القرار ١٩٧٣ منطقة حظر جوي فوق ليبيا وسمح باتخاذ "الإجراءات الضرورية كلها" لحماية السكان المدنيين الليبيين ، وصُدق القرار بعشرة أصوات في مقابل لا شيء وامتناع خمسة عن التصويت (روسيا ، الصين ، الهند ، البرازيل ، ألمانيا) . وبدا أن الامتناع أحدث صدعاً بين الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف (الذي دعم الامتناع) ورئيس الوزراء بوتين (الذي أراد استخدام الفيتو ضد القرار) Treisman، Why Russia protects Syrias Assad

(٢) Trenin، "Why Russia supports Assad".

(٣) "News agency: Russia opposes calls for Syrian president to resign"، CNN. Com، 19 August 2011

متعددة الجوانب ، الى الدعم من الاتحاد الأوروبي ـ ومن المفضل أيضاً أن تحصل على الدعم من الأمم المتحدة والجامعة العربية ـ لحشد الضغط الفاعل على نظام الأسد . وبقي هناك أمل ، فإما أن تقنع الضغوط المشتركة الأسد بالإصلاح الحقيقي (على الرغم من أن ذلك عُدّ غير محتمل في هذا الوقت) ، وإما أن يدرك مؤيدوه أن ما كتب قد كتب ويسحبوا تأييدهم للنظام ويقوضوا بذلك قاعدة دعم الأسد ، مما سيجبره على التنحي . وفرض الاتحاد الأوروبي ، في سياق فصل صيف ٢٠١١ ، سلسلة من العقوبات التصاعدية ضد سوريا . وقد حذا ذلك ، الى حد كبير ، حذو أميركا على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يزال متوجباً عليه القيام ببعض الأمور للحاق بها ، بما أن العقوبات الأميركية على الحكومة السورية وبعض الأشخاص في سوريا (من أمثال "رامي مخلوف" ، ابن خال بشار ومحافظ درعا ومدير شركة سيرياتيل الخليوية) ، كانت قد طبقت حتى قبل الانتفاضة . وللعقوبات الاقتصادية الأوروبية في الحقيقة وَقعٌ أكبر على سوريا ، لأن بلدان الاتحاد الأوروبي تفاعلت مع سوريا على المستوى الاقتصادي أكثر بكثير من تفاعل الولايات المتحدة معها ؛ وبالفعل فإن ربع تجارة سوريا كانت تتم مع الاتحاد الأوروبي (١) .

ومن شأن الحظر النفطي الذي فرضه الاتحاد الأوروبي أن يمارس ضغطاً حقيقياً على سوريا ، إذ تشكل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا الدول الأكثر استهلاكاً للنفط السوري ، وأعلن الاتحاد الأوروبي في ٢ أيلول أنه يتبنى قرار مجلس الأمن الرقم ٨٧٨ عام ٢٠١١ ، الذي يحظر استيراد النفط السوري وكل المشتقات النفطية . وأصيب الاقتصاد السوري ، المعرض للكساد بالفعل ، في شكل شبه فوري بمزيد من الوهن ، وسعت الحكومة السورية ، بيديها ورجليها ، الى العثور على شارين جدد ـ وهذه مهمة صعبة لأن النفط السوري ثقيل جداً ويحتاج الى نوع محدد من المصافي لتحويله بترولاً وغيره من المشتقات النفطية . ومن المؤكد أن إيران ستعوض ذلك من خلال المساعدة المالية ، إلا أن الرغبة القديمة لبعض المسؤولين السوريين المتمثلة في البحث عن الأسواق في الشرق (إيران ، روسيا ، الصين ، الهند) أخذت الآن تصبح ضرورية . وعليه ، أخذ زعماء الاتحاد الأوروبي يحذون حذو الولايات المتحدة في هجوم دبلوماسي منسق ، وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في بيان مشترك : " تعتقد دولنا الثلاث أن الرئيس الأسد الذي يلجأ الى القوة العسكرية الغاشمة ضد أبناء شعبه والذي يتحمل مسؤولية الوضع ، قد فقد شرعيته ولم يعد يسعه الإدعاء أنه يقود البلاد . ندعوه الى مواجهة واقع أن الشعب السوري يرفض نظامه بكليته ، والى التنحي من أجل مصلحة سوريا الفضلى ووحدتها وأبنائها " (٢) .

وفي هذا السياق ، نددت صحيفة الثورة الحكومية بالبيانين الأميركي والأوروبي ، قائلة إن مثل هذه

---

(١) دايفيد دبليو ليش "سورية: سقوط مملكة الأسد" ، بيروت ، أواخر ٢٠١٣ ، ص ٢١٢ .

(٢) "US ، Europe call for Syrian leader al-Assad to step down"، CNN.com 18 August ،2011

الدعوات يُعرِّي "وجه المؤامرة" التي تستهدف سوريا ، مضيفة أن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل والولايات المتحدة يقضي بتهميش سوريا في المنطقة . وأعلنت الافتتاحية أن سوريا ترفض أي نوع من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية ، لأن دمشق "لن تسمح لأي كان" بالتدخل الآن (١) . وشرعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عندذاك في التحرك ، بقوة أكبر ، في الأمم المتحدة إلى مزيد من تشديد الخناق وربّما ـ كما حدث في ليبيا ـ لدفع الجامعة العربية الى أداء دور رائد . وسيسمح ذلك كله لواشنطن وحليفاتها بدرس حيِّز أوسع من الخيارات ، بما في ذلك التدخل العسكري . غير أن هذا كله يعني حمل الروس والصينيين وغيرهم على مجارتها في مجلس الأمن الدولي وتشجيع الجامعة العربية على أداء دور لم تتعود عليه ، وهذه مهمة صعبة .

وفي أوائل آب ٢٠١١ ، وافق مجلس الأمن الدولي بالاجماع على بيان رئاسي يدين القمع الذي تمارسه الحكومة السورية ويدعو جميع الأطراف في سوريا الى وقف فوري للعنف ، بما في ذلك الهجمات على مؤسسات الدولة مع إلتزامه القوي سيادة أراضي سوريا واستقلالها وسلامتها . وبعد ذلك ، دعا الرئيس أوباما في ١٨ آب ، الرئيس الأسد الى التنحي ، وسارعت دول الاتحاد الأوروبي الى حذو حذوه ـ كان سبق السيف العذل ـ وبدا أن لا عودة الى الوراء بالنسبة الى الأطراف الأساسيين المتورطين في الانتفاضة . وترافق ذلك في ٢٣ آب ، عن إعلان خطة لتشكيل مجلس وطني سوري في اسطنبول ، ولكنه لم يظهر رسمياً الى الوجود إلا في ٢ تشرين الأول في المؤتمر الذي عقد في اسطنبول ، وقد تألف من عدد من المجموعات المعارضة وامتلك ميثاقاً رسمياً ، وكان هدفه الأول تطبيق خارطة طريق للديمقراطية وتوجيه العملية الانتقالية من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي البرلماني . غير أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتن أعلنت في ٥ من كانون الأول ، وقد عادت الى واشنطن ، بعد أيام قليلة من اجتماع جنيف ، أن المجلس الوطني السوري هو " الممثل الرئيس والشرعي للسوريين الساعين الى انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة " ، وتعهدت بأن تساعد الولايات المتحدة المعارضة في عملية الانتقال الى الديمقراطية في سوريا . وعليه ، قال عضو في مجموعة داخلية سورية معارضة أخرى ، هي الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير ، إن المجلس الوطني " غير وطني . . . وليست له جذور في داخل سوريا ويعتمد على القوى الخارجية لتغيير الزعامة والمجيء الى سوريا على متن الدبابات الأميركية " (٢) .

وفي الرابع من تشرين الأول ٢٠١١ ، طُرحت أخيراً على التصويت مسودة قرار غربية لمجلس الأمن تدين العنف في سوريا وتهدد بمزيد من العقوبات الاستهدافية (لكنها لم تتضمن أي ذكر لانتقال

---

(١) Syria condemns Obama s call for Assad to step down، Yahoo! News، 20 August 2011 .

(٢) Karen DeYoung، "Clinton meets with Syria opposition"، Washingtom post، 6 December 2011.

السلطة) ، إذا لم يوقف النظام أعماله ضد المحتجين ، وامتنعت البرازيل والهند وجنوب أفريقيا عن التصويت على القرار واستخدمت روسيا والصين حق النقض . وبعد فترة وفي ١١ تشرين الثاني ، دعت الجامعة العربية الى إجتماع طارئ في القاهرة صوتت فيه ١٨ دولة من أصل ٢٢ التي تشكل الجامعة ، على تجميد عضوية سوريا : صوت لبنان واليمن ضد الإجراء . وامتنع العراق فيما حُرمت سوريا التصويت . ويعد السوريون أنفسهم بالطبع قلب العروبة النابض ، وشكل تجميد عضوية بلادهم في الجامعة مايشبه الضربة القوية بالفعل . ودعت الجامعة أيضاً في ٢٧ من نفس شهر تشرين الثاني الى فرض دفعة من العقوبات الاقتصادية والتجارية على النظام السوري (امتنع العراق وعارض لبنان) ، وشملت حظر أي طيران خاص أو تجاري من دول الجامعة الى سوريا ومنها ، مع وقف التعامل مع المصرف المركزي السوري ، وحثت الدول الأعضاء على سحب سفرائها من دمشق (١) . وحمل العام ٢٠١١ مع اقترابه من نهايته ، دعوات الى أحد ما في الخارج - الولايات المتحدة ، الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، الجامعة العربية ، تركيا - الى التدخل عسكرياً ، أقله على أسس أخلاقيه وإنسانية . وتحركت تركيا ضد الأسد بنشاط أكبر ، فارضة عقوباتها الخاصة ، ومقدمة دعماً أقوى الى المجموعات المعارضة العاملة انطلاقاً من أراضيها . إلا أن تولي روسيا في كانون الأول دورها في رئاسة مجلس الأمن ، أدى الى تعقيد الأمور ، إذ عمد الممثلون الروس - أقله بحسب نظرائهم الغربيين - الى استغلال موقعهم لتأخير أي محاولة لجدولة قرار أو إجهاضها . وبات على أمر من هذا النوع أن ينتظر حتى مطلع العام ٢٠١٢ (2) .

وعليه ، لم تكن روسيا في مزاج للتسوية أو لقبول أي قرار يؤدي الى رحيل الأسد ، ودافع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف عن دور بلاده ، بما في ذلك شحن الأسلحة الى سوريا : " نحن نسلح حكومة دستورية لا نوافق على ما تقوم به من استخدام للقوة ضد المتظاهرين ، لكننا لا نختار أي طرف بل نطبق موجبات عقودنا التجارية " . وحذر من أن في إمكان قرار (في مجلس الأمن) أن يؤدي الى "ليبيا أخرى" ، وهذا في رأيه أمر كارثي (٣) . وحاول دبلوماسيون روس التوسط في محادثات بين الحكومة السورية وعناصر من المعارضة ، لكن المعارضة لم تقبل أي شيء من هذا القبيل . وفي الرابع من شباط ٢٠١٢ ، لم يكن من المفاجئ ، الفشل في تمرير قرار في مجلس الأمن بسبب استخدام روسيا والصين حق النقض الفيتو ، وقد وصفت هيلاري كلنتن الفيتو "بالمسخرة"

---

(١) "Regime backers express anger at other nations after Areb Langue suspends Syria"، CNN.com ،12 Novemer 2011 .

(٢) دايفيد دبليو ليش "سورية: سقوط مملكة الأسد" ، بيروت ، أواخر ٢٠١٣ ، ص ٢٤٤ .

(٣) Julian Borger،"Draft resolution to UN calls for Syria s Assad to step down" Guardian، 31 January 2012 .

وقالت أن مجلس الأمن بات الآن "خصياً" . وأعلن السفيران الفرنسي والبريطاني في الأمم المتحدة أن روسيا والصين انحازتا الى نظام يذبح شعبه . وفي السادس من شباط ، قال الرئيس أوباما إن : " المسألة ليست هل يسقط الأسد بل متى يسقط " . وتزامن ذلك مع رئيس الوزراء الروسي بوتين في الطرف الآخر من المعادلة : " آمل جداً في ألا تحاول الولايات المتحدة وغيرها من الدول . . . أن تحرك السيناريو العسكري في سوريا من دون موافقة مجلس الأمن الدولي " (١) .

وفي تعاون غير معهود بالنسبة الى الأزمة في سوريا ، دعم مجلس الأمن الدولي والجامعة العربية بالإجماع "خطة أنان" في بيانين رئاسين صدرا في ٢١ آذار ٢٠١٢ . والتي تطالب بوقف إطلاق النار ـ وواقع أنها تسمح ببقاء الأسد في السلطة ـ ووافق مجلس الأمن في ١٤ نيسان ، إثر موافقة دمشق على الخطة ، على القرار الرقم ٢٠٤٢ الذي يسمح بإيفاد مراقبين دوليين الى سوريا للإشراف على وقف النار المهتز جداً ـفي ذلك الحين ـ وتزامن ذلك مع عشرات التقارير عن مواصلة القوات الحكومية عملياتها العسكرية . وبحلول منتصف حزيران سُحب معظم المراقبين بسبب استمرار العنف والظروف الخطرة . وضربت التفجرات الإنتحارية دمشق ، وتوجهت الأنظار نحو الإسلاميين المتطرفين التابعين لتنظيم القاعدة والذين اكتسبوا خبراتهم القتالية في الشيشان والعراق وأفغانستان . ومع حلول صيف العام ٢٠١٢ ، أخذ النزاع يتطور ، فتعرض مقر الأمن القومي السوري الى تفجير عبوة ناسفة في شهر آب ، أدت الى مصرع آصف شوكت (رئيس الاستخبارات) وحسن تركماني (قائد هيئة الأركان العسكرية) وداوود راجحة (وزير الدفاع) ، وكانت هذه الضربة موجعة جداً للنظام . وعليه ، عمدت القوى الخارجية ، وبخاصة الإقليمية منها ، في الشروع الى دعم الفئات المتقالة داخل سوريا ، وظهر هناك ، أن السعوديين والقطريين والأتراك شرَّعوا في دعم المعارضة ضد النظام ، وأحياناً ضد بعضهم البعض ، وفي المقلب الآخر أخذ الإيرانيون وحزب الله بدعم قوات الأسد . وظهر أن الحرب الدائرة في سوريا ، أخذت تتحول الى حرب أهلية وطائفية كما حدث في لبنان في السبعينيات والثمانينيات . وكلما طال أمد النزاع ، أصبح أكثر راديكالية إسلامياً ، إذ أن السلفيين ماهرون الى حد كبير في الاستفادة من الفوضى وعدم الاستقرار . ويعتقد معظم المراقبين أن موضوع سيطرة خطر تنظيم ، من طراز القاعدة على التمرد أعطي حجماً أكبر من حجمه ، وبخاصة في الدوائر الغربية التي ربما تستخدمه كمبرر منطقي مناسب لعدم تسليح المعارضة ، وكذلك لعدم تدخل عسكري من قبل حلف الناتو ضد سوريا (٢) .

---

(١) "حمص تحت النار فيما سورية تنتظر نتائج الاستفتاء : حدوث انشقاقات في إحدى المجموعات المعارضة" ، قناة العربية ، تاريخ ٦ شباط ٢٠١٢ .
(٢) دايفيد دبليو ليش "سورية: سقوط مملكة الأسد" ، بيروت ، أواخر ٢٠١٣ ، ص ٣١٩ .

ومع بداية العام ٢٠١٣ ، سيطر جوٌ أكثر ضبابية على المشهد السوري ، وأخذت الساحة السورية تبدو أشد دموية ، وانتشرت التنظيمات المسلحة على نطاق واسع ، وبدأ تنظيم القاعدة يظهر بقوة ، ويسيطر على فصائل المعارضة السورية عبر جناحه العسكري "جبهة النصرة" ، وعبر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" ، ولم يعد "للجيش السوري الحر" أي قرار سياسي وعسكري مسموع داخل المعارض السورية من قبل هذه التنظيمات التكفيرية . وتم كذلك جر حزب الله إلى هذه الحرب بعد سلسلة الاعتداءات على القرى اللبنانية من هذه التنظيمات أيضاً ، وعلى النقاط العسكرية والمدنية التابعة لهذا الحزب فيها . بل والأهم من ذلك أن قوى المعارضة أخذت تتقاتل فيما بينها ، وتشتتت قواها العسكرية ، وانحرفت عن أهدافها التي كانت تناضل من أجلها . هذا في الوقت الذي أخذ النظام يستعيد قوته ، بعد حالة الإنشقاقات التي حصلت داخل صفوفه ، وبعد أن خسر العديد من المناطق الإستراتيجية الهامة . ومع نهاية العام ٢٠١٣ ، كان النظام قد استرجع العديد من هذه المناطق ، وأصبح أكثر تماسكاً من الناحيتين السياسية والعسكرية (فشلت الولايات المتحدة من تمرير مشروع قرار داخل مجلس الأمن عبر توجيه ضربة عسكرية لسوريا ، بعد اتهامها بإستخدام أسلحة كيميائية ضد السكان المدنيين في غوطة دمشق الشرقية) . وفي ظل تمسك النظام " بنظرية المؤامرة الخارجية ضد سوريا وشعبه " ، لم تصل المعارضة السورية من فرض أجندتها السياسية في مؤتمر جنيف ١، وهكذا ظلت الحرب في سوريا مستعرة ، وأصبح الميدان هو سيد الموقف .

وهكذا ، وكما اعتقد الكثيرون أن سوريا ستكون آخر دولة يطاولها الربيع العربي ـ أو ربما يفوتها الربيع كليّاً . غير أن هؤلاء لم يكونوا مُخطئين ، فالعوامل التي دفعتهم الى قول هذا هي نفسها التي أسهمت في صلابة النظام : تماسك الجهاز العسكري ـ الأمني العام من الفوضى وعدم الاستقرار ، شعبية بشار النسبية ، المعارضة المفككة ، غرائز البقاء لدى النظام ـ بما في ذلك استعداده لقمع أي معارضة ـ وقدرته على تحمل المحاولات السابقة لعزله دولياً . أو كما عنون روبرت فيسك واحدة من مقالاته المنشورة مطلع العام ٢٠١٢ أن : " سوريا تعودّت حجارة الأصدقاء والأعداء وسهامهم " (١) . وبالفعل صدقت مقولة فيسك ، ومع نهاية العام ٢٠١٣ ، فما زال النظام السوري صامداً ، وما زال بشار الأسد يتلقى السهام ، ويقف وقفة الأسود في الميدان . وإذا تمكن النظام من البقاء في السلطة مع القليل من الاضطراب الداخلي أو من دون اضطراب ، فسيعمد معظم دول الجامعة العربية ـ وحتى معظم الدول الغربية ـ التي عارضت دمشق ، الى معانقتها والتصالح معها ، مما سيعطي سوريا فرصة استئناف العلاقات السياسية والاقتصادية المهمة ، ومما يعيد رسم السياسات الدولية من جديد في منطقة الشرق الأوسط .

---

(١) Robert Fisk، "Syria is used to the slings and arrows of friends and enemies"، Independent، . 1 Febraury 2012

وأخيراً ، لا بدَّ لنا من طرح العديد من التساؤلات ، والتي تُثير العجب في ما خص الشأن السوري : لماذا بدأت المعارضة السورية حراكها بالتظاهرات السلمية عبر مطالبتها بتطبيق إصلاحات سياسية وإقتصادية ، وأنهت هذا الحراك بحرب دمويّة ؟ هل لأن النظام السوري هو من بدأ أولاً بإستخدام العنف والقتل كما إدَّعت المعارضة ؟ أم أنَّ هناك مؤامرة غربية ـ عربية كبرى حِيكَت ضد بشار الأسد ، بسبب دعمه لحركات المقاومة التي هزمت إسرائيل ؟ وهل لانتفاضة شعبية سلمية أن تستنجد بتنظيمات تكفيرية خارجية لمساندتها ، ومهما كانت الأسباب ، ويتم الإعتداء من قِبلِها على المقدّسات الدينية والأعراض والأطفال وإرتكاب أفظع الجرائم من قطع الرؤوس وحرق الأحياء ؟ ولماذا تم تحويل سوريا إلى أرض جهاد من قبل هذه التنظيمات التكفيرية ، ولم يتم تحويل فلسطين إلى أرض جهاد ؟ لِمَ شهرت حركة حماس سلاحها في وجه بشار الأسد ؟ هل لأنه كان الرئيس العربي الأوحد الذي دعمها في مقاومتها لإسرائيل ؟ ولماذا تجاهلت معظم الدول العربية تحرير فلسطين من العدو الإسرائيلي على مرِّ سنينَ خلت ، وحشدت طاقاتها لتحرير سوريا من نظام بشار الأسد العروبي ؟

الخاتمة :

إن غلبة الطابع الآسيوي لدى روسيا ، كونها من الناحية الجغرافية تُعد دولة أورو- آسيوية بطبيعتها ، لا يعني ضرورة التوحد مع الدول الغربية على حساب السيادة والهيبة الدولية لروسيا . . فالدعوات ، التي ظهرت بقوة في العقد الأول من ظهور الدولة ، إلى ضرورة التوحد والاندماج مع الحضارة الغربية ، وتحديداً مع جوارها الاقليمي في أوروبا ، والميل نحو اتخاذ سياسات موالية للسياسات الغربية ، بدأت بالتلاشي والاندثار مع النزوع نحو ضرورة تأكيد الهيبة والمكانة الروسيتين اللتين كانت تملكهما الدولة أيام الإتحاد السوفياتي ، وتعزز هذا التوجه مع تحسن الوضع الاقتصادي ، فضلاً عن توفر القيادة الحازمة والعازمة على تنفيذ مثل هكذا توجهات . ولا شك في أن أهم هدف تسعى إليه روسيا الإتحادية هو أمر إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها ، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية . . وهنا تظهر قضية إنضمام العديد من دول أوروبا الشرقية السوفياتية السابقة الى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ، وهنا نجد أيضاً أن روسيا أبدت تصميماً وحزماً في ألا يصل الناتو إلى حمى دارها ، وحذرت المعنيين (أوكرانيا وجورجيا وحتى آذربيجان) من مغبة الذهاب إلى خيار الانضمام إلى الناتو ، وهذا يعني وقوع الحلف على الحدود مع روسيا مباشرة ، وهو أمر تعتبره روسيا خطراً كبيراً على أمنها القومي واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجهاتها ، سواءً على المحيط القريب منها ، أي دول الاتحاد السوفياتي السابق ، أو على المحيط الأبعد ، مثل الصين أو إيران و غيرهما .

ليست هذه المسألة فحسب ، وإنما يضاف إليها نشر الدرع الصاروخية الأميركية في دول الاتحاد السوفياتي السابق ، وتجاهل كل الدعوات الروسية إلى حل هذه المسألة بطريقة تزيل الشكوك الروسية من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع وليست إيران . ونقلت على لسان مسؤوليها الكبار رسالة حازمة إلى بولندا (العضو في حلف الناتو) ألا تفتح أبوابها وتستضيف هذه الدرع الصاروخية ، ملمحة إلى احتمال إعادة توجيه أسلحتها دفاعاً عن أمنها القومي إذا ما شعرت بالتهديد ، وأيضاً تأتي مسألة إستقلال كوسوفو وتجاهل الرفض الروسي لهذا الوضع . فكل هذه القضايا وغيرها كانت المحرك الأساس وراء قيام روسيا الإتحادية بانتهاز الفرصة المؤاتية لضرب جورجيا ، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية . . والساعية بكل الوسائل إلى الدخول في المنظومة الغربية ، والإبتعاد عن كل ما هو روسي . وهو ما مكن روسيا من اعطاء درس قاس لجورجيا ، وإعطاء اشارة تنبيه إلى أية دولة من دول الاتحاد السوفياتي السابق تحاول التحرك تجاه المنظومة الغربية على حساب مصلحة وأمن روسيا الاتحادية . هذا بالإضافة إلى أن روسيا تنظر إلى أوروبا نظرة يشوبها هي الأخرى شيء من الضبابية وعدم الوضوح . فمن جهة ، هنالك شعور روسي راسخ بالانتماء إلى أوروبا ، الأمر الذي يدفع إلى التعامل معها ، وفتح آفاق ليست بالقليلة لترسيخ هذا التعامل ودفعه قدماً ، ومن جهة أخرى ، أضحت أوروبا كلها أو قسم كبير منها عضواً في حلف الناتو . كما أنها تحولت فعلاً إلى قوة اقتصادية هائلة ، ممثلة بالاتحاد الأوروبي الساعي إلى التوسع ليضم أوروبا كلها ، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول موقف روسيا من الاتحاد الأوروبي ، وهذا هو الآخر مبعث قلق دائم للمخطط الاستراتيجي الروسي .

لكن لربَّ سائل يتساءل : هل أن الأمور قد وصلت إلى الحد الذي سيطلق يد روسيا ، وصولاً إلى تحدي القطبية الأحادية الأميركية ، وهل رياح الحرب الباردة قد هبت من جديد على الساحة الدولية بشكل يعيد إلى الأذهان ما كان عليه الوضع إبان الحرب الباردة السابقة التي انتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي ، وهل ضعاف العالم سيجدون ملجأً في روسيا بعيداً عن الهيمنة والسطوة الأمريكيتين اللتين فاقتا التصور ، وهل روسيا ما بعد أزمتي جورجيا وسوريا مستعدة لتحمل تبعات التنافس الجديد ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ، لا بدَّ أولاً من تحليل التّبعات والالتزامات التي على روسيا تحملها للعب دورها الجديد . إن أول هذه الإلتزامات هو تعهد وتمسك روسي بالمجابهة ، وهو أمر بينت روسيا بوضوح أنها لن تذهب إلى هذا الخيار ـ رغم صدها السّاحق للهجوم الجورجي ـ بل ستسعى إلى الحوار . ورغم أنّ روسيا تملك اليوم ثاني أكبر ترسانة عسكرية في العالم ، ولها إقتصاد متين ، بحيث إن إجمالي دخلها القومي هو الأكبر في أوروبا ، وهي ضمن نهوضها المجدد استطاعت أن تعيد تحالفاتها مع جيرانها في أوروبا وفي أواسط آسيا وترد على محاولات تطويقها وابقائها في ضعفها ، وبهذا العدد الهائل من السكان وبالمقدرات الاقتصادية التي رأيناها والمكانة السياسية الدولية والمقدرة العسكرية الفائقة ، والمقدرة الثقافية والعلمية والحضارية ، لا يمكن إلا اعتبار روسيا دولة كبرى بكل المقايس . إلا أن كل هذا ، لا يعني للقيادة الروسية أن تذهب الى خيار المواجهة ، فهذا يتطلب اهتماماً روسياً حثيثاً بالدخول في ما يشبه سباق التسلح مع الغرب ، وهو أمر سبق لها أن جربته أيام الاتحاد السوفياتي وفشلت فيه . إذ أنّ ذكريات حرب النجوم نجد لها صدى الآن في برنامج الدرع الصاروخية الأميركية ، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الترسانة العسكرية الروسية تحتاج بشقيها النووي والتقليدي إلى تطوير وتحديث ، وقد بدأت روسيا بالفعل تحديث منظومة دفاعها الجوي ، لكن من الواضح أن روسيا ستتردد طويلاً قبل أن تدفع بخيار التحديث ليصل إلى حافة سباق التسلح ، لأسباب عدة ليس أقلها أن الإقتصاد الروسي ، وإن كان بدأ بتجاوز أزمته ، إلا أنه لم يتعافَ تماماً . . وقد استنزفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة نسبة لا بأس بها من الاحتياطات المالية الروسية بالعملة الصعبة ، فإذا ما أضفنا إلى هذا الأمر تراجع أسعار النفط ، سنجد أن روسيا ليست مستعدة بعد للذهاب إلى حدود الخطر في مجابهتها للغرب وتحديداً للولايات المتحدة ، قائدة الناتو . إذن ، فمن المنظور الروسي ، لا تبدو العلاقات الروسية ـ الغربية علاقات يشوبها العداء أو الصراع ، وإنما تدخل في إطار تنافسي بحت ، ولا سيما أن روسيا اليوم لا تسعى إلى الهيمنة العالمية وإعادة دور الإتحاد السوفياتي السابق بقدر ما تسعى إلى المحافظة على مصالحها وبناء دولة لها هيبتها . وبالفعل ، بدأت روسيا في الظهور كعامل كبير في مجال الطاقة ، الأمر الذي يثير بطبيعة الحال قلق الكثير من الأوروبيين والأميريكيين . ومن شأن الانجذاب العام لدى الروس تجاه أوروبا ، وقربها الجغرافي من بلادهم ، إحداث تقارب إجتماعي تدريجي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا . وبصراحة ، إن كل ما يمكننا قوله هو أن روسيا بعيدة كل البعد عن أي حرب باردة جديدة ، سواءً مع الولايات المتحدة أو أي قوة أخرى ، وإن جل ما تسعى إليه هو إعادة توازن

القوى والعودة إلى التساوي مع الآخرين ، والتحرك على الساحة الدولية من منطلق إحتفاظ روسيا بمكانتها كقوة يعتد بها على الساحة الدولية (١) .

إذن ، كيف يمكن لروسيا أن تعمل على إعادة توازن القوى والعودة إلى التساوي مع الآخرين ، والصعود الى سُلُم الهرمية الدولية ، من منطلق الإحتفاظ بمكانتها كقوة يعتد بها على الساحة الدولية ؟

إجمالاً ، نرى أن روسيا إذا ما أرادت أداء أدوار في مناطق العالم تسعفها في الإرتقاء بوضعها الى سلم الهرمية الدولية ، فإن عليها تذكر بديهات السياسة الدولية ، وأولها أن هناك تباين في إمتلاك القوى المختلفة لعناصر القوة ، وهو الذي يسمح ببروز علاقات القوة بين تلك القوى ، حيث لا تستوي الدول موضوعياً في قدراتها ومن ثم نوعية تأثيرها . والمرونة السياسية التي قد تتمتع بها الدولة تقود إليها شمولية عناصر القوة التي تمتلكها ، وما تؤسسه من مجالات للحركة السياسية الدولية وتزداد مع ما تهيئه البيئة الخارجية من فرص للحركة . ويبني نوع السلوك الدولي لدولة ما ، في الغالب ، على واقع المتغير السابق بدرجة مهمة . فما تملكه دولة ما من عناصر القوة تضعها في مركز معين في هرم القطبية الدولية ، ومن ثم فإن عليها إعتماد أنماط محددة من السلوك في السياسة الدولية ، لا سيما وأن دونها أو أكثر منها قد يحمّلها كلفة غير مرغوبة . بمعنى أن يكون السلوك السياسي الخارجي متوافقاً مع ما تملكه الدولة من إمكانات . واليوم الإشكالية التي تجد روسيا نفسها في موقف صعب ، أن تبني نهج إمتلاك عناصر القوة ، رغبة في التحكم بالسياسة الدولية أو تقليل آثارها السلبية ، وقد ينتهي ذلك النزوع إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي ، وأنماط تفاعلاته . بمعنى أنه قد يسهم في تعديل ميزان القوى ومن ثم سيفرض ضرورة إعتماد سياسات دولية جديدة تتكافأ معها ، وهذا ما يقود إلى اعادة صياغة النظام الدولي من جديد . وربما هذا الذي يفسر بدء روسيا تحركها الحذر نحو مناطق قد تسعف بوقت مبكر في تغيير علاقات القوى ، عبر إجهاد الموارد للقوة الأميركية بانغماسها كلاعب إقليمي ، أكثر منه كموازن إقليمي . وكانت منطقة الشرق الأوسط واحدة من تلك المناطق التي تغري الروس بالحركة صوبها (٢) .

ومع عملية التقارب بين روسيا والاتحاد الأوروبي ، ومن أجل أن تحقق روسيا لنفسها موقعاً سياسياً مهماً على الساحة الدولية ، ارتأت السياسة الخارجية الروسية أن تتوجه من جديد إلى أكثر مناطق العالم أهمية ، فاختارت منطقة الشرق الأوسط ، حيث النفوذ الغربي الكبير . غير أنه كان على هذه السياسة ومن أجل أن تحقق هذا الموقع السياسي المميّز لها ، أن تتمتع بالحضور والمرونة

---

(١) الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة" ، ص ٣٩٥ .
(٢) خضر عباس عطوان ، "سياسية روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٠ ، خريف ٢٠٠٨ ، ص ٦٢-٦٣ - ٦٤ .

الكافيين القادرين على الاستجابة لمستجدات الوضع في منطقة الشرق الأوسط وتداعياته ، بشكل سريع وحاسم ومتفاعل ، وأن تضفي على علاقاتها مع الأطراف الشرق أوسطية مصداقية كافية تدعم بها خيارات هذه الدول بالتوجه نحوها ، ومن هنا ، عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم الخضوع للابتزاز من قبل القوى الأخرى ـ الولايات المتحدة تحديداًـ على حساب المصالح الروسية ، مع زيادة إمكاناتها وقدراتها بصورة مقنعة إلى الحد الذي يجعل منها وسيطاً صالحاً لحل المشكلات الاقليمية التي تعج بها منطقة الشرق الأوسط . هذا بالاضافة الى تقديم روسيا نفسها ، منافساً تجارياً صالحاً في الأسواق الشرق أوسطية ، عبر تقديمها إلى المستثمرين الضمانات اللازمة ، وأن تبذل جهوداً في رفع المستوى النوعي لمنتجاتها الصناعية ، واتصاف مؤسساتها بالمرونة والمصداقية وسرعة رد الفعل ، والابتعاد عن الأساليب الروتينية التي كانت متبعة في حقبة الاتحاد السوفياتي ، والتي ما زال بعضها يعشعش في ثنايا الأداء الوظيفي الروسي .

ومع هذا كله ، نرى أنه في المقابل ما زال هناك بعض الأمور التي يستوجب على السياسة الروسية التخلص منها للصعود الى سلم الهرمية الدولية ، عبر التوقف أولاً عن ممارسة وسائل الإمبريالية القديمة وأساليبها المتكررة ؛ إذ لا تزال روسيا غير قادرة على التخلص من منهجها التاريخي المستند إلى مناورات القوة الخشنة التي صارت دول الجوار على دراية جيدة بها ، ولا تشجع أحداً على إتباعها طواعية . وثانياً عبر وقف استمرار روسيا في البحث غير الفعال ، لحل أكبر مشكلة تواجهها على المستوى الاقليمي ، المتمثلة في تطويق حلف الناتو لها من أغلب الجهات ، مما سيقود إلى سهولة إستدراك روسيا إلى سباق التسلح كما ذكرنا سابقاً ، وهو خطأ قد يقضي على أية محاولة لنهضة روسيا الحديثة ، وسيصبح من التدمير الذاتي لها ، أن تنجرف وراء سباق للتسلح لا تمتلك له الموارد و القدرات المتوفرة لأعدائها . هذا بالإضافة الى التخلي عن منهج "الديكتاتورية البيروقراطية" منهجاً للحكم ، ذلك المنهج الذي يمكن إعتباره العائق الأول في سبيل استعادة روسيا لتقدير العالم لها كقوة ديمقراطية ـ وإن تقنّعت بصناديق الاقتراع وغيرها من المظاهر الشكلية التي تتطلبها معايير الديمقراطية الغربية ـ ولن تصلح روسيا بمقوماتها الحالية نموذجاً أو قدوة سوى لدول العالم الثالث ودول الأنظمة الشمولية ، وتشير محصلة قراءة الوضع الداخلي في روسيا أنها عادت دولة مركزية ذات حكم شمولي على النمط القيصري (١) .

إذاً ، إن واقع روسيا اليوم تثبت أنها لم تتجاوز بعد هذه المفاهيم الموروثة من القرنين الماضيين . فروسيا اليوم في حاجة إلى رأس ثالث علها تنظر إلى الجنوب ، وفرصة روسيا في العلاقات التي يمكن أن تبنيها مع دول الجنوب كبيرة للغاية ، إذ ليس في عالم الشرق الأوسط وعالم جنوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أية علاقات عدائية أو إمبريالية سابقة ، وهي فرصة كفيلة بأن تضمن هذا التحالف الروسي ـ الجنوبي نقلة نوعية تخلق عالم متعدد الأقطاب . هذه هي فرصة روسيا الوحيدة

---

(١) عبد الحميد ، "إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي" ، ص ١٢٠ ـ ١٢١ ـ ١٢٢

لشق طريق جديد ، لكنها أقرب إلى فرص الخيال السياسي ، فهذا الطريق بالغ الكلفة ، ويحتاج إلى نزق دولة شابة ما زالت تجرب طريقها في عالم جديد ، كما أنه طريق الأمنيات والرغبات والنوايا الحسنة ، وليس في عالم اليوم البراغماتي ـ كما لم يحدث سابقاً ـ أن ظهرت دولة شابة تسعى إلى بناء "إمبراطورية فاضلة" (١) .

وفي النهاية ، يبقى السلام والتعايش السلمي خيار روسيا الأفضل لاستعادة مكانتها وتمتين اقتصادها ، في الوقت الذي تلمس فيه حاجة الغرب المتزايدة إليها في مجال الطاقة والثروة الهيدروكربونية ، وهو مجال ستستمر روسيا في توظيفه لصالحها طالما شعرت أنه سيضيف إليها بعداً استراتيجياً . ولا بد للمراقب للشأن الروسي من الاستمرار بالمراقبة والمتابعة ليرى المدى الذي ستُسَيِر روسيا فيه الأمور في هذا العالم المتداخل المصالح والتّحديات . فالساحة الدولية حبلى بالأحداث ، والملعب يتسع لآخرين ، لعل في مقدمتهم الاتحاد الأوروبي والصين ، وربما الهند ، فلكل من هؤلاء العمالقة أهدافهم غير الخافية . مَن يتحالف مع من ، ومن يجابه من ، ستبقى هي المعادلات التي تبحث عن حل ، إلا أن القناعة الأساسية هي أن هذا العالم ليس عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أنه ليس عالم ما بعد الحرب الباردة ليهيمن عليه قطب واحد ، هو عالم جديد فتحت الأزمتين الجورجية والسورية الأبواب لنا لندخله .

---

(١) عبد الحميد ، "إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي" ص١٢٩ .

المصادر و المراجع

١- الكتب العربية

- أنطوني (وآخرون) ، "النظام الأطلسي ـ أوروبي والأمن العالمي".
- القيصر ، في : "النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية"
- السيد الشيخ ، "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية : دراسة لحالتي الإتحاد السوفياتي (١٩٨٥-١٩٩١) والجمهورية الروسية (١٩٩١-١٩٩٦) - السيد ولد أباه ، "العالم بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ ، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية" ، بيروت ، الدار العربية للعلوم
- جيفري مانكوف ، "أمن الطاقة الأوراسية" ، دراسات عالمية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٠) ، العدد ٨٩
- حسن نافعة ، "الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي"
- حسن نافعة ، "الصراع العربي الإسرائيلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة " ، في : الوطن العربي والمتغيرات العالمية
- دايفيد دبليو ليش "سورية : سقوط مملكة الأسد" ، بيروت ، أواخر ٢٠١٣ .
- سايمون ت . ويزمان ومارك بروملي ، "عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي" ، في : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي ٢٠٠٥ .
- ستروييف ، جغرافية الإتحاد السوفياتي (موسكو : دار التقدم ، "د . ت")
- عاطف معتمد عبد الحميد ، " إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي " ، (مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٠٩)
- عبد الإله بلقيزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد : الوطن العربي الى أين؟ دراسات سياسية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٩٣) .
- عدنان السيد حسين ، "القضية الأفغانية" (قضايا دولية) ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١١ .
- غيود غبيف ، الإتحاد السوفياتي (موسكو: دار التقدم ،١٩٧١) .
-غسان العزي ، سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى (مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث والتوثيق) ، بيروت ٢٠٠٠ .
- فهمي ، "روسيا الإتحادية والوطن العربي" .
- كيلاني محمود رامز ، "الأمم المتحدة والمتغيرات القيمية في النظام الدولي" ، في : العرب في الإستراتيجيات العالمية.
- لمى مضر الإمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة" سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٣) ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، آذار ٢٠٠٩) .
- لمى مضر الأمارة ، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها على المنطقة العربية". نقلاً عن : الخميسي ، "مغانم روسيا في الأزمة الأميركية ـ الأفغانية" .
- محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ٢٠٠١ .
- محمود ، " العقيدة العسكرية الروسية : التحولات والدوافع ".
- مروان إسكندر ، "الدب ينقلب نمراً" ، روسيا : الولادة الجديدة ، دار رياض الريس للكتب والنشر (كانون الثاني ٢٠١١) .
- ملفين جودمان ، "موسكو والشرق الأوسط خلال التسعينات ،" في : إمتطاء النمر : تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، تحرير فيبي مار ووليم لويس ؛ ترجمة عبدالله جمعة الحاج (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٦ .
- ناصيف حتي ، "الدبلوماسية العربية في عالم متغير" ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
- نورهان الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية ـ الروسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) .
- هانس م . كريستنس ، "القوى النووية العالمية" في : "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي ٢٠٠٤ ، ترجمة حسن حسن (وآخرون) ؛ إشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة ألعربية،٢٠٠٤)
- يفغيني بريماكوف ، "العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق" ، ترجمة: حسن عبدالله ، الطبعى الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ .

- يفغيني بريماكوف ،"العالم بدون روسيا ، قصر النظر السياسي وعواقبه" ، تعريب عبدالله حسن ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠١٠ .

٢ ـ الكتب الأجنبية

-Barysch ، “Russia: Realism and EU Unity”.
-Bremer ، Paul ، My Year in Iraq; The Struggle to BUILD A future of Hope، first.
-Dawisha، Karen، - Gorbachev and Eastern Europe ،World Policy Journal، volIII (١) no2،(Spring 1986)- Surikov، oris، DI: (Moscow: Progress Publishers، (1988).
-Edition، Simion and Schuster،New York، USA، 2008.
-Ergeev، Igor، Russia and the Third World. Press، Florida، UAS، 2004.
-Europe ، Wikipedia ، the Free Encyclopedia.
-Gerdes، Ibid.
-Gorodetsky ، Gabriel ، Russia between East and West:Russia Foreign Policy on The Threshold of the Twenty – First Centrury ، Firset Edition ، Frank Cass، London UK 2003.
-Hedlund ، Stefan ، Russia Path Dependence ، Second Edition ، London ،2005 .
-History of Post- Soviet Russia.
-History of the Soviet Union (1985-1991).
-Joseph L. Nogee and Robert H. Donaldson، (Soviet Foreign Policy since World).
-Julian Borger،”Draft resolution to UN calls for Syria s Assad to step down” ، Guardian، 31January2012 .
-Karen DeYoung، “Clinton meets with Syria opposition”، Washingtom post،6 December 2011 .
-Larrabee، Stephen F، The New Soviet Approach to Europe، in Fleron، Frederic،; Hoffmann، Erik P & Laird، Robbin - F (eds) ، Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues، (New York: Aldine de Gruyter، 1991).
-Lester THUROW “la maison d’Europe’. Ed. Calmanan- levy. Paris 1992.
-Marshell ، poe ، Theceton Russia Moment in World History ، Princeton University press ،New jersey ، USA ،2007.
-Matthewes، Robert، The Internationat System: Reading in World politics. prentice Hall، New York، USA، 1989.
-Melk Hafez ، Determination of Soviet Foreign Policy ، London .
-Milov ، Vladimir ، Russia – Iran Dialog: Filling A Vacuum ، Russia in the global Affairs، Op . CiT.
-Ministry of the Russian Federation ، Survery of Foreign Policy of the Russia Federation ، Moscow ، Foreign Ministry of the Russian Federation ، 2007.
-Natalya Hmelik (2005) Russian Arms Trade: A New Threat. Global Politican.12 december.
-News agency:Russia opposes calls for Syrian president CNN. Com، 19 August 2011 .
-Norman ، Thomas ، The Politics of the Presidency ، 1998 .
-Novsti Press، 6/3/2007.
-Politics of Russia.
-Primbetov ، Nicholas ،Economic Transition in Russia and the New States of eurasia ،M. E. Armonk ،USA، 1994، -Putin، “The Foreign Policy Concept of the Russian Fedration،”.
-Putin، Ibid.
-Regime backers express anger at other nations after Areb Langue suspends Syria”، CNN.com، 12 Novemer 2011.
-Robert Fisk ، “Syria is used to the slings and arrows of friends and enemies”، Independent، 1 Febraury 2012 .-Romanova ، Tatyana ، Energy Partnership: A Dialog in Different Languages ، Russia in The Global Affaires ، Vol.5، Num.1 ، Russian Forein Policy Foundation ، Moscow،January- March 2007 .

-Tulin ، International Relations and the Lessons of Dependency ،1994.-US،Europe call for Syrian leader al-Assad to step down"،CNN.com 18August 2011 -VassiliiLata and Auton Khlopkov "Iran: a Nuclear and Missile Enigma for Russia"، Yadern Kontrol،Vol.9،Num.2، Center for Policy Studies in Russia، PIR center، Moscow ، Summer 2003 .
-Walter LaFeber، America، -Russia and the Cold War (1945- ١٩٩٢ - New York: McGraw - Hill، 1993) ، - Seventh Edition.
War 11، 3 ed (Oxford; New York: pergamon press، 1988).

٣- المجلات والجرائد العادية والمتخصصة بالعربية

- أحمد بهي الدين ، " كوسوفا لا تزال تبحث عن حل" ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام - القاهرة ، العدد ١٣٦ ، نيسان ١٩٩٩ .
- أحمد دياب ، " النزاع في القوقاز: حسابات خاطئة وتداعيات إقليمية خطيرة " ، السياسة الدولية ، السنة ٤٣ ، العدد ١٧٤ (تشرين الأول ٢٠٠٨) .
- أميري طاهري ، " إيران تواجه ست مجموعات من العقوبات" ، مجلة الشرق الأوسط ، ١٦ آب ٢٠١٣ ، العدد ١٢٨٦٠.
- أمين قمورية ، " الخطة الأميركية لإيران: عقوبات قاسية ثم عقوبات أقسى . . حتى إنهيار النظام " ، مجلة الرأي الآخر - العدد ٤٦ - تموز ٢٠١٠ .
- أن. دي. تينجي، " ظهور روسيا على الساحة الدولية " ، إعداد سوسن حسين ، السياسة الدولية ، السنة ٢٨ ، العدد ١٠٩ (تموز١٩٩٢) .
- أيمن طلال يوسف ، " روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية ، ٢٠٠٠ ٢٠٠٨ " ، المسقبل العربي ، السنة ٣١ ، العدد ٣٥٨ (كانون الأول / دسمبر ٢٠٠٨) .
- بيانات أدلى بها أناتولي إيسايكين مدير عام شركة "روس أبورون أكسبورت" للصناعات العسكرية وذلك في حواره مع صحيفة رايسيسكايا جازيتا بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٩ جاسم محمد عبد الغني ، " المتغيرات العلمية وإنعكاستها على الوطن العربي" ، ألمستقبل العربي ، السنة ١٣ العدد ١٣٩ (أيلول ١٩٩٠) .
- جمال زهران ، " أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد" ، مجلة السياسة الدولية ، السنة ٢٧ ، العدد ١٠٣ (كانون الثاني ١٩٩١ .
- جاكسون دايل : ربيع روسي قبل فوات الأوان والنضوج " الحياة ٢٠٠٩/٣/٤ ، نقلاً عن واشنطن بوست ، إعداد علي شرف الدين
- حسين طلال مقلد ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . عوائق الشراكة" المجلة العربية للعلوم السياسة ، العدد ٢٥ (شتاء ٢٠١٠)
- حسين معلوم ، "الإستراتيجية الأميركية في وسط آسيا : الواقع . . والآفاق " ، مجلة السياسة الدولية ، السنة ٣٨ ، العدد ١٤٧ (كانون الثاني ٢٠٠٢).
- خضر عباس عطوان ، "سياسية روسيا العربية والإستقرار في النظام الدولي" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٠ ، خريف ٢٠٠٨
-" روسيا والدور الجديد " ، المركز العربي للمعلومات ، العدد ٥٩ ، تشرين الأول ٢٠٠٨- روني عبد النور ، " أي إستراتيجية إيرانية إزاء أميركا " ، مجلة الرأي الآخر ، العدد ٣٤ ، تموز ٢٠٠٩ ،
- زبيغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، ترجمة أمل الشرقي (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩) - سانتوبينو ، "أي سياسة خارجية مشتركة ؟ : تفكك أوروبي إزاء جورجيا " .
- سورين أبو سمرا : الوضع الإستراتيجي الدولي ، مجلة الجيش ، العدد ٢١٢ كانون الأول ٢٠٠٣ .
- صقر أبو فخر ، " أوروبا وفلسطين والمشرق العربي" ، (سياسة التملص من الهيمنة الأميركية) ، مجلة الرأي الآخر ، دار الإعلام العربي ، بريطانيا ، السنة الثالثة ، العدد ٤١ ، شباط ٢٠١٠ .
- عدنان السيد حسين ، "حرب كوسوفو في أبعادها الإقليمية والدولية" ، الدفاع الوطني اللبناني ، بيروت ، العدد ٢٩، تموز ١٩٩٩ .
- علو أحمد ، "إستراتيجية روسيا الجديدة" ، مجلة الجيش ، العدد ٢٦٣ ، أيار ٢٠٠٧
- غسان عبد الحميد ، " أفغانستان: دكتور فرانكشتاين ماذا فعلت ؟" ، مجلة الرأي الآخر ، دار الإعلام العربي ، بريطانيا ، العدد ٣٤ ، تموز ٢٠٠٩ .

- فواز عبد الهادي ، "موسم الهجرة النووية الى إيران : العلماء الروس يأكلون الخبز في جمهورية آيات الله ،" مجلة القرار (باريس) ، العدد ٣ (تشرين الأول ١٩٩٩) .
- محمد دياب ، "روسيا والمسألة العرقية" ، شؤون الأوسط ، السنة ١٣ ، العدد ١١١ ، ٢٠٠٣ .
- محمد سعيد أبو الدسوقي ،أميركا والإرهاب : الحدث والتداعيات" ، السياسة الدولية ، السنة ٣٧ ، العدد ١٤٦ (تشرين الأول ٢٠٠١) .
- محمد سليم السيد : توجهات السياسة الروسية الخارجية ، جامعة القاهرة ٢٠٠٨ ، العدد ٤٦٠٠٦
- محمد فايز فرحات ، "الأمم المتحدة وأزمة كوسوفو" ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ـ القاهرة العدد ١٣٧ ، تموز ١٩٩٩ .
- نبيه الأصفهاني ، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي" ، السياسة الدولية ، السنة ٣٥ ، العدد ١٣٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٩) .
- نورهان الشيخ ، "الإستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق"، (في فترة ما بعد الإحتلال الأميركي) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٤ ، خريف ٢٠٠٩ .
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٧ /٦/١٧
- جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٦ /١/ ٢٠٠٢ جريدة الرياض، عبد الجليل زيد المرهون،"ماذا تبقى لروسيا في اسيا الوسطى " ٢٠٠٢/١٢/٢٧
- جريدة النهار "أوراسيا . . . دبة بوتين الشرسة تحرس جسور القوقاز" ، ، بيروت ، ٢٠٠٨/٨/٢٢
جريدة النهار ، بيروت ، ٥ شباط ٢٠٠٢
- جريدة النهار : أفغانستان وتحولاتها ، مقال لمحمد سليم السيد ، ١٤ أيار ٢٠١٠ بعنوان السياسة الخارجية الروسية .
- عاصم أكرم ، "تاريخ الحرب الأفغانية" ، إصدارات جريدة الخليج ، الشارقة ، الحلقة ٣ و١٤ ، تموز ١٩٩٧ .
- فلاديمير بوتين ، "توسيع الأطلسي تهديد لأمننا بدلاً من محاصرة إيران لنتصرف بذكاء" ، جريدة السفير ، بيروت في ٥ /٢٠/٤
- محمود عوض ، "لعبة الأشباح في القوقاز" ، الحياة ٢٠٠٨/٩/٧ .
- مراكز البحوث الأمريكية : ما الذي تبحث عنه في موسكو " ، اليسار ، العدد ٦١ (آذار ١٩٩٥)
- نورهان الشيخ ، "العلاقات الروسية ـ الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية" ، جريدة الأهرام العدد ١٤٢ ، ١ تشرين الأول ٢٠٠٧
- هاني شادي ، "روسيا والإتحاد الأوروبي . . مسيرة علاقات معقدة" ، جريدة الراية ، العدد ١٦٠ ، تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٧
- هاني شادي تموز (يوليو) ٢٠١٣ ، جريدة السفير اللبنانية ، العدد: ١٢٥٢١ ،٢٠١٣/٠٧/٠٥
وزير الدفاع الروسي : الحرب الباردة لم تنته " ، قضايا دولية ، السنة ٨ ، العدد٣٣٦ (كانون الثاني ١٩٩٧)
- سعيد بن علي العضاضي "إنهاء الحرب الروسية ـ الأوروبية الصامتة" ، الجريدة الإقتصادية ، العدد ٥٤١٧ ، الأحد ٢٠٠٨/٨/١٠ .

٤ ـ أوراق المؤتمرات والمحاضرات والبحوث بالعربية

- القرار ١٦٩٦ ، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الجلسة ٥٥٠٠ ، ٣١ تموز ٢٠٠٦ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠٦.
- القرار ١٧٣٧ ، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الجلسة ٥٦١٢ ، ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٦ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠٦.
- القرار١٨٠٣، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الجلسة ٥٨٤٨ ، ٣ آذار ٢٠٠٨ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ٢٠٠٨

- أنس غزلي ، "أفغانستان من الإحتلال السوفياتي إلى الإحتلال الأميركي" ، (ورقة بحثية ، قدمت في الجامعة اللبنانية ، دبلوم علاقات دولية ودبلوماسية)
- كوفي أنان ، "رسالة موجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط"،٧أيار ٢٠٠٣ ، الأمم المتحدة ، نييورك ، الولايات المتحدة ،- محمد حمية ، "الإستراتيجية الأميركية في أفغانستان بعد ١١ أيلول" ، (ورقة بحثية قدمت في الجامعة الإسلامية) ، دبلوم العلاقات الدولية ، بيروت ٢٠١٠
- غالب عبد حسين ، "العلاقات العربية الروسية وآفاق المستقبل " ، (بحث مقدم الى جامعة بكر للدراسات العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني، الدورة الثالثة عشرة (١٩٩٧) - ناصر أخضر ، "تحولات السياسة الخارجية

اتجاه أفغانستان" من الإتحاد السوفياتي إلى روسيا في ظل متغيرات النظام العالمي ، (ورقة بحثية مقدمة في الجامعة الإسلامية) ، بيروت ، دبلوم العلاقات الدولية.
- ناصيف حتي ،"مستقبل العلاقات العربية مع القوى الكبرى"، ورقة قدمت الى : ندوة مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية ، أبو ظبي ٣-٤ تشرين الثاني ١٩٩٧

٥- المواقع الألكترونية والوكالات المتخصصة والقنوات الإخبارية

- الموقع الإخباري لقناة روسيا اليوم بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٠٩ .
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، "رسالة البعثة الدائمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الوكالة بخصوص - الموافقة على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الإنتشار النووي" ، فيينا ، ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣
- حمص تحت النار فيما سورية تنتظر نتائج الاستفتاء : حدوث انشقاقات في إحدى المجموعات المعارضة" ، قناة العربية ، تاريخ ٦ شباط ٢٠١٢
-"روسيا تعتزم اليوم تحديث نظامها النووي" ، موقع بي بي سي ، ٢٠٠٨/٩/٢٦
- عُدي جوني ، "التأكيد الأميركي لجورجيا: هل يشعل صراعاً مع روسيا ؟ " ، الجزيرة نت ، ١١/٨/ ٢٠٠٨ .
- وكالة الصحافة الفرنسية ، بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٢ و ١٩٩٥/٤/١٦
- وكالة أنباء "نوفستي برس الروسية" ، ١٥ /٧ / ٢٠٠٧ .
- وكالة أنباء نوفستي ، تواريخ متفرقة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

٦ ـ المواقع الألكترونية بالأجنبية

- النزاع في القوقاز ليس عقبة أمام العلاقات الروسية ـ الأوروبية " ٢٠٠٨/١١/١١ <http: // www . rtarabic . com
- وكالة أنباء نوفستي http://rtarabic.com.ru/economy
- كوردوفا،"تحول العلاقات الإمريكيه-الروسيه
http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0726usrussia.htm
- الدستور الروسي لعام ١٩٩٣ ، المادة ٦٥ http://www.pace.edu/runt.htm
- لمحة عن الإقتصاد في روسيا،موقع روسيا اليوم < http://www.Rtarabic.com/Russia/10441/
weiner ، Myron، the New Geopolitics of Russia in Middle East and Bounder its Lands ، Indiana Univ. Press ، Indiana ، USA 1994
- عبد الوهاب القصاب ، السياسة الكونية والسوق الجيوستراتيجي ، الجمهورية (بغداد)،
- موقع روسيا اليوم ٢٠٠٩/١٠/٣١ http://rtarabic.com/news_all
- بوتين: "حرب العراق لم تحقق هدفها" http://arabic.cnn.com/2003/world/4/12/russia. putiniraq
-hpp://en.wikipedia.org/wiki/Russia>.
-http: //www.albayan.co.ae/albayan/2001/07/18/say/62.htm>.
-http://arabic.peoledaily.com.cn/200402/23/ara20040223-76345.html
-http://BBCArabic.com
-http://news.bb.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_738000/7638973.Stm
-http://news.bbc.co.uk/arabic/news/newsid-1/19000/1/19548.stm
-http://www. aljazera.net/news/europe/2004/11/18.htm
-http://www.aljazeera.net/news/europe/2003/2/2-9-5.htm
-http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-02-12/politics 12.htm
-http://www.daralhayat.com/com/culture/media/02-2007/story.html
-http://www.moqatel.com/mokate/data/Behoth/ sheshan/Mokatel5-1-3.htm
-http://www.ru4arab .ru/runt.htm
-http://www.russia votes.org/2003 result.htm
-http://www<ah-montada.com/irc/m2/2002-05 - 16 . htm
-Russia “ Wikipedia ،<http : // en . Wikipedia . org/wiki/Russia>،7/11/2006.-Syria condemns Obama call for Assad to step down،Yahoo! News،20 August 2011.-Trenin ، “Why Russia supports Assad” .